

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Badji Mokhtar - Annaba University

Université Badji Mokhtar - Annaba



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2012 - 2013

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

**المنظمة العالمية للتجارة ودورها التكميلي لصندوق النقد
والبنك الدوليين وتأثير ذلك على الدول النامية
(حالة موريتانيا)**

الشعبة: اقتصاديات التجارة الخارجية

لطلاب: ولد أحمدو الطالب أحمد

جامعة باجي مختار عنابة

أستاذ التعليم العالي

مدير الأطروحة: بن عصمان محفوظ

أمام اللجنة

الرئيس:

جامعة باجي مختار عنابة

أستاذ التعليم العالي

ماضي بلقاسم

الفاحصون:

جامعة قسنطينة

أستاذ التعليم العالي

شمام عبد الوهاب

جامعة قالمة

أستاذ التعليم العالي

معطى الله خير الدين

جامعة باجي مختار عنابة

أستاذ محاضر - أ -

جاوحدو رضا

جامعة سكيكدة

أستاذ محاضر - أ -

زرزار العياشي

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين وإلى جميع الإخوة والأخوات الأعزاء

وإلى رفقاء الدرب

تَشْكُرَات

أَتَقَدِّمُ بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ والإِمْتِنَانِ العَظِيمِ إِلى أَسْتَاذِي المَشْرَفِ الفَاضِلِ

الأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ بِنِ عِصْمَانَ مَحْفُوظٍ عَلَيَّ مَا أَحَاطَنِي بِهِ

مِن عَنَايَةٍ وَمَا بَدَّلَهُ مَعِي مِن وَقْتٍ

كَمَا أَتَوَجَّهُ بِخَالِصِ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ إِلى السَّادَةِ الأَسَاتِذَةِ الأَفْضَلِ

أَعْضَاءِ لَجْنَةِ المُنَاقِشَةِ عَلَيَّ تَفْضُلِهِم بِقَبُولِ مَنَاقِشَةِ

هَذَا البَحْثِ وَتَقْيِيمِهِ وَأَحْيِيهِم تَحِيَّةً خَاصَّةً.

وَالشُّكْرَ مُوَصَّوِلًا إِلى عَمَالِ مَكْتَبَةِ كَلِيَّةِ

العُلُومِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَعُلُومِ التَّسْيِيرِ بِجَامِعَةِ عَنَابَةِ.

الْمُنْظَر

الملخص:

تتناول هذه الأطروحة موضوع المنظمة العالمية للتجارة ودورها التكميلي لصندوق النقد والبنك الدوليين وتأثير ذلك على الدول النامية "حالة موريتانيا"، وفيها تم التعرض إلى المسار التاريخي لنشأة أهم مؤسستين في النظام النقدي والمالي الدولي "صندوق النقد والبنك الدوليين" ومساهمتهما في تسهيل حركة وحرية التجارة، بالإضافة إلى دور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) وما أنجزته جولاتها من مساهمة كبيرة في تحرير التجارة الدولية، وخصوصا الجولة الثامنة (جولة لأوروغواي) التي انبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة بوضعها الحالي، وأوكل لها إدارة النظام التجاري العالمي، بعد أن اتسع نطاق مجالات تحرير التجارة ليشمل إلى جانب السلع الصناعية مجموعة من القطاعات ومن أهمها الزراعة، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة واتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

وبتأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 يكون قد اكتمل الضلع الثالث من مثلث مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بعد كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الدور التكاملي لعمل كل من هذه المؤسسات الثلاثة وما ينجر عن ذلك من آثار على اقتصاديات الدول النامية، وقد اختيرت موريتانيا كحالة لهذه الدراسة باعتبارها من الدول النامية الأقل نموا والتي جربت وصفت صندوق النقد والبنك الدوليين، وكانت من أول الدول المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات المفتاحية:

منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاقتصاد الموريتاني.

Abstract

This dissertation deals with the role of the World Trade Organization and that of the complementary institutions which are the IMF and the World Bank concerning their impact on developing countries in general, and on the "the Mauritanian case" in particular.

The general role of such institutions is assessed in terms of their contribution to facilitating the promotion of free trade. The role of the General Agreement on Tariffs and Trade (from which the World Trade Organization itself was born), through the different Rounds, and particularly the eighth round (the Uruguay Round), is particularly assessed as a major contribution to the liberalization of international trade, with the expansion of new areas of trade liberalization including, in addition to the group of the industrial goods sectors, agriculture, services, Trade-Related Aspects of Intellectual Property (TRIPS) as well as the Convention of Agreement on Trade Related Investment Measures (TRIMS).

The official establishment of the World Trade Organization in 1994 finally completed and finalized the third side of the triangle institutions of the international liberal economic system built around the IMF and the World Bank.

This study seeks to show the integrative role of these three institutions and their effects on the economies of developing countries. Through the Mauritania case this study displays how a developing poor country which has become a member of the World Trade Organization in 1995 can effectively contribute to a liberal model of development following the recipe of the Monetary Fund and of the World Bank.

Key words: World Trade Organization, International Monetary Fund, .Bank, Mauritanian Economy World

Résumé

Cette thèse est construite à partir du rôle des institutions de Bretton Woods que sont le FMI, la Banque Mondiale et l'OMC et de leur impact sur les pays en développement tels que « la Mauritanie ».

La Mauritanie qui considère le commerce international comme un instrument essentiel à la réalisation de ces objectifs, a fait de la libéralisation du commerce, en grande partie autonome, un élément clé de son programme de réformes.

Cela a imposé une révision des dispositions législatives pour améliorer encore plus le principe de la transparence et la prévisibilité de son régime commercial. Il a été pris note des contraintes institutionnelles auxquelles la Mauritanie doit faire face dans la perspective d'une participation plus complète au système multilatéral, notamment pour ce qui est de la prise en compte des notifications de l'OMC.

La Mauritanie est en effet un des pays pilotes retenus pour la mise en œuvre du cadre intégré pour l'assistance technique liée au commerce à l'intention des pays les moins avancés.

Cette thèse traite surtout de la contribution de la Banque Mondiale (prêt préférentiel), du FMI (surveillance économique) pour accélérer le processus de libéralisation des échanges prônée par l'autorité de régulation du commerce international qu'est l'OMC.

Le savoir et la connaissance représentent une part de plus en plus importante du commerce. A cet effet, l'accord de l'OMC sur les ADPIC (Accords sur les Droits de La Propriété Intellectuelle liées au Commerce) vise à atténuer les différences dans la manière dont ces droits sont protégés de par le monde afin de les soumettre à des règles internationales communes.

Cette thèse privilégie aussi l'analyse du discours libéral et l'analyse des critiques libérales en les confrontant à la réalité des politiques agricoles et à la démarche des négociations de l'Uruguay Round qui s'est engagé sur un effet d'annonce qui a relancé le débat sur l'exception agricole et le rôle du marché .

Mots-clés : OMC – Banque Mondiale – FMI – libéralisation des échanges - Mauritanie.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
13	حصص و أصوات مجموعات الدول الأعضاء في الصندوق في نهاية ابريل سنة 1990.	01
118	نسب الدعم المقدمة من قبل الدول المتقدمة من قيمة إنتاجها الزراعي قبل جولة أورغواي	02
137	أساليب توريد الخدمات Mode of Supply	03
209	تقديرات الزيادة في الدخل العالمي من تحرير التجارة	04
214	معدلات النمو السنوي للصادرات العالمية خلال الفترة (1990-2004)	05
228	مستوى التخفيضات في إجمالي تدابير الدعم الكلي في الدول المتقدمة خلال (1995-2000)	06
233	تطور العجز في الموازين التجارية للسلع الزراعية في الدول النامية	07
237	متوسط التعريفات الجمركية على السلع الصناعية لمجموعة من الدول النامية لسنة 2005	08
281	تطور أداء الإقتصاد الصيني منذ انضمامه إلى المنظمة العالمية للتجارة	09
287	وضع ميزان المدفوعات الموريتاني: بملايين الدولارات	10
289	تطور الصادرات الموريتانية من الحديد بمليارات الأوقية	11
290	التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية بملايين الأوقية	12
293	الصادرات الموريتانية من الأسماك بمليارات الأوقية	13
294	تغطية الصادرات للواردات بالنسبة المئوية	14
296	مساهمة الواردات النفطية في العجز للميزان التجاري بملايين الدولارات.	15
302	تطور أرقام المديونية وخدماتها خلال (1970-1984) بملايين الدولارات	16
303	تطور هيكل الديون الخارجية بالنسبة المئوية	17
307	تطور أرقام المديونية الموريتانية ومؤشراتها	18
319	توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد بالنسبة المئوية	19

320	النفقات العامة والإيرادات خلال فترة البرنامج (1985-1988) بملايين الأوقية	20
333	سيطرة القطاع الخاص على مؤسسات القطاع العام	21
337	القفزة السعرية في بعض السلع الضرورية لحياة المواطن ما بين الفترتين 1984-2000 بالنسبة المئوية	22
342	المؤسسات التي تمت إعادة هيكلتها والعمال الذين تم تسريحهم	23
345	المؤسسات التي تم التنازل عنها لصالح القطاع الخاص بالنسبة المئوية	24
353	المساهمات القطاعية في نمو الناتج الداخلي الخام	25
357	عناصر ميزان المدفوعات 2006-2009	26
361	التعريف الجمركية المطبقة على القطاعات الموريتانية	27
364	تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	28
366	تطور التجارة الخارجية الموريتانية الوحدة بمليون دولار	29

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور النمو الاقتصادي العالمي والتجارة العالميين.	215
02	معدل النمو وحجم التجارة في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة	222
03	متوسط التخفيضات في التعريفات الجمركية على السلع الصناعية	235
04	المستوى العام لتنفيذ الصادرات	236

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	تشكرات
I	الملخص.....
IV	قائمة الجداول.....
V	قائمة الأشكال.....
VI	فهرس المحتويات.....
أ	المقدمة العامة.....
01	الفصل الأول: لمحة عن صندوق النقد و البنك الدوليين و دورهما في التحرير الاقتصادي.....
01	تمهيد.....
02	المبحث الأول: صندوق النقد و النظام النقدي الدولي.....
02	أولاً : نشأته و أهدافه و مهامه.....
02	I. النشأة.....
07	II. الأهداف.....
08	ثانياً: الموارد و الحصص و القوة التصويتية و الآلية التنظيمية.....
08	I. الموارد.....
08	1- الاكتتاب.....
10	2- الاقتراض.....

11	II. القوة التصويتية للعضو.....
14	III. الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....
16	ثالثا: التطورات المعاصرة لنظام النقد الدولي و التسهيلات التي يمنحها الصندوق.....
16	I. التطورات المعاصرة لنظام النقد الدولي.....
17	1- انهيار نظام بريتون وودز.....
19	2- تطور الأحداث منذ إنهار بريتون وودز.....
22	II. دور صندوق النقد الدولي بعد 1971 والتسهيلات التي يمنحها.....
22	1- دور الصندوق بعد 1971.....
24	2- أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي.....
27	المبحث الثاني: البنك الدولي والمؤسسات التابعة له.....
28	أولا: الأهداف والموارد والقوة التصويتية.....
28	I. الأهداف.....
30	II. موارد البنك.....
30	III. القوة التصويتية.....
31	ثانيا: المؤسسات التابعة للبنك الدولي.....
32	I. مؤسسة التمويل الدولية.....
34	II. هيئة التنمية الدولية.....

36III. الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار
37ثالثا: السياسة الإقراضية للبنك الدولي
38I. خصائص ومميزات السياسة الإقراضية
40II. أنواع القروض التي يقدمها البنك الدولي
43المبحث الثالث: دور مؤسسات بريتون وودز في سياسات الإصلاح الاقتصادي
44أولا: مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية
44I. مفهوم الإصلاحات الاقتصادية و المراحل التي مرت بها
441. مفهوم الإصلاحات الاقتصادية
472. المراحل التي مرت بها سياسة الإصلاح الاقتصادي
48ثانيا: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي و ملامحها الفنية
48I. برامج للتثبيت
49II. برامج التكيف الهيكلي
501- المدرسة البنوية أو الهيكلية
512- الصدمات الخارجية في السبعينات
52II. الملامح الفنية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية
531- شروط مسبقة
532- معايير الأداء
543- نطاق تفاهم السياسات

54ثالثا: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي.....
54I. إجراءات السياسة المالية.....
551- سياسات تخفيض النفقات العامة.....
562- السياسات المقترحة في مجال زيادة الإيرادات.....
57II. إجراءات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.....
581- تخفيض فجوة الموارد.....
592- إجراءات السياسة النقدية.....
60أ- إصلاح سعر الصرف.....
61ب- إصلاح هيكل أسعار الفائدة.....
633- تحرير التجارة الخارجية.....
63أ- الاختلال على الصعيد الداخلي.....
63ب- الاختلال على الصعيد الخارجي.....
65II. دعم اقتصاد السوق و الدعوة إلى الخصخصة.....
661- تقليص دور القطاع العام.....
672- دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.....
673- الخصخصة.....
71رابعا: آثار ونتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي.....
71I- الآثار الاقتصادية.....

74 II- الآثار الإجتماعية
75	1- تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل
75	2- تعميق الاختلال في توزيع الثروة والدخل
76	3- تزايد معدلات البطالة
76	4- تدهور مستوى المعيشة وزيادة درجة الإنحرافات الاجتماعية
77 III- الآثار السياسية والثقافية
77	1- التكاليف السياسية
78	2- التكاليف الثقافية
79 خاتمة الفصل
80	الفصل الثاني: اتفاقيات تحرير التجارة وفعاليات المنظمة العالمية للتجارة
80	تمهيد
82	المبحث الأول: جولات الجات وفعاليات المنظمة العالمية للتجارة
82	أولاً: الأهداف والمبادئ
82	I. الأهداف
83	II. مبادئ الجات
86	III. جولات الجات
87	1- الجولات الستة الأولى من جنيف إلى كيندي
90	2- جولة طوكيو
93	ثانياً: جولة أوروغواي (1986-1993)
94	I. العوامل الدافعة لإطلاق جولة أوروغواي
96	II. مفاوضات جولة أوروغواي والعقبات التي واجهتها

99III.نتائج جولة أورو جواي
102ثالثا: المنظمة العالمية للتجارة
103I. الأهداف والمبادئ والمهام
1031- أهداف المنظمة العالمية للتجارة
1042- مبادئ المنظمة
1063- الوظائف والمهام
107II. الجوانب التنظيمية والتسييرية للمنظمة
1071- الهيكل التنظيمي للمنظمة
107أ- المؤتمر الوزاري
108ب- المجلس العام
108ج- المجالس المتخصصة
109د- اللجان الفرعية
109هـ- أمانة المنظمة
1102- أسلوب اتخاذ القرار وطريقة الانضمام
110أ- أسلوب اتخاذ القرار
111ب- طريقة الانضمام
1123- آلية فض المنازعات
115المبحث الثاني: اتفاقيات تحرير التجارة الدولية
116أولا: اتفاقيات تحرير التجارة في السلع والخدمات
116I. اتفاقية تحرير الزراعة
1171- المفاوضات حول الزراعة

- 117 أ- مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي قبل الاتفاقية.....
- 118 ب- أطراف وآليات التفاوض.....
- 120 2- العناصر الأساسية لاتفاقية المنتجات الزراعية.....
- 121 أ- النفاذ إلى الأسواق.....
- 123 ب- التزامات الدعم المحلي.....
- 124 ج- تخفيض دعم الصادرات.....
- 125 د- القواعد الخاصة بصحة الإنسان والحيوان والنبات.....
- 126 II. اتفاقيتي السلع الصناعية و الملابس و المنسوجات.....
- 126 1- اتفاقية الملابس و المنسوجات.....
- 128 أ- الاندماج.....
- 129 ب- معدل نمو الحصص.....
- 130 2- بروتوكول السلع المصنعة.....
- 132 III. اتفاقية تحرير الخدمات.....
- 134 1- مفهوم الخدمات.....
- 134 2- نطاق الاتفاقية.....
- 135 3- أساليب توزيع الخدمات.....
- 137 4- الضوابط والالتزامات العامة.....
- 139 5- الضوابط والالتزامات المحددة.....

140	6-التحرير التدريجي.....
141	ثانيا: الإجراءات الخاصة بالتجارة الدولية في السلع.....
141	I. الإجراءات المنظمة للتجارة في السلع.....
141	1- مكافحة الأغراق.....
144	2- اتفاقية الوقاية.....
146	3- الدعم والإجراءات المضادة له.....
150	II. الإجراءات المصاحبة للتجارة الدولية في السلع.....
150	1- اتفاقية القيود الفنية للتجارة.....
152	2- اتفاقية التقييم الجمركي.....
153	3- اتفاقية قواعد المنشأ.....
155	4- اتفاقية تراخيص الاستيراد.....
155	5- اتفاقية الفحص قبل الشحن.....
157	ثالثا: الاتفاقيات المكتملة للتجارة في السلع.....
157	I. الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).....
158	1- مفهوم الملكية الفكرية.....
159	2- مضمون اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.....
161	3- الفترة الزمنية التي حددتها الاتفاقية وآجال التنفيذ.....
163	II. اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS).....

166	المبحث الثالث: اتفاقيات تحرير التجارة على جداول المنظمة
166	أولاً: المؤتمرات الوزارية ما قبل الدوحة
166	I. مؤتمر سنغافورة 1996
167	1- العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة
167	2- التجارة ومعايير العمل
168	3- العلاقة بين التجارة والاستثمار
168	4- الشفافية في المشتريات الحكومية
168	5- إجراءات تسهيل التجارة
169	6- النسيج والملابس
170	7- المفاوضات حول الخدمات
170	8- الدول النامية
171	9- الدول الفقيرة
171	II. مؤتمر جنيف 1998
173	III- المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بـسياتل
174	1- أهداف المؤتمر
175	2- أهم القضايا المطروحة للنقاش
178	3- المواقف المختلفة للأطراف المشاركة وأسباب فشل المؤتمر
179	ثانياً: مؤتمر الدوحة
180	I. أهداف مؤتمر الدوحة
180	II. موضوعات مؤتمر الدوحة
181	1- تجارة السلع الزراعية

182	2- النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية
182	3- الخدمات
183	4- الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية
184	III. مكاسب الدول النامية والدول المتقدمة من مؤتمر الدوحة
184	1- مكاسب الدول النامية
185	2- مكاسب الدول المتقدمة
186	ثالثاً: المؤتمرات الوزارية ما بعد الدوحة
186	I- مؤتمر كانكون
187	1- المفاوضات المتعلقة بالزراعة
188	2- المفاوضات بشأن المنتجات غير الزراعية
189	3- المفاوضات المتعلقة بموضوعات سنغافورة
191	II- مؤتمر هونغ كونغ
192	1- الملف الزراعي
193	2- السلع الصناعية
194	3- تجارة الخدمات
194	4- المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية وقضايا التنمية
195	III- مؤتمرات المنظمة ما بعد هونغ كونغ
198	خاتمة الفصل
199	الفصل الثالث: آثار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية
199	تمهيد

- 200المبحث الأول: مشاكل التجارة الدولية وتقديرات الربح والخسارة من تحريرها
- 201أولاً: واقع التجارة الدولية ومشاكلها في الدول النامية
- 202I- سمات التجارة الدولية.....
- 2031- تباطؤ نمو الصادرات الدولية
- 2042- تباطؤ نمو الواردات الدولية
- 205II- مشكلات التجارة الدولية في البلدان النامية
- 2051- مشكلات التجارة الدولية في البلدان النامية في المدى القصير
- 2062- مشكلات التجارة الدولية في البلدان النامية في المدى الطويل
- 207ثانياً: تقديرات الربح والخسارة من تحرير التجارة الدولية
- 208I- الآثار على الدخل
- 2091- دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي
- 2112- دراسة جيلين هاديسون وتوماس رذرفورد وديفيد تار
- 213II- الآثار على التجارة
- 217ثالثاً: نزعة الحماية وأثر الأزمة المالية على التجارة في الدول النامية
- 218I- تنامي نزعة الحماية في ظل الأزمة المالية
- 219II- تأثير الأزمة المالية على التجارة الخارجية في الدول النامية
- 2201- التأثير أثناء الأزمة المالية
- 2232- بداية التعافي من الأزمة المالية
- 226المبحث الثاني: آثار اتفاقيات تحرير التجارة على الدول النامية في ظل المنظمة العالمية

- للتجارة
- 226 أولاً: الآثار الحالية والمتوقعة لتحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية على الدول النامية
- 227 I. مستوى تطبيق الاتفاقية
- 230 II. تأثير إساءة استخدام اتفاقية التدابير الصحية على الدول النامية
- 231 III. أثر تخفيض الرسوم الجمركية على خزينة الدولة في البلدان النامية
- 234 ثانياً: آثار اتفاقيتي السلع الصناعية وتجارة المنسوجات والملابس على الدول النامية..
- 234 I- التزام الدول بتطبيق اتفاقية السلع الصناعية
- 238 II- آثار إتفاقية المنسوجات والملابس على الدول النامية
- 242 ثالثاً: آثار تحرير تجارة الخدمات على الدول النامية
- 244 I. تحرير الخدمات من وجهة نظر دولية
- 246 II. الآثار الإيجابية لتحرير الخدمات على الدول النامية
- 249 III. الآثار السلبية لتحرير الخدمات على الدول النامية
- 251 رابعاً: الآثار المتوقعة لإتفاقية التريبس على الدول النامية
- 253 1- الفوائد الإقتصادية لحماية الملكية الفكرية
- 254 2- المزايا المنتظرة للدول النامية من إتفاقية التريبس
- 254 أ- تشجيع البحوث والتطوير والابتكار
- 254 ب- حفز الإنتاج الأدبي والفني وصناعة البرمجيات
- 255 ج- حماية المستهلك من الغش التجاري

- 3- الآثار السلبية لاتفاقية التريبس والتحديات المتوقعة على الصناعات الدوائية في الدول النامية 255
- أ- إجراء تغييرات في أنظمة حقوق الملكية الفكرية..... 256
- ب- الأعباء الإدارية والمالية 256
- ج- ارتفاع تكاليف براءات الاختراع وحصار عملية التصنيع 256
- د- الأضرار المتوقعة لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على الصناعات الدوائية في
الدول النامية 258
- المبحث الثالث: مكاسب الصين من الإصلاح الاقتصادي والانضمام إلى المنظمة العالمية
للتجارة 262
- أولاً : مراحل الإصلاح الاقتصادي في الصين 263
- I. المرحلة الأولى للإصلاح (1978- 1984) 263
- II. المرحلة الثانية للإصلاح(1984-1991) 264
- III. المرحلة الثالثة ابتداء من سنة 1992 266
- ثانياً: مراحل تحرير التجارة الخارجية ونتائج الإصلاحات الاقتصادية 270
- I. مراحل تحرير التجارة الخارجية 270
- 1-مرحلة انتقالية للتخلي عن السلطات (1979-1987) 271
- 2- مرحلة التطبيق الشامل لنظام مسؤولية المقاوله للتجارة الخارجية (1988-1990) .. 271
- 3- مرحلة تغيير آلية إدارة شركات التجارة الخارجية (1991-1993) 272
- 4- مرحلة إصلاح نظام التجارة الخارجية (1994-2001) 272
- II-نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الصين 273

- 275 ثالثا: مكاسب الصين من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة
- 276 I. التزامات الصين مع الانضمام
- 277 II. مكاسب الصين من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
- 283 خاتمة الفصل
- 284 الفصل الرابع: واقع الاقتصاد الموريتاني في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية
- 284 تمهيد
- 285 المبحث الأول: الأسباب الداعية إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي
- 286 أولا: وضعية ميزان المدفوعات الموريتاني
- 288 I. هيكل الصادرات الموريتانية
- 288 1- الصادرات من الحديد
- 291 2- الصادرات من صيد الأسماك
- 293 II. الواردات الموريتانية
- 295 ثانيا- أسباب المديونية الخارجية لموريتانيا
- 295 I. الأسباب الخارجية
- 295 1- التغيرات في أسعار البترول
- 296 2- تعويم أسعار الفائدة وسياسات الإقراض الدولية
- 297 3- آثار ركود الاقتصاد العالمي وتدهور معدلات التبادل على الاقتصاد الموريتاني ..
- 298 II. الأسباب الداخلية
- 298 1- أخطاء السياسة الاقتصادية

300	2- الفساد الإداري والظروف السياسية والمحلية
301	ثالثا: تطور المديونية الموريتانية
302	I. تطور أرقام المديونية الموريتانية
303	II-تطور هيكل الديون الخارجية خلال الفترة (1970-1984) بالنسب المئوية
304	III-الجدولة وتطور أرقام المديونية ومؤشراتها في ظل الإصلاح الاقتصادي
304	1-الجدولة
307	2-تطور أرقام المديونية ومؤشراتها
312	المبحث الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا
313	أولا:برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي (1985-1988)
314	I-أهداف البرنامج
315	II-السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البرنامج
316	1- على مستوى المالية العامة
316	2- النقود والقروض
317	3- القطاع الخارجي
318	III-تمويل البرنامج وتقويمه
318	1- تمويل البرنامج
319	2- تقويم البرنامج
321	ثانيا: برنامج الدعم والدفع (1989-1991)
321	I- الأهداف الماكرو اقتصادية

322	II- وسائل السياسة الاقتصادية للبرنامج
323	1- المالية العامة
324	2- النقود والقروض
324	3- سياسة الأسعار
325	4- إصلاح المؤسسات العمومية
327	III-تقويم البرنامج
327	1- على مستوى المالية العامة
328	2- على مستوى الناتج المحلي الإجمالي
329	3- على مستوى النقود والقروض
329	ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995)
330	I. أهداف برنامج التصحيح الهيكلي
330	II. السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البرنامج
330	1- المالية العامة
331	2- السياسة النقدية
332	3- إصلاح المؤسسات العمومية
334	4- القطاعات الإنتاجية
335	المبحث الثالث: آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا والالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية.....
335	أولا: الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

- 336 I. أثر تخفيض قيمة الأوقية على المستوى المعيشي
- 339 II. أثر تخفيض النفقات العامة على المستوى المعيشي للسكان
- 341 III. أثر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على المستوى المعيشي
- 343 IV. أثر تجميد الاكتتاب في الوظيفة العمومية على البطالة
- 344 V. أثر الخصخصة على البطالة
- 346 ثانياً: الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر
- 347 I. المحاور الكبرى للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر
- 348 II. الأهداف الشاملة
- 349 III. حصيلة تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر
- 349 1- الخطة الأولى
- 349 2- الخطة الثانية
- 351 3- حصيلة الإصلاحات للمرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر
- 353 أ- تطور النمو الإقتصادي
- 355 ب- تطور التضخم
- 355 ج- المالية العامة
- 356 د- ميزان المدفوعات
- 357 هـ- حصيلة تحقيق أهداف الألفية التنموية
- 359 ثالثاً: مستقبل الاقتصاد في ظل الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية
- 360 I- السياسة التجارية والالتزامات اتجاه المنظمة

360	1- السياسة التجارية
361	2- الالتزامات
362	II- تطور أداء الاقتصاد في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية
362	1- تطور الناتج المحلي الاجمالي
365	2- تطور التجارة الخارجية
367	III- الآثار المحتملة للمنظمة على الإقتصاد الموريتاني
367	1- تراجع موارد الخزينة العامة
368	2- آثار إلغاء الدول الأخرى الدعم عن قطاعها الزراعي على ميزان المدفوعات.
368	3- آثار تحرير قطاع الخدمات
369	4- آثار اتفاقيات المنظمة على مستقبل الصناعات الوطنية
372	خاتمة الفصل
373	الخاتمة العامة
382	قائمة المراجع

المقدمة العامة

عرف الاقتصاد العالمي سنة 1929 أزمة عالمية لحقت أضرارها مختلف دول العالم، وقد تميزت تلك الفترة بلجوء دول العالم إلى تقييد التجارة الخارجية ومراقبة شديدة على أسعار الصرف إلى غير ذلك من الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها كل دولة على حده، وبعد سنوات قليلة نشبت حرب عالمية ثانية خرجت منها أوروبا مدمرة اقتصاديا مما تطلب إعادة بنائها.

إن تلك الظروف جعلت دول العالم تقتنع بحتمية التعاون المالي والنقدي وتتخذ من هذا التعاون سبيلا لتجنب الإجراءات الانفرادية التي كانت تتخذها كل دولة على حده.

ولإرساء قواعد هذا التعاون ووضع أسس لنظام نقدي ومالي دولي انعقد مؤتمر بريتون وودز **Bretton Woods** سنة 1944 بحضور 44 دولة، ومن أهم ما خرج به المؤتمر إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما تسهر على السير الحسن للنظام النقدي الدولي تسمى صندوق النقد الدولي ومؤسسة ثانية أوكل لها دور المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية وإعادة اعمار أوروبا وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وبما أن التاريخ دائما يكتبه المنتصر فإن الإتفاقية المنشئة لهاتين المؤسستين جاءت معبرة عن وجهة نظر ومصالح الدول الرأسمالية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وتزامنا مع اتفاقية بريتون وودز هذه توصلت في عام 1947، 23 دولة من الدول المتقدمة إلى اتفاقية تعنى بتحرير التجارة تسمى "الجات"، وهي معاهدة لا ترقى إلى مستوى المنظمة وليست لها سلطة مطلقة على الدول المتعاقدة، وقد عقدت في رحابها ثماني جولات ساهمت إلى حد ما في تخفيض مستويات التعريفات الجمركية والقيود الكمية ونظام الحصص على السلع الصناعية، وكان من أبرز هذه

الجولات جولة الأوروغواي (الجولة الثامنة) التي انبثقت من رحمها المنظمة العالمية للتجارة بوضعها الحالي وأوكل لها إدارة النظام التجاري العالمي الجديد بعد أن اتسع نطاق مجالات تحرير التجارة ليشمل إلى جانب السلع الصناعية مجموعة من القطاعات من أهمها الزراعة والخدمات وإتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وإتفاقية إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة.

وبتأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1994 في مراكش يكون قد اكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وبذلك فإن الدور المرتقب من المنظمة هو تسهيل وتسريع تحرير التجارة الدولية بآلية أكثر ديناميكية مما اتبعتها الجات ومما قام به كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في إطار سياسات الإصلاح الإقتصادي.

إن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح -في نظر المؤسسات الثلاثة- لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار.

واليوم يعتقد أن اكتمال تطبيق جولة الأوروغواي التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية والتي لم تحسم إلى حد الساعة نتيجة لتعثر جولة الدوحة - سوف تعمل على ضخ دماء جديدة في الاقتصاد العالمي وتعمل على تنشيطه. وتخلق زيادة في الناتج العالمي والتي اختلفت التقديرات حول حجمها وحول توزيع المكاسب منها على المستوى العالمي، وهل ستكون آثارها إيجابية أم سلبية على الدول النامية؟

من خلال هذا الطرح وفي إطار المسعى العام لهذه الدراسة يمكن صياغة الإشكالية في طرح السؤال التالي: ما هو الدور التكميلي الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية في إطار تحرير التجارة لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين؟ وهل لذلك تأثير على الدول النامية (حالة واقع الإقتصاد الموريتاني)؟

ولمعالجة وتحليل الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

● **فرضيات الدراسة:**

■ **الفرضية الأولى:** لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين دور مهم في تحرير التجارة العالمية.

■ **الفرضية الثانية:** تكفلات الجات بجزء معتبر من تحرير التجارة وتتولى المنظمة العالمية للتجارة حاليا ما لم تستطع الجات القيام به في المسعى نفسه.

■ **الفرضية الثالثة:** من المرتقب أن تكون لاتفاقيات تحرير التجارة آثار سلبية على الدول النامية وأن الخسائر ستكون أكبر من المزايا المنتظرة من هذا التحرير.

■ **الفرضية الرابعة:** إن مستقبل الإقتصاد الموريتاني مرهونا بقدرته على التغلب على آثار سياسات الإصلاح الإقتصادي وتكييف وضعه في وجه تحديات تحرير التجارة العالمية.

● **أسباب اختيار الموضوع:**

تم اختيار هذا الموضوع لأهميته على المستوى العالمي خصوصا أنه أحد أبرز مواضيع العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تعقيدا في الوقت الراهن ويتطلب المزيد من البحث والدراسات والتشريح بالإضافة إلى كونه يتلاءم مع الميول العلمي للباحث ويدخل في إطار التخصص.

• المنهج المتبع:

نظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذه الدراسة، فقد وظفت فيها عدة مناهج من بينها المنهج الوصفي الذي استخدم عندما تم التطرق إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الدول النامية وكذلك مراحل تطور تحرير التجارة، تم استخدام أيضا المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال تناول تقييم وتحليل آثار اتفاقيات تحرير التجارة على الدول النامية، إضافة إلى هذا فقد اعتمد المنهج التاريخي عند استعراض المسار التاريخي لنشأة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وتماشيا مع هذه المناهج تم اعتماد بعض الأساليب كأسلوب البحث الأكاديمي الذي يركز على المراجع المختلفة كالكتب والدوريات والرسائل العلمية والتقارير ولم يسلم الأسلوب الميداني من الإستخدام عندما تم الاطلاع على مختلف المعطيات الاحصائية من جداول وأرقام ووثائق تتعلق بالواقع الموريتاني.

• الدراسات السابقة:

لقد تطرق العديد من الباحثين لهذا الموضوع باعتباره أحد أهم المواضيع المطروحة الآن على الساحة الوطنية والدولية، وقد اختلفت زوايا الرؤية فيه، فكل باحث يعالجه من منطلقه

الإيديولوجي وحسب المدرسة التي يستسقي منها أفكاره، ومن أبرز البحوث الأكاديمية والدراسات التي تناولته وعثرت عليها:

- دراسة بن موسى كمال حول المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد المقدمة لنيل شهادة دكتوراه سنة 2004 جامعة الجزائر وقد تناول بإسهاب تحرير التجارة الدولية من زاوية نقدية وقلل من مكاسب الدول النامية في إطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد.
 - دراسة شامي رشيدة حول المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية - حالة الجزائر - المقدمة لنيل شهادة دكتوراه سنة 2007 جامعة الجزائر، وقد تطرقت للآثار السلبية لتحرير التجارة الدولية على الدول النامية، وماذا سيواجه هذه الإقتصاديات من منافسة شرسة سيعرضها للانكشاف ويجعلها سوقا لمنتجات العالم المتقدم.
 - دراسة هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي حول آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي الصادرة سنة 2010 والمقدمة إلى جامعة بغداد لنيل شهادة دكتوراه، وقد تطرقت إلى آليات العولمة المتمثلة في المؤسسات الثلاث، صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، باعتبار هذه المؤسسات تخدم أجندة الدول الرأسمالية وتلعب دور استخباراتي يسهل مهمة الإستعمار الإقتصادي للدول النامية.
- لقد تميزت هذه الدراسة عن سابقتها لتتبعها بمراحل التجارة تاريخيا خطوة بخطوة والعقبات التي واجهتها، كذلك تعرضها للأزمة المالية وتأثيرها السلبي على حرية التجارة.

• هيكل الدراسة:

لمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول واثنى عشر مبحثاً بالإضافة إلى مجموعة من الجداول والأشكال وخاتمة تتضمن استنتاجات. وقد تناولنا في الفصل الأول إعطاء لمحة تاريخية عن صندوق النقد والبنك الدوليين ودورهما في التحرير الإقتصادي، وتطرقنا فيه للاتفاقيات المنشئة لهما والظروف الإقتصادية العالمية المصاحبة لتلك الفترة وكذلك دورهما في سياسات الإصلاح الإقتصادي التي تبنتها الدول النامية إثر أزمة المديونية وبضغوط من هاتين المؤسستين.

أما في الفصل الثاني فكان موضوعه إتفاقيات تحرير التجارة وفعاليات المنظمة العالمية للتجارة، وقد بينا فيه تاريخ إنشاء اتفاقية الجات وجولاتها وما توصلت إليه من نتائج على صعيد تحرير التجارة وما آل إليه مستقبلها في ظل استبدالها بمنظمة التجارة العالمية بوصفها الراعي الرسمي للنظام التجاري متعدد الأطراف.

وفي الفصل الثالث فقد عالجت فيه آثار إتفاقيات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية في ظل منظمة التجارة العالمية، وقد رصدنا مدى آثار تلك الإتفاقيات والخسائر المنتظرة منها بالنسبة للدول النامية.

وفي الفصل الرابع والأخير فقد كان دراسة لحالة واقع الإقتصاد الموريتاني في ظل سياسات الإصلاح الإقتصادي والالتزام بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وفيه تعرضنا لتفاصيل برامج الإصلاح الإقتصادي التي طبقتها موريتانيا منتصف الثمانينات وما آل إليه وضعها

الإقتصادي وما أدت إليه تلك البرامج من آثار إجتماعية حادة، وماذا سيكون مستقبلها في ظل شروط ومقاييس النظام التجاري متعدد الأطراف.

الفصل الأول

لمحة عن صندوق النقد و البنك الدوليين و دورهما في التحرير الاقتصادي

تمهيد:

لقد أفرزت ظروف الحرب العالمية الثانية ضرورة العمل والبحث عن إنشاء نظام نقدي دولي يتم فيه تحقيق وحدة هذا النظام عالميا وإلغاء القيود الرقابية على المبادلات والصرف، وذلك بإنشاء نظام دولي متعدد الأطراف تتم في إطاره المبادلات الدولية بدون عوائق وقيود تحد منها وتعطي تمييزا لطرف أو أطراف فيها على حساب طرف آخر إضافة إلى ضمان استقرار أسعار صرف العملات وذلك عن طريق وضع قواعد للسلوك تتفق عليها دول العالم في إطار المبادلات الدولية من خلال نظام مؤسسي يتولى تحديد هذه القواعد وإلزام الدول المعنية بإتباعها والامتثال لمقتضياتها.

وقبيل الانتهاء من الحرب شهدت تلك المرحلة البداية الحقيقية لتكوين النظام الاقتصادي العالمي من خلال انعقاد اتفاقية ابريتون وودز سنة 1944 التي أفرزت دعامتين:

▪ **الأولى:** إنشاء نظام نقدي دولي تتم إدارته من قبل صندوق النقد الدولي.

▪ **الثانية:** نظام مالي دولي تتم إدارته من طرف البنك الدولي.

لقد كانت مهمة هاتين المؤسستين في البداية أن يحافظ صندوق النقد على استقرار أسعار الصرف وموازن المدفوعات وأن يتولى البنك الدولي تمويل إعادة بناء أوروبا بعد الدمار الذي خلفته الحرب وإنقاذ العالم من حالات الكساد الاقتصادي المستقبلي، وبعد أن تمت إعادة حالة الاستقرار النقدي العالمي وبناء أوروبا اتجه دور هاتين المؤسستين إلى الدول النامية، وخصوصا بعد أزمة المديونية في بداية الثمانينات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وللتوضيح أكثر يمكن تناول هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: صندوق النقد و النظام النقدي الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، وهو بمثابة المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات، ويختص بتقديم القروض إلى حكومات الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف، وللتعرف عليه أكثر يمكن تتبع المطالب التالية:

أولاً : نشأته و أهدافه و مهامه

III. النشأة:

في بداية القرن العشرين تزايدت مستويات تطور الدول الرأسمالية الكبرى وتباينت فيما بينها، وتفجرت الصراعات بين هذه الدول لإعادة تقسيم المستعمرات والأسواق الخارجية، لتمثل البذرة الأولى لاشتعال الحرب العالمية الأولى، وفي سبيل تمويل الإنفاق على الاستعداد للحرب لجأت الدول للتمويل التضخمي، والذي في ظله خرجت بنوك الإصدار النقدي في كل الدول المتحاربة (ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية) عن القواعد التي كانت تربط بين إصدار النقود وبين نسب التغطية الذهبية مما أدى إلى انهيار قاعدة الذهب، حيث لجأت بعض الدول إلى الإجراءات التالية:

- فرض السعر الإلزامي للنقود حين تعذر تحويلها إلى ذهب.
- حظر تصدير الذهب من جانب بعض الدول.

▪ لجأ بعض الدول لإتفاقيات ثنائية لتسوية عمليات التجارة الخارجية متخفية عن العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف، وبذلك تم التخلي عن حرية التجارة.

و بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت الدول الرأسمالية إصلاح النظام النقدي الدولي، وتمثل الحل من وجهة نظرها آنذاك في العودة مرة أخرى لنظام قاعدة الصرف بالذهب، فعادت إليه ألمانيا سنة 1924 و انجلترا سنة 1925 و فرنسا سنة 1928.

ولم تستمر العودة طويلا إلى قاعدة الذهب حتى بدأت أزمة الكساد الكبير تطرق أبواب الاقتصاديات الرأسمالية الدولية. ولم يأت عام 1936 إلا وكانت جميع الدول قد خرجت مرة أخرى عن قاعدة الذهب لينهار النظام النقدي الدولي مرة أخرى ليقتصر التبادل التجاري الدولي على معاملات ثنائية بين كل دولتين على حدة، بالإضافة إلى العديد من القيود على حرية التجارة الخارجية كالضرائب الجمركية وغيرها من القيود الكمية المتنوعة مما تسبب في بطئ حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتسارع حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين المراكز العالمية المختلفة بهدف المضاربة، وأثناء تلك الفترة من الاختلالات لم تكن توجد أجهزة أو هيئات دولية تساهم في الحد منها أو في محاولة علاجها.

وقد كانت هذه الاختلالات من بين الأسباب التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية في أغسطس 1939 و في نهايتها سنة 1945 حاولت الدول معالجة ما خلفته الحرب من آثار، فبدأت دول الحلفاء (وخاصة أمريكا وانجلترا) في البحث عن حلول مرضية للتغلب على الاضطرابات النقدية والعودة إلى نظام المدفوعات متعدد الأطراف من أجل ضمان الاستقرار للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وعلى الرغم من تماثل الغاية بين هذه الدول إلا أن ذلك لم ينف وجود صراع فيما بينها. صراع بين إمبراطوريات تأفل وقوى أخرى جديدة صاعدة، لذا كان الصراع على الدور القيادي للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فقد كانت انجلترا تمثل مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي قبل الحرب العالمية الثانية لينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب.

ومن أجل ضمان استقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي فإن مساعي الدول الرأسمالية للبحث عن تنظيمات جديدة لم تتوقف، حيث قدمت خطتان من جانب كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في أوائل ابريل 1943، الأولى للورد كينز البريطاني، أما الأخرى فقدمها هوait الأمريكي، ودعيت الدول المتحالفة إلى اجتماع في بريتون وودز بالولايات المتحدة في 4 يوليو 1944 لمناقشتها¹، وحضرها ممثلو 44 دولة.

■ **خطة اللورد كينز:** وقد تضمنت هذه الخطة اقتراح إنشاء اتحاد دولي للمقاصة international clearing union، تكون مهمته شبيهة بمهام البنك المركزي في النظام النقدي المحلي في إدارة النقود، وتتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم بانكور وهي عبارة عن وحدة نقدية حسابية قياسية تستخدم في تسوية المدفوعات بحيث ترتبط قيمتها بالذهب، وترتبط العملات بوزن معين من الذهب، وقد أعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حالة ما اذا ارتفعت الأسعار العالمية، أو إذا زادت التجارة الدولية، فكمية النقد الدولي تتحدد في هذا النظام ليس على أساس احتياطات الذهب وإنما على أساس التجارة الدولية.²

■ **خطة هوait:** يتلخص اقتراح "هاري هوait" أن نظام النقد الدولي يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف من خلال إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف، ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتحقيقا لهذه الغاية تودع الدول الأعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب، ومن عملاتها المحلية ومن بعض أذونات الحكومات.

¹ - كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2004، ص: 18.

² - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، 2003، ص: 177.

واقترح "هاري هويت" ان يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب و عملات أجنبية، انه اقتراح يعبر عن مصالح الولايات المتحدة، التي تمتلك آنذاك اكبر كمية من الذهب و تنتج أعلى دخل في العالم.¹

إن الفرق بين مقترحي "كينز و هويت"، هو أن كينز أراد إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية (بانكور) ونظام موحد للمقاصة، وكان مشروعه يقوم على فكرة الإيداع، أما هويت فقد ركز على القضايا المتعلقة بإعادة الإعمار وإنشاء صندوق دولي لتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي المستمر على الصعيد العالمي ومصرف متخصص للتعيمير والإينماء.

ولم تجد مقترحات كينز قبولا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وانها كانت الدولة الأقوى، وقبلت مقترحات الاقتصاد الأمريكي هويت التي تعكس قوة وهيمنة الاقتصاد الأمريكي، ورأت فيه أنه النظام الذي يضمن العمل على إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، والتوصل إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، وليس نظاما لتوفير السيولة الدولية، بينما كان مقترح كينز يعبر عن المصالح الأوروبية²، ويحاول من خلاله إحياء النشاط الاقتصادي لصالح بلاده بواسطة خطة توسعية النزعة.

وقد توصلت مجموعة من خبراء الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا بعد دراسة كل من مقترحي كينز وهويت إلى مشروع يجمع بين كل من أفكارهما، إلا أنه كان يميل بشكل أكبر إلى خطة هويت، وذلك نظرا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى اقتصاديا بين الدول في تلك الحقبة التاريخية، حيث كانت تحوز على ثلثي احتياطي الذهب العالمي، وقد تم المشروع بناء على وجود نقاط متعددة مشتركة بين كلا الخطتين مثل رفض ثنائية العلاقات الدولية، وضرورة التعاون النقدي، والعمل على إيجاد رقابة على الحركات الدولية لرؤوس الأموال، إلا أن كلا الخطتين اصطدما بمبدأين أساسيين هما مبدأ سيادة الدولة في الجانب النقدي، ومبدأ خلق نظام نقدي جديد

¹ - بسام الحجار، المرجع السابق، ص: 177.

² - حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2002، ص: 161.

يدار بواسطة منظمة دولية ذات سلطات واسعة وقد عرض المشروع على دول الحلفاء لدراسته والموافقة عليه وذلك في مؤتمر بريتون وودز (Bretton woods)، تحت مسمى "بيان مشترك من الخبراء حول تأسيس صندوق النقد الدولي للأمم المتحدة والمشاركة".

وفي نهاية المؤتمر تمت الموافقة على إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما مؤسسة نقدية وتسمى "صندوق النقد الدولي"، والأخرى مالية تسمى "البنك الدولي للإنشاء والتعمير".

IV. الأهداف:

قام صندوق النقد الدولي طبقاً لما ورد في نص الاتفاقية المنشئة له لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

■ تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية عن طريق إيجاد هيئة دائمة تسهل وتهيئ الوسائل اللازمة للتشاور فيما يخص القضايا النقدية الدولية.¹

■ تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكانية تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقاً لشروط محددة وتحت رقابة دولية، وليس بمطلق حرية كل دولة.

■ إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.

■ توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها، في ظل الضمانات الضرورية، وإتاحة الفرصة لها عندما تتعرض موازين مدفوعاتها لإختلالات.

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

■ العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن¹.

ثانياً: الموارد والحصص والقوة التصويتية والآلية التنظيمية

سيتطرق هذا المطلب إلى طبيعة موارد ورأس مال الصندوق وأهمية الحصص وما تعكسه من قوة تصويتية بالإضافة إلى آليته التنظيمية.

IV. الموارد:

تتكون موارد الصندوق من مصدرين وهما الاكتتاب والاقتراض²:

3- الاكتتاب:

وهو اشتراكات الدول الأعضاء أو مساهمتها في رأس مال الصندوق عند الانضمام (الحصص)، وتعتبر من أهم مصادر تمويله وتحدد القوى التصويتية وحق العضو في اتخاذ القرارات.

وقد بدأ تكوين هذه الحصص مرتبطاً بصيغة بريتون وودز، والتي اشتملت على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل فيما يلي:

- حجم الناتج المحلي .
- حجم التجارة الدولية و المدفوعات.
- حجم الاحتياط النقدي، و كمية الذهب المتوفرة لدى الدولة.
- قوة المساومة السياسية.
- عدد السكان.

¹ - زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2003، ص 158.

² - عرفان نقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 290.

و كانت الصيغة التي استخدمت في عام 1944، عند اتفاقية بريتون وودز لتحديد حصص الأعضاء حسب المعادلة التالية:

$$Q = (0,02Y + 0,05R + 0,10M + 0,10V)(1 + X/Y)$$

حيث تشير:

Q: إلى حصة العضو في الصندوق.

Y: الناتج المحلي للدولة العضو في عام 1944.

R: الاحتياطات الدولية لدى الدولة العضو (ذهب و دولارات) في يونيو 1943.

M, X: حجم الصادرات و الواردات على أساس المتوسط لخمس سنوات سابقة للحرب العالمية الثانية أي الفترة 1934-1938.

V: التغيير في حجم الصادرات.

ثم أصبحت الصيغة كمايلي¹:

$$Q = 0,0045Y + 0,05281008R + 0,039 (P + C) + 1,0432 VCO$$

Y: إجمالي الناتج المحلي 1985.

R: متوسط الاحتياطات الشهرية من الذهب والعملات القابلة للتحويل سنة 1985.

P: المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1981-1985).

C: المتوسط السنوي للمحصلات الجارية (متوسط 1981-1985).

V: التغيير في حجم الصادرات.

VC: تغيير المتحصلات الجارية (انحراف معياري واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات للفترة 1973 - 1985).

و تتألف الحصة من جزئين: أحدهما ذهب أي نسبة 25% من الحصة والآخر 75% من الحصة يكون من العملة الوطنية للعضو، و يتم إيداع الجزء الأول من الحصة في صندوق النقد الدولي أو في أحد أربع مصارف حددها الصندوق، وهي البنك الفدرالي الأمريكي، والبنك

¹ صالح صالح، دور المنظمات في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2004.

المركزي الفرنسي و البنك المركزي البريطاني، و البنك المركزي الفيدرالي الهندي. والجزء الثاني من الحصة يوضع بالمصرف المركزي للدولة المعنية في شكل رصيد دائن، وباسم الصندوق، أو في شكل أدوات خزانة، لا تدفع عنها فوائد أو بأي شكل آخر تختاره الدولة.

4- الاقتراض:

يمكن للصندوق أن يحصل على الموارد عن طريق الاقتراض من الدول الغنية، فضلا عن الموارد المستحدثة عام 1969. وهي حقوق السحب الخاصة ليستخدما إلى جانب السيولة التقليدية في توفير السيولة اللازمة لتمويل التجارة الدولية.

ويعتبر تعدد الموارد مهما للصندوق وذلك لزيادة قدرته على منح التسهيلات التي يمنحها مثلما حدث بعد ارتفاع أسعار البترول 1973، حيث أقرضت الدول البترولية الصندوق حوالي 20مليار دولار.¹

وقد ازداد رأس مال الصندوق حيث بلغ عام 2001 حوالي 212.4مليار وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، ويعادل هذا المقدار نحو 269 مليار دولار أمريكي، ويعتبر هذا الرقم كبيرا بالمقارنة مع رأسماله عند بداية إنشائه، فلم يكن يتجاوز 08 مليار دولار، حيث تم تحديد إجمالي أصول الصندوق بنحو 10مليار دولار أمريكي يتم دفع 08 مليار منها من المشاركين في مفاوضات بريتون وودز والباقي 02 مليار دولار يتم دفعها من قبل الدول التي تطلب الانضمام إلى عضوية الصندوق بعد تكوينه.²

V. القوة التصويتية للعضو:

تحدد الحصة القوة التصويتية للعضو ولحجمه الاقتصادي، وتحسب على أساس عدد الدولارات التي يساهم بها العضو الواحد في رأس مال الصندوق، طبقا للمعادلة التالية: لكل عضو 250 صوتا، يضاف إليها صوت واحد عن كل مائة ألف دولار. يساهم بها العضو في رأس

¹- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص:71.

²- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004، ص:100.

مال الصندوق. وقد تغيرت الدولارات فيما بعد، وأصبحت لكل مائة ألف وحدة سحب خاصة عام 1970.

ولتوضيح طريقة حساب الأصوات¹، فمثلا أمريكا تقدر حصتها في الصندوق بـ 2750 مليون دولار وحصّة بريطانيا 1300 مليون دولار، والصين 550 مليون دولار وفرنسا 525 مليون دولار، والهند 400 مليون دولار والعراق 8.8 مليون دولار. وعلى هذا الأساس يكون عدد الأصوات لأمريكا 250 صوت + 2750 صوت = 27750 صوت ولبريطانيا 250 صوت + 13000 صوت = 13250 صوت و العراق 250 صوت + 88 صوت = 338 صوت.

ومن هنا يتضح أن التصويت ليس مبنيا على مبدأ المساواة بين الأعضاء، بتحديد صوت واحد لكل عضو، بصرف النظر عن حجم مساهمته في رأس مال الصندوق بل أن أسلوب اتخاذ القرارات يعتمد بالدرجة الأولى على حجم حصة العضو في الصندوق، وهذا ما مكن أمريكا ودول أوروبا الغربية من الحصول على حصص كبيرة، وبالتالي نسب مئوية مرتفعة في عدد الأصوات، جعلتها تحصل على الأغلبية المطلوبة لتنفيذ القرارات، بينما لم تتمكن الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، المساهمة إلا بحصص بسيطة جدا في رأس مال الصندوق مما أدى إلى ضعف قوتها التصويتية وعدم التأثير في سياسات الصندوق.

إن آلية اتخاذ القرار داخل الصندوق تخضع لرغبات أمريكا وحلفائها، لأن النظام الداخلي للصندوق يقضي بأن تتخذ القرارات العادية بأغلبية 80% من مجموع الأصوات، في حين أن اتخاذ قرارات مبدئية أساسية يحتاج إلى أغلبية الأصوات 85% من مجموع الأصوات، وفي كلتا الحالتين، فإستطاعة أمريكا تعطيل أي قرار يتخذه الصندوق عندما لا يكون في مصلحتها، فهي تملك ما يعادل حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار بالإضافة إلى قدرتها على التأثير على أصوات حلفائها و ضمهم إليها لمعارضة أي قرار لا تراه مناسبا.²

¹ - ميثم صاحب عجم و علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي، اربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص: 181.

² - ميثم صاحب عجم و علي محمد سعود، نفس المرجع السابق، ص: 182.

فمثلا تتوزع نسب القوة التصويتية إلى ما يقارب 20% للولايات المتحدة الأمريكية و 6.6% لبريطانيا و 5.8% لألمانيا و 4.8% لفرنسا و 4.5% لليابان¹، و الجدول التالي يوضح حصص و أصوات مجموعات الدول الأعضاء في الصندوق في ابريل سنة 1990.²

الجدول رقم (01): حصص و أصوات مجموعات الدول الأعضاء في الصندوق في نهاية ابريل سنة 1990.

مجموعات الدول الأعضاء	حجم الحصص (ألف وحدة سحب خاصة)	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص	عدد الأصوات لكل مجموعة	نسبة أصوات المجموعات إلى مجموع الأصوات
إجمالي حصص جميع الدول الأعضاء	90.132.550	100	927.718	100
الدول الصناعية الغربية	56.344.300	62.30	568.443	61.30
مجموعة السوق المشتركة	26.528.700	29.43	268.287	28.9
الولايات المتحدة الأمريكية	17.918.300	19.9	179.433	19.9
مجموعة الدول المصدرة للنفط	9.912.500	11.0	102.375	11.0
مجموعة الأقطار العربية	8.055.900	8.94	80.112	8.6

المصدر: ميثم صاحب عجام و علي محمد سعود، التمويل الدولي، نفس المرجع السابق .

من خلال الجدول السابق يتضح أن الدول الصناعية تمتلك نسبة كبيرة من رأس مال الصندوق في حدود 62%، وهذا ما منحها قوة تصويتية تقدر بـ 61% و يتيح لها نصيب موازي من تخصيصات حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق.

وإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة فإنها تصدر الدول جميعا، فهي تملك خمس حصص الصندوق وكذلك خمس عدد الأصوات وهذا ما حولها حق الفيتو. وتكفي الإشارة إلى الموقف الذي صدر من الولايات المتحدة الأمريكية عندما انعقد المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في سبتمبر 1989، حينما دعا ميشل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولي إلى مضاعفة موارد الصندوق حتى يكون قادرا على مواجهة أعباء التمويل الإضافية، مما أثار رد فعل مضاد لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكتف فقط بمعارضة مضاعفة الحصص، وإنما أثار اقتراحا مضادا يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في دور الصندوق مفضلة أن يعود إلى

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

² - ميثم صاحب عجام و علي محمد سعود، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

ممارسة دوره التقليدي كعمول مؤقتة للتغيرات الطارئة في موازين المدفوعات وإبعاده عن مجالات رسم سياسات النمو وإعادة التكيف والتوازن الاقتصادي.

أما مجموعة الدول النامية المصدرة للنفط فإن حصتها لا تمثل إلا قرابة 11% من مجموع حصص الدول الأعضاء، وهذا يعني ضعف مركزها الاقتصادي وتأثيراتها على سياسة الصندوق، وآلية اتخاذ القرارات، وكذلك حال الأقطار العربية والتي تقدر نسبتها بـ 08% والتي لا تختلف عن بقية الدول النامية في التأثير على سياسات صندوق النقد بالرغم من أن السعودية تحتل المركز السادس في مساهمتها في رأس مال الصندوق.

VI. الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي من أربعة أجهزة وهي:

1- مجلس المحافظين:

يعتبر مجلس المحافظين هو السلطة العليا في الصندوق، ويتكون من المحافظين الذين تعينهم الدول الأعضاء، بواقع محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو، ويجتمع مجلس المحافظين كل عام لبحث نشاط الصندوق كقبول الأعضاء الجدد، ومراجعة الحصص، وتعديل قيم العملات، والتعاون مع المنظمات الأخرى وتوزيع صافي الدخل وتصفية الصندوق واتخاذ قرارات الطرد من الصندوق.¹

2- مجلس المديرين التنفيذيين:

يتولى هذا المجلس أعمال الإدارة العادية للصندوق بتفويض من مجلس المحافظين، وينتخب مجلس المديرين كل سنتين من طرف مجلس المحافظين، و يكون من ضمن مجلس المديرين ستة أعضاء معينين بواسطة الدول صاحبة الحصص الأكبر² و هي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، و السعودية.

¹ - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع الإشارة إلى علاقة بالجزائر)، دار هومة، الجزائر، 1996، ص: 75.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

3- مدير الصندوق:

يتم انتخاب المدير العام من طرف المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، يتولى رئاسة المجلس التنفيذي لكنه لا يملك صوتا فيه. وذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس، ولا توجد اشتراطات خاصة فيمن يعين مديرا للصندوق، لكنه منذ إنشاء الصندوق اتفق على أن لا يكون أمريكيا وبرأس المدير العام جميع العاملين.¹

4- هيئة موظفي الصندوق:

يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة من الموظفين الفنيين به يشكلون الهيئة العاملة بالصندوق، تراعى درجة الكفاءة والخبرة في انتقائهم، ويلزم على أعضاء الهيئة العاملة أن لا تقبل أي تعليمات من أي حكومة أو سلطة خارجة عن الصندوق فيما يتعلق بعملها داخل الصندوق.

ثالثا: التطورات المعاصرة لنظام النقد الدولي و التسهيلات التي يمنحها الصندوق:

لقد مر على صندوق النقد الدولي أكثر من نصف قرن، شهد خلالها نظام النقد الدولي القائم على اتفاقية بريتون وودز انحرافا عن الالتزام بقواعد الاتفاقية تمثل بخلق ما يسمى بحقوق السحب الخاصة و توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب ترتب على ذلك بعض التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي أدت في النهاية إلى تطور في دور صندوق النقد الدولي و في طبيعة التسهيلات التي يقدمها.

III. التطورات المعاصرة لنظام النقد الدولي:

لم تبق اتفاقية بريتون وودز جامدة داخل الإطار الذي تمت صياغتها فيه أثناء مؤتمر بريتون وودز، إذ تم تطويرها وملاءمتها لتلبية الاحتياجات المتغيرة أو الجديدة وذلك بتعديل مواد الاتفاقية، وقد جاء التعديل الأول في مواد الاتفاقية سنة 1969، وكان الغرض الأساسي منه إنشاء حقوق السحب الخاصة كمحاولة للتغلب على مشاكل السيولة الدولية، وقد أعطى هذا التعديل

¹ - زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

لصندوق سلطة إنشاء احتياطي نقدي جديد يعرف بحقوق السحب الخاصة وذلك لسد احتياجات السلطات النقدية الدولية دون اللجوء إلى مزيد من حيازة الذهب أو عملات الاحتياط. وقد اشتمل التعديل الثاني على تغييرات كثيرة في عدد كبير من مواد اتفاقية الصندوق، ومنها على سبيل المثال اقتراح تحقيق خفض تدريجي في الدور التقليدي للذهب. إن الهدف الأساسي من هذا التعديل هو التأكيد على اعتبار حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية أساسية في النظام النقدي الدولي ، وقد بدأت المفاوضات للعمل بهذا التعديل الثاني منذ ديسمبر 1971.¹

1- انهيار نظام بريتون وودز:

لقد واجهت نظام بريتون وودز في نهاية الخمسينات من القرن العشرين بعض الصعوبات نتيجة لتراجع الثقة بالدولار كعملة رئيسية في هذا النظام، حيث كانت هذه المرحلة تشهد تزايداً كبيراً في الاستثمارات الأمريكية والإنفاق العسكري بالخارج، مما أدى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وأصبح مخزونها من الذهب الرسمي أقل من مجموع الدولارات المتداولة بالخارج من طرف الهيئات الرسمية والمؤسسات الخاصة، مما تسبب في زعزعة الثقة بإمكانية الصرف الطويلة المدى للدولار مقابل الذهب، مما جعل البنوك المركزية تقوم بطلب صرف رصيدها من الدولارات وتحويلها إلى ذهب.²

وقد ترتب على هذا الوضع انخفاض الاحتياطيات الذهبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية من 25 مليار دولار سنة 1949 إلى 11 مليار سنة 1970. وحيث أن الدولار في ذلك الوقت كان عملة دولية وليس عملة أمريكية فقط، إذ أنه يعتبر الأساس النقدي العالمي، فقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بصعوبة اللجوء إلى سياسة تمويل الإنفاق لعلاج العجز (أي تخفيض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى)، واكتفت الحكومة الأمريكية باتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية من بينها رفع سعر الفائدة على الإيداعات قصيرة الأجل لوقف تدفقات رؤوس الأموال قصيرة

¹ - كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

² - لهادي خالد، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

الأجل إلى الخارج في حين أقيت على أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل عند مستويات منخفضة بهدف تشجيع الاستثمار، وزيادة الإنتاج المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما تم تخفيض النفقات العسكرية في الخارج مع ربط نظام المعونات الأمريكية للدول الأخرى بضرورة شراء السلع الأمريكية من أجل زيادة الصادرات.

وعلى الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لتجنب التخفيض في قيمة الدولار ومحاولة علاج العجز في ميزانها التجاري، فإن العجز قد أستمّر في الزيادة على نحو متصاعد، وأستمّر الرصيد الذهبي لديها في التناقص، وتؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ عاجلاً أو آجلاً إلى تخفيض قيمة الدولار، على ضوء استحالة الدول ذات الفائض كألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان من اتخاذ إجراء لرفع قيم عملاتها.¹

وبناء على ذلك ازدادت المضاربة على عملات دول أوروبا الغربية وارتفعت أسعار الذهب في لندن، وذلك لارتفاع الطلب عليه، حيث بلغ سعر الأونصة حوالي 45 دولار.

وقد دفعت هذه الوضعية بالولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار يناقض ما ألتزمت به في اتفاقية بريتون وودز إذ أعلنت في 15 أغسطس سنة 1971 تخليها عن التزامها بقبول تحويل الدولار إلى ذهب، وفرضت 10% زيادة في الضرائب على جميع السلع الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى فرض قيود على الأجور والأسعار كمحاولة لاحتواء التضخم المحلي المتزايد.²

وقد كانت هذه الإجراءات مؤشراً لنهاية نظام بريتون وودز، لتبدأ مرحلة جديدة مع بداية السبعينات سمتها الأساسية عدم استقرار أسعار صرف العملات في السوق الدولية لتبقى قوى السوق هي التي تحددها فيما يعرف بالتعويم.

¹ - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص:112.

² - كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، مرجع سبق ذكره، ص:44.

2- تطور الأحداث منذ انهيار بريتون وودز:

لقد مثل القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تحويل الدولار إلى ذهب صدمة كبيرة كانت لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي، مما جعل مجموعة العشر تحاول التغلب عليه من خلال عقد اتفاقية السيموثونيان في 18 ديسمبر 1971، وتم التوصل فيها إلى تفاهم من شأنه إجراء تخفيض في قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 8% وبذلك يرتفع سعر الذهب إلى 38 دولار للأوقية، وكذلك تم الاتفاق على رفع أسعار تعادل بعض الدول الأوروبية واليابان بنسب متباينة، وانتهت بصفة مؤقتة حالة التعويم التي تلت الإجراء الأمريكي في 15 أغسطس 1971.

وبموجب اتفاقية السيموثونيان تقرر أيضا توسيع هامش التقلب لأسعار الصرف من ± 1 إلى ± 2.25 . مع إلغاء الضريبة الجمركية التي كانت قد فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على وارداتها من الخارج.¹

ومع استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي بلغ 09 مليار دولار سنة 1972 فإن اتفاقية السيموثونيان لم تعمر طويلا واستمرت 14 شهرا، وانتهت بقرار من الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار ثانية بنسبة 10% سنة 1973، مما سبب ارتفاع قيمة الذهب تلقائيا من 38 دولار للأوقية إلى 42.22 دولار²، وبعد مرور شهر من اتخاذ قرار تخفيض الدولار قامت الدول الأوروبية بتعويم عملاتها، حيث قامت كل من ألمانيا وفرنسا وست دول أوروبية بتعويم عملاتها في حدود متفق عليها بهامش تقلب قدره 2.25% بين أقوى عملة وأضعف عملة بالنسبة إلى الدولار، ذلك في إطار ما يعرف بالثعبان الأوروبي، أو الثعبان في النفق، ويعتبر هذا التاريخ بمثابة البداية الفعلية لتغيير وجه النظام النقدي العالمي، حيث لم تلتزم أغلب الدول الأوروبية بهامش التقلب المحدد، مما أدى إلى انتشار فوضى التعويم وما لذلك من تأثير على حركة التجارة العالمية ورؤوس الأموال الدولية.

¹ - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص:113.

² - كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، مرجع سبق ذكره، ص:45.

وأمام هذا الوضع الذي تعرض له نظام بريتون وودز وافتقار آلية مناسبة لعلاجها، جاءت محاولة جديدة يطلق عليها اتفاقية جاميكا لوضع أسس جديدة للتعامل النقدي الدولي وإجراء تعديل لنظام بريتون وودز وتم بالفعل اجتماع صندوق النقد الدولي سنة 1976 في جاميكا، حيث توصل إلى اتفاق يكون نافذا بدءاً من أبريل 1978، وينص الاتفاق على الآتي¹:

- السماح للدول الأعضاء في اختيار نظم الصرف بما فيها حرية التعويم.
- إلغاء السعر الرسمي للذهب، وترك سعره يتحدد على أساس العرض والطلب، وبذلك تنتزع منه الصفة النقدية.
- التزام كل دولة بإبلاغ الصندوق بنظام أسعار الصرف الجديد مع إعطاء الحرية للدولة في ربط عملتها بأي عملة أخرى أو بسلة من العملات، أو بوحدات حقوق السحب الخاصة.
- يجب على الصندوق أن يتخلص من ثلث ما بحوزته من الذهب، ويقسم هذا الثلث مناصفة، حيث يعاد نصف العائد بالسعر الرسمي إلى الدول الأعضاء بنسبة حصة كل منها أما النصف الثاني فيوزع جزء منه على الدول المتخلفة والجزء المتبقي يستخدم لتقديم المساعدات للدول ذات الدخل المنخفض.

IV. دور صندوق النقد الدولي ما بعد 1971 والتسهيلات التي يمنحها

3- دور الصندوق ما بعد 1971:

لم يعد لنظام بريتون وودز دور كبير ما بعد 1971، حيث تعددت نظم الصرف، وأخذت بعض الدول بنظام التعويم، وربط البعض الآخر عملته ببعض عملات الدول الصناعية المتقدمة كالدولار والإسترليني أو بحقوق السحب الخاصة. وأمام هذه الوضعية عجز الصندوق عن التزام

¹ - كريمة محمد الزكي، نفس المرجع السابق، ص: 46.

الدول الصناعية المتنفذة بالانصياع إلى توجيهاته، وفشل في أداء مهمته، حيث كلف في هذه المرحلة بوظائف أخرى تتناسب مع مستوى المشكلات التي واجهت الاقتصاديات المتقدمة والتي بينت إفلاس النظرية الكينزية على المستوى التطبيقي وعجزها في هذه الفترة عن التخفيف من تفاقم بعض الأزمات الجديدة كانخفاض معدلات النمو وانخفاض معدلات الربح وأزمة الركود التضخمي مما تسبب في انتشار الفكر الكلاسيكي الجديد، وكان الحضور فيها للمدرسة النقدية التي سيطرت أفكارها على سياسات صندوق النقد الدولي.¹

لقد تزامن مع هذه المرحلة -التي تم فيها إلغاء بعض أصول اتفاقية بريتون وودز كالتراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب وكذلك التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف- ارتفاع أسعار البترول سنة 1973، حيث عرض صندوق النقد الدولي على الدول النفطية استثمار أموالها، وبذلك عمل على إعادة تدوير هذه الأموال وتدفقت السيولة كقروض باتجاه الدول النامية وخاصة تلك المستوردة للبترول التي عانت موازين مدفوعاتها من العجز، وقد تطور حجم هذه القروض وظل ينمو بمعدل 27% خلال الفترة 1973-1982، مما ساعد على ارتفاع الفوائد، وتراكم الديون بالإضافة إلى تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح البلدان النامية إلى أن انفجرت أزمة المديونية في خريف 1982² عندما أعلنت المكسيك توقفها عن دفع خدمة ديونها الخارجية.

وقد شكلت تلك الأزمة صدمة للدول المتقدمة وتزايدت مخاوف الدوائر المالية الدولية من الإفلاس، مما دفع كلا من مجموعة الدول الدائنة والمدينة إلى الالتجاء لصندوق النقد الدولي بحثاً عن الحلول.

إن هذه التغيرات التي حصلت في بعض المبادئ التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي - باعتباره أكبر مؤسسة مؤثرة في النظام النقدي الدولي - قللت من دوره في الدول المتقدمة التي تهيمن على إدارته، وأصبح يزداد تأثيره في الدول النامية من خلال دوره الذي يلعبه في إدارة

¹ - صالح صالح، إصلاح صندوق النقد الدولي وتنميين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الأول، 1999م، الجزائر، ص: 10.

² - صالح صالح، نفس المرجع السابق، ص 11.

أزمة المديونية العالمية حسب فلسفته التي تعكس مصالح الدول الدائنة وأضحى يقوم بهذه المهام الجديدة:¹

- الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض المالية وجذبها وإقراضها.
- الإشراف والرقابة على تنفيذ سياساته وبرامجه في البلدان النامية.
- تزايد دوره التنظيمي في إدارة أزمة المديونية، فالقروض المتوجهة إلى الدول النامية والديون المعاد جدولتها لا تتم الا بموافقة المسبقة والضمانات المشروطة التي تتعهد بها الدول المثقلة بالديون بتطبيقها لبرنامج التكيف الهيكلي، الذي أدى الى إدماج اقتصادياتها في النظام الرأسمالي العالمي.

- ساهم سقوط المعسكر الاشتراكي في توسيع مهام الصندوق، حيث ازداد أعضائه بانضمام بعض من دول المعسكر إليه، فازداد الطلب على الموارد المالية للصندوق التي تحتاجها هذه البلدان لمواجهة اختلالاتها المالية المتمثلة في التقلبات الحادة في موازين مدفوعاتها، بالإضافة لمواكبته وإشرافه على التحولات الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

ومن هنا يتضح أن الصندوق تحول من إدارة بيد الدول الصناعية المتقدمة تركز لانتراع واسترداد ديونها، وطغت -من خلال هذا التحول في الدور- وظيفته الإيديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية، وأصبح متخصصا في وضع البرامج وإعداد السياسات الاقتصادية والإشراف على تطبيقها وذلك لاستعادة التوازنات النقدية والمالية التي تتضمن مقدرة الدول مستقبلا على الاستمرار في دفع التزاماتها على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - صالح صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

4- أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي:

تقوم سياسة الصندوق الإقراضية على إعطائه مجموعة من التسهيلات للدول الأعضاء، من خلال مبادلة عملاتها بما يعادلها من عملات الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة، ويتعين على الدولة المستفيدة أن تعيد شراء عملتها من الصندوق باستعمال عملات الدول الأعضاء الآخرين أو حقوق السحب الخاصة خلال فترة محددة، يفرض الصندوق فيها رسوماً على عملية الشراء، وتمثل هذه العملية من شراء وإعادة شراء وفرض رسوم عملية الاقتراض بفائدة.

وتخصص هذه التسهيلات غالباً لعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عدة أنواع من القروض والتسهيلات تخصص لعلاج الاختلال الهيكلي، ومن أهم التسهيلات التي يقدمها الصندوق ما يلي:¹

■ ترتيبات المساندة:

تقدم هذه الترتيبات على شكل شرائح، واستخدمت سنة 1952، لمواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، وتتراوح مدتها بين 12 شهراً و24 شهراً، ولا يتجاوز ما يسحبه العضو من قيمة حصته في الصندوق خلال هذه المدة 25%، ويقوم البلد المستفيد مقابل هذه الترتيبات ببرنامج إصلاح اقتصادي (برنامج تثبيت).

■ تسهيلات الصندوق الممتدة:

ظهر هذا النوع من التسهيلات عندما تبين أن تجربة الستينات وبداية السبعينات التي كانت تقوم على برنامج قصير الأجل للإصلاح لمعالجة الصعوبات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات الناتجة عن اختلالات هيكلية في الإنتاج والتجارة والتكلفة والأسعار لا تكفي مدتها لتصحيح الاختلال، ومن هنا استحدث هذا التسهيل والذي تتراوح مدته بين ثلاث سنوات إلى أربع سنوات.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها تركتها نداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص 73-76.

■ تسهيل التكيف الهيكلي الأساسي والمعزز:

أنشئ هذا التسهيل في مارس 1986 لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية مستمرة في موازين المدفوعات. يقدم هذا التسهيل بشروط ميسرة وذلك لتطبيق برنامج متوسط الأجل للتكيف الهيكلي، وفيه يتعاون الصندوق مع البنك الدولي في وضع إطار معين لسياسات الإصلاح الاقتصادي متوسطة المدى تغطي ثلاث سنوات، ويتم صياغة برامج سنوية مفصلة بناء على ذلك قبل صرف القروض السنوية، وتستخدم معايير ربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بشروط الصندوق وأداء البرامج. أما بالنسبة للتسهيل المعزز فهو لا يختلف عن تسهيل التكيف الهيكلي من حيث الأهداف والشروط، وقد استحدث سنة 1987، ويعتبر الهدف العام لهذين التسهيلين هو استعادة قدرات الدول النامية على المدفوعات وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي بما يحقق معدلات نمو مرتفعة.

■ تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ:

استحدث هذا التسهيل في أغسطس سنة 1988 عوض تسهيل التمويل التعويضي الذي كان يمنح عند تقلب الصادرات عام 1963 ويتكون من شقين، شق مخصص لمواجهة نقص الصادرات والزيادة التي تحصل في تكاليف استيراد الحبوب، والشق الثاني مخصص في حالة وجود طوارئ، ويجوز للبلد أن يقترض 95% من حصته بموجب هذا التسهيل. وقد أنشئ هذا التسهيل بالتعاون مع سكرتارية الجات باعتبارها المسؤول الأول عن تحرير التجارة الدولية بما يوحي بالتعاون المشترك بين المؤسسات الاقتصادية الدولية.

■ التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية:

أنشئ هذا التسهيل في سنة 1993 لمساعدة الدول التي تشهد حالة تحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي والتي تعاني من مصاعب في موازين مدفوعاتها، وتبلغ قيمة هذه القروض حوالي 50% من حصة البلد العضو.¹

المبحث الثاني: البنك الدولي والمؤسسات التابعة له

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثاني مؤسسة نقدية تم إنشاؤها بموجب اتفاقية بريتون وودز التي أسست للنظام النقدي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وقواعد التبادل التجاري بين الدول، وبعد التوقيع على الاتفاقية المذكورة في نهاية شهر يوليو من عام 1944، تأسس البنك بتاريخ 1945/12/27، وبدأ أعماله في 1946/06/25، ويقع مركزه في واشنطن وتقرر أن يكون رئيسه أمريكي الجنسية مما يؤكد السيطرة الأمريكية على إدارة البنك، ومن شروط العضوية لهذا البنك أن تكون الدولة سبق لها وأن قبلت كعضو في صندوق النقد الدولي.

ويمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص، ويهتم أيضاً بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال، وللتعرف عليه أكثر وعلى دوره فإن هذا المبحث سيستعرض بعض الجوانب المهمة في المطالب التالية:

¹ - صالح صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص: 65.

أولاً: الأهداف والموارد والقوة التصويتية:

IV. الأهداف:

إن الهدف الأصلي من إنشاء البنك الدولي هو إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن فتح العضوية فيه أمام جميع الدول بما فيها الدول النامية أضاف له أهدافاً أخرى، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:¹

- توفير التمويل اللازم لإعادة تعمير ما دمرته الحرب من مشروعات إنتاجية وهياكل أساسية، وتشجيع النشاط الاقتصادي بإنشاء المشروعات التي من شأنها تنمية المرافق الإنتاجية.
 - تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض في حالة تعذر الحصول على القروض من مصادر أخرى.
 - المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية، وتحفيز الطاقة الإنتاجية للدول الأعضاء والمحافظة على استقرار موازين المدفوعات.
 - تقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض وفي تنفيذ استثمارات طويلة الأجل.
- بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك مجموعة أخرى من الأهداف الإنمائية الدولية التي وضعها البنك في السنوات الأخيرة ومن أبرزها:²
- تكثيف جهوده لمساعد الدول النامية على مكافحة الفقر وتعزيز أهليتها للتمتع بتخفيف أعباء ديونها الخارجية.

- مساندة البرامج التنموية المستندة إلى النتائج

¹ - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

² - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

- العمل مع الشركاء لتنسيق المساندة المقدمة من المانحين على المستوى القطري، والتعاون مع المانحين الآخرين ضمن برنامج عالمي للرقابة.
- التركيز على تخفيض أعداد الفقراء من خلال مسانده لاحتياجات التنمية البشرية والاجتماعية طويلة الأجل التي يعتبرها دائنو القطاع الخاص غير مغرية، وكذلك تقديم التمويل لتشجيع إجراء إصلاحات رئيسية في السياسات والمؤسسات.

V. موارد البنك:

- تتكون موارد البنك أساساً من رأس المال المدفوع من الدول الأعضاء، ومن الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية بالشروط التجارية، وتأتي أغلب هذه الموارد من الدول المتقدمة عن طريق:¹
- حساب الائتتاب للدول الأعضاء في رأس مال البنك، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي 183 عضواً في العام 2001، اكتبوا بحوالي 1570895 سهم، قيمتها 189505 مليون دولار أمريكي.
 - الاقتراضات متوسطة الأجل وطويلة الأجل من أسواق رأس المال في أوروبا واليابان والولايات المتحدة، وكذلك يقترض بأسعار السوق من البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى.
 - بالإضافة إلى الموارد السابقة يحصل البنك على أرباحه المحتجزة ومن حصيلة سداد القروض التي يحصلها.

¹ - بسام الحجار، نفس المرجع السابق، ص 196.

VI. القوة التصويتية:

ترتبط القوة التصويتية في البنك الدولي بحصة البلد العضو، أي أن اتخاذ القرار يتناسب مع مقدار الحصة، وهذا ما يسمى بنظام التصويت المرجح، فقد جاء في اتفاقية البنك أن لكل عضو 250 صوتا يضاف إليها صوت واحد عن كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصته، فالحصص في رأس مال البنك الدولي موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة في صندوق النقد الدولي، حيث نجد أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تملك حوالي 43% من الحصص (إجمالي الاكتتاب)، وعلى أساس هذه النسبة تحدد قوتها التصويتية بحوالي 41% من عدد الأصوات، مما يمكن هذه الدول من توجيه السياسة داخل البنك¹، فسياسته المالية محكومة برغبة الدول الأنفة الذكر، فباستطاعتها تعطيل القرارات، أي عندما تعترض مثلا دولة كالولايات المتحدة الأمريكية تستخدم حق الفيتو على قرارات البنك، وهي تمتلك النسبة التي تخول ذلك 17.5% من إجمالي نسبة التصويت، ولا يتحقق الإجماع في البنك إلا باكتمال نسبة 85% من مجموع الأصوات² وباقتطاع نسبة الولايات المتحدة لا يبق إلا 82.5% من مجموع الأصوات، وهي نسبة لا تكفي لاتخاذ القرار.

ثانيا: المؤسسات التابعة للبنك الدولي.

لقد ركز البنك الدولي في بداية الأمر على قروض التعمير، غير أن هذا التركيز قد تحول في ما بعد لتقديم قروض للتنمية والتحول الاقتصادي في الدول النامية، ومحاربة الفقر، مما وسع نشاطه، وأصبح مجموعة شاملة تتضمن أربع مؤسسات من بينها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تعرف بمجموعة البنك الدولي، تؤدي دورا متكاملا وهي مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية، والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار وسيتم التطرق لكل واحدة من هذه المؤسسات في مايلي :

¹ - عيد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 85

² - محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 337.

IV. مؤسسة التمويل الدولية:

أنشئت هذه المؤسسة في يوليو من عام 1956، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 20 فبراير 1957¹، ورغم ارتباط هذه المؤسسة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ارتباطاً وثيقاً إلا أنها تعتبر هيئة مستقلة من الناحية القانونية والمالية، ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والخدمات الأخرى.

وتحصل المؤسسة على مواردها من اكتتاب الدول الأعضاء أساساً ومن دخل استثماراتها، ومن حصيلة بيع هذه الاستثمارات التي يتقرر بيعها، وما تحصل عليه كقروض من البنك الدولي، ومن بين مهامها مساعدة البنك الدولي في تدعيم واستكمال دوره عن طريق تنشيط وتطوير القطاع الخاص للدول الأعضاء ومن أهم أهداف هذه المؤسسة ما يلي:²

▪ منح القروض والتسهيلات والمشاركة في تمويل المشاريع الصناعية التي يقوم بها القطاع الخاص في الدول النامية.

▪ تشجيع وإغراء القطاع الخاص، للقيام بالاستثمارات الصناعية والزراعية في الدول النامية.

▪ تقديم القروض للمصارف والشركات المتخصصة بتمويل التنمية (صناديق التنمية) بهدف إعادة منحها إلى شركات القطاع الخاص العاملة في قطاعي الزراعة والصناعة.

▪ القيام بالاستثمارات المتكافئة، حيث بإمكان مؤسسة التمويل الدولية شراء 50% من أسهم الشركات الإنتاجية، بالإضافة إلى تقديم القروض طويلة الأجل لها. وتشجيع المشاريع ذات النفع العام والتي تساهم بقدر أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والابتعاد عن الاستثمارات في المشاريع التي تعتمد في نجاحها وتحقيق الأرباح على الحماية الحكومية لها.

¹ - الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية النظرية العامة وأهداف التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص: 227.

² - ميثم صاحب عجم وعلي محمد سعود، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 266-267.

▪ تشجيع وتنمية الموارد المالية المحلية (الأسواق المالية)، وذلك بدعم ومؤازرة المصارف والشركات التمويلية المحلية، والتعاون معها في عملية الاكتتاب، وطرح السندات العامة، أو طرح أسهم الشركات الخاصة وغيرها من الأوراق التجارية، إضافة إلى تطوير السندات القديمة أو دمج أشكال جديدة من السندات، بهدف خلق فرص استثمارية جديدة للمدخرات النقدية المحلية.

وتعتبر المؤسسة من أكبر مصادر التمويل متعدد الأطراف للاستثمار الخاص في البلدان النامية، حيث قامت خلال العقود الماضية بتقديم التمويل لنحو 2636 مشروعاً، وذلك إلى غاية 2001 بموارد تتجاوز 31 مليار دولار، وشجعت بعض المستثمرين الآخرين على تمويل هذه المشروعات بمقدار 20 مليار دولار في حوالي 140 دولة نامية، وتعمل هذه المؤسسة بالتنسيق مع البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية ووكالة ضمان الاستثمارات.

وتقدم هذه المؤسسة مجموعة من الخدمات والاستشارات الفنية بفضل ما تتمتع به من الخبرات، ومن أهمها: خدمات إعادة الهيكلة وصياغة خطط النشاط ودراسات الأسواق والمنتجات، ودراسة أوضاع التقنيات المستخدمة ومجالات التمويل المتاحة.

وقد ركزت في مجال تقديم القروض على استهدافها لقطاعات معينة كقطاع المؤسسات التمويلية، والبنية الأساسية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم بالإضافة إلى القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم¹، لكن معونات المؤسسة عادة ما تكون مشروطة بتنفيذ مصالح الدول الرأسمالية والالتزام والتقيد بالتوصيات التي توسع وتنمي دور القطاع الخاص والاتجاه الليبرالي بشكل عام.

V. هيئة التنمية الدولية:

أنشئت الهيئة الدولية للتنمية سنة 1960 كمؤسسة متخصصة وتابعة لمجموعة البنك الدولي، تعمل على تقديم المساعدة للبلدان الأكثر فقراً في العالم والتي لا يزيد متوسط الدخل فيها عن

¹ - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

500 دولار سنوياً¹، وتوفر القروض الطويلة الأجل والتي تتراوح آجال استحقاقها ما بين 35 سنة إلى 40 سنة وزيادة عشر سنوات سماح وبشروط ميسرة، حيث لا تتقاضى أية فائدة عن هذه القروض، غير أن هناك رسم خدمة سنوية يصل إلى 0.5% من المبلغ المسحوب في الاعتمادات المقدمة.

وقد كان من أهم الأهداف الدافعة إلى تأسيسها هو مواجهة المعسكر الاشتراكي وخصوصاً في تلك الفترة التي نالت غالبية الدول النامية استقلالها السياسي، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الرأسمالية إلى إنشاء هذه الهيئة وذلك لمحاصرة المد الشيوعي، فقد جاء في اتفاقية التأسيس أن الحكومات الموقعة عليها مقتنعة بأن التعاون من أجل التنمية الاقتصادية الدولية، ونمو متوازن للتجارة الدولية هو من الأمور التي تعزز السلام، وترفع من مستوى المعيشية وتحقق النمو الاقتصادي في الدول النامية.²

وتعتمد الأهلية للحصول على مساندة هيئة التنمية الدولية على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني أولاً، وهو ما يعرف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين، ويتم تحديث بياناته سنوياً، وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية 2008 ما يعادل 1065 دولار أمريكياً.³

وتستمد هذه الهيئة مواردها من اكتتابات الأعضاء في رأسمالها ومن المساهمات التي تدفعها مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة وكذلك من التحويلات المتكررة من صافي الأرباح السنوية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتنقسم العضوية في الهيئة إلى مجموعتين:⁴

■ مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة التي تقدم الرساميل وتمتلك أكثر من ثلثي رأسمال

الهيئة.

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

² - صالح صالحي، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

³ - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 404.

⁴ - صالح صالحي، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

▪ مجموعة الدول النامية المتلقية للمساعدات، والتي تقدم لها لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها.

إن هذه المساعدات وبغض النظر عن الطابع الإيديولوجي الذي يكتسبها فهي تستخدم كوسيلة لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول المتطورة، وخصوصا الاقتصاد الأمريكي، إذ أن 73% من اعتمادات الهيئة تنفق مباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية كمدفوعات للمشتريات من التجهيزات التي تقدمها لهذه الدول.

ففي سنة واحدة مثلا أنفقت الهيئة 103 مليار دولار على منتجات كجزء من برنامج المعونة، وكانت من حظ 4000 شركة أمريكية.

VI. الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:

وهي مؤسسة دولية أنشئت عام 1986 وبدأت عملها عام 1988، تعمل على تسهيل وتشجيع الاستثمار وانسياب رؤوس الأموال، ويعود السبب في إنشائها إلى تفجر أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982، حينها انخفض تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المدينة، وتقوم هذه المؤسسة بالمهام التالية:¹

▪ تقدم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية وذلك من خلال برنامج الاستثمار التابع للوكالة.

▪ تضمن الوكالة عدم مصادرة رؤوس الأموال من خلال التزام الدول المتلقية لهذه الأموال بذلك، وتضمن كذلك التصرف في تحويل الأموال إلى الخارج.

▪ تقدم الوكالة بعض الخدمات الاستشارية والنصائح التي تساعد على تهيئة بيئة الاستثمار، وعن مواطن وميادين الاستثمار والتوظيف والمناخ الاقتصادي السائد.

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

ثالثاً: السياسة الإقراضية للبنك الدولي:

تقوم السياسة الإقراضية للبنك الدولي - بعد أن انتهى من إعادة بناء وإعمار اقتصاديات أوروبا - على تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل إلى الدول النامية تتراوح فترة سدادها ما بين 15 سنة إلى 20 سنة مع فترة سماح قدرها خمس سنوات تعطى هذه القروض للدول النامية إلى أن يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حداً معيناً، وتصبح لها القدرة على استئفاء حاجتها التمويلية عن طريق الاقتراض المباشر من أسواق المال العالمية، لقد كانت هذه القروض تقدم إلى الحكومات أو بضمان منها، وبعد إنشاء مؤسسة التمويل تغيرت الوضعية وأصبح بإمكان القطاع الخاص في هذه الدول أن يقترض من هذه الهيئة وبدون ضمان من الحكومات.

وقد تغيرت سياسات الاقتراض للبنك وفقاً للسياسات المالية العالمية وتطورات المجتمع الدولي مما أدى إلى تنوع في القروض التي يمنحها وخاصة بعد تبنيه لسياسات الإصلاح الاقتصادي، فقبل سنة 1980م كان البنك يقدم قروضه بأسعار فائدة ثابتة لكن التغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة جعلته يلجأ إلى صيغة جديدة لعمليات الإقراض والسداد، تمثلت في إنشاء مجمع للعملات يستطيع التنبؤ بمخاطر تغيرات أسعار الصرف، ومن ثم إمكانية إدارة وتجنب هذه المخاطر، كذلك غير البنك من أسعار الفائدة على القروض التي يقدمها إلى أعضائه بدءاً من سنة 1982، حيث يتم إعادة حساب سعر الإقراض كل ستة أشهر.¹

ومن هنا وقبل الحديث عن أنواع القروض التي يقدمها فإنه من الضروري تسليط الضوء على الخصائص والمميزات للسياسة الإقراضية.

III. خصائص ومميزات السياسة الإقراضية:

من أهم خصائص و مميزات الإقراض ما يلي:²

¹ - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

² - ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر و التوزيع، أربد، الأردن، 2006، ص ص: 235-236.

▪ الاهتمام بالأهلية الائتمانية للعضو:

ان البنك الدولي يشبه المصرف التجاري الذي يهدف إلى الربح وتجنب الخسارة وحماية مصالح حملة الأسهم لذا فإن تركيزه ينصب على ضرورة إيفاء الدول المقترضة بوعودها وتسديد القروض مع الفوائد المستحقة، إن تركيزه هذا على الأهلية الائتمانية جعله لا يهتم بتحليل عملية التنمية نفسها، ومدى آثارها على الأهلية الائتمانية ، فلم يدرك البنك أن تنفيذ بعض المشاريع المعدة جيدا مهما كان مصدر تمويلها يمكن أن يعزز الأهلية الائتمانية للدولة المقترضة.

▪ التمسك بمبدأ عدم إقراض الدول النامية التي أمتت شركات أجنبية بدون تعويضات:

إن الفلسفة التي تحكم سياسات البنك الدولي تقوم على تشجيع الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات، لذا فإنه يؤكد على ضرورة حماية المستثمرين الأجانب، فهو يعتمد على المستثمرين من القطاع الخاص في تسويق سندات.

▪ السماح بإعادة جدولة الديون:

لا يمانع البنك الدولي على إعادة جدولة الديون لبعض الدول النامية التي تعاني من بعض الصعوبات في دفع خدمة ديونها، ويعتبر هذا الإجراء نوعا من حسن النية اتجاه الدول المدينة، من أجل الحث والتحفيز على الإيفاء بالالتزامات المتفق عليها.

▪ التوزيع الجغرافي غير العادل للقروض:

لم تسلم سياسات البنك الاقراضية للعديد من الانتقادات، وخاصة فيما يتعلق بتوزيعها الجغرافي والتركيز على بعض الدول النامية دون الأخرى، فخلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين توجهت قروضه إلى الدول النامية متوسطة الدخل التي تساهم بشكل ملموس في تقسيم العمل الدولي وتنتهج سياسات ليبرالية واضحة، وفي السبعينات والثمانينات توجهت هذه القروض إلى دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا ولم تحظ دول مثل مصر والسودان

بمثل ما حظيت به الدول الأنفة الذكر، رغم أنها تزدهم بالسكان ولديها قدرات اقتصادية كبيرة، ويستنتج من وراء ذلك أن توزيع القروض على بعض الدول له أبعاد سياسية.

▪ **الاهتمام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي:**

يتركز اهتمام البنك في تقديم قروضه على ضرورة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا اختار بعض المشروعات التي تحدد القطاعات الأولية للاستثمار بالنسبة له كدعم وتمويل قطاعات النقل والطاقة، بينما أهمل نسبيا قطاعات أساسية كالزراعة والصناعة والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان، ولم ينتبه إلا مؤخرا لأهمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية.

▪ **استخدام نسبة العائد إلى رأس المال كمقياس لنجاح الاستثمارات:**

يستخدم البنك معيار نسبة العائد إلى رأس المال كمقياس لأهلية المشروع وتوزيع القروض وتحديد الأولويات ويعتبر هذا المعيار في التوزيع من أكبر المصاعب التي واجهت الدول المقترضة، لأنه لا يؤدي إلى تحول حقيقي في الهياكل الإنتاجية، خصوصا أن الهياكل الإنتاجية في هذه الدول تتميز بضعف المردودية وطول فترة الاسترداد.

بالإضافة إلى أن اعتماد متوسط دخل الفرد كمؤشر لمعرفة مدى نجاح الاستثمارات هو غير كافي، لأنه لا يظهر مشاكل البطالة وكيفية توزيع الدخل وتوفير الحاجات الأساسية ومستويات الفقر المدقع في هذه البلدان.

IV. أنواع القروض التي يقدمها البنك الدولي:

يقدم البنك الدولي نوعان رئيسيان من القروض الأول منهما يقدم إلى الدول النامية القادرة على دفع أسعار فائدة قريبة من السوق، يكون مصدرها المستثمرون من كافة دول العالم والذين يقومون بشراء السندات التي يصدرها البنك، والنوع الثاني يقدم إلى الدول الأكثر فقرا وغير القادرة على الاقتراض بأسعار السوق والتي تفتقر إلى الجدارة الائتمانية، وبالتالي يتم إقراضها عن طريق الفروع التابعة للبنك الدولي كمؤسسة التنمية الدولية، وللوقوف على أهم القروض التي قدمها طوال عمله حتى مطلع الثمانينات فإنه من الممكن إيجازها فيما يلي:

■ **قروض المشروعات:** وهي تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع في مجال الري أو الصرف أو محطة لتوليد الكهرباء أو ما شابه ذلك، ويمثل هذا النوع من القروض النسبة الغالبة من النشاط الإقراضي للبنك، وتخضع هذه القروض إلى مشروطة ترتبط بالمشروع ذاته مثل حسن تنفيذ المشروع وإدارته بالإضافة إلى شرط الحد الأدنى المطلوب من العائد على رأس المال المستثمر في المشروع.¹

■ **قروض البرامج:** يمنح هذا النوع لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي ليشمل عدة مشروعات أو لتمويل الاستيراد لاحتياجات الصناعة من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لها، وتقدم هذه القروض في الظروف الاستثنائية في حالة كوارث وأزمات اقتصادية وفي العادة لا تزيد نسبتها عن 10% من مجموع القروض التي يقدمها البنك.²

وفي بداية الثمانينات من القرن المنصرم استحدث البنك أنواع جديدة من القروض وهي:

■ **قروض التكييف الهيكلي:** استحدث هذا النوع في مايو 1980 وحدد البنك شرطين لازمين للحصول على هذه القروض الشرط الأول أن يوجد خلل خطير في ميزان المدفوعات يكون من الصعب احتوائه سريعاً، والشرط الثاني أن تكون الدولة صاحبة العجز في ميزان المدفوعات مستعدة لتنفيذ برنامج للتكييف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة، وتختلف هذه القروض عن قروض البرامج لكونها تشتمل على درجة عالية من المشروطة، إذ تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية، من هنا تتداخل سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

² - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركائها، نداياتها)، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

وتتضمن هذه القروض مجموعة من الشروط من أهمها:¹

- الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات.
- تعبئة الموارد اللازمة للتنمية والتحول إلى الخوصصة.
- تحرير التجارة الخارجية وإصلاح التعريفات الجمركية.
- الإصلاح المؤسسي كنظام الضرائب والإدارة العامة والنظام المصرفي.

■ **القروض القطاعية:** ويطلق عليها قروض التكيف القطاعي وتستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة، وتختلف عن القروض السابقة لأنها تقتصر على تمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة وبالتالي تكون مشروطيتها تخص القطاع المستهدف بالتمويل فقط، إن الصفة المميزة لها أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلدان المقترضة ولهذا أصبح يطلق عليها قروض السياسات.²

المبحث الثالث: دور مؤسسات بريتون وودز في سياسات الإصلاح الاقتصادي.

منذ أن انفجرت أزمة المديونية في بداية الثمانينات إثر إعلان المكسيك عن توقفها عن تسديد الفوائد والأقساط المستحقة عليها سنة 1982 ، وهو موقف سارت على خطاه مجموعة أخرى من الدول النامية، وعرف آنذاك بإستراتيجية الامتناع، مما حدا بأطراف عديدة كانت في مقدمتها الدول الصناعية الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليين للبحث عن حلول لهذه الأزمة، ولعل من أهم تلك الحلول التي توصل لها الأطراف هي الجدولة، فكان ذلك سبيلا لدخول صندوق النقد والبنك الدوليين في البلدان المدينة لتسوية وضعيتها الاقتصادية ومنحها شهادة حسن سيرة وسلوك

¹ - عبد الحميد عبد المطيب، نفس المرجع السابق، ص: 88.

² - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

تعيد لها الجدارة الائتمانية وثقة الدائنين فيها، فكان من شروط إعادة الجدولة واستئناف الاقتراض الخضوع لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين ، وهي شروط تملّي على من يتبعها من الدول بعدا إديولوجيا تحت مظلة سياسات الإصلاح الاقتصادي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي)، وتعتبر هذه البرامج في نظر خبراء مؤسستي برتون وودز الطريق الأمثل للدول النامية للخروج من أزمة المديونية وللقضاء على المشاكل التي تعانيها اقتصادياتها (العجز في ميزان المدفوعات، عجز ميزانية الدولة، التضخم...).

ولا شك أن لمحتوى سياسات الإصلاح الاقتصادي مخلفات وآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية على الدول المطبقة لها، ولتسليط الضوء على محتوى سياسات الإصلاح الاقتصادي يمكن تتبع المطالب التالية.

أولا: مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية

تحتوي برامج الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية تتفاعل مع بعضها في علاقات تبادلية تستهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية-حسب وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية- و يمثل هدف خفض عجز ميزان المدفوعات و خفض عجز الموازنة العامة أهمية أساسية فيها.

I. مفهوم الإصلاحات الاقتصادية و المراحل التي مرت بها

3. مفهوم الإصلاحات الاقتصادية:

الإصلاح لغة: هو التعديل في الاتجاه المرغوب فيه ، وأصلح الشيء أي أزال فساده، وصلح الشيء صلاحا أي كان نافعا أو مناسباً.¹

والإصلاح الاقتصادي يعني "تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه". وهو عملية الاستجابة لاختلال عادة ما يكون حادا في الاقتصاد القومي خاصة عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة وذلك بإجراءات من شأنها توسيع الصادرات وتقليل

¹ - خالد محمد عبد العلي السروجي، الآثار التوظيفية لسياسات الإصلاح الاقتصادي دراسة مقارنة، دار الكتاب القانوني، الإسكندرية، 2010، ص60.

الواردات وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الداخل لتخفيض العجز بميزان المدفوعات وتصحيح وضعه وكذلك كبح جماح العجز الحكومي والمتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات و تخفيض المصروفات.

وتسعى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها الدول النامية بإشراف المنظمات المالية الدولية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في المدى الطويل وكذلك تغيير هيكله في الاقتصاد، من خلال التطرق إلى بعض المشاكل التي تواجهها هذه البلدان و تضم هذه السياسات التصحيحية تعديلات في القطاعات التالية¹:

• **القطاع العام:** تصحيح النظام الضريبي لرفع مستويات الإيرادات، إجراءات لرفع كفاءة

النفقات الحكومية و شركات القطاع العام، تحويل بعض هذه الشركات إلى القطاع الخاص.

• **القطاع التجاري:** تحرير التجارة الخارجية من أجل تحسين تخصيص الموارد وتشجيع

الصادرات.

• **سوق العمل:** إعادة النظر في قوانين التشغيل من أجل تحقيق مرونة أكثر في سوق العمل و

بالتالي تسهيل تحرك العمالة بين القطاعات.

• **القطاع المالي:** الخفض من الاختلالات في السوق المالي عن طريق إزالة الرقابة على

أسعار الفائدة لتشجيع الادخار المحلي و بالتالي الاستثمار.

لقد ارتبط مصطلح الإصلاح الاقتصادي بتغيير السياسات الاقتصادية باتجاه الليبرالية الاقتصادية وتفعيل آليات السوق، غير أن هذا المصطلح لم يكن كذلك في الثلاثينات ولا في الستينات من القرن العشرين وقد كان له مدلول آخر، ذلك انه في هذا القرن حدثت أزمة الكساد العظيم، وقد تعرضت الاقتصاديات التي ضربها الكساد إلى العديد من المشاكل منها تفشي ظاهرة

¹ - جميل طاهر و آخرون، بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1993، ص 11.

البطالة السافرة وبمعدلات كبيرة، وبدا الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عاجزا عن معالجة الأزمة التي ضربت اقتصاديات الدول الرأسمالية، ذلك أن هذا الفكر قائم على افتراض التشغيل الكامل للعمالة والجهاز الإنتاجي يتحقق تلقائيا طبقا للقاعدة التي وضعها الاقتصادي الكلاسيكي "ساي" SAY والتي تنطلق من أن العرض يخلق طلبه المساوي له، وبما أن الفكر الكلاسيكي بات عاجزا عن مواجهة تلك الأزمة، ظهرت النظرية الكينزية على يد الاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز) الذي ركز على الدور الفعال للدولة في النشاط الاقتصادي، وقد ساهمت هذه النظرية في الحد من أزمة الكساد الذي ضرب اقتصاديات الدول الرأسمالية.

إن الإصلاحات التي تضمنتها النظرية الكينزية تتركز بالدرجة الأولى على الإنفاق الحكومي لإيجاد توازن بين العرض والطلب بواسطة الأدوات النقدية والمالية من أجل تحقيق مستوى أعلى من التشغيل الكامل.

ومنذ ستينات القرن المنصرم شهدت اقتصاديات الدول الاشتراكية نوعا من تراجع النمو ونتيجة لذلك بدأت هذه البلدان بإصلاحات اقتصادية من أجل استعادة ديناميكية اقتصادياتها. وكانت تسعى هذه الإصلاحات إلى رفع الكفاءة وتوظيف الموارد وتحديث الاقتصاد وزيادة الحوافز المادية.

لقد تحول مفهوم الإصلاح منذ الثمانينات إلى موجة عالمية تتركز بشكل أساسي حول تفعيل آليات السوق وتقليص دور الدولة والتوجه نحو الخصوصية وتحرير العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وقد تم تبني هذه الإصلاحات من قبل صندوق النقد والبنك الدولي بعد أزمة المديونية التي عصفت بالدول النامية في باكورة الثمانينات.

وقد اختلفت وتعددت المسميات التي يأخذها الإصلاح الاقتصادي مثل إعادة الهيكلة، التكيف الهيكلي، التقويم الهيكلي، التصحيح الهيكلي، التعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي¹ لكن المحتوى واحد، وهذه السياسات يمكن تعريفها بجملة قصيرة وهي مجموعة من الإجراءات

¹ - جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد: 07، 1997، ص 135.

المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق.¹

4. المراحل التي مرت بها سياسة الإصلاح الاقتصادي

يمكن تصنيف المراحل التي مرت بها سياسات الإصلاح الاقتصادي بإشراف صندوق النقد و البنك الدوليين إلى ثلاثة مراحل وهي كالتالي²:

▪ **المرحلة الأولى:** بدأت هذه المرحلة مع بداية الثمانينات وتم التركيز فيها على انتهاج النموذج الاقتصادي الحر وآليات السوق، وكذا حرية التجارة كأساس لإصلاح وتحريك اقتصاديات الدول التي كانت تنتهج في السابق أساليب التخطيط المركزي، والتأكيد على أهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي ودورها المهم في إنعاش اقتصاديات الدول.

▪ **المرحلة الثانية:** لقد تم الشروع بهذه المرحلة في منتصف الثمانينات و فيها حددت أهداف سياسات الإصلاح التي تعتمد بالدرجة الأولى على حرية السوق من خلال تحديد الأدوات المناسبة لتلك الأهداف.

▪ **المرحلة الثالثة:** بدأت هذه المرحلة مع بداية التسعينات وخلالها تم تحديد مدى انتشار سياسات الإصلاح الاقتصادي وكذلك تقييم آثارها ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية و السياسية.

ثانياً: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي و ملامحها الفنية

تنقسم برامج الإصلاح الاقتصادي إلى قسمين تبدأ الدول المطبقة لها ببرامج التثبيت الاقتصادي بإشراف صندوق النقد الدولي ثم تليها برامج التكيف الهيكلي تحت رقابة البنك الدولي.

¹ - مصطفى عبد الله و آخرون، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1999، ص 88.

² - محمد عبد السلام، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دار النظم، بيروت، 1995، ص 18.

I: برامج التثبيت

يقصد بسياسة التثبيت الاقتصادي تلك السياسة التي تهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، من خلال سياسات مالية ونقدية وسعر الصرف.¹

ويعتمد صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت الاقتصادي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات² لمعالجة أوضاع هذه الدول، وتعتبر هذه البرامج الخطوة الأولى قبل برامج التكييف الهيكلي لبرامج التثبيت التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار من شأنها أن تسمح باستغلال واستخدام الطاقة الإنتاجية والموارد حسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي، وتسمى هذه البرامج بسياسة إدارة الطلب، والمقصود بها تلك الإجراءات التي تتضمن أن يكون مستوى وتوزيع الطلب الكلي يتوافقان مع الأهداف العامة التي حددتها السلطات في مجال الاستثمار والنمو الاقتصادي وبحيث تؤدي هذه الإجراءات إلى مكافحة التضخم والحد من عجز ميزان المدفوعات، وهنا تبرز روتشة البرامج وضرورة الاتفاق على السياسة الائتمانية والنقدية وأهم الإجراءات المطلوبة تنفيذها في هذا الخصوص كالحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وإلغاء الدعم السلعي وزيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام والخدمات الحكومية، ويهدف الصندوق من وراء هذه الإجراءات إلى ضرورة إحداث تحويل تدريجي للموارد الاقتصادية لصالح القطاع الخاص.³

وتتميز برامج التثبيت بأنها قصيرة الأجل عادة ما تكون بين سنة إلى سنتين ويشترط فيها صندوق النقد تحقيق أهدافه التي تم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرم مع الحكومة المعنية، ويرتبط تنفيذ البرنامج بالاستمرار في السحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق، وأن وقف تنفيذ هذا البرنامج يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح.

¹ - إبراهيم مرعى العتيق، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم دراسة تحليلية، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2006، ص 100.

² - سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 216.

³ - رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، المستقبل العربي، القاهرة، 1987، ص 186.

II: برامج التكيف الهيكلي

تسمى هذه البرامج بسياسات جانب العرض (Supply side Policies) لكونها سياسات تركز على جانب العرض من خلال الإصلاحات الهيكلية لكافة عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام وعملية الخصخصة، وتحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص مثل تغيير القوانين والأنظمة المؤثرة في نمط الأداء الاقتصادي بحيث تتواءم ومنظومة التحول الشامل نحو اقتصاد السوق.

ويتحدد جوهر سياسة التكيف الهيكلي في تعديل أولويات الانفاق العام وإطلاق آلية السوق للعمل بحرية في شتى مجالات الاقتصاد، على اعتبار أن قيام الدولة فيما سبق بدور مباشر في إدارة التنمية أصبح من الأمور غير المجدية ولا يتماشى مع طبيعة وأهداف النمو الاقتصادي، كما أنها عملية متعددة الأبعاد تتخطى العديد من الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية في حياة المجتمع.¹

وتمثل سياسات التكيف الهيكلي النوع الثاني من سياسات الإصلاح يأتي تنفيذها بعد مرحلة من البدء بسياسات التثبيت، وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل، يتبناها ويتابع تنفيذها البنك الدولي، معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية في تخصيص الموارد ويعود اهتمام المنظمات المالية الدولية إلى هذا النوع من البرامج إلى سببين:

3- المدرسة البنوية أو الهيكلية

لقد رفض أصحاب هذه المدرسة وجهة نظر النقديون أن سبب التضخم و عدم توازن ميزان المدفوعات يرجع إلى الإفراط في الطلب الإجمالي و بالتالي لابد من انتهاج سياسة تقييدية من شأنها أن تقلل من الطلب.

فأصحاب هذه المدرسة يرون انه لكي تتم معرفة أسباب التضخم و عدم التوازن يجب أن يتم البحث عن أشكال البنية التحتية لاقتصاديات الدول النامية، ذلك أن اقتصاديات هذه الدول تعاني

¹ - ابراهيم مرعي العتيق، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، مرجع سبق ذكره، ص 105.

من التبعية للخارج لأن معظم صادراتها من المواد الأولية وتتعرض أسعارها للتدهور بسبب عدم استقرار أسواق المواد الأولية في المدى القصير وبسبب عدم مرونة العرض الداخلي لهذه المواد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي على الدول النامية تأمين حد معين من الانفاق لا يمكن ضغطه لتمويل الانفاق على الواردات اللازمة من السلع الإنتاجية والوسيلة اللازمة للصناعة والبنية التحتية، بالإضافة إلى الانفاق على الواردات من السلع الاستهلاكية الضرورية هو الذي جعل هذه الاقتصاديات تتعرض باستمرار لعدم التوازن في حساباتها الجارية.

ومن جهة نظر أصحاب هذه المدرسة يجب على الدولة أن تقوم بإزالة كافة مراكز الاختناقات الاقتصادية وإتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى معالجة عدم المرونة الهيكلية أو البنوية للعرض.

4- الصدمات الخارجية في السبعينات

لقد أثرت أزمة السبعينات من القرن العشرين -أزمة الكساد التضخمي- على الدول النامية اثر تراجع الطلب العالمي على صادراتها مما أدى إلى تدهور معدلات تبادلها وانعكس ذلك على موازين مدفوعاتها، وفاقم من ارتفاع ديونها الشيء الذي جعل صندوق النقد والبنك الدوليين يعتمدان على برامج التكيف الهيكلي لمعالجة اختلالات هذه الدول.

وتشير إحدى الدراسات أن بداية نشأة التكيف الهيكلي كانت في إفريقيا، حيث ظهرت الفكرة أول الامر استجابة للأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء في السبعينات من القرن الماضي إبان أزمة الطاقة والديون، الأمر الذي دفع "إليوت بيرج Elliot Berg" -انطلاقاً من هذه الوضعية- برفع تقرير إلى البنك الدولي سنة 1980 يعزو السبب الجذري للركود الاقتصادي إلى عوامل هيكلية داخلية، واختيار البنك الدولي للسياسات الداخلية التي تنبثق من النموذج الماركسي على أنها من أهم أسباب الركود الاقتصادي، باعتبار أن السياسات المنتهجة كانت تتضمن انفاقاً حكومياً كبيراً وسياسة تجارية موجهة للداخل، وعلى هذا الأساس خرج مفهوم التكيف الهيكلي لمعالجة المشكلات الهيكلية، ومشكلات السياسة الشاملة.

III: الملامح الفنية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية

يعتبر صندوق النقد الدولي حريصا على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل الدول التي أبرمت معه اتفاقا في هذا الخصوص، ذلك أن الصندوق يقوم بعرض شروطه على الدول المتفقة معه من خلال خطاب النوايا التي تعده حكومات هذه الدول وتعلن استعدادها للالتزام بما ورد فيه.

ويعتبر خطاب النوايا الأداة الرئيسية لصندوق النقد الدولي لتنفيذ والتقييد بشروطه، وهناك ثلاثة أنواع من الشروط يجب على الدول الالتزام بها:

1- شروط مسبقة:

تتضمن هذه الشروط قيام الدولة بإجراءات معينة قبل أن تتقدم بطلب الحصول على موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على البرنامج، ومن أهم هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية.

2- معايير الأداء:

وهي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي سيتم وضعها وتنفيذها خلال الفترة الزمنية لتنفيذ البرنامج، وهي نوعين:

- معايير أداء كمية لمتغيرات اقتصادية بنسب محددة خلال فترة أو فترات زمنية محددة.
- معايير نوعية تتعلق بالقيود المفروضة على التجارة والمدفوعات الخارجية بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية كلية أخرى مثل حجم الناتج المحلي.

ويعتبر معيار الأداء بالنسبة لصندوق النقد والبنك الدوليين هو الثمن الذي يتوجب على البلد دفعه مقابل قروض في شكل شرائح (سحوبات على مراحل زمنية) يمكن تعليقها إذا لم يستجيب البلد للاتفاقيات التي وقعها لتغيير سياساته¹، وهذا ما حدث مع كينيا، حيث تلقت قرضا وفقدت أهليتها للمسحوبات الثانية منه بسبب خروجها على الشروط التي وضعت خصيصا لصرف ذلك

¹ - إبراهيم مرعي العتيق، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، نفس المرجع السابق، ص 107.

القرض، كذلك نجد دولة الفلبين وقد حصلت على قرض بقيمة 200 مليون دولار سنة 1980 مشروطا بتحرير تجارتها في وقت كانت صناعتها التحويلية تشهد نوعا من النمو في ظل الحماية.

3- نطاق تفاهم السياسات:

لا تقتصر مشروطة صندوق النقد الدولي على معايير الأداء فقط وإنما تتضمن أيضا ما يسمى بنطاق تفاهم السياسات الذي يهتم بماذا سيكون عليه مستقبل السياسات الاقتصادية في البلد المتلقي للقروض.

ثالثا: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي.

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تهدف -كما مر معنا سابقا- إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق توازن ميزان المدفوعات والتحكم في عجز الموازنة العامة ودعم آليات اقتصاد السوق و إزالة العوائق أمام حركة رؤوس الأموال والسلع من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإزالة كافة أنواع التدخل في تحديد مصفوفة الأسعار سواء كان تدخلا مباشرا أو غير مباشر، وللتوضيح أكثر حول متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات المتبعة لتنفيذها يمكن تتبع الفقرات التالية:

I: إجراءات السياسة المالية

يتمثل التصحيح الميزاني في ظل هذه السياسة في التخلص من عجز الميزانية أو تضيقه بدرجة كبيرة، ولذلك يرى صندوق النقد الدولي أن عجز الموازنة العامة هو أحد الأسباب في عجز ميزان مدفوعات الدول النامية، وبالتالي لابد من معالجة عجز الموازنة الناتج عن التوسع في الإنفاق العام الجاري والاستثماري وذلك عن طريق السياسات التالية:

3- سياسات تخفيض النفقات العامة

و تتمثل فيما يلي¹:

- ينصح خبراء صندوق النقد الدولي بإجراء تخفيضات ملموسة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي - وخصوصا بند الدعم المتعلق بأسعار السلع الضرورية- بما يؤدي إلى تحقيق خفض مستمر في نسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات تنفيذ البرنامج.
- تجنب الدعم الاقتصادي الممنوح للوحدات التي تحقق خسائر ضخمة في نطاق القطاع العام، ويتم ذلك بتصفية تلك الوحدات من خلال عملية الخصخصة، أو إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية سليمة بالاعتماد على زيادة أسعار المنتجات والخدمات التي تقدمها للأفراد.
- تبني سياسات جديدة للتوظيف والأجور، وذلك بالتخلي تدريجيا عن الالتزام بتعيين القوى العاملة، حتى يمكن تنشيط علاقات العرض والطلب في سوق العمل بغض النظر عما يترتب على ذلك من زيادة معدلات البطالة في المراحل الأولى من تطبيق البرنامج، بالإضافة إلى خفض الأجور ووضع حد أقصى لها أو تجميدها، وإلغاء الوظائف الشاغرة و المؤقتة وتجميد التعيين الوظيفي، إلى جانب إعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي و رواتب التقاعد.

¹ - د. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص ص 68-

- عدم دخول الدولة في مجالات الاستثمار التي تنافس القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وحصر دور الاستثمار الحكومي في تدعيم مشروعات البنية التحتية، وكذلك المشروعات التي تكمل ولا تنافس القطاع الخاص.

4- السياسات المقترحة في مجال زيادة الإيرادات

يمكن إيجازها فيما يلي:

- إصلاح النظام الضريبي لان الضرائب تعطي للدولة إيرادات تسمح لها بتمويل النفقات وكذلك تؤثر على الادخار وعلى تركيبة الاستثمار وعلى هيكل الإنتاج، فمستوى الإيرادات الضريبية تحدد جزئياً الإطار الذي يسمح بتكوين رأس المال في القطاع العمومي، وعلى هذا الأساس تقوم الدولة برفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة بما في ذلك الخدمات و زيادة الضريبة العامة على المبيعات.

- زيادة أسعار مواد الطاقة -خصوصاً المستخدم منها في أغراض الاستهلاك العائلي- والاقتراب من مستوى الأسعار العالمية لها، بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات وكذلك الخدمات التعليمية والصحية.

- تبني برنامج زمني محدد لخصخصة مشروعات القطاع العام غير الربحية و ذلك للتخلص من الأعباء المالية الناجمة عنها، وتحقيق إيرادات ضخمة تسهم في تمويل برامج التنمية، وتحسين معدلات الإنتاجية والأداء الاقتصادي ولضمان الالتزام بتنفيذ السياسات والإجراءات، يقترح خبراء صندوق النقد الدولي وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح للحكومة والقطاع العام

بالإضافة إلى تقرير حد أقصى لإجمالي عجز الموازنة ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي، وتختلف تلك الحدود باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الدول المعنية.¹

إن هذه الإجراءات السابقة و التي وضعها صندوق النقد الدولي من اجل التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة قد لا تقضي على العجز نهائيا و لذلك اشترط أيضا أن يتم التمويل من السوق المالي و النقدي.²

II- إجراءات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يعتبر توازن ميزان المدفوعات المحور الأساسي لسياسات الإصلاح الاقتصادي ويرى صندوق النقد الدولي أن الاختلال الخارجي وما يترتب عليه من مديونية خارجية، إنما هو إفراط في مستوى الاستهلاك الكلي أو الاستثمار المحلي أو هما معا، ويصل في الأخير أن المشكلة ترجع إلى وجود فائض في الطلب المحلي.

ومن هنا فإن الهدف الحقيقي لسياسة خفض الطلب المحلي التي تمثل جوهر برنامج التثبيت هو تحجيم الطلب الكلي المحلي بحيث ينعكس ذلك في تحجيم العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية مستمرة تمثل تحويلات طوعية وطويلة المدى للموارد من المقرضين الأجانب.

ويرى صندوق النقد الدولي أيضا أن أسباب العجز ترجع إلى السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف المؤثرة في حجم الواردات و الصادرات إلى جانب عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم. و من أهم الآليات التي وضعها لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات ما يلي:³

1- تخفيض فجوة الموارد

لقد وضع صندوق النقد الدولي نمودجا يتضمن عناصر و مفردات تطبق في معظمها على البلدان التي تعاني من خلل في موازين مدفوعاتها ومن ثم في الجهاز الاقتصادي سواء كان بلدا

¹ - د. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، نفس المرجع السابق، ص 70.

² - د. رمزي زكي، التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص 168.

³ - د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص ص 49-50.

متقدما أو ناميا، وكذا في تحليل الصلة بين تراكم الديون الخارجية وبين الإصلاح الذي يتعين تطبيقه في الاقتصاد الوطني لتصحيح عجز التوازن في ميزان المدفوعات و ان فجوة الموارد المحلية تظهر من خلال المعادلة التالية:

$$F = X - M = I - S \quad (1)$$

حيث: I الاستثمار

S الادخار

M الواردات

X الصادرات

F الحساب الجاري

فإذا كان الاستثمار اكبر من الادخار فإن الصادرات تكون اقل من الواردات وبالتالي فإن الحد من فجوة الموارد المحلية يتطلب التأثير على كل من الادخار والاستثمار المحليين أساسا، وبما أن الاستثمارات موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يمكن ملاحظة الفجوة القائمة بين هذين القطاعين التي تنعكس على الحساب الجاري وذلك على النحو التالي:

$$M - X = (IP - SP) + (IG - SG) \quad (2)$$

تشير: IP إلى الاستثمار الخاص

SP الادخار الخاص

IG الاستثمار الحكومي

SG الادخار الحكومي

من خلال المعادلة (2) يتضح بأن فجوة الموارد المحلية هي انعكاس لوجود عجز في الميزانية العامة أو مدخرات القطاع الخاص و مقارنته باستثماراتها أو الاثنين معا، حيث أن فجوة القطاع الخاص تعود إلى حالات التضيق عليه سواء بارتفاع معدلات الضرائب أو تشديد الرقابة على الأجور، الأسعار، وتكاليف الائتمان وارتفاع الرسوم الجمركية ... الخ.

و عليه فإن فجوة الموارد يرجعها صندوق النقد إلى أخطاء السياسات المالية والنقدية للبلاد.

2- إجراءات السياسة النقدية

تتضمن إجراءات السياسة النقدية التي ينصح بها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت إصلاح هيكل أسعار الفائدة و إصلاح سعر الصرف.

أ- إصلاح سعر الصرف

إن سياسة أسعار الصرف تلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في موازين المدفوعات، و يرى الصندوق ان العديد من البلدان التي تعاني من العجز تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق، وهذه الأسعار عادة مايكون مغاليا فيها وبالتالي تؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق العالمية نظرا لارتفاع أسعارها، الأمر الذي يعرقل القدرة على التصدير، ويعمل على تشجيع ظهور السوق السوداء أو الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية وتكون لها سعرين، السعر الذي تعلنه الحكومة وهو السعر الرسمي، وسعر السوق وهو السعر الغير رسمي. كما أن مغالاة قيمة العملة يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقود أجنبية في الأسواق السوداء و يقلل من فرص الاستثمار الأجنبي.

وتعد سياسة تخفيض قيمة العملة احد ابرز سياسات برامج صندوق النقد الدولي في الدول النامية، حيث يعد سعر الصرف عاملا رئيسيا في كافة المتغيرات الاقتصادية والكلية والجزئية، ويعتبر ذلك مؤثرا أساسيا في كل من سياسة خفض الإنفاق¹.

إن سياسة التخفيض التي ينصح بها خبراء الصندوق في نظرهم - هي وسيلة لتشجيع الصادرات والضغط على الواردات من اجل التغلب على العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لان خفض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة دخول منتجي السلع المصدرة (مقومة بالنقد المحلي)، الأمر الذي يشجعهم على زيادة إنتاجهم فتزيد بذلك الصادرات من الناحية الكمية والقيمية على النحو الذي يحسن من وضع السيولة النقدية للبلد المدين في مواجهة التزاماته الخارجية، ومن ناحية أخرى فإنه عندما تتخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية فإن ذلك يعني إن ثمن العملات الأجنبية

¹ - د. سميرة ابراهيم ايوب، صندوق النقد الدولي مرجع سبق ذكره، ص 79.

مقومة بالنقد المحلي، يصبح مرتفعا وهذا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة (مقومة بالنقد المحلي) فينخفض الطلب المحلي عليها (و لاسيما إذا كان هذا الطلب مرنا)، وباختصار نجد أن الصادرات تزيد والواردات تقل، فيتحسن وضع ميزان المدفوعات¹. لكن من و جهة نظر أخرى مغايرة لنظرة صندوق النقد الدولي فإن سياسة التخفيض إجراء غير مضمون الأهداف في زيادة صادرات الدول النامية وذلك لغياب الشروط الواجب توفرها لكي تتجح هذه السياسة في معالجة العجز في ميزان المدفوعات ، فقد تمت في بيئة دولية غير مواتية إطلاقا (ظروف الكساد التضخمي وتقلب أسعار الصرف)، كذلك تعتبر الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية أجهزة غير مرنة، مما يشل من نجاح سياسة التخفيض².

ب- إصلاح هيكل أسعار الفائدة

تتضمن إجراءات السياسة النقدية المتخذة في هذا الميدان برفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية، مع السعي إلى تحريرها ووضع سقف ائتمانية محلية لصالح القطاع الخاص، ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أن تعدد أسعار الفائدة وجمودها في الدول النامية من شأنه العمل على التأثير سلبا في كل من معدلات الادخار والاستثمار في تكوين أصول رأسمالية جديدة وبالتالي جاءت الحاجة -حسب وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي- إلى تحرير أسعار الفائدة عن طريق السماح لآليات السوق بالتأثير في معدلاتها. ويدعم خبراء الصندوق التأثير الايجابي لتحرير أسعار الفائدة بنتائج الدراسة التي قاموا بها، حيث اشتملت هذه الدراسة على اثر أسعار الفائدة الموجبة في ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي في عينة مكونة من 20 دولة نامية في الفترة من عام 1971-1980 وأسفرت نتائج الدراسة عن ما يلي³:

¹ - د. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1989، ص ص 186-187.

² - د. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، نفس المرجع السابق، ص 191.

³ - د. سميرة ابراهيم ايوب، صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74.75.

■ بالنسبة لمجموعة الدول النامية التي أخذت بأسعار فائدة موجبة، فقد أسفر تطبيق تلك السياسة عن ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة تراوحت بين 6.2% إلى 9.1% سنويا في الفترة من 1971-1980.

■ بالنسبة لمجموعة الدول النامية التي أخذت بأسعار فائدة سالبة بدرجة متوسطة، فقد لوحظ ارتفاع معدلات نمو الناتج في هذه المجموعة بنسبة تراوحت بين 0.8% كحد أدنى و 6.9% سنويا كحد أقصى.

■ بالنسبة للمجموعة الثالثة و التي سجلت فيها معدلات الفائدة مستويات سلبية حادة، فقد تدهور معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، بصورة حادة تراوحت بين -01% إلى -5.1% سنويا خلال نفس الفترة.

ويؤكد صندوق النقد أن مسألة تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل وتزيد من الاستثمارات الداخلية التي تدفع إلى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات وتشجع على الادخار والذي يساهم في زيادة الاستثمار مما يؤثر ايجابيا على وضعية الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

3- تحرير التجارة الخارجية

يرى صندوق النقد الدولي أن الانحرافات و تشوهات الأسعار في الدول النامية تحدث نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الشيء الذي يؤدي إلى الاختلال على الصعيدين الداخلي و الخارجي.

ت - الاختلال على الصعيد الداخلي

إن سبب الانحرافات وتشوهات الأسعار حسب وجهة نظر الصندوق يرجع إلى تدخل الدولة بتحديد أسعار الخدمات الأساسية وكذلك دعمها للمنشآت الخاسرة والتابعة للقطاع العام مما يؤدي إلى نمو الأنشطة الغير مدرة للربح، كذلك تقوم الدولة باتخاذ إجراءات إدارية تهدف من خلالها المحافظة على أسعار المنتجات الزراعية، بالإضافة الى القرارات التي تتخذها الدولة فيما يخص الحد الأدنى للأجور.

ث - الاختلال على الصعيد الخارجي

تقوم الحكومات في الدول النامية بفرض تعريفه جمركية مرتفعة وكذلك نظام الحصص من اجل حماية منتجاتها من منافسة المنتجات الخارجية وهذا يؤدي حسب خبراء البنك الدولي إلى التشجيع في الإنتاج في قطاعات غير مدرة للربح وكان بإمكانها ان توجه إلى قطاعات موجهة للتصدير.

ولمعالجة هذه الاختلالات يلزم صندوق النقد والبنك الدوليين الدول النامية بتحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة والصرف والأجور من القيود الإدارية وتركها خاضعة لميكانزمات الطلب والعرض (تفاعل الطلب مع العرض)، ويرى الصندوق أن الأولوية في الدعم يجب أن تكون للقطاع الخاص أكثر مما هي لقطاع المستهلكين¹.

فالصندوق والبنك الدوليين يعتقدان أن الدولة المنفتحة على العالم الخارجي والملتزمة بتحرير تجارتها قادرة على مواجهة وحل مشاكلها، ولهذا ينصحان الدول المطبقة لسياسات الإصلاح الاقتصادي أن تحرير تجارتها الخارجية لابد أن يمر عن طريق الإجراءات التالية²:

■ تخفيض قيمة العملة المحلية و إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية.

■ إحلال الرسوم الجمركية محل القيود الكمية.

■ تخفيض الرسوم على الواردات.

¹ - د. رمزي زكي، التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 174.

² - د. رمزي زكي، التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية، نفس المرجع السابق، ص 176.

- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.
- إلغاء اتفاقيات الدفع و التجارة الثنائية.
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

إن خبراء هذه المؤسسات يدافعون عن ضرورة تحرير اقتصاديات الدول النامية، ويتضمن تحرير التجارة في نظرهم ليس فقط تخفيض الرسوم الجمركية، ثم إلزتها نهائيا، وإنما يتضمن كذلك التخلص من الحواجز غير الجمركية، إضافة إلى إنهاء التدخل الحكومي في الاقتصاد، مع الالتزام بقواعد حماية الملكية الفكرية¹، كذلك تحرم هذه المؤسسات على هذه الدول التي تنفذ الإصلاحات الاقتصادية السياسات الحمائية (حماية الصناعة الوليدة) وإلغاء كل الحواجز القانونية التي تحد من حرية التجارة الخارجية.

III- دعم اقتصاد السوق و الدعوة إلى الخصومة

تعتبر البرامج الممولة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين في السابق، أي قبل ثمانينات القرن العشرين بأنها كانت تترك فيها الخيارات للدول المتلقية للقروض، حيث أن أغلبية تلك الدول كانت تسير على النهج الاشتراكي والذي لعب فيه القطاع العام دورا رئيسا للنهوض باقتصاديات دول كانت تعاني من التخلف، وفيها فرضت رقابة صارمة على الأموال الأجنبية، وتبنت منظومة أسعار محلية مستقلة عن الأسعار العالمية لدعم الاستهلاك الأساسي وسياسات إعادة توزيع الدخل. ومع بداية الثمانينات غيرت المؤسسات (البنك والصندوق) من سياساتهما اتجاه البلدان المدينة بفرض سياسات لبرالية أكثر صرامة وتشددا و حث دول العالم على تطبيقها.

فالبنك الدولي يرى إن الاختلالات التي تواجه الدول النامية ليست مجرد تشوهات مالية و نقدية بل فحسب هيكلية، يحتاج حلها إلى فترة زمنية أطول وهو ما جعل الصندوق ينسق مع البنك الدولي فيما يسمى بالمشروعية المتبادلة، فالتوازن على المستوى الماكرواقتصادي أصبح لا يكفي

¹ - أ. زايدى بلفاسم، الألفية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة، الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أبريل 2002، ص 247.

وحده فقط في نظرهم وإنما فتح المجال أمام القطاع الخاص و تهيئة الظروف المناسبة للمنافسة و دعم اقتصاد السوق و ذلك من خلال الخطوات التالية:

4- تقليص دور القطاع العام

تبنت اغلب الدول النامية -كما سبق ذكره- نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعطى فيه الدور الأكبر للقطاع العام الذي يتولى إدارة شؤون الدولة من حيث الإنتاج وتقديم الخدمات وهذا ما يتناقض مع إيديولوجية صندوق النقد والبنك الدوليين، وجاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي لتصحيح المسار الاقتصادي للدول النامية وإعطاء فرص للقطاع الخاص وثني الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي واقتصار دورها على الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وذلك لكفاءة القطاع الخاص حسب رؤية البنك الدولي، فكلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات اقل كفاءة الى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، و يتمثل تقليص دور القطاع العام فيما يلي¹:

▪ تخفيض بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تتم من خلال الوحدات الإنتاجية للقطاع العام.

▪ التقليل من قيمة الضرائب المختلفة على القطاع الخاص.

▪ التخلص من المؤسسات المفلسة أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبء على الاقتصاد الوطني.

5- دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

يوصي كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لان ذلك يحد من فاعلية اقتصاد السوق، ويعرقل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يؤثر سلبيا

¹- د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

على الاستثمار، ومن هنا يجب أن تكون وظيفتها تهيئة الظروف الملائمة وتحسين بيئة الاستثمار من خلال الإجراءات التالية¹:

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب و الرسوم إما كلياً أو جزئياً.
- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال و تحويل الأرباح إلى الخارج.
- إعطاء الحرية للمستثمرين و عدم تقييدهم في مجالات معينة.
- تقديم ضمانات للمستثمرين بعدم مصادرة رؤوس أموالهم و عدم تأميمها مستقبلاً.
- إجراء تعديلات في المجال التشريعي تضمن تطبيق قواعد اقتصاد السوق.

6- الخصخصة:

تعني كلمة الخصخصة أو التخصيص في التعبير الاقتصادي على أنها سياسة نقل الملكية العامة أو إدارتها إلى القطاع الخاص و بالتالي تتحول المؤسسات العامة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص المملوك للأفراد سواء كانوا وطنيين أو أجانب، وذلك لتقليل الأنفاق العام توفيراً لجهود الحكومة فيما هو انفع للمجتمع وإيجاد مناخ تنافسي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، من شأنه ترك اثر ايجابي على كمية وجودة الإنتاج أو الخدمة المقدمة.

وهي تعني التقليل من الدور الحكومي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل، وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آلية السوق و مبادرات القطاع الخاص و المنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية².

لقد بدأت الخصخصة كسياسة اقتصادية وكوسيلة لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول في سبعينيات القرن الماضي بعد تصاعد الدعوة في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص نتيجة الركود الاقتصادي الشديد الذي شهده العالم

¹ - د. مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق، ص 57.

² - د. فالج ابو عامرية، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 10.

المصحوب بنسب تضخم مرتفعة، وقد انتشرت الخوصصة بشكل واسع في الدول النامية عقب أزمة المديونية عام 1982 وما تلاها من برامج إصلاح اقتصادي كانت الخوصصة أحد أركانها الأساسية.

وقد ألح البنك الدولي على الدول النامية أن تتخلى عن التزاماتها اتجاه المؤسسات العمومية بتصفيتهما أو بيعها للخوادم أو مساهمة رأس المال الأجنبي فيها، ولهذا يضع حدا للدولة في مجال تدخلها الاقتصادي وتترك السوق حرة (استبدال التخطيط بالسوق) وإعطائها دورا أكبر للقطاع الخاص باعتباره قطاع كفو يسمح بتحسين فعالية هذه المؤسسات.¹

وتعتبر سياسات الخوصصة ذات أهمية بالغة في سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يراها البنك وشقيقه صندوق النقد الدولي، حيث أن هذه الهيئات ضالعة في عملية حث الدول النامية على تصفية القطاع العام، وهذا ما تؤكد "مارلي شرلي" وهي واحدة من دهاقنة البنك الدولي حيث تقول: أن تصفية المشروعات العامة غير قادرة على الاستمرار قد أصبح شرطا من شروط الاقتراض لأغراض التكيف الهيكلي.²

إن دعوة الرأسمالية العالمية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحول نحو القطاع الخاص ليست نابعة من رغبتها في تحقيق تنمية سليمة في هذه البلدان، وإنما نابعة من مصلحة النظام الرأسمالي العالمي في زيادة اندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي من جهة، وزيادة تبعيته و استغلاله والتحكم في سياساته من جهة ثانية.³

إن الحجة لدى كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في انتهاج سياسة الخوصصة هو أن المشاكل التمويلية الناجمة عن العجز في ميزان المدفوعات والعجز في ميزانية الدولة يعود في كثير منه إلى مؤسسات القطاع العام التي أصبحت -حسب رؤية البنك- مؤسسات عديمة الجدوى تمتص موارد الدولة لتسعير خدماتها بأقل من كلفتها الحقيقية واستعمالها لعمال ليست بحاجة إليهم

¹ - Hocine Benissa. L'ajustement objectifs et expériences. Edition Alim.Alger. 1994. P :46.

² - ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

³ - ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع السابق، ص 71.

(بطالة مقنعة)، ولهذا فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي في هذا المجال تؤدي إلى تزويد وحدات القطاع العام بالخبرات الفنية والتنظيمية بالإضافة إلى ترشيد عملية منح الضمانات المقدمة من الحكومة للديون المستحقة على مشروعات القطاع العام، حيث أدى إفراط كثير منها في الاقتراض إلى تضخم الأعباء المستحقة في الوقت الذي تتدهور إنتاجيته وعوائد تلك المشروعات، أصبحت الديون غير المسددة من أهم مقومات تزايد رصيد المديونية الخارجية المستحقة على حكومات الدول النامية.¹

ومن هذا المنطلق فإن الخوصصة حسب برامج الإصلاح الاقتصادي تؤدي إلى استقرار الميزانية العامة و ذلك من خلال:

■ إن المبالغ المدفوعة لإعانة المؤسسات العمومية، أو لتغطية خسائرها ستتخفف أو تلغى من خلال عملية الخوصصة، وبالتالي فإن الانخفاض في النفقات العمومية ينتج عنه انخفاض في الضغوطات التضخمية.

■ حصول الدولة على موارد من خلال عملية بيع المؤسسات العمومية.

■ عندما يتم تنشيط و تفعيل هذه المؤسسات من قبل القطاع الخاص، تصبح قادرة على تحقيق أرباح و بالتالي فإن بإمكان الدولة أن تفرض ضرائب مما يزيد من الإيرادات.

وقد تمر مؤسسات القطاع العام قبل خوصصتها إلى إعادة هيكلتها، وتتمثل إعادة الهيكلة في الخطوات التالية:

- إعادة الهيكلة المالية: أي محو الديون المتركمة على هذه المؤسسات (تطهيرها ماليا).
- إعادة الهيكلة القانونية: أي تحويلها إلى مؤسسات تجارية وإعطائها استقلالية مالية.
- إعادة الهيكلة الداخلية: وتتمثل في إعادة هيكلة وظائف المؤسسة داخليا.

¹ - د. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

- وحسب وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية فإن الخوصصة وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام لها مزايا كثيرة من بينها¹:
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- تحسن مستوى الإنتاج من حيث الكم والكيف وبالتالي قدرة الصادرات على المنافسة.
- تخفيض العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات.
- زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الأجور.
- زيادة معدلات الادخار والاستثمار.
- التخفيف من حجم الديون الخارجية.

رابعاً: آثار ونتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي:

لقد كان لسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بعض التكاليف والآثار السلبية، ويمكن تصنيف هذه الآثار أو النتائج إلى آثار اقتصادية، واجتماعية، سياسية، ثقافية.

I. الآثار الاقتصادية:

من خلال تفحص وإلقاء نظرة على الوضعية الاقتصادية للدول النامية التي طبقت سياسات الإصلاح الاقتصادي فإنه يمكن ملاحظة اختلال هيكلي وتشوه بنياني لهذه الاقتصاديات، ذلك أن مجتمعات الدول النامية تحملت تكاليف التحولات التي حدثت أثناء فترة الاستعمار المباشر، حيث أن الدول الرأسمالية الكبرى قد وضعت آليات جديدة للسيطرة الاقتصادية والهيمنة على موارد هذه الدول عن طريق تخلي الدولة عن كل أشكال التدخل الحكومي وتحللها من مسؤولياتها في قيادة عملية التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وترك آليات السوق لكي تمارس عملها بحرية مطلقة في توزيع الموارد والدخول، وبيع القطاع العام، وخلق مناخ مواتي لظهور طبقة رأسمالية محلية تابعة

¹ - مصطفى عبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ومتحالفة مع الاحتكارات العالمية، وهذا ما يوفر المزايا والضمانات والامتيازات لنشاط رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على نحو ما يسمح بتنفيذ المخططات الجديدة لتقسيم العمل الدولي الذي تسعى الرأسمالية العالمية لتحقيقه للخروج من أزمتها الهيكلية الراهنة، وهذا هو المضمون الجوهرى والذي تتطوي عليه سياسات التكييف الهيكلي¹، ولقد أسفرت هذه السياسات عن النتائج التالية:

■ احتواء وحصار التصنيع عن طريق حرية التجارة والاستثمار الأجنبي الذي استحوذ على المجالات المهمة مما حرم هذه الدول من إمكانية مستقبلية في إقامة صناعة متكاملة مع منظومة تقنية ملائمة.

■ تغييب الدولة عن دورها في توجيه النشاط الاقتصادي وإضعاف مكانتها من خلال الإفراط في الليبرالية الذي تتصح به وصفة المؤسسات المالية الدولية.

■ تقليص وزن القطاع العام وذلك عن طريق التنازل عنه لصالح القطاع الخاص الوطنى والأجنبي وقد يكون القطاع الخاص الأجنبي من الشركات متعددة الجنسية العملاقة ونظرا لخطورة هذه الشركات وعدم القدرة على مراقبتها ومحاسبتها لذلك فإنه من المشكوك فيه أن تكون لها فائدة على الاقتصاد الوطنى.

■ إعاقه قدرات القطاع الزراعى من خلال إجراءات الانفتاح التى تطالب برفع الدعم عن القطاع الزراعى مما سبب عجزا فى تأمين الغذاء، الشىء الذى تطلب استيراده والاعتماد على

¹ د. رمزي زكي، الاقتصاد العربى تحت الحصار، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الاقتصاديات المتقدمة وبالتالي خضوع الدول النامية تحت الضغط السياسي لإعادة صياغة سياستها

الاقتصادية من أجل أن تتفق مع مخطط الشمال.¹

■ تنمية الوظائف الريفية، وصعود الفئات الاجتماعية المرتبطة بها وانهيار الوظائف الأساسية والحرف الهامة، وتدهور مكانتها الاقتصادية والاجتماعية.

■ ارتفاع التضخم وذلك نتيجة لسياسات التخفيض التي ينصح بها صندوق النقد الدولي والتي

ساهمت في زيادة الأسعار على الرغم من أن من أهداف هذه السياسات هو مكافحة التضخم، لكنها

قد ساهمت فيه.²

وقد ترتب على سياسة التخفيض بعض الانعكاسات السلبية من بينها:³

■ الارتفاع في أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية.

■ زيادة تكلفة الاستثمار بسبب ارتفاع تكلفة المعدات والآلات الإنتاجية التي يتم استيرادها.

■ الكساد: إن محتوى سياسات الإصلاح الاقتصادي المتمثل في زيادة الأسعار وإلغاء الدعم

السلعي الموجه لضروريات الحياة وكذلك أسعار الخدمات العامة وزيادة الضرائب غير المباشرة

تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح لقطاع المستهلكين مما ينجم عنه انخفاض الطلب المحلي وهذا

بدوره يؤدي إلى حدوث كساد.⁴

¹ تقرير لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 26.

² مصطفى عبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ د.رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 122.

⁴ د.رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي، المرجع السابق، ص 187.

II. الآثار الاجتماعية

إن لسياسات التكيف الهيكلي آثار اجتماعية سلبية، خاصة أثناء مرحلة الانتقال (Période de transition) إلى اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد يقول مدير صندوق النقد الدولي M. Camdessus التكيف الهيكلي ترافقه إجراءات غالبا ما تكون عقابية، وهي ضرورية لانفتاح الاقتصاد وتحريره من الرقابة المتعددة¹، لأن منطق صندوق النقد الدولي هو منطق مالي وتقني، لا يهتم الجانب الاجتماعي، والجانب التنموي، لأن الاقتصاد في منظوره، هو عبارة عن ميكانيك، إذا عرفت بعض الاختلالات، يجب العمل على معالجتها، والرجوع إلى نقطة البداية، أي إلى التوازنات الأساسية (توازن الميزان التجاري، توازن ميزان المدفوعات، توازن ميزانية الدولة)، ولكن ما معنى إعادة التوازنات في دول تعاني نسبة كبيرة من سكانها النشطين من البطالة بمختلف أنواعها؟ لذلك فالأسبقية يجب أن تعطى بالأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذه الديناميكية - التي يجب أن تخلق - هي التي من شأنها أن تساعد الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.²

إن سياسات التكيف الهيكلي لها تكاليف اجتماعية أكبر من مردودها الاقتصادي، فهي تلحق أضرارا بالشريحة الكبرى في المجتمع كعمال القطاع العام والموظفين بالإدارات الحكومية من ذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل، المرأة العاملة وأطفال الأسر الفقيرة...³، ومن بين هذه التكاليف الاجتماعية ما يلي:

1- تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل:

إن أول من يتحمل تكاليف تطبيق برامج الإصلاح هم أصحاب الدخل المنخفضة وذلك نتيجة لرفع الدعم المقدم للمواد الغذائية الضرورية الذي يقلل من القوة الشرائية لدى هذه الشريحة

¹ Benissa Hocine, OP. cit, P 54.

² ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

³ د. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 178.

من المجتمع، كذلك تحرير الأسعار، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وتخفيض سعر العملة الوطنية كلها أمور تفاقم من الوضع الاجتماعي.

2- تعميق الاختلال في توزيع الثروة والدخل:

تؤثر سياسات التكيف الهيكلي على تعميق الاختلال في توزيع الدخل وذلك لانتهاج الليبرالية وتمكن الأقلية من السيطرة على مفاصل الاقتصاد واستثمارها في قطاع الاستيراد والتصدير وقطاع الإسكان والمضاربة في العقارات والأراضي الزراعية وكل ذلك يكون على حساب الأغلبية الساحقة (كاسبي الأجور) مما يعمق من التفاوت في مستوى الدخل.¹ لقد ساهمت المضاربة والتضخم في هذا التفاوت، فالتضخم يسهم في إعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء فيزداد الأغنياء غنا والفقراء فقرا وبذلك يكون التضخم قد سلخ الطبقة الوسطى وقضى عليها، مع العلم أن هذه الطبقة تعد من أهم طبقات المجتمع ذلك لكونها تساهم في تنمية المدخرات.

3- تزايد معدلات البطالة:

لقد ساهمت سياسة الميزانية (السياسة الانكماشية) - التي تهدف إلى ترشيد النفقات العامة - في تكريس البطالة وذلك لعدم اكتتاب موظفين جدد في الوظيفة العمومية بالإضافة إلى تدمير العمال العاملين في مؤسسات الدولة من أوضاعهم في ظل ثبات مرتباتهم وتزايد الأسعار، وبالتالي يكون أمام هؤلاء العمال ترك عملهم والبحث عن مرتبات أحسن، وليس أمامهم إلا القطاع الخاص، ومن المعروف أن هذا القطاع يسعى دائما إلى مزيد من الربح، وما دام الربح هو مسعاه فإنه يقلل من التكاليف وخصوصا تكاليف المرتبات والأجور، كما لا ننسى دور الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية في زيادة معدلات البطالة وذلك لتسريح العمال من وظائفهم، ففي إفريقيا جنوب الصحراء وحدها، 70 مليون عامل عاطل يكافحون ويكابدون آثار عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والتصحيح عموما.²

¹ د. رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، سينا للنشر القاهرة، 1993، ص119.

² د. رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991، ص52.

4- تدهور مستوى المعيشة وزيادة درجة الانحرافات الاجتماعية

لقد أحدثت برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بعض الانعكاسات السلبية كتدهور مستوى المعيشة وخصوصا الفئات ذات الدخل المنخفض مما زاد من الانحرافات المجتمعية في هذه المجتمعات ومن بينها: تفشي العديد من السلوكيات كالقتل والسرقة، الرشوة والانحلال الأخلاقي.

III. الآثار السياسية والثقافية

لقد نتج عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي تحت مظلة صندوق النقد والبنك الدوليين بعض التكاليف السياسية والثقافية.

1- التكاليف السياسية

لقد كان لبرامج التكيف الهيكلي تكاليف وآثار سياسية على البلدان النامية التي أصبحت مسرحا لتطبيق هذه البرامج، ومن بين هذه الآثار:¹

- قام العديد من الدول النامية بإصدار قوانين وتشريعات مقيدة للحريات، حتى تتمكن حكوماتها من مجابهة أي احتياجات أو مظاهرات من قبل الفئات المتضررة جراء تنفيذ هذه البرامج، الشيء الذي يكون على حساب حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية.

- وفي الواقع فإن تجارب بعض الدول التي أعلنت عن موافقتها على برامج الإصلاحات نجدها بمجرد تطبيقها القيود المقترحة واجهت مشاكل سياسية خطيرة، فلقد اضطرت الأوضاع السياسية في هذه الدول وشهدت مظاهرات صاخبة، حدث ذلك في بوليفيا والبرازيل والأكوادور ومصر وتونس وغيرها تندد بسياسات المؤسسات المالية الدولية وتعتبرها امتدادا لسياسة المستعمر

¹ د. رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الأجنبي في الماضي مما أدى إلى استقالة حكومات وتفشي الاضطرابات والشغب. إن خبراء المؤسسات المالية الدولية لم يراعوا في شروطهم الأوضاع الداخلية في الدول المدينة فالعمل على تخفيض القيمة الخارجية للعملة ووقف المعونات وعلى الأخص معونات الغذاء - قبل أن تحصل الدول على قروض ومعونات يعتبر بمثابة الدواء المر للحكومات بمعنى أن هذه الشروط لم يكن يصاحبها تهيئة سياسية كافية ودعم اقتصادي، مما أدى في حالات عديدة إلى الإطاحة ببعض الحكومات.¹

■ إنه بسبب التدخل الفاضح لصندوق النقد والبنك الدوليين لم يعد لصانع القرار الاقتصادي سلطة تذكر في وضع سياسات الموازنة العامة وسياسات الأجور والأسعار وسياسات التجارة الخارجية وسياسات الإنتاج والاستثمار لذلك نرى هذه الدول تجبر بالتخلي عن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

2- التكاليف الثقافية

على غرار التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فإن هذه الدول تجد نفسها تتحمل تكاليف ثقافية وذلك من خلال الحرية التي تتطلبها سياسات الإصلاح، جراء حرية الأسواق التي أطلق لها العنان، حتى غدت هذه الأسواق ضحية للمنتجات الغربية مما أدى إلى إعادة تشكيل السلوك الاستهلاكي وربطه بمخرجات الجهاز الإنتاجي للدول الصناعية المتقدمة من خلال وسائل الإعلام التي تدغدغ عواطف المستهلكين في هذه الدول النامية.

¹ د. محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص262.

كذلك فإن الاستثمار الأجنبي في مختلف المجالات سواء في مجال السياحة والنقل أو الاتصال قد جلب معه بعض القيم وأنماط الثقافة الغربية التي تخالف ثقافات ومعتقدات هذه الشعوب.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين دور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في إعادة الاستقرار النقدي على المستوى العالمي وتسهيل التجارة الدولية وإعادة الإعمار لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ثم طبيعة التحول الذي طبع دورهما في الدول النامية بعد أزمة المديونية عام 1982، حيث اتجهت هاتان المؤسسات إلى حث تلك الدول على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بدءاً من برامج التثبيت الاقتصادي التي تركز على إدارة الطلب، ويتولى الإشراف عليها صندوق النقد الدولي ، وتعتبر الخطوة الأولى قبل برامج التكييف الهيكلي والتي تسمى بسياسات جانب العرض لكونها تركز على جانب العرض من خلال الإصلاحات الهيكلية لكافة القطاع العام والخصخصة وتحرير التجارة الخارجية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص. وقد أدى تطبيق هذه البرامج إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على هذه الدول واتسعت دائرة الفقر بين شعوبها وتزايدت معدلات البطالة، وتعمقت الاختلالات في توزيع الدخل والثروة.

الفصل الثاني

اتفاقيات تحرير التجارة وفعاليات المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939، فرضت الكثير من الدول العديد من القيود على حرية حركة التجارة الخارجية، حيث تضاعفت الرسوم الجمركية على الواردات لتمويل نفقات الحرب، ولم تسلم الصادرات من هذه الرسوم بهدف منع خروج السلع اللازمة لتموين السوق المحلية، واستخدمت أسعار صرف بعيدة عن التوازن، وأصبحت الحماية هي الصفة السائدة آنذاك.

وبعد نهاية هذه الحرب خرجت دول أوروبا منهكة اقتصاديا، حيث دمرت بنيتها التحتية ومراكزها الصناعية وطاقاتها الإنتاجية وتراكمت عليها الديون الخارجية المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية الناتجة عن نفقات التسليح والغذاء، وفي ظل هذه الظروف الصعبة، أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود تنظيمات دولية لتحقيق التعاون والتفاهم بين دول العالم لتسهيل حركة التبادل الدولي. وبما أن الولايات المتحدة خرجت منتصرة من الحرب اقتصاديا وعسكريا هيأها ذلك لتولي إدارة الاقتصاد العالمي، واقترحت بدء مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف وبناء على هذا الاقتراح دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في فبراير سنة 1946 إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن، واستكمل أعماله في جينيف عام 1947 واختتمها في هافانا في مارس 1948 وأسفر عن وثيقة عرفت باسم "ميثاق هافانا" اشتملت على مجموعة من القواعد التي ترمي إلى تحرير التجارة الدولية بالإضافة إلى سياسات العمل والتوظيف والاستثمار وكذلك إنشاء منظمة التجارة الدولية.

وقد وقفت الولايات المتحدة في وجه نتائج ميثاق هافانا ورفضت التصديق عليه بحجة أن

هذه المنظمة تتعارض مع سياستها التجارية ولا تلي مصالحها.

وفي المؤتمر السالف الذكر الذي انعقد في جنيف عام 1947 وقعت ثلاثة وعشرون دولة على ترتيب دولي مؤقت من أجل التفاوض حول تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تبادلي على الواردات السلعية للدول المشاركة، وعرف هذا التنظيم باسم الجات وأصبحت سارية المفعول منذ يناير سنة 1948، وكان الغرض منها أنها مجرد تنظيم مؤقت بانتظار أن يرى ميثاق هافانا النور، لكنها بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية لبعض بنود ميثاق هافانا أصبحت اتفاقية دائمة واكتسبت صفة المنظمة بفضل قوة الممارسة التي باشرتها لما يقارب من نصف قرن ، وقد عقدت في رحابها ثمان جولات للمفاوضات المتعددة الأطراف، كان من أكثرها شهرة جولة الأوروغواي من حيث النتائج والآثار، واستغرقت سبع سنوات من المفاوضات المتواصلة من أجل تحقيق مزيد من حرية التجارة والتغلب على القيود والعوائق، إلى أن كتب لها النجاح في 15 ديسمبر سنة 1993، وتم التوقيع على نتائجها من قبل 125 دولة في مراكش بالمغرب في 15 أبريل 1994، وتمخض عنها العديد من الاتفاقيات وكذلك نتج عنها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة لتتولى الإشراف على التجارة الدولية في السلع والخدمات وبعض الجوانب المتعلقة بالنشاط التجاري الدولي كمعايير الاستثمار المرتبطة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية.

ولتسليط الضوء على الجات وجولاتها وما توصلت إليه من اتفاقيات لتحرير التجارة وكذلك

المنظمة العالمية للتجارة وفعاليتها وما دار في مؤتمراتها الوزارية يمكن تناول هذا الفصل في

المباحث التالية:

المبحث الأول: جولات الجات وفعاليات المنظمة العالمية للتجارة

الجات تعني الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة باللغة الإنجليزية "General Agreement on Tariffs and Trade"، وهي عبارة عن معاهدة دولية تتضمن حقوقاً والتزامات متساوية بين الأطراف المتعاقدة، تسعى إلى تنظيم التبادل التجاري الدولي عن طريق عقد لقاءات منتظمة يتم فيها مناقشة مدى أوجه الاتفاق والاختلاف المتعلقة بتخفيض التعريفات الجمركية والقيود الأخرى التي تقف أمام انسياب التجارة. وللتعرف على الجات أكثر وخليفتها المنظمة العالمية للتجارة يمكن تتبعهما في المطالب التالية:

أولاً: الأهداف والمبادئ

يلخص هذا المطلب مجموعة الأهداف التي تسعى الجات إلى تحقيقها والمتمثلة في تحرير التجارة القائمة على مجموعة من المبادئ التي يجب الالتزام بها.

IV. الأهداف:

للجات عدة أهداف من أهمها:¹

- يتركز الهدف الرئيسي في تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز الجمركية والقيود التي تعيق التبادل التجاري الحر التي تضعها الدول أمام حركة السلع عبر الحدود الدولية.
- تسهيل الوصول إلى الأسواق وضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة الدولية لتوسيع التجارة الدولية.

¹ - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010،

▪ تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات العالمية وتنشيط التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة.

▪ الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.

▪ زيادة الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال وتحقيق مستويات التوظيف الكامل ورفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة.

▪ اعتماد المفاوضات كأساس لحل المنازعات والخلافات التجارية تحت رعاية سكرتيريا الجات.

V. مبادئ الجات:

قامت الجات على مجموعة من المبادئ التي يجب الالتزام بها من قبل الدول المتعاقدة كمرجعية للمفاوضات وما ينتج عن ذلك من اتفاقيات وهذه المبادئ هي:

▪ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: تنص اتفاقية الجات في مادتها الأولى على هذا المبدأ الذي يقضي على عدم التمييز في المعاملة بين كافة الأطراف، حيث تسري كافة المعاملات التفضيلية التي تمنحها دولة طرف لدولة أخرى طرف على بقية سائر الدول الأطراف الأخرى، وبمقتضى هذا المبدأ يلتزم البلد الطرف بمنح جميع الدول نفس المعاملة التفضيلية التي يعطيها لأي من الدول المتعاقدة وذلك فيما يتعلق بتطبيق الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات باستثناء الحالتين التاليتين:¹

¹ - مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص103.

✓ الاتفاقيات التجارية الإقليمية حيث تقوم الدول الأعضاء بإلغاء الرسوم الجمركية وبقية الحواجز فيما بينها واعتماد تعريف جمركية موحدة تطبق على الدول الأخرى.

✓ الامتيازات والأفضليات التجارية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة للدول النامية بموجب النظام المعمم للأفضليات.

▪ **مبدأ الشفافية (الحماية من خلال الرسوم الجمركية):** تعتبر الرسوم الجمركية هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح بها الجات من أجل حماية الصناعة الوطنية من المنتجات الأجنبية، وتمنع الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييده وذلك باستخدام نظام الحصص¹، ولهذا المبدأ عدة استثناءات كاستثناء الممنوح للدول التي تعاني موازين مدفوعاتها عجزاً.

▪ **مبدأ المعاملة الوطنية:** يتضمن هذا المبدأ، أن تعامل السلع الأجنبية - طالما تخطت الحدود وخضعت لبعض الإجراءات كدفع الرسوم الجمركية وانسابت داخل الاقتصاد الوطني - نفس المعاملة التي تخضع لها السلع الوطنية، ولا يمكن أن تخضع هذه السلع لضرائب داخلية (ضريبة المبيعات مثلاً) أو إجراءات تنظيمية أو تصحيحية أو رقابية تتجاوز ما تخضع له السلع الوطنية، وقد حددت المادة 03 من اتفاقية الجات القواعد المنظمة لمبدأ المعاملة الوطنية المتساوية بين السلع الأجنبية من الواردات والسلع المنتجة محلياً، وتشير نفس المادة السالفة في فقرتها الثانية أنه يستلزم أن تكون الضرائب الداخلية على السلع المستوردة لا تزيد عن الضرائب المفروضة على السلع المحلية.²

¹ - عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2002، ص20.

² - مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص30.

- **مبدأ التخلي عن الحماية وتحرير التجارة على المدى الطويل:** يدعوا هذا المبدأ إلى ضرورة اللجوء إلى المفاوضات للتخفيض المتبادل للرسوم الجمركية وربطها أي تثبيتها والالتزام بعدم رفعها حسب الإجراءات المحددة، وطبقا لهذه الإجراءات تقدم تعويضات للأطراف المتضررة من زيادة الرسوم حتى تكون خطوات تخفيف الحماية غير قابلة للارتداد.¹
- **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:** تمت إضافة هذا المبدأ إلى اتفاقية الجات عام 1966 بعد اتفاق الأطراف للتعاقد على تعديل أحكام الجات في جولة كينيدي. وتتص مواد التعديل الجديد على ضرورة الاعتراف بأهمية التجارة الدولية للدول النامية، ومراعاة وضعها فيها، وقد اتفق في هذا التعديل - الذي يمثل الباب الرابع من اتفاقية الجات - على ما يلي²:
 - ✓ ضرورة العمل على مساعدة الدول النامية في زيادة حصيلة صادراتها، و تنويع هيكلها و السماح لها بدخول منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة.
 - ✓ تسيير تجارة المواد الأولية التي تعتمد عليها الدول النامية في تجارتها الدولية حتى تحصل على أسعار عادلة مستقرة.
 - ✓ في حالة تراجع حصيلة الدول النامية من العملات الصعبة يستدعي ذلك أن تقدم لها الدول المتقدمة و المنظمات الدولية المساعدة.

¹ - هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص396.

² - عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص33.

- ✓ التزام الدول المتقدمة بإعطائها أولوية لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية على السلع التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية سواء كانت مواد أولية أو مصنعة، كذلك عدم فرضها لرسوم جديدة أو زيادة عبء الرسوم والحواجز القائمة على منتجات الدول النامية الأطراف في الجات.
- ✓ إمداد الدول النامية بالمعلومات المختلفة عن الأسواق ومساعدتها في تسهيل إجراءات التصدير وتدريب العاملين في هذه المجالات.

VI. جولات الجات

لقد مرت اتفاقية الجات بعدة جولات انطلاقا من أن المفاوضات إحدى المبادئ التي تركز عليها الاتفاقية، وقد جرت ثمان جولات تحت إشرافها منذ 1947 وحتى 1993، أي بمتوسط جولة لكل ست سنوات تقريبا، وكان الهدف من هذه السلسلة من المفاوضات تخفيض معدلات التعريفات الجمركية، وإزالة الحواجز الأخرى للتجارة، حيث تقوم كل دولة بإعداد قائمة المزايا التي ترغب في الحصول عليها، وقائمة أخرى ترغب في إعطائها للدول الأخرى، مع أن مثل هذه العروض تأخذ طابعا ثنائيا، إلا أنها تكتسب بعدا دوليا لأنها تعمم على جميع الدول المشاركة.

لقد اختلفت هذه الجولات من حيث نطاق وحجم التخفيض في التعريفات الجمركية وغير الجمركية وساهمت جميعا في تحقيق تخفيض تراكمي هام في مستويات الضرائب المفروضة على تجارة السلع الصناعية المستوردة، وفيما يلي نوضح هذه الجولات.

1- الجولات الستة من جنيف إلى كيندي:

خصصت الجولات الستة الأولى لخفض التعريفات الجمركية، وتم التركيز فيها على السلع الصناعية التحويلية والتي تشكل نسبة كبيرة من صادرات الدول الصناعية، وفي الجولة السابعة تمت مناقشة العوائق التجارية الأخرى زيادة على التعريفات الجمركية.

▪ **جولة جنيف:** لقد بدأ التأسيس لجولات الجات بجولة جنيف عام 1947 وحضرتها 23 دولة من بينها 13 دولة نامية، وفيها تم وضع القواعد الأساسية لتحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية، باستثناء صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، وتم الاتفاق على تقديم تنازلات جمركية في حوالي خمسة وأربعون ألف بندا جمركياً¹، وقد بلغ حجم التجارة التي شملها هذا التخفيض حوالي 10 مليار دولار شكل في ذلك الوقت خمس التجارة العالمية.²

▪ **جولة آنسي:** بدأت سنة 1949 في فرنسا، وهي أول جولة للمفاوضات متعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات، اجتمع فيها ممثلي 13 دولة، تم الاتفاق فيها على تخفيض التعريفات الجمركية على خمسة آلاف سلعة صناعية، ومن الملاحظ انخفاض عدد الدول المشاركة فيها، ويرجع ذلك إلى ضعف بنية النظام التجاري المتعدد الأطراف آنذاك ومحدودية تأثيره، فضلاً عن عدم إكسابه صفة العالمية.

▪ **جولة توركاي (1950-1951):** انطلقت هذه الجولة من إنكلترا في مدينة توركاي سنة 1950، وحضرتها 38 دولة وتمت فيها تنازلات متبادلة بين ممثلي هذه الدول بلغت 8700 تخفيض

¹ - محمد محمد علي إبراهيم، الجات الآثار الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 27.

² - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 159.

جمركي بما يعادل 55% من مستوى التعريفية التي كانت سائدة عام 1948¹، وكان هدف الجولة حصول الدول الأطراف على مزيد من المعاملة التفضيلية، وكذلك فتح الأسواق أمام صادرات هذه الدول وكانت غالبيتها من الدول المتقدمة ذلك لأن أغلب الدول النامية انسحب من الجات بسبب تجاهل مصالحها مقابل التركيز على مصالح ومتطلبات الدول المتقدمة، مما ولد الشك بأن اتفاقية الجات هي منتدى للأغنياء ولا وجود فيه للفقراء.

▪ **جولة جنيف (1952-1956):** عقدت هذه الجولة في سويسرا واشتركت فيها 26 دولة، وتم تبادل تنازلات في التعريفية الجمركية غطت ما يعادل 2.5 مليار دولار من التجارة الدولية²، وتمخضت عن هذه الجولة 160 اتفاقية³، حيث تعتبر قيمة التجارة التي شملها التحرير متواضعة نسبيا وذلك بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات فكانت تستغل حقها الكامل في التفويض وتمنح امتيازات على الواردات بقيمة 900 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار⁴.

▪ **جولة ديلون (1960-1961):** عقدت هذه الجولة في جنيف سنة 1960 واستغرقت سنتين وحضرتها 26 دولة، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى وزير التجارة الأمريكي **دوجلاس ديلون** الذي اقترح انعقاد الجولة وكان له دور كبير في تحريك المفاوضات، وقد نتج عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفية الجمركية، وقدرت التجارة التي شملها التحرير حوالي 4.9 مليار، ومن أهم

¹ - مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص106.

² - محمد محمد علي إبراهيم، الجات الآثار الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص28.

³ - هيفاء عبد الرحمن ياسين النكريتي، آليات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص400.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص39.

الموضوعات التي تناولتها هذه الجولة هي إجراء تنسيق واتفاق حول التعريفات الجمركية الموحدة للسلع بين كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بحيث تخفض قيمة هذه التعريفات إلى 20% من سعرها، ليصبح هذا السعر موحدًا بين هذه الدول مع تعويض الدول التي تضررت من هذا التخفيض.¹

■ **جولة كيندي:** بدأت هذه الجولة في عام 1964 بجينيف واستمرت إلى غاية 1967 وقد حضرتها 62 دولة، نسبت إلى الرئيس الأمريكي آنذاك جون كندي الذي دعا إلى عقدها، وقد واكبت هذه الجولة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي انتهجت سياسة جمركية موحدة، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تصدر قانون توسيع التجارة ليحل محل قانون اتفاقيات التجارة، كنوع من ردود الفعل على قيام السوق الأوروبية المشتركة، وقد خول الكونغرس الأمريكي للرئيس للتفاوض مع أية دولة على المستوى العالمي بغرض تخفيض التعريفات إلى 50% عن مستواها عام 1962، وأن يزيل تماما أي تعريفات جمركية موجودة في ذلك الوقت بسعر 5% أو أقل، لقد اعتبر هذا القانون نقلة في التحول الهام الذي شهدته المفاوضات التجارية العالمية، والذي بموجبه انتقلت من أسلوب سلعة بسلعة (أي منتج- منتج) إلى أسلوب التفاوض حول تخفيض التعريفات الجمركية بوجه عام.²

¹ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص20.

² - سهير محمد السيد حسن ومحمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص236.

وقد بلغت التخفيضات الجمركية نسبة 50% من متوسط المعدلات السائدة للتعريفات الجمركية، وقد اعتبرت هذه الجولة من أكبر الجولات نجاحاً من حيث "التخفيض في معدلات الحماية التجارية، وكان من أهم قراراتها التوصل إلى اتفاق لمكافحة الإغراق".¹

2 - جولة طوكيو:

كانت بداية هذه الجولة في طوكيو باليابان في عام 1973 واستمرت مفاوضاتها في جنيف إلى سنة 1979، وحضرتها 102 دولة، وكان من أهم الأسباب الرئيسية لانعقادها انهيار نظام بريتون وودز، والمناداة بانتهاج سياسة الحماية التجارية، وقد تمخض عن هذه الجولة عدد من الاتفاقيات عرفت بمقررات أو اتفاقيات جولة طوكيو وتضمنت ما يلي:²

✓ اتفاقية الدعم وتتضمن إجراءات مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية وتلتزم الدول الأعضاء بموجبها ألا يتسبب تقديم الدعم في إلحاق الضرر بتجارة الدول الأخرى.

✓ اتفاقية القيود الفنية على التجارة، وهي مجموعة من التدابير تتخذها الدول لأغراض أمنية أو صحية أو بيئية وتلتزم الاتفاقية الدول الأعضاء بأن لا تستخدم القيود الفنية في قضايا غير ضرورية أمام تدفق التجارة بين الدول الأعضاء.

✓ تعهدت الحكومات بإدارة تراخيص الاستيراد بطريقة محايدة وأن لا تستخدم كوسيلة للحد من الواردات.

¹ - حسام داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2002، ص148.

² - عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص43، 44.

- ✓ اتفاقية التقييم الجمركي التي تنص على استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع على أساس القيمة الواردة في بوليصة الشحن أو فاتورة السداد ومنع التقديرات الجزافية لتقييم السلع.
- ✓ اتفاقية المشتريات الحكومية التي تتضمن مجموعة من القواعد تعمل على تأمين منافسة دولية أكبر للمناقصات الخاصة أمام المشتريات الحكومية وعدم حصرها على المنتجين والمنتجات المحلية.

- ✓ اتفاقية خاصة بتشجيع وتحرير التجارة الدولية في قطاع اللحوم.
- ✓ اتفاقية تهدف إلى توسيع وتحرير التجارة الدولية في منتجات الألبان.
- ✓ اتفاقية تهتم بالتجارة في الطائرات المدنية وإلغاء الرسوم الجمركية على أجزاء ولوازم الطائرات.

لقد اتفق في هذه الجولة على أن يبدأ سريان التخفيضات الجمركية والقيود غير الجمركية في 1979/11/01، أما الاتفاقيات الأخرى المنظمة للقواعد الجمركية والمساعدات والحوافز الفنية للتجارة وتراخيص الاستيراد ومراجعة نظم الإغراق السلعي والترتيبات الخاصة باللحوم ومنتجات الألبان والطيران المدني فتسري ابتداء من 1980/1/01.

وقد استهدفت هذه الجولة تحقيق خفض جمركي متميز يقدر بـ 300 مليار دولار من حجم التجارة العالمية على مدار سبع سنوات، حيث تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية

بنسبة 30%. من متوسط التعريفات في بدء الدورة،¹ الأمر الذي ترتب عليه انخفاض متوسط معدلات التعريفات الجمركية في الدول الصناعية على وارداتها من المنتجات المصنعة إلى 4.7%. لم تكن هذه الجولة كباقي جولات الجات السابقة بتركيزها على موضوعات خاصة كتخفيض التعريفات الجمركية للسلع فقط وإنما تعرضت للعوائق التجارية الأخرى مثل تقنين الإعانات والرسوم الموازية أو التعويضية على الصادرات والتقييم الجمركي، واستخدام المعايير القياسية لتحقيق بعض المعايير الأمنية أو الصحية، وكذلك وضع القواعد التفضيلية لطرح المناقصات الحكومية دولياً.

وفي أعقاب الانتهاء من جولة طوكيو شعرت الدول الصناعية بضرورة توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف ليشمل قضايا جديدة كالخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وشروط متطلبات الاستثمار باعتبارها ذات أهمية لاقتصادياتها التي تنتج سلع كثيفة المعرفة، كذلك تولد أيضاً لدى كبار الدول المصدرة للمنتجات الزراعية شعور بضرورة دمج قطاع الزراعة في الجات الذي كان يعتبر خارجها ويخضع لنظام يتسم بالضعف والهشاشة، كل هذه العوامل ساعدت على بدء جولة جديدة هي جولة الأوروغواي.²

ثانياً: جولة أوروغواي (1986-1993).

بدأت الجولة الثامنة من مباحثات التجارة متعددة الأطراف في عام 1986 بعد صدور الإعلان الوزاري الشهير الذي يعرف بإعلان بونتا دل إست (Punta del Este) وهي مدينة تقع

¹ - سمير محمد عبد العزيز، عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 31.

² - بها جيراث لال داس، مقدمة لاتفاقيات التجارة العالمية، تعريب أحمد يوسف الشحات والسيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 28.

في الأوروغواي، وتعد هذه الجولة واحدة من أهم وأشهر جولات الجات على الإطلاق ومن أطولها من ناحية الفترة التي استغرقتها المفاوضات، وقد حظيت بمشاركة أكبر عدد شهدته الجات، ففي البداية وصل عدد الدول الممثلة 107 وانتهت بتصديق 125 دولة عليها، وقد تناولت موضوعات جديدة ومتنوعة كموضوع تحرير الخدمات وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة والجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية،¹ وأدخلت لأول مرة في تاريخ الجات موضوع تحرير السلع الزراعية وكذلك قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة الذي كان يخضع لأحكام اتفاقية خاصة تعرف باسم اتفاقية الألياف المتعددة بالإضافة إلى الموضوعات التقليدية التي كانت مطروحة دوما في مباحثات الجات وهي تحرير التجارة في السلع المصنعة وللمعرفة أكثر عن هذه الجولة وعن أسباب ومبررات عقدها والمفاوضات ونتائجها يمكن تتبع الفقرات التالية:

IV. العوامل الدافعة لإطلاق جولة أوروغواي:

لقد جاءت الدعوة إلى عقد جولة جديدة انطلاقا من حرص الدول الصناعية على مواصلة السيطرة على النظام الاقتصادي العالمي ولرسم الخريطة الاقتصادية للعالم ووضع القوانين لحركة التجارة العالمية من منظور هذا النظام الذي بدأ يتشكل في منتصف ثمانينات القرن المنصرم ولتجاوز بعض العقبات التي تحول دون ذلك ولاحقاً النزاعات الاقتصادية على الأسواق بالإضافة إلى توسيع رقعة الأسواق، هذه العوامل وغيرها تضافرت فيما بينها لتشكل أهم الأسباب لإطلاق جولة جديدة، وهذه الأسباب هي:

¹ - Lasary, Le commerce international, ouvrage imprimé à compte d'auteur, Alger, 2005, p39.

- لجوء الكثير من الدول إلى أساليب مستحدثة للحماية التجارية فيما يطلق عليها الحماية الجديدة وبالتحديد إقامة القيود الغير جمركية **No Tariff Barriers**، ويعد هذا النوع من القيود محظورا في نظام الجات، وقد لوحظ منذ سنة 1981 ممارسة الدول المتقدمة لبعض إجراءات الحماية خصوصا في مجال الصناعة وهو ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية ضد صادرات اليابان ودول شرق آسيا وبعض البلدان النامية، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية في احتواء المنافسة من اليابان ودول شرق آسيا عن طريق هذا النوع من الإجراءات التي تعرف بالإجراءات الرمادية التي كادت أن تؤدي إلى حروب تجارية.¹
- انتشار حالة الكساد في الدول الصناعية المتقدمة الكبرى التي ظهرت فيها منذ منتصف السبعينات مما دفع بهذه الدول والتي تسيطر على النصيب الأكبر من التجارة العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة فتح الأسواق الخارجية للخروج من حالة الكساد.
- ظهور بعض المشاكل التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية كأزمة النفط وتفجر أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982 مما زاد من توتر الخلافات بين الدول المتقدمة والنامية وكذلك زاد من الخوف على مستقبل التجارة الدولية.
- أدى تفكك كتلة الدول الاشتراكية واندفاعها إلى التكيف مع السوق العالمية إلى رغبة المجتمع الدولي لتنظيم السوق العالمية وفق قواعد وأحكام جديدة، وقد سبب انهيار هذه الكتلة وتطلعها إلى الانفتاح ان تخسر الدول النامية تلك الأسواق، فلم يعد أمام تجارة هذه الأخيرة إلا

¹-زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص333.

أسواق الدول المتقدمة ، وهو ما جعل الدول المتقدمة تتطلع إلى عقد جولة جديدة لكي تفرض فيها شروطها.

▪ لقد أدى التسارع التكنولوجي إلى ظهور سلع جديدة، واستحداث أنشطة تجارية لها أهمية كبيرة تتمثل في تبادل هذه التكنولوجيا بين الدول، ونظرا لتزايد الإيرادات الناتجة عن بيع هذه التكنولوجيا والمنافسة بين منتجيها، مما زاد من مطالبة الشركات العالمية بحماية منتجاتها.¹

▪ تعاضم أهمية التجارة الدولية في الخدمات وتزايد معدلات نموها، حيث وصل نصيبها من مجمل التجارة العالمية عند بداية عقد جولة الأوروغواي إلى ما يناهز 25%، بعد أن كان لا يتجاوز 15% خلال الفترة 1979-1984، وهو السبب الذي جعل الدول المنتجة لها أن تصر على إدخالها ضمن أجندة جديدة لتحريرها في جولة الأوروغواي.²

كل هذه الأسباب كانت وراء التفكير في عقد جولة جديدة لتعمق النظام التجاري الدولي، والتوصل إلى آليات جديدة لتنشيط المبادلات التجارية.

V. مفاوضات جولة أوروغواي والعقبات التي واجهتها:

ترجع الجذور الأساسية لهذه الجولة إلى الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدة في الجات سنة 1982 وذلك عندما دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر كانت تهدف من ورائه إلى ممارسة الضغط على دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وذلك للحد من إجراءات دعم الصادرات من السلع الزراعية، وهو الأمر الذي ينافي بذلك نصوص اتفاقية الجات، وقد رفضت

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، نفس المرجع السابق، ص334.

² - عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص53.

هذه الدول تقديم أي تنازل على صعيد سياستها الزراعية، كما رفضت الدول النامية فكرة إدراج المسائل الجديدة (كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية).

وفي عام 1985 وافقت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على عقد جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وذلك سواء بالنسبة لسياسة السلع الزراعية والصناعية أو توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل تجارة الخدمات، الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمر وزاري في عام 1986 في مدينة "بونتا دل إست" في دولة الأوروغواي كما مر معنا سابقا، وانطلقت الجولة، حيث وافق وزراء الدول الأطراف على الدخول في المفاوضات التي غطت 15 موضوعا من موضوعات التجارة الدولية والتي يهدف من ورائها إلى تحرير التجارة الدولية من القيود التي تعاني منها.

وفي عام 1988 أي بعد سنتين من بدأ الجولة، اجتمعت الدول المشاركة في هذه الجولة في **مونتريال** بكندا وذلك لتقييم مدى التقدم الحاصل في الموضوعات المطروحة للنقاش والتفاوض حول الأجندة للفترة القادمة ، لكن هذه المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود إذ لم يتم التوصل إلى حلول للخلافات التي دارت بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، رغم الصعوبات التي واجهت الأطراف في هذا الاجتماع، إلا أنهم وافقوا على حزمة من النتائج، تضمنت بعض التنازلات المتعلقة بفتح أسواق الدول المتقدمة أمام المنتجات الاستوائية بهدف مساعدة الدول النامية، بالإضافة إلى تفعيل نظام تسوية المنازعات التجارية.

لقد قدر لهذه الجولة أن لا تنتهي في الوقت المحدد لها وذلك في ديسمبر 1990 لشدة الخلافات المستمرة بين الدول ، وعليه فقد تقرر الاستمرار فيها و قدم إرثر دنكل المدير العام للجات انذاك مسودة في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر عام 1991 تضمنت خطة لخفض

الدعم الممنوح إلى صادرات السلع الزراعية وتخفيض حجم الصادرات الزراعية المدعومة، بالإضافة إلى تخفيض الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين.

وقد اقترحت هذه الخطة تحرير تجارة المنسوجات والملابس على مراحل زمنية متتابعة لتجنب حدوث اضطراب في أسواق تلك المنتجات ، وكذلك إدخال بعض الإجراءات لتحرير التجارة الدولية في الخدمات.

لقد اختلفت الدول الأطراف على بعض بنود هذه الخطة ومن بينها قضية تحرير قطاع الزراعة وإخضاعه لقواعد الانضباط والسلوك الدولي في مجال التحرير، فالإتحاد الأوروبي امتنع عن الالتزام بإلغاء الدعم والقيود المفروضة على منتجات القطاع الزراعي استجابة لطلب مزارعيه، وخاصة المزارعين الفرنسيين، ففرنسا متشبثة بدعم الزراعة لأهمية أبعادها الاجتماعية والسياسية وللمكانة التي تحظى بها الزراعة في الفكر الفرنسي (الفيزوقراط) والذي يرى أنها النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج، كذلك بالنسبة للتجارة في الخدمات فقد وجد صعوبات كبيرة في التفاوض في شأنها، وخصوصا في مجال البنوك وأسواق رأس المال، والتأمين والسياحة...، إذ ترى الدول النامية أنه ليس بمقدورها الالتزام بالتحرير الكامل والفوري ، وطالبت بالتحرير الجزئي لبعض هذه الخدمات، ذلك لأن صناعة الخدمات في الدول المتقدمة تتميز بميزة تنافسية، مما جعل الدول النامية تخشى على صناعتها الخدمية الناشئة من أثر التحرير الكامل لهذا القطاع.¹

¹ - ناصر داودي عدون ومنتلوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص35.

ونتيجة لهذه الخلافات بين أطراف الدول المتقدمة والدول النامية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من جهة أخرى، تم التأجيل على توقيع الوثيقة التي قدمها المدير العام للجات، وفي الثالث عشر من يناير 1992 تم تشكيل لجنة رباعية تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان وكندا لإعادة النظر في القضايا المتعلقة بتجارة الخدمات والنفاذ إلى الأسواق، وفي الثاني والعشرين من مايو من عام 1992، اتفقت دول الإتحاد الأوروبي على الإصلاح الداخلي للسياسة الزراعية المشتركة، وهي الخطوة التي شجعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوصل إلى اتفاق بينها وبين الإتحاد الأوروبي لحسم قضية التجارة في السلع الزراعية وذلك في نوفمبر 1992، وأطلق على هذا الاتفاق "اتفاق بلير هاوس Blair House Accord" وقد تضمن هذا الاتفاق قيام أوروبا بتخفيض حجم صادرات المحاصيل المدعمة وخفض الإنفاق المحلي على دعم الإنتاج من الحاصلات الزراعية، وتسهيل الدخول إلى الأسواق وذلك عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية وتحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية.

وفي هذا الاتفاق أيضا تم التوفيق بين الدول المتقدمة والنامية فيما يخص تجارة الخدمات مقابل إعادة المنسوجات والملابس إلى مائدة الحوار، وذلك للتفاوض بشأن إلغاء القيود الكمية والتحرير التدريجي لهذه المنتجات.¹

وفي الثاني عشر من ديسمبر عام 1993 بموجب الاتفاق الأنف الذكر تم التوقيع على نص اتفاقية الأوروجواي بين الطرفين أي الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وفي الخامس عشر من

¹ - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

أفريل سنة 1994 اختتمت جولة أوروغواي بتوقيع الاتفاقية في مراكش بالمغرب بحضور 125 دولة وصدرت الوثيقة الختامية لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

VI. نتائج جولة أوروغواي:

بعد ثمان سنوات من التفاوض من عمر جولة الأوروغواي وما تخللها من مد وجزر وتبادل الاتهامات بين الأطراف الرئيسية في الجات (أمريكا، اليابان، المجموعة الأوروبية) والوجود الشكلي للدول النامية التي لم تستطع فرض تصوراتها ومطالبها لعجزها عن المساومة بشكل جماعي في المفاوضات، تم توقيع الاتفاقية والتي تعتبر أكبر اتفاق عالمي للتجارة في التاريخ، حيث بلغ عدد صفحات الاتفاق نحو 26 ألف صفحة.¹

لقد ركز في هذا الاتفاق على الانفتاح الأكبر للأسواق العالمية وتخفيض الرسوم الجمركية عموما بنسبة 40%، وقد خصص أغلب صفحات هذا الاتفاق لعروض التخفيض الجمركي، واثناء هذه الجولة تم عقد حوالي 400 اجتماع رسمي توصل إلى ما يقارب 1500 مقترحا، وتوقعت أمانة الجات حينها أن تطبيق هذه المقترحات سيضيف دخلا عالميا يتجاوز 200 مليار دولار سنويا. وبالنظر إلى الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي يلاحظ التركيز فيها على ثلاثة مواضع رئيسية وهي قطاع الزراعة والمنسوجات والملابس، وتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد تضمنت هذه الوثيقة 28 اتفاقية وفيما يلي أهم نتائجها:²

■ تخفيض الرسوم الجمركية على السلع

¹ - غسان شهابي، الغات واقتصاديات الأقطار العربية، مجلة صامد، مؤسسة صامد، جمعية أبناء شهداء فلسطين، رام الله، العدد 100، السنة السابعة عشر، أبريل 1995، ص 267.

² - فريد النجار، إدارة الأعمال الدولية والعالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 260.

- إلغاء وتخفيض بعض القيود غير الجمركية شاملة القيود الكمية، وتم أيضا الاتفاق على شروط وقواعد المنشأ والفحص اللازم قبل الشحن.
- التحرير الكامل للمنتجات الاستوائية من كل الرسوم الجمركية والكمية بما يغطي ما قيمته حوالي 20 مليار دولار.
- التحرير الكامل لتجارة الأسماك ومنتجات الغابات .
- ضم الملابس الجاهزة والمنسوجات لاتفاقية الجات على أن يتم التحرير الكامل لجميع الألياف من الرسوم والقيود الجمركية ونظام الحصص بعد فترة سقوف زمنية تصل لعشر سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية.
- زيادة القدرة التنافسية في تجارة السلع الزراعية عن طريق تسهيل النفاذ للأسواق.
- الإتفاق حول ضمانات عدم الإغراق وتجنب قيود الاتفاقيات الثنائية للتصدير وتقديم التعويضات في حالات المخاطر والأضرار.
- إلغاء الدعم حتى تصبح المنافسة عادلة بين الدول الأعضاء.
- تقليل فترات حسم المنازعات التجارية حتى تصبح فعالة في تشجيع التجارة الدولية.
- ضمان حقوق الملكية الفكرية للسلع محل التجارة ضمانا لتجنب التقليد والسرقة.
- تنظيم الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة تجنبا لتقييد التجارة الدولية أو إعاقه تحريرها.
- اقتراح منظومة للتجارة متعددة الأطراف للخدمات مع تقديم جدول تفصيلي لكل خدمة من الخدمات المقترحة تحريرها.

▪ إنشاء منظمة عالمية للتجارة وتكليفها بالسهر على تنفيذ كل الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي.

وسنتعرض لهذه الاتفاقيات بشيء من التفصيل وعن تأثيراتها على الدول النامية ومدى التزام الدول المتقدمة بتنفيذها .

ثالثا: المنظمة العالمية للتجارة:

جاء الإعلان عن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة عقب الانتهاء من جولة أوروغواي الموقعة في مراكش بالمغرب 1994 ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي استغرق الإعداد لها 44 سنة، لذا يعتبر الإعداد لها والإعلان عن ميلادها أطول فترة إعداد لمنظمة دولية.

وبالإعلان عن منظمة التجارة العالمية يكون قد اكتمل الضلع الثالث لمؤسسات بريتون وودز التي أسفرت من قبل عن إنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين، وترجع أهمية إنشاء هذه المنظمة إلى عدد ونوعية الاتفاقيات التي ترعاها، فعلى صعيد الكم بلغت هذه الاتفاقيات 28 اتفاقا بعد أن كانت اتفاقا واحدا في جات 1947، أما على صعيد النوع والكيف فإن تلك الاتفاقيات استهدفت إجراء مزيد من التحرير في التجارة العالمية ليس فقط في مجال السلع المنظورة، بل أمتد ليشمل قطاعات جديدة كانت خارج الجات كقطاع الخدمات (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS) والذي يستهدف تحرير الأسواق المالية والنقدية وذلك بالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية، بالإضافة إلى قطاع المنسوجات والملابس والذي كان يخضع لترتيب خاص يسمى باتفاقية الألياف المتعددة الأطراف وكذلك أدخلت حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والتي تستهدف

من الوجهة العملية إيجاد نوع من التوحيد الموضوعي لأحكام التشريعات الوطنية وذلك بما فرضته على الدول والكيانات الأعضاء في وجوب اشتغال تشريعاتهم على الأحكام الواردة في هذا الاتفاق، كما تم لأول مرة وضع نظام متكامل ذو طبيعة قضائية لتسوية المنازعات في كافة المجالات التي تناولتها هذه الاتفاقيات وللتفاصيل أكثر يمكن تتبع الفقرات التالية:

III. الأهداف والمبادئ و المهام :

1- أهداف المنظمة التجارية العالمية:

إن مجموعة الأهداف التي تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيقها تدور كلها حول هدف

رئيسي هو تحرير التجارة العالمية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية وهذه الأهداف هي:¹

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

■ توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

■ محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

■ حل المنازعات وإيجاد تواصل بين الأعضاء إذا لم تكن آليات الجات باستطاعتها فض

المنازعات بين مختلف الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقية

جولة الأوروغواي، وبالتالي كان من اللازم إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة تمثلت في منظمة

التجارة العالمية.¹

■ إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء للتباحث في القضايا التجارية فهي بذلك تمنح

أعضاءها فرصة للقاءات الدائمة، إذ يجتمع المؤتمر الوزاري على الأقل كل سنتين مما يتيح للدول

طرح مشاكلها التجارية.²

2- مبادئ المنظمة:

لا تختلف كثيرا المبادئ التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة عن المبادئ التي سار

عليها النظام التجاري العالمي تحت رعاية الجات، فأغلب هذه المبادئ التي جاءت على شكل

نصوص ومواد قانونية ومذكرات تفاهم تركز على الإيديولوجيا الرأسمالية في قلبها الجديد وفي

طبيعة تحولاتها، وهذه المبادئ هي:

¹ سليم سداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 21.

² ناصر داودي عدون ومناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

▪ **مبدأ التجارة دون تمييز:** ويعني هذا المبدأ أن أي عضو في المنظمة العالمية للتجارة، يحظى بنفس المعاملة التجارية لسلعه وخدماته مع الأعضاء الآخرين دون تمييز.

فقد ورد في المادة الأولى ضمن الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي على شرط الدولة الأولى بالرعاية¹ والذي يتضمن اتساع نطاق التخفيضات الجمركية واستفادة جميع الأطراف من أي تخفيض جمركي، بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأى ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها -دون مطالبة- باقي الدول الأعضاء.

▪ **مبدأ الشفافية:** ويقصد به وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين والأنظمة واللوائح الوطنية، ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية²، ويعتمد هذا المبدأ على التعريف الجمركية وليس على القيود الكمية التي تفتقر إلى الشفافية، أي أن تكون التعريف محددة على الكيف إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريف الجمركية بعيدا عن القيود الكمية مثل الحصص (حصص الاستيراد)، ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

▪ **مبدأ المعاملة الوطنية:** يقضي هذا المبدأ بعدم التمييز بين المنتجات المحلية، والمماثلة لها من الواردات من حيث الرسوم المحلية، والضرائب والمواصفات.

¹ إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 19.

² محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 73.

- **مبدأ المفاوضات التجارية:** ويعني هذا المبدأ أن منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.
- **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:** أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك لزيادة حصيلة صادراتها وزيادة حريتها في الوصول إلى الأسواق.¹
- **مبدأ التبادلية:** يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لا بد أن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد ويصبح ملزماً لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

3- الوظائف والمهام:

- انطلاقاً من أهداف منظمة التجارة العالمية فإن وظائفها حسب المادة الثالثة من اتفاقية أوروغواي تتمثل في المهام التالية:²
- متابعة وتنفيذ الاتفاقية الخاصة بجولة أوروغواي الموقعة في مراكش، والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
 - تدير المنظمة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسبائل، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

² عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 183.

▪ تسهيل مهمة التفاوض للدول الأعضاء بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات.

▪ وضع أسس ومعايير التعاون بينها وبين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

IV. الجوانب التنظيمية والتسييرية للمنظمة:

لقد نصت الاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية بأنها منظمة تتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة، لها الأهلية القانونية اللازمة لممارسة وظائفها، فهي أول إطار مؤسسي للتبادل الحر عالميا في التاريخ يعنى بإدارة التجارة العالمية ويحل المنازعات بين الأعضاء، ولتوضيح أكثر حول الجانب التنظيمي والتسييري يمكن تتبع الفقرات التالية:

4- الهيكل التنظيمي للمنظمة:

بينت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة أن هيكلها التنظيمي يتكون من مجموعة من الأجهزة والآليات وذلك لتمكين من إدارة وتسيير النظام التجاري الدولي، ويتكون هذا الهيكل من الهيآت التالية:

و- المؤتمر الوزاري:

يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء للمنظمة، وهو أعلى سلطة فيها، حيث يتولى سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع الموضوعات والقضايا المتعلقة بتنظيم

التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، كما يختص باتخاذ إقرار العضوية وإقرار التعديلات، ومنح الإعفاءات الخاصة بالدول النامية كما يقوم ببعض المسائل التنظيمية كإنشاء اللجان التي حددها الاتفاقية أو اللجان الإضافية التي تقوم بالشؤون الداخلية وتطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف، وهو كذلك من يعين المدير العام على أمانة المنظمة ويحدد سلطاته وواجباته ويجتمع هذا المؤتمر مرة واحدة كل سنتين.¹

ز- المجلس العام:

يتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويعد بمثابة مجلس إدارة المنظمة، ويقوم بجميع المهام والأنشطة اليومية للمنظمة ويجتمع كل ما دعت الضرورة، ويعتبر هو المحرك الحقيقي للمنظمة، فهو يتولى متابعة مهام المؤتمر الوزاري بين الفترات الفاصلة بين اجتماعاته ويعقد أيضا لتسوية وفض المنازعات وفحص السياسات التجارية ومراجعتها² ويتولى الإشراف على المجالس النوعية الفرعية التابعة له واعتماد الإجراءات التي تتبعها هذه المجالس كمجلس السلع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، كذلك يقوم باعتماد الأنظمة المالية وتقدير الميزانية³

ح- المجالس المتخصصة:

وتتألف من مجلس تجارة السلع، ومجلس تجارة الخدمات ومجلس الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تدخل في اختصاصاته، من

¹ عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 65.

² عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 200.

³ رانيا محمود عبد العزيز عماري، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص 61.

خلال مجموعة من اللجان الفرعية ومجموعات التفاوض التابعة له¹، وتعتبر العضوية في هذه المجالس مفتوحة أمام جميع الأعضاء شريطة أن يطلب العضو ذلك.

ط- اللجان الفرعية:

إن تعدد الأجهزة الفرعية ضرورة يقتضيها عمل المنظمة وذلك لتشعب عملها ولهذا اسندت إلى كل فرع أو لجنة نشاط أو دور يقوم به، وهذه اللجان هي لجان منفصلة عن المجالس الأخرى لكنها تتبع للمجلس العام، وهي أربع لجان لجنة التجارة والتنمية ولجنة قيود ميزان المدفوعات، واللجنة المتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية والمالية، واللجنة المتعلقة بالتجارة والبيئة، يختص بإنشاء هذه اللجان المؤتمر الوزاري ويحدد مهامها المجلس العام.

ي- أمانة المنظمة:

يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يتولى إدارتها مدير عام يتم تعيينه من طرف المؤتمر الوزاري يعاونه أربعة مدراء مساعدين، ويعين موظفي السكرتارية، ويحدد واجباتهم وفترة خدمتهم طبقاً لتوصيات المؤتمر الوزاري، ويشرف على وضع مشروع الميزانية السنوية للمنظمة، ويستقبل كل وثائق الاتفاقات والتعديلات التي تطرأ على المنظمة، ويتلقى الإخطار الكتابي من أية دولة عضو ترغب في الانسحاب من المنظمة.²

¹ صالح صالحي، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² رانيا محمود عبد العزيز عماري، تحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

5- أسلوب اتخاذ القرار وطريقة الانضمام:

ت- أسلوب اتخاذ القرار:

أصرت الدول المتقدمة في جولة أوروغواي أن يكون اتخاذ القرار يتم على أساس توافق الآراء بينما رأت الدول النامية أن من المناسب الاعتماد على آلية التصويت، وقد تم التوصل حسب ما نصت عليه المادة التاسعة من اتفاقية إنشاء المنظمة إلى صيغة تمكن من اتخاذ القرار وذلك على النحو التالي:¹

- **توافق الآراء:** يسمى التراضي أو القبول السلبي، وهو يعني عدم إبداء أي من الأطراف لاعتراضه رسميا على القرار المطروح للبت، وهو بمثابة الموافقة من منظور أن التزام الصمت يعتبر موافقة على القرارات التي يتم اتخاذها، وهذا يعني أن القرار الذي يصدره جهاز فض المنازعات سيكون نافذا ما لم يتم الاتفاق بين جميع الأعضاء على رفضه، وفي الغالب يتبع هذا الأسلوب في جميع قرارات المنظمة باستثناء الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك.
- **أسلوب الأغلبية:** يستخدم هذا الأسلوب عند البت في كافة القرارات التي يتخذها المؤتمر الوزاري والمجلس العام إلا في الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك.
- **أغلبية الثلث أرباع:** تعتمد المنظمة على هذا الأسلوب في حالة تفسير محدد لأحكام الاتفاقيات أو للموافقة على طلب الإعفاء المؤقت من الالتزامات المقدمة من أي دولة عضو والذي سبق أن تمت الموافقة على عرضه على المؤتمر الوزاري بتوافق الآراء.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009م، ص ص 176، 177.

■ **أغلبية الثلثين:** تستخدم المنظمة هذا الأسلوب من التصويت على طلبات تعديل أحكام الاتفاقيات الخاضعة لإشرافها باستثناء مجموعة محددة من الأحكام، تنص الاتفاقية المنشئة للمنظمة على عدم جواز تعديلها إلا بموافقة كافة الدول الأعضاء ويسمى بالقبول الإيجابي.

ورغم هذا فإن الدول المتقدمة بحكم قوتها الاقتصادية تستطيع تمرير ما تشاء من القرارات وقد احتاطت لذلك لرفضها دائماً مبدأ التصويت.

ث- طريقة الانضمام:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بهيمنة الدول الرأسمالية الكبيرة وبناء على ذلك تعتبر مسألة العضوية من المشاكل المطروحة التي تواجهها دول نامية عديدة من قبل تلك الدول المتنفذة بفرضها أحياناً لمجموعة من الشروط الضارة باقتصادياتها .

وتعتبر العضوية في منظمة التجارة العالمية غير مفتوحة بل تخضع لشروط وقواعد، حيث تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بطلب العضوية مرفقاً بوثيقة تفاهم تتضمن وصفاً دقيقاً وشاملاً لنظامها التجاري والاقتصادي من حيث الأنظمة والقوانين الضريبية والجمركية وعن الدول التي تتم عمليات التبادل معها، وتشكل هذه الوثيقة أساساً للمفاوضات لاكتساب العضوية، وبناء على هذه المفاوضات تفرض المنظمة على تلك الدولة الراغبة بالانضمام الموافقة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتتفق مع قواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف، ومن أهم الشروط الواجب على الدولة الراغبة في الانضمام الالتزام بما يلي:

▪ تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: إذ تشترط المنظمة على الدولة الراغبة في الانضمام تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

▪ تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة بالحوافز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات الخدمائية ووضع جدول زمني لإزالتها.

▪ الالتزام باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على التطبيق والالتزام بجميع اتفاقيات المنظمة باستثناء اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنها من الاتفاقيات الاختيارية، بمعنى أن توافق الدولة الراغبة في الانضمام على كل اتفاقيات جولة أوروغواي إذ لا سبيل أمام الدولة للاختيار والتفضيل بين مختلف الاتفاقيات، وبموافقة الدولة على كل الشروط وتعهدها بالالتزامات يوافق المؤتمر الوزاري بأغلبية ثلثي الأعضاء على انضمامها.¹

6- آلية فض المنازعات:

قبل قيام المنظمة العالمية للتجارة كانت تسود حالة من الفوضى في العلاقات التجارية ما بين الدول إذ كانت تتبادل العقوبات فيما بينها وفقاً لقوانينها التجارية المحلية مما جعل الدول الصناعية المتقدمة تتبع سياسات تجارية ضارة اتجاه الدول النامية والمثال على ذلك سلوك

¹ رانيا محمود عبد العزيز عماري، تحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الولايات المتحدة الأمريكية وفق القسم الخاص المادة 301 من قانونها التجاري الذي تلجأ إليه لفرض العقوبات التجارية على الدول التي ترى أنها تضر بمصالحها.

تعتبر آلية فض المنازعات إحدى الهيآت داخل منظمة التجارة العالمية التي انبثقت من الاتفاق النهائي لجولة أوروغواي وهي هيئة قانونية تلجأ إليها الدول التي تعتقد أنها ضحية لتجاوزات من قبل بعض الدول الأعضاء¹، وتعد هذه الهيئة أكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث كانت المسألة في ظل الجات تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء، وقد أدى هذا القصور بالدول إلى تبادل العقوبات التجارية والإجراءات العقابية المنفردة بدعوى الحفاظ على المصالح الاقتصادية أو التجارية أو لحماية حقوق الملكية الفكرية وعوائدها التجارية.²

وطبقا لنصوص التفاهم في نظام فض المنازعات، فإنه يحق لأية دولة عضو متضررة من خرق عضو آخر أو أكثر للاتفاقيات التي تشرف على تطبيقها منظمة التجارة العالمية، رفع شكوى إلى المنظمة بعد التأكد من عدم إمكانية التوصل إلى حل للنزاع بواسطة المشاورات ومساعي الوساطة، عندئذ يقوم جهاز تسوية المنازعات بتشكيل لجنة من الخبراء المتخصصين للنظر في الخلاف³، ويستمع فيها إلى الأطراف بما فيهم الخبراء المستقلين، بعد ذلك تقوم لجنة الخبراء بإعداد تقرير أول وتحويله إلى جهاز تسوية المنازعات، حيث يعتمده ويكون موضع تنفيذ وفي

¹ Pierre de Senarclens, la mondialisation théories enjeux et débats. Edition Armand colin, Paris, 2002, P210.

² عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 220 - 221.

³ بلال خلف السكرانة، دراسات إدارية معاصرة، دار المسيرة، عمان، 2009م، ص 44.

حالة رفض أحد الأطراف لتقرير لجنة الخبراء يحال على جهاز الطعن الذي يعتمد تقريره ويتم اتخاذ القرار على ضوء ذلك ليوضع موضع التنفيذ.

وفي حالة رفض العضو تنفيذ القرار الصادر من جهاز تسوية المنازعات تجرى معه مفاوضات متعلقة بتنفيذ الحكم، وإذا فشلت تسحب منه جميع الامتيازات التعريفية التي استفاد منها ويلتزم بتطبيق القرارات.

وفي حالة رفض الطرف المدان بمخالفة الاتفاقيات للحكم الصادر فمن حق الدولة المتضررة المطالبة بالتعويض عن الأضرار، أو توقيع عقوبات تجارية على العضو المخالف.

فالمنظمة لا تتولى توقيع العقوبات وإنما تفوض الأمر للطرف المتضرر باتخاذ العقوبة وذلك بسحبه للامتيازات التعريفية أو تعليقه للالتزامات التجارية مع الدولة المدانة.¹

يتضح مما سبق أن طريقة معالجة جهاز تسوية المنازعات لا يمكن أن تثني الدول القوية اقتصاديا عن إلحاق الأضرار بالدول الضعيفة وهذه الأخيرة لا تستطيع أن تفرض عقوبات على الدول القوية.

¹ صالحى صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المبحث الثاني: اتفاقيات تحرير التجارة الدولية

بعد حوالي ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة أورجواي، وقع مندوبو 125 دولة في مراكش بالمغرب على الجولة الأخيرة من المفاوضات في إبريل 1994. توصل فيها أعضاء الأطراف الرسمية في المفاوضات (U.S.A، الاتحاد الأوروبي واليابان) إلى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتعريف التجارية (GATT) وخاصة فيما يتعلق بسياسة الإغراق وخفض الحواجز التجارية.

وقد جاءت صعوبة هذه الاتفاقيات من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل إطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة، وتوقيع هذه الاتفاقيات له أكثر من مدلول فهو يعني ميلاد منظمة التجارة العالمية التي حولت اتفاقية الجات من مجرد اتفاقية مؤقتة إلى هيئة دولية حقيقية تشرف على تطبيق محتوى ما تضمنته جولة الأوروغواي.

وقد بلغت هذه الاتفاقيات 28 اتفاقا بعد أن كان اتفاقا واحدا في جات 1947، واستهدفت هذه الاتفاقيات إجراء مزيد من التحرير في التجارة العالمية ليس فقط في مجال السلع المنظورة، كما كان الأمر في إطار جات 1947م، بل تصدت لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف لتشمل مجالات جديدة كالخدمات GATS وقطاع الزراعة والمنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية (trips)، كما تم لأول مرة تأسيس نظام متكامل ذا طبيعة شبه قضائية لتسوية المنازعات في كافة المجالات التي تناولتها الاتفاقيات، وللمعرفة أكثر حول مضمون هذه الاتفاقيات يمكن تتبع المطالب التالية:

أولاً: اتفاقيات تحرير التجارة في السلع والخدمات:

تتمحور هذه الاتفاقيات حول موضوعات تحرير الزراعة وقطاع المنسوجات والملابس والبروتوكول المتمم لتحرير الصناعة بالإضافة إلى قطاع الخدمات.

I. اتفاقية تحرير الزراعة:

تعتبر التجارة الزراعية أحد مواضيع السياسة الاقتصادية التي أولتها الدول الصناعية المتقدمة أهمية بالغة من خلال تقديم الدعم لهذا القطاع وكذلك بعض الدول النامية التي اعتمدت عليها كمصدر رئيسي للحصول على العملات الصعبة اللازمة للتنمية الاقتصادية. لقد اختلفت التحليلات في بقاء التجارة الزراعية خارج قواعد الجات لفترة طويلة فالبعض أرجعها إلى طبيعة قطاع الزراعة وصعوبة تطبيق قواعد السوق عليه كما هو الحال في القطاع الصناعي والتجاري، لأن الحياة الزراعية تعتمد على معطيات وظواهر ذات طبيعة احتمالية وغير مؤكدة وخارجة عن إرادة الإنسان، والبعض الآخر أرجعها إلى العوامل الاقتصادية والسياسية التي تتمثل في الهيمنة والأمن والتكامل السياسي للدول المؤثرة في التجارة الزراعية. وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ألحقت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البدء في تحرير القطاع الزراعي لرسم سياسة زراعية بناء على قوى السوق، واشترطت مشاركتها في جولة الأوروغواي في تلبية طلبها واستجابت المجموعة الاقتصادية الأوروبية للمشاركة في المفاوضات في جولة الأوروغواي.

3- المفاوضات حول الزراعة:

تعتبر جولات الجات الثمانية نتيجة تلاقي المصالح بين الدول المتقدمة، ومع ذلك ظهرت بعض الخلافات والتناقضات بين الأطراف الرئيسية (أمريكا، أوروبا، اليابان)، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر تهديد لها هو السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمتمثلة في الحماية والتي أدت في بعض الأحيان إلى الحروب التجارية كحرب الدواجن بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية، وقبل التطرق لآليات وأطراف التفاوض من المناسب التعرّيج على مستويات الدعم.

أ- مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي قبل الاتفاقية:

لقد ظلت التجارة الدولية للسلع الزراعية خاضعة للكثير من القيود التي تفرضها الدول المتقدمة فيما بينها من جهة وعلى الدول النامية من جهة أخرى، ولم تتمكن الجولات السبعة التي تمت في رحاب الجات والتي سبقت جولة الأورجواي للتصدي لمشكلة الدعم، بل زاد دعم الإنتاج والتصدير وخصوصا من جانب المجموعة الأوروبية والتي انعكس ذلك في تطبيقها لما يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة والتي تمثلت في ثلاثة أنواع من الحماية أبرزها الدعم المحلي ودعم الصادرات إلى جانب التعريفات الجمركية المتغيرة، والجدول التالي يوضح مستوى نسب الدعم الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي حسب بياناتها¹.

الجدول رقم(2): نسب الدعم المقدمة من قبل الدول المتقدمة من قيمة إنتاجها الزراعي قبل جولة أوروغواي:

¹ كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2008، ص 74.

البلدان	سويسرا	اليابان	السويد	النمسا	CCE ^{*(12)}	كندا	الولايات المتحدة
نسبة الدعم	%79	%75	%54	%48	%45	%44	%36

* المجموعة الاقتصادية الأوروبية

المصدر: كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، 2008، ص 74.

ب- أطراف وآليات التفاوض:

في سنة 1986م بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، ونادت بإلغاء كل القيود والإجراءات التي تعيق تحرير القطاع الزراعي وكل أشكال الدعم، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، وعرف آنذاك بالخيار الصفري (Zero zero) option وقد قابلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية هذا المقترح بالرفض على أساس أن إلغاء القيود الكمية على الواردات وإلغاء دعم المنتجين المحليين سوف يؤدي إلى إحلال المنتجات المستوردة محل المنتجات المحلية، وكانت تريد قيادة المفاوضات نحو مبدأ تحرير سلعة مقابل سلعة.

وبادرت مجموعة الدول المصدرة للحبوب بمقترح أنه من الممكن تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ثلاث مراحل، تبدأ بتجميد القيود المرتبطة بالدعم للإنتاج أو الصادرات أو ما كان مرتبطا بالقيود الكمية على الواردات، ثم بعد ذلك يتم تخفيض هذه القيود خلال سنتين (1989-

1990) بمعدل 10% ثم يلي ذلك تطبيق المزيد من مبادئ الجات على تجارة المنتجات الزراعية، وأثناء هذا التجاذب أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن ضرورة تحويل القيود الكمية إلى معدلات تعريفية، وبذلك تقاربت وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المصدرة للحبوب إذا ما استثنينا كندا التي كانت حريصة على أن لا تتضمن الاتفاقية الزراعية المساس بالقيود الكمية على الواردات من أجل التحكم في عرض منتجاتها في أسواقها المحلية إلا أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية رفضت فترة الأساس التي أعلنتها كل من الولايات المتحدة ومجموعة الدول المصدرة للحبوب، لما لذلك من تأثير على السياسة الزراعية المشتركة.

وفي نهاية 1988 بمدينة مونتريال فشلت أطراف التفاوض في الوصول إلى حلول مما أدى إلى تجميد المفاوضات.

وفي أبريل من عام 1989 في جنيف تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الخيار الصفري ورأت أنه من اللازم البدء بتجميد القيود المعيقة لحرية المنتجات الزراعية والبدء بتخفيض الدعم المحلي، وإعانات التصدير، وفي سنة 1991 قدم المنسق العام للجات وثيقة أطلق عليها اقتراح دنكل Dunkel، تتضمن تصورا لكيفية إنهاء المفاوضات التي تمت في جولة الأوروغواي بما فيها الترتيبات المتعلقة بالتخفيضات على مستوى القطاع الزراعي من خلال ثلاث محاور تتمثل في النفاذ للأسواق، وتقييد دعم الإنتاج، وخفض دعم الصادرات، وهي نفسها تصب في المقترح الأمريكي، حيث إن اقتراح دنكل Dunkel، يتضمن فترة انتقالية (1993-1999) وفترتي أساس وذلك لحساب الدعم وهما: الفترة الممتدة من (1986-1990) كأساس

لحساب دعم الصادرات والفترة (1986-1988) لحساب دعم الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى خفض الضريبة الجمركية بمعدل 36% وأن لا تقل عن 15%.

وردا على اقتراح دنكل قدمت المجموعة الاقتصادية الأوروبية خطة ماشاري Macshary Plan ، والتي تعتبرها بمثابة حل وسط بين مساعي الجانبين، تضمنت الخطة تقديم إعانات نقدية كدعم للإنتاج المحلي لتعويض المنتجين عن انخفاض الأسعار جراء خفض التعريفة والقيود الكمية إلا أن هذه الخطة استثنت خفض دعم الصادرات.

و في سنة 1992 عقد اجتماع بلير هاوس¹ The Blair house accord وذلك للحد من شدة الخلافات بين قطبي النزاع للتوصل إلى التوفيق بين اقتراح دنكل Dunkel المعبر عن التوجهات الأمريكية وخطة ماشاري التي تعكس رؤية المجموعة الأوروبية وهكذا تم الاتفاق بين الأطراف على العناصر الأساسية (التعريفة، الدعم المحلي، دعم الصادرات) كخطوة أولى.

4- العناصر الأساسية لاتفاقية المنتجات الزراعية

إن اتفاقية تحرير الزراعة التي توصل إليها المفاوضون في ختام جولة أوروغواي تعتبر من أهم الاتفاقيات وأحد عناصر التوازن الرئيسية في نتائجها ، فهي خطوة هامة نحو تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لقواعد ومبادئ الجات، فقد كان موضوع الزراعة هو العقبة التي أعاققت التوصل إلى إنهاء الجولة في موعدها في نهاية 1990، واستمرار المفاوضات لثلاث سنوات إضافية نتيجة لتضارب مصالح الدول المشاركة في المفاوضات وحساسية هذا القطاع الذي تم التفاوض عليه لأول مرة في تاريخ جولات الجات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ليس

¹ محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 57، 62.

فقط من زاوية التخفيضات الجمركية كمجال تقليدي للتفاوض بل الأمر يعود إلى الجوانب الأخرى التي شوهت تجارة السلع الزراعية، وتتمثل أهم العناصر الأساسية التي اتفق عليها فيما يلي:

هـ - النفاذ إلى الأسواق:

يقصد بالنفاذ إلى الأسواق تسهيل فرص الدخول إليها، وذلك بغية زيادة صادرات الدول من خلال أربعة آليات، تتمثل في تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، وخفض معدلات التعريفية، ضمان حد أدنى للصادرات وكذلك الاستثناءات الخاصة أو الإجراءات الوقائية:¹

■ **تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية:** ويتمثل في الحصص الكمية على الواردات والرسوم المتغيرة على الواردات، واشتراط حد أدنى لسعر المنتج المستورد وحصص التصدير الاختيارية، وإجراءات تراخيص الاستيراد القائمة على التمييز بين الدول، والقيود على الاستيراد التي تمارس من خلال القطاع العام التجاري، كل هذه القيود يتم تحويلها إلى قيود تعريفية يتم الاتفاق عليها وربطها عند حدها الأقصى.²

■ **تخفيض التعريفية الجمركية على السلع الزراعية:** لقد ميزت هذه الاتفاقية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وبموجبها ألزمت الدول المتقدمة بتخفيض 36% من متوسط إجمالي التعريفية المفروضة على واردتها من السلع الزراعية وذلك في غضون ست سنوات، والدول النامية تلتزم بخفض هذه النسبة إلى 24% خلال عشر سنوات، علماً بأن هذه النسب محسوبة بالنسبة لفترة

¹ محمد عمر حماد أبو دوح ، المرجع نفسه ، ص 63

² عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مرجع سبق ذكره، ص 76.

أساس من 1986 - 1988، وقد استثنى من هذه الاتفاقية الدول الأقل نموا والتي يقل متوسط دخل

الفرد فيها عن 650 دولار سنويا، لكن يتحتم عليها الالتزام بتثبيت تعريفاتها الجمركية¹

■ الحد الأدنى للنفاذ للأسواق: يهدف هذا الإجراء إلى زيادة كمية الواردات (صادرات الدول

الأخرى) التي كانت تخضع لقيود غير تعريفية بما لا يقل عن 3% من متوسط الاستهلاك المحلي

للدول المستوردة خلال الفترة 1986-1988، على أن تتم زيادتها إلى 5% سنة 2000 بالنسبة

للدول المتقدمة وسنة 2004 للدول النامية، مع ضرورة الحفاظ على كمية الواردات في تلك الفترة

لكل دولة²

■ الاستثناءات الخاصة وإجراءات الوقاية: تسمح هذه الآلية باستخدام القيود غير التعريفية

على الواردات من المنتجات الزراعية على أن تكون نسبة هذا الاستثناء من الواردات أقل من 3%

من الاستهلاك المحلي للدولة المستوردة في عام 1986 وأن لا تكون الدولة قد قامت بدعم

صادراتها منذ 1986، إضافة إلى ذلك تستخدم الدولة إجراءات الوقاية حينما تتعرض لتزايد كبير

في وارداتها في ظل الاعتماد على الرسوم الجمركية فقط فهي بذلك تعالج آثار الانخفاض الكبير

في أسعار الواردات على الإنتاج المحلي شريطة أن لا يزيد معدل الزيادة في التعريفات الجمركية

المستخدم كإجراء وقائي عن 30% من المعدل العادي للتعريفات السائدة في سنة تطبيق الإجراءات

الوقائية³.

¹ محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية للجات، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ محمد عمر حماد أبو دوح، المرجع نفسه، ص 66.

و - التزامات الدعم المحلي:

تلزم الاتفاقية أطرافها بتخفيض الدعم المحلي للزراعة، حيث كان يقدر بـ: 150 مليار دولار في الدول المتقدمة و 4 مليار في الاقتصاديات الانتقالية، و 19 مليار دولار في الدول النامية.¹

وطبقا لبنود هذا الاتفاق يخفض الدعم بنسبة 20% في الفترة الممتدة من 1995-2000 وذلك على أساس متوسط الدعم الممنوح لتلك السلع في الفترة 1986-1988، على مدار ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، أما الدول النامية فيخفض الدعم بنسبة 33% خلال عشر سنوات، مع ترك الحرية لهذه الدول في اختيار السياسات والمنتجات التي ترى انه من المناسب إجراء التخفيض عليها، ولم تلزم الاتفاقية الدول الأقل نموا بتخفيض الدعم المحلي.²

ولقد ميزت الاتفاقية بين نوعين من الدعم المحلي، فهناك مثلا دعم الصندوق الأخضر Green Box والذي لا ينطوي على تقديم مساندة سعرية إلى المنتجين، ويتمثل في التدريب والبحوث والإرشاد الزراعي وخدمات الفحص لأغراض الصحة والسلامة وخدمات التسويق والترويج والاستشارات، وكل هذا ممول من الميزانية العامة³، بالإضافة إلى المدفوعات المباشرة التي يقدمها هذا الصندوق الأخضر للمنتجين، وهي مدفوعات لا تؤثر على قرارات المنتجين بزراعة نوع معين من المحاصيل، كذلك يقدم عينة أخرى من الدعم لا تتجاوز 5% بالنسبة للدول النامية حيث تسمى بدعم الحد الأدنى، أما فيما يخص دعم الصندوق الأزرق Blue Box فهو دعم

¹ محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية الجات، مرجع سابق، ص 46.

² عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مرجع سبق ذكره، ص 78.

³ عادل عبد المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 218.

معفى من التزامات التخفيض التي تنص عليها الاتفاقية بشرط أن تكون مرتبطة بمساحة ثابتة من الإنتاج، أو عدد ثابت من رؤوس الماشية.¹

ز - تخفيض دعم الصادرات:

يعتبر الدعم المقدم للصادرات الزراعية من أهم المشاكل التي تعوق حرية الأسواق والمنافسة ومن أجل الحد من ذلك حاولت الاتفاقية أن تثبت الدعم للصادرات كخطوة أولى ثم في خطوة ثانية إلغائه.

وقد نصت المادة 08 من الاتفاقية على أن تلتزم كافة البلدان الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للصادرات.

ومن بين الإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 21% من القيمة، وتخفيض حجم الصادرات التي تستفيد من الدعم بنسبة 21% على أساس متوسط الدعم للفترة الممتدة من (1986 - 1990) خلال ست سنوات للدول المتقدمة²، أما الدول النامية فعليها أن تلتزم بتخفيض النفقات المخصصة لدعم الصادرات بنسبة 24% وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بنسبة 14% على مدى عشر سنوات (1995-2004)، على أن يتم التخفيض خلال فترة التنفيذ بمعدلات متساوية لكل سلعة في جداول الالتزامات لكل دولة.

وقد تم إعفاء الدول الأقل نمواً من هذه الإجراءات³

¹ عادل عبد المهدي ، المرجع نفسه، ص 219.

² صالح صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ح- القواعد الخاصة بصحة الإنسان والحيوان والنبات:

توصلت الاتفاقية إلى وضع مجموعة من القواعد والتدابير والنظم لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المتخصصة والمعنية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (OMS) والمكتب الدولي للأمراض الوبائية الحيوانية والمعاهدة الدولية لحماية النباتات، فالاتفاقية تهدف إلى التوفيق بين الاعتبارات التالية:¹

▪ لكل دولة الحق في الحفاظ على سلامة وصحة مواطنيها وكذلك الحال بالنسبة لثروتها الحيوانية والزراعية.

▪ تلزم الاتفاقية الدولة العضو أن تقيم الحماية على أساس الأدلة العلمية، لكي لا تستخدمها كعائق خفي أمام حرية التجارة في المنتجات الزراعية.

▪ تعمل الاتفاقية على توحيد وتعميم المواصفات الفنية، من أجل التوفيق بين الاعتبارات الإنسانية واعتبارات حرية التجارة.

II. اتفاقيتي السلع الصناعية والملابس والمنسوجات

3- اتفاقية الملابس والمنسوجات

تعد تجارة المنسوجات والملابس من أهم أنواع التجارة التصديرية، ذلك لكونها تعتمد على يد عاملة رخيصة، ولا تتطلب تكنولوجيا عالية.

وتتمتع الدول النامية بميزة نسبية عالية في صناعة المنسوجات والملابس لكونها صناعة كثيفة العمل، وتعتمد على وفرة عنصر العمل، ورخص الأجور، وكل هذه العوامل تجعل هذه

¹ مصطفى رشدي شيخة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص59.

الصناعة منخفضة التكاليف، كما أن هذه الدول قد كونت في الصناعة المذكورة خبرات عديدة مكنتها من اكتساب ميزة تنافسية تؤهلها لأن تكون واحدة من الصناعات القائمة للنمو.

إن أهمية هذه الصناعة بالنسبة للدول النامية ترجع إلى ما توفره لها من فرص التوظيف وزيادة الصادرات و كذلك رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وبما أن الدول النامية لا تمتلك القوة التأثيرية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي. فقد تم استبعاد صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من اتفاقية الجات، وذلك لأن الدول المتقدمة لا تستطيع منافسة الدول النامية في هذه الصناعة، حيث ظلت التجارة الدولية في هذا القطاع تعاني من القيود التعريفية وغير التعريفية.

وقد خضعت صناعة المنسوجات والملابس في عام 1962 لأحكام اتفاقية خاصة عرفت باسم اتفاقية الألياف المتعددة، وقد مثلت هذه الاتفاقية صورة من صور التمييز تعامل به صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس من قبل الدول المتقدمة.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية كان يتم تحديد حصص تصدير لكل دولة مصدرة وحصص استيراد لكل دولة مستوردة ولا يجوز تجاوز هذه الحصص، حيث أن هذا النظام التجاري شكل عقبة على قدرات البلدان النامية في التوسع في صناعاتها ومن ثم صادراتها من المنسوجات والملابس.¹

واستمر العمل بهذه الاتفاقية منذ عام 1962 إلى غاية 1995، حيث تم إنهاء العمل بها وحلت محلها اتفاقية المنسوجات والملابس.

¹ د. عبد الواحد لعفوري، العولمة والجات، مرجع سبق ذكره، ص 82.

وقد لعبت الدول النامية دورا كبيرا في مفاوضات جولة أوروغواي من أجل دمج قطاع المنسوجات والملابس في الجات.

ينطوي اتفاق المنسوجات والملابس على تسع مواد، بالإضافة إلى ملحق يشمل على المنتجات النسيجية المدرجة في القسم الحادي عشر من النظام المنسق لوصف السلع الأساسية وترميزها تحت مسمى "مواد نسيجية ومصنوعاتها"¹.

ولقد تم الاتفاق بإدراج تجارة المنسوجات والملابس بأسلوبين:

ت - الاندماج:

بموجب هذا الأسلوب يتم إخضاع تجارة المنسوجات والملابس تدريجيا لمبادئ اتفاقية الجات في غضون عشر سنوات على أربعة مراحل كما يلي:²

المرحلة الأولى: اعتبارا من أول يناير 1995 وتنتهي في أول يناير 1998، وتقوم كل دولة

عضو بإدماج منتجات من القائمة التي يحددها الاتفاق لتسري عليها نظم وقواعد الجات وذلك بما لا يقل عن 16% من إجمالي وارداتها في عام 1990، وينبغي أن تشمل المنتجات المدمجة الفئات الأربعة التالية: الخيوط الممشطة والمغزولة، الأقمشة، المنتجات النسيجية الجاهزة، الملابس.

المرحلة الثانية: تبدأ من أول يناير 1998 حتى يناير 2002 ويتم خلالها إدماج نسبة 17%

من إجمالي الواردات عام 1990.

¹ د. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 229.

² د. محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر القاهرة، الطبعة الثانية، 2006، ص 133.

المرحلة الثالثة: تبدأ من أول يناير 2002 وتنتهي يناير 2005 يتم خلالها إدماج 18% من

الواردات.

ويجب ألا يغيب عن البال دائماً أنه بانتهاء ترتيبات المرحلة الثالثة خلال الفترة الانتقالية

(عشر سنوات) يكون قد تم تحرير نسبة 51% فقط من تجارة الدول المستوردة من القيود

المفروضة بموجب اتفاقيات الألياف المتعددة.

المرحلة الرابعة: تبدأ من الأول من يناير سنة 2005، حيث تقوم كل دولة مستوردة بإلغاء

القيود الكمية المتبقية، وهي عبارة عن 49% من إجمالي كمية الواردات في عام 1990، ولهذا

تكون كافة المنتجات النسيجية مندمجة كاملة تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، وبذلك يتم إلغاء

كافة الأوضاع الاستثنائية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وتصبح تجارتها كبقية السلع

الأساسية المصنعة.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة أساسية نص عليها الاتفاق تتمثل بأن هذه الفترة غير قابلة للتجديد

بمعنى أنها نهائية ولا رجعة فيها.

ث - معدل نمو الحصص:

تنفذ هذه الطريقة جنباً إلى جنب مع الطريقة السابقة من أجل تحقيق زيادة في الحصص

الكمية المفروضة على بعض منتجات الملابس، ويتم نمو الحصص في هذه الحالة حسب المراحل

الثلاث الآتية بنسبة 16% و 25% و 27% على التوالي، والهدف من هذه الطريقة زيادة حجم

الحصص المسموح بتصديرها إلى أسواق الدول بصورة تصاعديّة إلى أن يتم إلغاء القيود المفروضة عليها.¹

يقضي هذا الاتفاق بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء إجراءات من بينها تسهيل النفاذ إلى الأسواق للمنسوجات والملابس وتجنب التمييز ضد الواردات عند اتخاذ أية إجراءات خاصة بالسياسة العامة للتجارة.

وللتأكد من عدم اختلال التوازن بين الحقوق والالتزامات، يقوم مجلس تجارة السلع لمنظمة التجارة العالمية قبل انتهاء كل مرحلة من مراحل الدمج المذكورة بالمراجعة الرئيسية واتخاذ الإجراءات المناسبة، وللإشراف على تنفيذ الالتزامات التي جاءت بالاتفاق ولإعداد التقارير للمراجعات الرئيسية المشار إليها، يتم تأسيس جهاز مراقبة المنسوجات، ويتضمن الاتفاق أيضا نصوصا للمعالجة الخاصة ببعض مجموعات الدول التي لم تكن أعضاءا في الاتفاقية متعددة الألياف وتلك المنضمة مؤخرا. والدول المصدرة الصغيرة والدول الأقل نموا.

وللتأكد من تنفيذ المراحل التي تم الاتفاق عليها، يوجد جهاز خاص تابع لمنظمة التجارة العالمية مكلف بالإشراف، وإعداد التقارير عن كل مرحلة حيث قام في فبراير من سنة 1998 بدراسة نتائج المرحلة الأولى عن الاتفاق الجديد ووجد أن الدول النامية تشكو من عدم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

وإن الجزء الذي تم تحريره من واردات المنسوجات والملابس يعاني من ارتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق أو لضرورة الإجراءات الوقائية.

¹ د.سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 182.

4- بروتوكول السلع المصنعة

ركزت اتفاقية الجات على تحرير التجارة في السلع المصنعة باستثناء المنسوجات والملابس، وقد توصلت الأطراف المتفاوضة في إطار جولة أوروغواي إلى بروتوكول لتأمين دخول السلع إلى أسواق الدول، يتضمن مجموعة من الأحكام التكميلية لتنظيم تحرير التجارة في السلع المصنعة، وقد نص البروتوكول على أن ترفق به الجداول المقدمة من الدول الأعضاء والتي تتضمن التنازلات الجمركية والمزايا التفضيلية المتبادلة بحيث تصير جزءا من الاتفاقية العامة.

ويلتزم بموجبها كل عضو بتنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها تدريجيا وبقدر متساوي على خمس شرائح سنوية بدءا من يناير 1995 ولمدة خمس سنوات. وقد تنوعت التنازلات المتبادلة في إطار هذا البروتوكول من الإعفاء من التعريفات الجمركية على بعض السلع إلى الإعفاء الجزئي على البعض الآخر أو وضع حد أقصى لتلك التعريفات، أو الجمع بين الإعفاء الجزئي والحد الأقصى للتعريفات أو حتى تطبيق نظام التعريفات.

إن هذه التنازلات قد تأخذ شكل التعريفات أي تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية وقد بلغ متوسط التخفيض نسبة 30% من التعريفات المعمول بها من قبل .

وهذه هي مجموعة التنازلات التي أسفرت عنها المفاوضات وقد جاءت على الشكل

التالي:¹

■ تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية المتقدمة من السلع الصناعية بنسبة 38% في المتوسط على أساس متوسط مرجح بكميات التجارة من المنتجات المختلفة، وذلك

¹ د. سهيل الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 179.

بتخفيض متوسط التعريفات الجمركية على السلع المصنعة في تلك الدول من 6.3% إلى 3.9% في المتوسط، أي بنسبة خفض تصل إلى 40% و كذا مضاعفة جزء من واردتها من السلع الصناعية الذي يدخل إلى أسواقها معفيا من الرسوم الجمركية والذي ارتفع من نسبة 20% إلى نسبة 40% وتتمثل هذه الواردات في معدات البناء والمعدات الطبية والصلب والبيرة المصنعة والمشروبات الروحية والأثاث والآلات الزراعية.

■ تقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول المتقدمة بتعريفه 15% من 7% إلى 5% من إجمالي الواردات وبالنسبة للدول النامية من 9% إلى 5%.

■ ارتفاع نسبة الربط لخطوط التعريفات من السلع المصنعة من 78% إلى 99% في الدول المتقدمة، ومن 21% إلى 73% في الدول النامية، ومن 83% إلى 98% للاقتصاديات المتحولة.

■ خفض التعريفات الجمركية على 64% من إجمالي واردات الدول المتقدمة و 46% من إجمالي خطوط التعريفات في الدول النامية.

■ التزام الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها بنسبة 40% على الأسماك والمنسوجات والملابس والجلود والمطاط والأحذية ومعدات النقل وبنسبة 60% على الأخشاب والورق والماكينات اليدوية.

لقد تمخض عن اتفاقية أروجواي بعض التخفيضات الجمركية على عدد كبير من السلع التي تصدرها الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وان كان مستوى التحرير في التجارة الدولية في السلع المصنعة الناجم عن التخفيضات في التعريفات الجمركية لا يتوقف على نسبة التخفيض فحسب، وإنما يتحدد أيضا بالقيمة الأصلية، وتزيد التعريفات على 10% على صادرات الدول

النامية عند دخولها إلى أسواق الدول المتقدمة كلما زادت درجة التصنيع وخصوصا في السلع التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية في إنتاجها كالملابس والمنسوجات والأحذية والجلود والأسماك والصلب والمنتجات الزراعية المصنعة.

III. اتفاقية تحرير الخدمات

لم تشهد ظاهرة تحرير التجارة الدولية في الخدمات مثل هذا الاهتمام حتى بدء مفاوضات جولة أوروغواي للتجارة متعددة الأطراف، حيث كان ينظر إلى هذا القطاع على أنه متمم و مكمل للتجارة الدولية في السلع، وباستثناء الاتفاقية الدولية للنقل الجوي لم تكن هناك ترتيبات تنظم التجارة الدولية في قطاع الخدمات.

غير أن جولة أوروغواي قد شهدت إصرار الدول المتقدمة على إدخال قضية تحرير التجارة الدولية في الخدمات في مجال المفاوضات، ويعود هذا إلى مجموعة من الاعتبارات من أهمها:

- تمتع الدول المتقدمة بمزايا نسبية وتنافسية هائلة في مجال تجارة الخدمات كالخدمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- دخول بعض أنشطة الخدمات إلى حقل التجارة الدولية والتي لم تكن موجودة من قبل إما بسبب التطور التكنولوجي أو بسبب الاتجاهات التحريرية المعاصرة في النظام العالمي للتجارة.
- تنامي نصيب تجارة الخدمات في إجمالي التجارة الدولية، لدرجة أنها أصبحت تمثل حوالي 20% من حجم التجارة العالمية.

■ الطبيعة المتداخلة لأنشطة الخدمات مع الأنشطة الإنتاجية لدرجة أنه أصبح من الصعب في كثير من الأحيان الفصل بين المكون الإنتاجي والمكون الخدمي في القيمة النهائية للسلع الداخلة في التجارة الدولية.

■ بروز أنواع جديد من الخدمات كخدمات Online والانترنت وغرف المقاصة.

كل هذه المتغيرات جعلت من التجارة الدولية في الخدمات محور اهتمام دائرة المفاوضات في نطاق جولة أوروغواي، وبالتالي انتهت إلى دخول قضية فتح أسواق التجارة الدولية في الخدمات كواحدة من المجالات المستحدثة في إطار جولة أوروغواي فيما يعرف باسم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات جاتس GATS.

6- مفهوم تجارة الخدمات:

من الصعب وجود تعريف متفق عليه لتجارة الخدمات، ويعني مفهومها في الوقت الحاضر: النشاط الاقتصادي الذي ينصرف إلى التجارة في كل شيء غير منظور أو غير ملموس، مقارنة بالتجارة في السلع، والتي تعتمد على التجارة في الأشياء المنظورة والملموسة. باختصار تجارة الخدمات تشمل المعاملات التجارية غير المنظورة.¹

ولا يوجد تعريفاً جامعاً مانعاً لها من الناحية الاقتصادية والسبب يعود إلى تشعب الخدمات وتعدد أنواعها بل و تداخلها أحياناً في إنتاج السلع، وهو الأمر الذي يصعب معه وضع معيار قوي للفصل بين السلع والخدمات. ولكن معظم التعريفات التي استقرت وأخذت بها الدول في تصنيفها

¹ د. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجاتس في مجال الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص 109.

للخدمات في حساباتها القومية، تعتمد على تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تدرج تحتها الخدمات بينما نرى أن بقية التعريفات تأخذ تعريفا موسعا بالقول أن "كل ما هو ليس سلعة فهو خدمة".

7- نطاق الاتفاقية:

طبقا للمادة الأولى من الاتفاقية يشمل نطاق الاتفاقية على كافة الخدمات القابلة للتجارة all tradeable services، أما الخدمات التي لا تنطبق عليها الاتفاقية فهي الخدمات السيادية التي تؤديها القطاعات الحكومية، إذ تهدف الاتفاقية بصفة عامة إلى تحرير جميع الخدمات التجارية. وقد قسمت مجموعة التفاوض حول الخدمات في دورة أوروغواي الخدمات إلى اثني عشر نشاطا خدميا رئيسا هي خدمات: (الأعمال، الاتصالات، المقاولات، التوزيع، التعليم، البيئة، المالية، الصحية والاجتماعية، السياحة والسفر، الرياضية والثقافية والترفيهية، وخدمات النقل...).

8- أساليب توريد الخدمات:

حددت الاتفاقية أربعة أساليب لتوريد الخدمات بين الدول وهي أساليب محددة على أساس منشأ مورد الخدمة أو مستهلكها ودرجة ونوع الموجود داخل الحدود لكل منهما وقت توريد الخدمة وهذه الأساليب هي:

■ الأسلوب الأول: توريد الخدمة عبر الحدود:

أي انتقال الخدمة من أراضي عضو ما إلى أراضي عضو آخر من خلال الحدود حيث لا

ينقل أي من المنتج أو المستهلك بينما تنتقل الخدمة، ويتسم هذا الأسلوب بمايلي:

✓ عدم وجود مورد الخدمة في إقليم العضو مستهلك الخدمة.

✓ يتم استهلاك الخدمة في إقليم العضو المستهلك من مورد مقيم بإقليم عضو آخر

■ **الأسلوب الثاني: الاستهلاك في الخارج:**

وتبعا لهذا الأسلوب فإنه يتم توريد أداء الخدمة في داخل أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمة قادم من أراضي عضو آخر، وهي الحالات التي ينتقل فيها المستهلك عبر الحدود إلى موقع منتج الخدمة لكي يستهلك الخدمة كما هو الحال في أنشطة السياحة ومعالجة المرض في مستشفيات الدول الأجنبية والبعثات الطلابية في الخارج.

■ **الأسلوب الثالث: الوجود التجاري:**

وفقا لهذا الأسلوب يتم توريد الخدمة في إقليم العضو المستهلك من خلال الوجود التجاري حيث تنتقل الخدمة إلى دولة المستهلك في عدة صور منها أسلوب الاستثمار المباشر بإنشاء شركات أجنبية أو إنشاء فروع لمنشأة أجنبية و من أمثلتها فروع الشركات عابرة القارات و الشركات المشتركة، أو إنشاء مكاتب تمثيل، أو وكلاء لشركات أجنبية، و ما إلى ذلك.

■ **الأسلوب الرابع: الوجود المؤقت للأشخاص الطبيعيين:**

وتقدم الخدمة في إقليم العضو المستهلك الخدمة من خلال أفراد تابعين لمورد الخدمة في إقليم عضو آخر للإقامة فترة محددة و من أمثلتها الخدمات الاستشارية¹ والجدول التالي يبين أساليب توريد الخدمات.

¹ - د.عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص: 99-100.

الجدول رقم (3) أساليب توريد الخدمات Mode of Supply

وجود مورد الخدمة	الأسلوب	
مورد الخدمة غير موجود في أراضي الدولة العضو	الخدمة تورّد داخل أراضي الدولة العضو من أراضي دولة عضو آخر	(1) من أراضي دولة إلى أراضي دولة أخرى Cross Border supply
Service supplier is not present with in the territory of the member	الخدمة تورّد خارج أراضي الدولة العضو (أ) في أراضي دولة أخرى (ب) إلى مستهلك الخدمة التابع للدولة (أ)	(2) وجود مستهلك الخدمة خارج حدود الدولة العضو
مورد الخدمة موجود في أراضي الدولة	الخدمة تورّد داخل أراضي الدولة العضو خلال الوجود التجاري لمورد الخدمة	(3) الوجود التجاري Commercial presence
Service supplier is present with the territory the member	الخدمة تورّد داخل أراضي الدولة العضو من خلال وجود موردي الخدمة من اشخاص عاديين	وجود مورد الخدمة presence of natural persons

المصدر: عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،

2005، ص 101.

9- الضوابط والالتزامات العامة:

تتلخص الضوابط والالتزامات العامة التي تحكم التجارة الدولية في الخدمات فيما يلي:

- الالتزام بأعمال شرط الدولة الأولى بالرعاية:

يعتبر هذا الالتزام من أهم الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء لأنه احد مبادئ اتفاقية منظمة التجارة العالمية والذي يطبق على كافة الاتفاقيات الملحقة بها، ووفقا لهذا الالتزام ، يحظر على الدول الأعضاء القيام بأية معاملة تمييزية في مواجهة إحدى الدول الأعضاء لبلد عضو آخر في الاتفاقية(اي لمقدمي الخدمات التابع لهذا البلد) او لدولة ليست عضوا بالاتفاقية تطبق فوراً على كافة أعضاء الاتفاقية ، وذلك دون أن تكون أقل رعاية أو تفضيلاً عن ذلك البلد وبدون أي قيود أو شروط.¹

■ الالتزام بمبدأ الشفافية:

بموجب هذا المبدأ يلتزم كل عضو في اتفاقية الجاتس، بنشر جميع القوانين والقرارات واللوائح والتدابير المتعلقة بالتجارة الخدمية، وكذلك الاتفاقات الثنائية التي تبرمها فيما بينها وتتعلق بتجارة الخدمات أو تؤثر فيها. وذلك من أجل إتاحة الاطلاع عليها من قبل الدول الأعضاء وتلتزم بإخطار مجلس تجارة الخدمات سنويا بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية التي لها علاقة بمجالات تطبيق الاتفاقية.

■ مبدأ زيادة مساهمة الدول النامية:

تهدف الاتفاقية إلى زيادة دور الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات من خلال دعم قدراتها في مجالات من بينها:²

¹ - د. رانيا محمود عبد العزيز عماري، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره ، ص 174.
² - د. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص 280-281.

✓ رفع طاقة الدول النامية على تقديم الخدمات المحلية، وزيادة كفاءتها من خلال تسهيل

الحصول على التكنولوجيا على أسس تجارية.

✓ تحسين سبل الاتصال بقنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

✓ تسهيل الوصول إلى الأسواق في مجال الخدمات ذات الأهمية للدول النامية.

✓ إنشاء نقاط اتصال خلال سنتين من بدء سريان المنظمة لتسهيل وصول موردي خدمات

الدول النامية إلى المعلومات المتصلة بالجوانب التجارية والفنية لتوريد الخدمات، وكيفية التسجيل

والاعتراف والحصول على المؤهلات، ومصادر تكنولوجيا الخدمات.

■ إمكانية الدخول في اتفاقيات تكامل إقليمية:

تتيح الاتفاقية للدول الأعضاء إمكانية الدخول في اتفاق إقليمي لتحرير التجارة في الخدمات

لكن بشرط أن يكون هذا الاتفاق مشتملا على عدد كبير من القطاعات الخدمية وأن لا تكون هناك

أي إجراءات تمييزية.¹

10- الضوابط والالتزامات المحددة:

وهي الالتزامات أو التعهدات المحددة التي تقدمها الدول في جداول وتفاوض حولها،

وتتعلق بمبدأين: النفاذ للأسواق ومبدأ المعاملة الوطنية.²

¹ - د. رانيا محمود عبد العزيز عماري، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره، ص 181.

² عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص 110.

■ النفاذ للأسواق:

توضح المادة 16 من اتفاقية الجاتس بشأن النفاذ للأسواق أنه لا يجوز للعضو أن يستبقي أو يعتمد إجراءات يكون من شأنها الحد من قدرة الغير على النفاذ أو الوصول إلى الأسواق. ويعتبر مبدأ النفاذ للسوق من أهم المبادئ التي يجب أن يتعامل معها العضو بحذر وحيطة نظرا لارتباطه المباشر بالسوق التي تقدم بها الخدمة.

■ المعاملة الوطنية:

ينطبق مبدأ المعاملة الوطنية على الإجراءات والقيود التي تضعها الحكومات المعنية على المشتغلين بالخدمات في السوق المحلي ويختص هذا البند بتمكين غير المقيمين من تقديم الخدمات على أساس نفس المعاملة التي تنطبق على المقيمين.

11- التحرير التدريجي:

لقد تبنت الاتفاقية منهج التحرير التدريجي وذلك بالدخول في جولات متتالية من المفاوضات، تبدأ بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى منذ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، ودوريا بعد ذلك، بحيث تراعي مفاوضات التحرير أهداف السياسات الوطنية من خلال الآتي:

- الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير خلال دورات متعاقبة يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ نفاذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية
- يجب أن تسعى المفاوضات إلى تخفيض أو إزالة كل الآثار السلبية على تجارة الخدمات التي تحد من كفاءة النفاذ للأسواق، من أجل تحقيق منافع متوازنة للمشاركين في المفاوضات. و

ذلك من أجل رفع مستوى التحرير التدريجي على أساس أن تتوصل المفاوضات إلى التخفيف أو إلغاء الآثار السلبية للتدابير على تجارة الخدمات كوسيلة من وسائل توفير الوصول الفعال إلى الأسواق مع تحقيق مصالح جميع المشاركين على أساس المنفعة المتبادلة وتحقيق توازن شامل بين الحقوق والالتزامات¹.

ويقوم مجلس التجارة في الخدمات بمهمة وضع مبادئ إرشادية لكل جولة تفاوضية، وإجراء تقييم لمتطلبات كل مرحلة بشأن تحرير التجارة الدولية في الخدمات.

ثانياً: الإجراءات الخاصة بالتجارة الدولية في السلع.

يهدف النظام التجاري الدولي الجديد إلى تكريس قواعد حرية التجارة، وهذا يشترط ويلزم ان تتم هذه الحرية في إطار من التجارة العادلة والمنافسة الشريفة التي تستبعد ممارسة الوسائل غير الشرعية أو الأخلاقية، مثل الإغراق و الإعانات أو تدمير البيئة أو تقضي على تكافؤ الفرص أو تتجاوز الاستخدام القانوني لحقوق الملكية الفكرية والصناعية إلى غير ذلك...، وسنغطي شيئاً من التفصيل عن هذه الاجراءات فيمايلي.

I. الإجراءات المنظمة للتجارة في السلع

لقد توصلت مفاوضات جولة أوروغواي إلى عدد من الاتفاقيات بشأن القواعد والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية ومن بينها:

¹ - د. عبد القادر فتحي لاشين، نفس المرجع السابق، ص 109.

1- مكافحة الإغراق:

يعرف الإغراق وفقا للاتفاقية بأنه إدخال منتج إلى سوق بلد بأقل من قيمته العادية، وأن يكون سعر تصدير هذا المنتج أقل من السعر المماثل لمنتج مشابه في البلد المصدر.

وبمقتضى الاتفاقية شكلت لجنة بمنظمة التجارة العالمية تهتم بإجراءات مقاومة الإغراق تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء.

تنص المادة 06 وتعطي الحق للأطراف المتعاقدة بتطبيق الإجراءات المضادة للإغراق في الحالات التي تسبب فيها الواردات ضررا ماديا للصناعات المحلية في الدول المستوردة، لكن الاتفاق اشترط أن تقوم الدولة المستوردة بإثبات العلاقة بين الواردات محل الإغراق والضرر الواقع على صناعتها المحلية، والذي يتم في إطار تقييم جميع المتغيرات الاقتصادية المؤثرة والمرتبطة بالصناعة أو المنتجات محل الخلاف، وقد أضاف التعديل العمل على إلغاء إجراءات مكافحة الإغراق بعد خمس سنوات من تاريخ تطبيقها.

لابد أن تتوافر ثلاث شروط من أجل أن تكون سياسة مكافحة الإغراق منسجمة من الناحية القانونية مع التنظيم التجاري العالمي وهذه الشروط هي:

- على الدولة المستوردة أن تحدد حجم الإغراق وذلك بمقارنة السعر المحلي للسلعة مع سعرها المخصص للتصدير، ويجب أن يكون الأول أقل من الثاني، بالإضافة إلى طريقة أخرى تتمثل بمقارنة تكلفة إنتاج السلعة في البلد المصدر مع سعر بيعها للخارج، وعندما تكون قيمة تكلفة الإنتاج أعلى من سعر البيع يوجد إغراق.

- على البلد المستورد إثبات الضرر الذي تعرض له، لأن الضرر هو الشرط الأساسي لتحريم الإغراق، ويبرر الإجراءات التجارية ضده.
- يجب أن لا يكون مبلغ الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة محل الإغراق أكبر من الفرق بين سعر استهلاك السلعة في الدولة المصدرة وسعرها في البلد المستورد، كما يتعين أن لا تكون الرسوم منحازة، إذ لا يجوز فرضها على سلعة دولة دون سلعة مماثلة لدولة أخرى¹.
- ويعطي الاتفاق الحق للسلطات الوطنية في اتخاذ تدابير مؤقتة لدرء الضرر الناجم عن الإغراق قبل استكمال إجراءات التحقيق ويكون ذلك إما في صورة رسم مؤقت أو ضمان مؤقت على أن يجوز القيام بهذا قبل مضي 60 يوماً من بدء التحقيق وأن لا يستمر لأكثر من 06 أشهر².
- ويعتبر الإغراق ضاراً -حسب الاتفاقية- إذا تجاوز حجم الواردات المغرقة 03% من إجمالي واردات الدولة من نفس السلعة، وأيضاً إذا تجاوز الإغراق 02% من سعر تصدير المنتج.
- إن تطبيق إجراءات الوقاية يتم فقط للضرورة القصوى، وفي حالة تطبيق قيود كمية، يجب أن لا تؤدي إلى خفض كمية الواردات إلى أقل من المتوسط السنوي لآخر ثلاث سنوات متاحة بالإحصاءات ما لم يتم إعطاء مبررات واضحة تبين ضرورة تغيير مستوى الواردات بغرض منح أو علاج ضرر جسيم.

لقد تعرضت الكثير من دول العالم لسياسة الإغراق، وحسب التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية الصادر في سنة 2001 تم إحصاء 1121 إجراء مكافحة الإغراق في الدول

¹- د. محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد و المعارضة، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-142.

²- د. عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات، مرجع سبق ذكره، ص 109.

الأعضاء، منها 336 في الولايات المتحدة الأمريكية و193 في دول الإتحاد الأوروبي و88 حالة في كندا، وقد بلغت أسعار الرسوم الخاصة بمكافحة الإغراق في بعض الأحيان أكثر من 100%، وأثبتت هذه السياسات فاعليتها في الحد من إستيراد بعض السلع، ولا يزال المنتجون في هذه الدول يمارسون الضغوط على الحكومات من أجل الإبقاء على هذه الرسوم.¹

هناك بعض الصعوبات تتعلق بكيفية حساب هوامش الإغراق والجهة التي تحدد درجة الضرر، وهي متروكة لكل دولة تواجه مشكلة الإغراق، مما ينتج عنه إجراءات تعسفية، وأحيانا عدم تجاوب من الجهات المتسببة في الأضرار، وفي هذه الحالة تستطيع الدولة المتضررة اللجوء إلى جهاز فض المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية، فالتنظيم التجاري العالمي يستوجب أن تزول إجراءات مكافحة الإغراق فورا عندما تكون قيمة استيراد السلعة محل الإغراق ضعيفة، وتم الاتفاق على أن تكون هذه القيمة أقل من 03% من مبلغ واردات السلع المماثلة.

إن إجراءات مكافحة الإغراق تسعى إلى إغلاق أسواق الدول الصناعية في وجه المصدرين من الدول النامية وخصوصا في قطاع المنسوجات والملابس، باعتباره قطاعا تملك فيه هذه الدول ميزة نسبية.

2- اتفاقية الوقاية:

يهدف اتفاق الوقاية إلى وضع مجموعة من القواعد الرامية إلى تفعيل تحرير التجارة العالمية، وعدم لجوء أي دولة عضو إلى اتخاذ تدابير، من شأنها وضع قيود على التجارة الدولية، دون اللجوء إلى ضوابط وأحكام هذا الاتفاق.

¹- د. محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد و المعارضة، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

ويقصد بالتدابير الوقائية طبقاً لأحكام هذا الاتفاق وحسب ما تنص عليه المادة 19 من اتفاقية "جات" 1994 أحقية الدولة في اتخاذ ما تشاء من التدابير الوقائية لتجنب حدوث ضرر خطير أو التهديد بسبب زيادة الواردات من سلعة معينة زيادة غير مبررة، وبصورة تؤدي إلى إصابة المنتجين المحليين للمنتجات المماثلة بمثل هذا الضرر الخطير.

فالتدابير يسمح بها بصفة مؤقتة وفي مواقف معينة، حينما تعاني الصناعة المحلية نتيجة زيادة الواردات، وتكون في حاجة لبعض الوقت لإعادة تكييف نفسها. ولا بد من توفر شرطين مسبقاً لاتخاذ هذه التدابير.¹

يتعين أن تكون هناك زيادة في الواردات، هذه الزيادة يمكن أن تكون زيادة فعلية مطلقة تزيد على الواردات السابقة، أو زيادة نسبية مقارنة بالإنتاج المحلي.

من اللازم أن تسبب الزيادة في الواردات مشاكلًا للصناعة المحلية وأضرار خطيرة.

يجب أن يحدد الضرر بناءً على أسس علمية وحقائق ثابتة. وينص الاتفاق على إمكانية اتخاذ إجراء وقائي سريع ومؤقت في ضوء الظروف الحرجة بناءً على قرار مبدئي بوقوع ضرر جسيم على الصناعة المحلية ولمدة لا تزيد على 200 يوم، ويتمثل الإجراء الوقائي في شكل زيادة في الرسوم الجمركية ترد إلى دافعها في حالة عدم ثبوت أن الزيادة في الواردات هي سبب إلحاق

¹ - بهاجيرات لال داس، تعريب. أ.د. أحمد يوسف الشحات، أ.د. أحمد عبد الخالق، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ، 2006، الرياض، ص

الضرر بالصناعة الوطنية، وفي حالة ثبوت الضرر فلا يجوز أن تزيد فترة تطبيق الإجراء الوقائي عن أربع سنوات ويجوز تمديدها بأربع سنوات كحد أقصى في حالة الضرورة القصوى.¹

لقد أولت هذه الاتفاقية -على المستوى النظري- رعاية خاصة بالدول النامية تتمثل في جواز تطبيق الحماية على منتجاتها الناشئة أو صناعاتها الوليدة، شريطة أن لا يتجاوز إجمالي حصتها من الواردات 03% من واردات هذا المنتج، أو كان إجمالي حصة الدول النامية لا يتجاوز 09%. كما سمح للدول النامية بتطبيق الإجراءات الوقائية إلى عشر سنوات، بدلا من ثمان سنوات للدول المتقدمة.²

وقد لوحظ بأن اتفاق الإجراءات الوقائية لا ينطبق على بعض صادرات الدول النامية، كالمنسوجات والملابس التي بدورها تخضع لإجراء وقائي خاص يطبق بطريقة تمييزية (أي ضد دول بعينها)، بالإضافة إلى قطاع المنتجات الزراعية الذي لم يسلم هو الآخر من هذه الطريقة التمييزية.³

3- الدعم والإجراءات المضادة له:

يعرف اتفاق الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة، أو أية هيئة عامة، تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها. وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل فعلي للأموال، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمان للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة

¹ - د. عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² - د. محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ - د. إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 2001ص 72.

كما في حالة الإعفاء الضريبي أو الجمركي، أو في شكل تقديم خدمات أو سلع، أو أي دعم عيني،

خلاف البنية الأساسية، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.¹

لقد ميزت الاتفاقية بين ثلاث أنواع من الدعم على أساس مشروعيتها وكيفية مواجهتها:²

▪ الدعم المحظور:

هو الدعم الذي يرتبط بمستوى الأداء التصديري، أو دعم المنتجات المحلية لإعطائها ميزة سعرية وتفضيلها على نظيرتها من المنتجات المستوردة أو الدعم الموجه إلى قطاع معين هذا النوع من الدعم هو الذي يحدث أضرارا بمصالح عضو آخر في منظمة التجارة العالمية، ويتعين إلغاؤه، أو اتخاذ إجراء مضاد من قبل العضو المتضرر.

▪ الدعم المسموح به:

وهو الدعم الذي لا يلحق أضرارا بمصالح الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ويتمثل في الدعم المقدم إلى البحوث الصناعية ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث، ويجب أن لا يتجاوز هذا الدعم 75% من تكاليف البحوث و50% من تكلفة التطوير، وكذا الدعم الممنوح للمناطق ذات الدخل المنخفض في الدولة، بالإضافة إلى الدعم الممنوح للمشروعات من أجل تكييف تجهيزاتها لمتطلبات البيئة الجديدة التي يفرضها القانون.

¹ - د. إبراهيم العيسوي، الغات واخواتها، نفس المرجع السابق، ص 74.

² - د. محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

▪ دعم يستوجب إقامة الدعوى:

وهو الدعم الذي يترتب عليه الأضرار بالصناعة المحلية لعضو آخر من خلال إبطال مفعول المزايا المباشرة أو غير المباشرة للتنازلات المتبادلة المقدمة في إطار الاتفاقية، ويعتبر الدعم مضرا بمصالح الدول الأخرى، إذا تجاوز 05% من قيمة المنتج، أو الدعم الذي يخصص لتغطية خسائر التشغيل، أو الدعم المتمثل في إعفاء المشروع من الديون المستحقة عليه.

وطبقا للاتفاقية فإنه في حالة التأكد من قيام عضو بتقديم دعم ضار، يترتب عليه إلغاء بعض المكاسب المترتبة على تحرير التجارة الدولية، أو الحد من صادرات الدول الأعضاء أو تخفيض كبير في الأسعار، فإن ذلك يجيز للعضو المتضرر فرض الرسوم التعويضية التي ترفع سعر السلعة إلى المستوى السائد وبما لا يمحو الأثر المترتب على الدعم.

وتنص الاتفاقية أنه يجب إلغاء الرسوم خلال خمس سنوات من فرضها، ويجب تمديدها إذا أثبت التحقيق أن إلغائها سيؤدي إلى استمرار الأضرار.

وقد استنتجت الاتفاقية بعض الدول النامية من تطبيق بعض القواعد المتعلقة بالدعم وهي:¹

▪ دعم التصدير:

تم إعفاء الدول الأعضاء الأقل نمواً، والدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار أمريكي في السنة، أما الدول الأعضاء الباقية فيجب عليها إلغاء دعم الصادرات خلال 8 سنوات من تاريخ نفاذ منظمة التجارة العالمية، كما يتعين إلغاء دعم الصادرات عندما تصل حصة الدول النامية في التجارة العالمية من منتج إلى 3.25% لسنتين متتاليتين.

¹ - د. إبراهيم العيسوي، الغات واخواتها، مرجع سبق ذكره، ص 75.

■ **الدعم المرتبط بتنفيذ برامج الخصخصة:**

تستثني الاتفاقية من الحظر الدعم الذي تقدمه الدول النامية على شكل إعفاء الوحدات الاقتصادية من الديون، وكذلك تحمل الدولة للتكاليف الاجتماعية لبعض المشروعات في ظل تطبيق سياسات الخصخصة.

■ **الدعم الممكن التجاوز عنه:**

يجوز للدول النامية تقديم دعم لصادراتها دون أن يفرض عليها رسوم مساوية، وذلك إذا لم يتجاوز هذا الدعم 2% من إجمالي واردات المنتج المماثل في الدولة المستوردة، كما يجب أن لا تتجاوز الواردات الإجمالية من الدول النامية من هذا المنتج 9%.¹

II. الإجراءات المصاحبة للتجارة الدولية في السلع

إن اتفاقيات تحرير التجارة التي تم التوقيع عليها في مراكش، لم تكن سوى إطارا عاما للمبادئ والقواعد والضوابط التي تنظم عمليات التجارة الدولية، ومن بين تلك الإجراءات ما يلي:

6- اتفاقية القيود الفنية للتجارة:

تقوم الحكومات أحيانا، بوضع لوائح فنية إلزامية للمنتجات، لأسباب تتعلق بالأمن، أو الصحة، أو البيئة، وتقوم كذلك في بعض الأحيان، بصياغة مقاييس غير إلزامية للمنتجات من أجل تسهيل استخدامها، وتتيح المقاييس المقبولة على نطاق واسع إمكانية القيام بتوحيد التصميمات، الآلات، والأدوات، ومستلزمات الإنتاج على نحو يؤدي إلى وفرة في الإنتاج وضمان جودته، ولكن هذه اللوائح يمكن إساءة استخدامها، وجعلها حواجز منيعة أمام انسياب التجارة، وقد نصت

¹ - د. محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سابق، ص 77.

الاتفاقية أن لا تشكل الإجراءات الفنية والمقاييس المعيارية وكذلك إجراءات الاختبار والجودة عوائق أمام التجارة، وأجازت أحقية الدول في اتخاذ تدابير لحماية إنتاجها المحلي عند المستوى الذي تراه ضروريا ومناسبا لظروفها. وكذلك الأخذ بمتطلبات الأمن القومي ومنع ممارسات الغش وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات وحماية البيئة.¹

وقد ألزمت الاتفاقية أجهزة الحكم بإعداد نظم المعايير الفنية واعتمادها وتطبيقها على المستوى المركزي والمحلي أو حتى الهيئات غير الحكومية، كما أوجب ضرورة مراعاة أن تعامل الأنظمة الفنية للمنتجات المستوردة من عضو آخر معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة للمنتجات الوطنية المماثلة، أو من أي منشأ آخر، تطبيقا لمبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز وشرط الدولة الأولى بالرعاية.

وقد اتسع نطاق الاتفاقية ليشمل المواصفات الخاصة بطرق الإنتاج بعد أن كان مقصورا على المنتجات، فالاتفاقية لم تكتف بجودة المنتج، بل انتقلت لبحث جودة المنتج، وتعتبر هذه الحالة في غير صالح الدول النامية، فقد يمكن إنتاج منتج مطابق لمواصفات الجودة الموضوعه عالميا، ولا تتمكن من إنتاجه بتكنولوجيا أو من خلال إتباع أساليب فنية مطابقة للمواصفات التي تضعها الدول المتقدمة بدعوى المحافظة على البيئة. فالدول المتقدمة هي التي تضع المواصفات القياسية، وهي التي تمنح شهادات صلاحية المنتج.²

¹ - د. محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد و المعارضة، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

² - د. محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

وقد منحت الاتفاقية الدول النامية معاملة تفضيلية، حيث راعت عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبمقتضى هذه المراعاة ألا يترتب على المواصفات الآنفة وضع عقبات في وجه صادرات الدول النامية، ومع كل هذا فالدول المتقدمة لا تفوت فرصة في استخدام هذه المعايير للحد من واردات الدول النامية، كما حدث مع كينيا، عندما حظر الإتحاد الأوروبي استيراد الأسماك بحجة ظهور الكوليرا فيها، وكذلك منع استيراد البطاطس من مصر بحجة استخدام المبيدات...¹

7- اتفاقية التقييم الجمركي:

يهدف هذا الاتفاق إلى توحيد الأسلوب الذي تتبعه كافة الدول الأعضاء عند تقديرها للرسوم الجمركية على البضائع، ومنح الاتفاق الدول الحق في طلب المزيد من المعلومات في حالة ما إذا كان هناك شك في تقدير القيمة المعلنة للسلع المستوردة، وإذا ما ظل الشك قائماً على الرغم من المعلومات الإضافية، فلا يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية على أساس القيمة المعلنة وإنما يؤخذ بقيمة أخرى يتم تقديرها مع الأخذ في الاعتبار الحدود المنصوص عليها في الاتفاق.

وقد ألزم الاتفاق الدول الأعضاء باتخاذ خطوات مختلفة بهدف تأمين الوضوح والانضباط والشفافية للإجراءات التي تسير عليها في تحديد قيمة السلع المستوردة بغرض فرض الرسوم الجمركية عليها وذلك للحيلولة دون استخدام هذه الإجراءات للتهرب من أداء الرسوم الجمركية الفعلية.

¹ - د. محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

فالاتفاق يقدم ضمانات لحماية رجال الأعمال المستوردين من تعسف السلطات الجمركية، فالأزم بذلك الجمارك التي تطلب المزيد من المعلومات من المستوردين أن توضح بصورة كافية الأسباب التي دعتهإلى ذلك وعليها أن تعطي الوقت الكافي للمستوردين للرد على الاستفسارات.¹ وقد استثنيت بعض الدول النامية من تطبيق الاتفاقية لمدة خمس سنوات من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية، وخصوصا الدول التي لم تكن عضوا في اتفاقية الجمارك بجولة طوكيو.

8- اتفاقية قواعد المنشأ:

لقد شهد العالم طفرة تقنية مطردة بزيادة كبيرة في التبادل التجاري بين الدول، وذلك لأن الكثير من السلع التي تصنع بصورة نهائية تستخدم في صناعتها مواد وسيطة من عدة دول مختلفة مما يؤدي إلى بعض المشكلات عند فرض التعريفات الجمركية حسب دولة المنشأ. مما أدى بالحكومات إلى استخدام أنظمة مختلفة خاصة بمنشأ السلعة من أجل التفرقة بين السلع المصنعة محليا والسلع المصنعة في دول أخرى حتى تتمكن من فرض التعريفات الجمركية المناسبة، مما يؤدي باستخدام هذه الأنظمة المختلفة إلى تقييد التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.² فقواعد المنشأ هي التي تحدد البلد الذي يعتبر أصل المنتج أو الذي نشأ فيه المنتج، ويضع اتفاق قواعد المنشأ ضوابط معينة بشأن تحديد منشأ المنتج، ويغطي هذا الاتفاق قواعد المنشأ المطبقة على التجارة غير التفضيلية، فهو غير قابل للتطبيق على عملية تحديد بلد المنشأ بالنسبة

¹ - د. عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

² - د. عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص 100.

للتجارة التفضيلية التي يتحدد فيها المنشأ على أساس الأحكام التي يقررها البلد المعني بشأن نظام تفضيل خاص.

ويهدف الاتفاق إلى توفير مجموعة متناسقة من قواعد المنشأ تطبق بطريقة موحدة على كافة الأعضاء، فبلد المنشأ للمنتج الذي يجتاز عدة بلدان أثناء تصنيعه تتحدد بصفة عامة على أساس المعايير البديلة التالية:¹

▪ **تغيير التصنيف الجمركي:** يستلزم معيار تغيير التصنيف الجمركي في تحديده لمنشأ المنتج، الكشف عما إذا كان قد حدث تغيير في التصنيف الجمركي لهذا المنتج في البلد المعين الذي تمت فيه عملية تصنيعه وتجهيزه أم لا.

▪ **النسبة المئوية للتعريفية القيمة:** وفقاً لهذا المعيار، فإن العامل المحدد هو ما إذا كان قد تم استثناء حد أدنى من النسبة المئوية للزيادة في قيمة المنتج في بلد معين أم لا.

▪ **معيار عملية التصنيع أو التجهيز:** وفقاً لهذا المعيار، فإن عملية معينة من عمليات التصنيع هي التي ستحدد منشأ المنتج، ومن ثم يجب تحديدها.

وهناك مجموعة من الضوابط يجب على الدول الأعضاء الالتزام بها وإتباعها وهي:

✓ يجب أن تكون قواعد العضو معرفة على نحو واضح فيما يخص خطوط التعريفات الجمركية المحددة لمنشأ السلعة، وطريقة حساب النسبة المئوية للتعريفية القيمة، وكذلك الطريقة المحددة التي تمنح المنشأ للسلعة المعنية.

✓ يجب الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز بين مختلف الأعضاء.

¹ - بها جيرات لال داس، تعريب أحمد يوسف الشحات، أ.د السيد أحمد عبد الخالق، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

✓ يجب أن لا تشكل قواعد المنشأ حواجز تقييدية أمام التجارة الخارجية، ذلك أنه يمكن أن تستخدم هذه القواعد لتقييد الواردات، خصوصا في ظل عولمة الإنتاج المتزايدة، حيث أنه يصعب معرفة الموقع الفعلي للسلع، مما يحتم على الدول أن تكون حريصة أثناء إعداد القواعد المنسقة.

9- اتفاقية تراخيص الاستيراد:

يهدف هذا الاتفاق إلى إضفاء المزيد من الوضوح والشفافية على الإجراءات التي تطبقها الدول عند فتح تراخيص الاستيراد من أجل ان لا تستخدم تراخيص الاستيراد كتقييد مصطنع في وجه التجارة، أو حماية مستترة للمنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية.

ويفرضي هذا الاتفاق بشكل عام إلى مزيد من تخفيف آثار إجراءات تراخيص الاستيراد والابتعاد عن إجراءات الاستيراد التمييزية التي تؤدي إلى تقييد الواردات.

كما نص الاتفاق على وضع نظام جديد يسمح بمعرفة إتباع الدول الأعضاء في المنظمة بعدم استخدامها للإجراءات التمييزية. وكذلك تم وضع معايير دولية موحدة لإصدار تراخيص الاستيراد وتعيين مكان يتم فيه النظر في المنازعات بهذا الشأن .

ويلزم الاتفاق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بنشر أي تعديلات يرغب العضو في إجرائها على نظام تراخيص الاستيراد وذلك قبل 21 يوما من تنفيذ تلك التعديلات وعلى الدول الأعضاء أن تبسط الإجراءات الخاصة بطلب هذه التراخيص.¹

¹ - د. عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات، مرجع سبق ذكره ، ص ص 116-117.

10- اتفاقية الفحص قبل الشحن:

يقصد بالفحص قبل الشحن كل الإجراءات والأنشطة التي تكلف بها شركات متخصصة لمراجعة مواصفات السلع قبل شحنها من حيث السعر، والكمية، والنوعية وجودة السلعة، وتصنيفها الجمركي والشروط المالية لعقود الاستيراد وأسعار الصرف...، لمنع الاحتيال التجاري والتهرب الجمركي حيث يعتمد البعض عادة إلى تقييم السلع بأكثر من سعرها وذلك قصد تهريب رؤوس الأموال أو بتقليل من سعرها من أجل تخفيض الضريبة الجمركية عليها.¹

ويعتبر أسلوب الفحص قبل الشحن من الإجراءات الغير مرغوب فيها من قبل الدول الصناعية لكونه يشكل عائقاً للصادرات. وتلجأ إليه الدول النامية حماية لمصالحها المالية.

وفي هذا الصدد تم التوصل إلى اتفاقية في جولة الأوروغواي، تلزم الدول المصدرة والمستوردة بعدد من القواعد والإجراءات التي تساعد على عدم تحول هذه الإجراءات إلى عائق للتجارة وعدم التمييز بين الدول، وتتمثل هذه الالتزامات فيما يلي:²

- تنفيذ أنشطة الفحص قبل الشحن بطريقة غير تمييزية، بحيث تقدم شركات الفحص للمصدرين قائمة تضمن كافة الخطوات المطلوبة لإتمام إجراءات المعاينة.
- نشر كافة التشريعات المتعلقة بأنشطة الفحص
- ضمان سرية المعلومات التي تحصل عليها شركات الفحص قبل الشحن
- تجنب التأخير غير المقبول بما يعيق إتمام عمليات التصدير

¹ - د. محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سابق، ص 82.

² - د. محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، المرجع نفسه، ص 83.

- وضع نظام محدد يكفل التأكد من صحة الأسعار بما يمنع زيادتها أو تخفيضها في الفاتورة لتجنب الاحتيال التجاري والتهرب الجمركي.
- تطبيق التشريعات المتعلقة بأنشطة الفحص على جميع المستوردين دون تمييز مع نشر كافة هذه التشريعات، بما يحقق الشفافية.
- تقديم المعونة الفنية التي تتمكن من تنفيذ عمليات الفحص قبل الشحن وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين المصدرين والمستوردين.

ثالثا: الاتفاقيات المكتملة للتجارة في السلع:

لم تكن حقوق الملكية الفكرية والمعاملات التكنولوجية الخاصة بها وقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بهذه الحقوق وكذلك إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة من بين المسائل التي تناولتها أحكام اتفاقية الجات، وكانت المبادئ الدولية الرئيسية التي تنظم براءات الاختراع الصناعية والعلامات التجارية وحقوق التأليف السائدة قبل إقرار هذه الاتفاقية تركز على معاهدات متعددة الأطراف.

III. الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS):

يعود تزايد اهتمام البلدان المتقدمة بحماية حقوق الملكية الفكرية إلى التغييرات التي طرأت على نمط التجارة الدولية بالإضافة إلى النمو الكبير في الصناعات التي تعتمد على البحث العلمي والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، وكذلك إلى التحول الذي شهدته بعض الدول النامية وخاصة حديثة التصنيع منها إلى دول منتجة ومصدرة للسلع المصنعة، مما أدى بالدول الصناعية بمطالبتها بوقف

الاعتداء على منجزاتها التكنولوجية في وقت تصاعد فيه استنساخ البرامج الحاسوبية والأنواع النباتية والاختراعات البيولوجية والسطو على الإنجازات التكنولوجية، كذلك فإن ضغوط الشركات متعددة الجنسية ساهم في زيادة الاهتمام العالمي بهذه الحقوق، وأظهرت الحاجة إلى نظام دولي جديد يتضمن إحداث تغييرات شاملة في أنظمة حقوق الملكية الفكرية، لذا فقد أُلحِت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن جولة أوروغواي والتوصل باتفاق بشأنها من أجل تأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع.

وتعتبر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من أهم الاتفاقيات الجديدة التي انبثقت عن جولة أوروغواي، فقد سبقها العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية التي صدرت عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مثل معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية 1883، واتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية 1891، واتفاق لاهاي بشأن الإبداع الدولي للنماذج الصناعية 1925، واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية 1776، واتفاقية روما لحماية فناني الأداء ومنتجات التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة 1961، وقد أُدخل على مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية العديد من المراجعات والتعديلات لنتواءم مع التقدم التكنولوجي المستمر في شتى المجالات¹

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قضايا حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات الدوحة، أوراق موجزة لإعداد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، كانون المكسيك، 10-14 سبتمبر 2003، ص2.

1- مفهوم الملكية الفكرية:

يشير مصطلح الملكية الفكرية إلى أي أصل يعود وجوده أو ظهوره إلى اكتشاف معلومات جديدة ذات فائدة تجارية أو فنية، أما حقوق الملكية الفكرية فهي تعني الحماية القانونية المترتبة على الجهد والنشاط الفكري الجديد والتميز الذي قام به المبتكر في المجال الصناعي أو العلمي أو الأدبي، وبالمعنى القانوني يشمل ذلك توفير الحماية لحقوقه في التأليف والاختراع وتتنوع سلالات النباتات والنماذج الصناعية وحماية التصميم للدوائر المتكاملة والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية والمنافسة المشروعة¹، وقد عرفت منظمة التجارة العالمية على أنها الحقوق التي تعطى للبشر على منتجات إبداعاتهم الذهنية وغالبا ما تعطى للمبدع حقوق شاملة على استخدام منتجات إبداعه لمدة زمنية محددة.

2- مضمون اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

تمثل هذه الاتفاقية 73 مادة وضعت بهدف تحرير التجارة العالمية مع الأخذ في الاعتبار

أمرين أساسيين هما:²

- ضرورة تشجيع الحماية الفعلية والملائمة لحقوق الملكية الفكرية.
 - ضمان الإجراءات المتخذة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في التجارة المشروعة.
- لقد تم الإقرار بحقوق الملكية الفكرية كاملة في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، أي الاعتراف بالشرعية العالمية لما تنص عليه المعاهدات الدولية التي تشرف المنظمة

¹ سمير اللقمان، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 83.

² عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 150.

العالمية للملكية الفكرية على تنفيذها، ونصت الاتفاقية على مبدئين هما المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية، ففي مبدأ المعاملة الوطنية تمنح كل دولة عضو لأفراد كل دولة عضو أخرى معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لمواطنيها في شأن حماية الملكية الفكرية، سواء من حيث تحديد المستفيدين من هذه الحماية، أو كيفية الحصول عليها، أو نطاقها أو مدتها، أما فيما يخص مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فإن أي صلاحية أو امتياز أو حصانة يمنحها عضو لمواطني أي بلد آخر يجب منحها فوراً ودون شرط لمواطني سائر الأعضاء.

إن حقوق الملكية تتألف من حقوق الملكية الصناعية وحقوق التأليف والنشر، وتشير حقوق الملكية الصناعية إلى الحلول الابتكارية للمشكلات الفنية التي تشمل تصميم المنتجات والعمليات الإنتاجية بينما تشير حقوق التأليف والنشر إما إلى الامتيازات الخاصة الممنوحة فيما يتعلق بالتأليف والإبداع أو نسخ الأعمال الفنية والأدبية.

يركز الجانب الاقتصادي لهذه الاتفاقية على براءات الاختراع وانعكاساتها على الصناعة بصورة عامة وصناعة الأدوية بصفة خاصة. فهذه البراءات تهدف إلى منح حق ملكية الاختراعات وحقوق استغلال الاختراعات ذات التطبيق الصناعي عادة من خلال براءات تكفل الحيلولة دون قيام أي جهة أو مؤسسة أو شخص بإنتاج المنتجات المعنية أو بيعها أو استخدامها أو بتطبيق العمليات الإنتاجية المتعلقة بها من دون الحصول على ترخيص بذلك لمدة زمنية محددة، وبما أن البراءات تضمن لأصحابها ملكية خاصة، فإن الجهات الراغبة في استغلال اختراعات مقيدة ببراءات مضطرون للحصول على إذن بذلك من أصحابها مقابل رسوم محددة.

ويشمل موضوع حماية حقوق التأليف ونشر الأعمال الأدبية والعلمية والفنية الأصلية بغض النظر عن شكل التعبير عنها، وحتى يتمتع عمل فني بحقوق التأليف والنشر، لا يشترط أن تكون فكرته هي الجديدة بل الشكل الذي يتم من خلاله التعبير عن تلك الفكرة.

أما العلامات التجارية فهي إشارات تستعمل لتمييز منتجات المؤسسات الصناعية أو التجارية بعضها عن بعض بما يوفر حماية لمصلحة المنتج أو المستهلك على السواء.¹

وبموجب هذه الاتفاقية تتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية وتطبق الإجراءات الرادعة لانتهاك هذه الحقوق بما في ذلك الإجراءات المدنية والجنائية²، وتتص الاتفاقية على الآليات والإجراءات والتدابير المؤسسية المطلوب من البلدان الأعضاء اتخاذها من أجل:

- تمكين أصحاب حقوق الملكية الفكرية من الحصول على التعويض بموجب القانون المدني.
- إيقاف الإفراج من جانب السلطات الجمركية عن السلع المزيفة والمقلدة والسلع الأخرى المخالفة لحقوق الملكية الفكرية.
- محاكمة المزييفين والقراصنة طبقاً لأحكام القانون الجنائي.

سيكون تطبيق هذه الاتفاقية مكافئاً للدولة النامية إذ ستزيد وارداتها ورسوم الامتيازات

وسترتفع أسعار المنتجات الخاضعة للبراءات مما يشكل عبئاً إضافياً على موازين مدفوعاتها.

¹ حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، منتدى الفكر العربي، عمان، 2012، ص ص 296-297.

² هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 446.

3- الفترة الزمنية التي حددتها الاتفاقية وآجال التنفيذ:

تثير الفترة الزمنية الممنوحة لحماية الملكية الفكرية إشكاليات عديدة، فالحماية المحددة زمنياً تربط برغبة المجتمع في إقامة توازن بين المصالح الخاصة والمصالح الاجتماعية، فينتج عن طول فترة الحماية إساءة استخدام القوة الاحتكارية المؤقتة التي يكفلها حق الملكية الفكرية، الأمر الذي يثقل العبء الملقى على كاهل المجتمع، لذلك فتحديد الفترة الزمنية المثلى لسريان البراءة يمثل قضية هامة، إذ ينبغي أن تحدد المدة بحسب القوة الاحتكارية المؤقتة والمزايا الاجتماعية التي تنشأ عن تطبيق التكنولوجيا الجديدة.

إن الموازنة العادلة بين الالتزامات والحقوق الواردة في الاتفاقية ينبغي أن تؤكد أن لتنفيذ أي نظام من نظم حقوق الملكية الفكرية وظيفتين رئيسيتين الأولى منع انتهاك الحقوق، والثانية منع أصحاب تلك الحقوق من إساءة استغلالها وتشتت الاتفاقية وجود إطار قانوني يكفل هذه الموازنة من خلال تشريعات وطنية ولا يتوقف التنفيذ الفعال لأي نظام من نظم حقوق الملكية الفكرية على الإطار التنظيمي الذي يكفله القانون فحسب، وإنما أيضاً على تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم تلك السياسات السياسة الصناعية، بما فيها الإعانات الموجهة نحو البحث العلمي والتطوير وإعانات الإنتاج، والسياسات التجارية والاستثمارية والسياسات المتعلقة بالبيئة والصحة العامة.¹

¹ حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، مرجع سبق ذكره، ص 299.

لقد منحت الاتفاقية الدول الأعضاء فترات انتقالية تقوم خلالها بتعديل تشريعاتها ولوائحها بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية، حيث قسمت العالم إلى ثلاث مجموعات وترتب على ذلك وضعاً قانونياً مختلفاً لكل طائفة من الدول الأعضاء.

■ **الطائفة الأولى:** وتشمل الدول المتقدمة وتلتزم بتطبيق الاتفاقية من اليوم الأول من شهر يناير 1996.

■ **الطائفة الثانية:** وتتمثل في الدول النامية ودول التحول الاقتصادي وقد منحت فترة سماح مدتها أربع سنوات انتهت في يناير 2000.

■ **الطائفة الثالثة:** وهي مجموعة الدول النامية الأقل نمواً، وتتمتع بالحق في فترة سماح فيما عدا النصوص الخاصة بالمعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مدتها 10 سنوات انتهت في يناير 2006 مع جواز تمديد هذه الفترة.

وتوفر الاتفاقية مستوى من الحماية لستة أنواع من أدوات الملكية الفكرية وهي:¹

✓ العلامات التجارية (مدة حماية 7 سنوات على الأقل).

✓ المؤشرات الجغرافية (تجريم الانتهاك).

✓ التصميمات الصناعية (مدة حماية 10 سنوات على الأقل).

✓ النماذج والتصميمات للدوائر المتكاملة (10 سنوات على الأقل).

¹ د. محمد عبد الحميد سالم، الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية مع إشارة إلى مصر ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، جامعة حلوان، حلوان، 2001، ص 264.

✓ حقوق الطبع (التوافق مع اتفاقية برن 1971، مع الحق في التأجير والحماية ضد التسجيل غير المرخص به خلال فترة الحياة، مع فترة حماية 50 سنة على الأقل).

✓ براءات الاختراع (التوافق مع معاهدة باريس 1967، مع مدة حماية 20 سنة على الأقل، والانسجام مع المعايير التي تطبقها الدول المتقدمة).

IV. اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS):

لقد تم التوصل في جولة أوروغواي إلى اتفاقية إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة (TRIMS) والمتعلقة أساساً بمجموعة الشروط التي عادة ما تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تشكل تشويهاً وتقييداً لحركة التجارة الدولية.

إن الهدف من هذه الاتفاقية هو إزالة كافة المعوقات أمام تدفق رؤوس الأموال والذي يساهم في رفع معدلات التبادل بين الدول وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المضيفة للاستثمارات، ومن أهم هذه الإجراءات التي تم الاتفاق على إلغائها ما يلي:¹

▪ **الإجراء الخاص بالمكون المحلي:** بموجب هذا الشرط كانت بعض الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تلزم المستثمر الأجنبي باستخدام قدر معين من مستلزمات الإنتاج من السوق المحلية، وقد يكون هذا القدر في صورة نسبة مئوية من قيمة الإنتاج النهائي، لذا يعتبر هذا الشرط معوقاً للاستيراد من جهة وتدفقات الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

¹ عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص ص 184-

■ **الإجراء الخاص بشرط التوازن التجاري في ميزان المدفوعات:** بمقتضى هذا الشرط تقوم الدولة المضيفة بوضع عراقيل أمام الاستيراد من الخارج على أن يكون (في حالة الضرورة) في حدود نسبة معينة من الصادرات وأن لا يكون الاستيراد أكبر من الصادرات بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

■ **الإجراءات الخاصة بشرط حدود التصدير:** إذ تشترط الدول المضيفة ضرورة قيام المستثمر الأجنبي بتصدير نسبة أو قيمة أو كمية معينة من المنتجات النهائية إلى الخارج بغية جلب العملات الأجنبية إليها.

■ **الإجراء المتعلق بشرط توازن العملات الأجنبية:** حيث يتم تقييد واردات المنشأة لمنتجات معينة تستخدم في إنتاجها أو ترتبط به وتعتمد فيها على العملات الصعبة من أجل المحافظة على التوازن بين التدفقات الداخلية والخارجية للعملات الصعبة.

تعتبر الشروط الانفة الذكر من اكبر العوائق أمام الاستثمار الأجنبي واتفق على عدم الأخذ بإجراءات من هذا النوع وإزالة كافة العوائق في غضون سنتين بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نموًا¹.

وسمحت الاتفاقية للدول الأعضاء بفرض هذه الإجراءات على المشروعات الأجنبية الجديدة التي تنتج سلع مشابهة للمشروعات القائمة من قبل خلال الفترة الانتقالية، وبعد ذلك يتم إلغاء هذه القيود عن المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة من قبل في الوقت نفسه.

¹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 485.

لم يكن الاتفاق متوازنا حيث لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة في الدول المتقدمة، كإعانات والمنح، بينما شمل الاتفاق الإجراءات الشائعة في الدول النامية.¹

المبحث الثالث: اتفاقيات تحرير التجارة على جداول مؤتمرات المنظمة

نصت الاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية على عقد المؤتمر الوزاري بشكل دوري، أو كلما اقتضت الحاجة لتقرير دور المنظمة كمحفل للتفاوض والتحرير المتواصل للتجارة، فتعد انعقاد المؤتمرات الوزارية للمنظمة دليل على ثقل دورها الذي تضطلع به ويمكنها كذلك من تقييم ما تم اتخاذه من قرارات في مؤتمراتها السابقة، وما مدى التزام أعضائها بتنفيذ قراراتها وتوصياتها، ومتابعة سير الاتفاقيات والنظر في المستجدات التجارية، وقد عقدت المنظمة عدة مؤتمرات تفاوضية نتناولها في المحاور التالية.

أولاً: المؤتمرات الوزارية ما قبل الدوحة.

عقدت المنظمة ثلاث مؤتمرات قبل الدوحة تمثلت في مؤتمر سنغافورة سنة 1996 ومؤتمر جنيف 1998 ومؤتمر سيائل 1999، وسنتطرق إلى كل واحد من هذه المؤتمرات بشيء من التفاصيل.

III. مؤتمر سنغافورة 1996:

يعتبر هو أول مؤتمر وزاري عقدته المنظمة بعد تأسيسها في سنغافورة من 10 إلى 13 ديسمبر 1996، وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلو 120 دولة من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مجموعة من الدول كانت في طريقها إلى الانضمام إلى المنظمة، وتمت مناقشة الموضوعات

¹ إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 84.

المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليتين، ومن أبرز ما طرح على طاولة المفاوضات¹ بعض القضايا المتعلقة بموضوع التجارة و البيئية وذلك من أجل التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم العلاقة بين التجارة والبيئة. ووضع معايير وشروط بيئة معينة يلتزم بها كافة الأطراف الأعضاء المتعاملين في التجارة الدولية.

1- العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة:

لقد تضمن إعلان سنغافورة إنشاء مجموعة عمل لدراسة موضوع التجارة وسياسة المنافسة، للبحث في مدى الحاجة للتوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف في ظل المنظمة العالمية للتجارة، وذلك كنوع من الحل التوفيقى بين مطالبة الاتحاد الأوروبي له وانقسام الدول النامية بين مؤيد ومعارض له.

2- التجارة ومعايير العمل:

حاولت بعض الدول المتقدمة في طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المؤتمر إدراج موضوع العلاقة بين التجارة ومعايير العمل ضمن المواضيع في جداول النقاش والدراسة، لكنها واجهت معارضة شديدة من لدن الدول النامية لأنها ترى بأن وضع المعايير التي تتعلق بحقوق العمالة وتشغيل الأطفال هي ذريعة لتكون فيما بعد أداة حمائية في وجه صادرات الدول النامية، بحجة أنها لم تلتزم بتلك المعايير، ولذلك فقد نص إعلان مؤتمر سنغافورة على اعتبار أن منظمة العمل الدولية هي المنظمة المخول لها مناقشة وبحث معايير العمل.

¹ الجوزي جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص

3- العلاقة بين التجارة والاستثمار:

في هذا المؤتمر شكلت مجموعة عمل في إطار المنظمة العالمية للتجارة حول العلاقة بين التجارة والاستثمار والقواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر بهدف التوصل إلى قرار، وذلك بعد الخلاف الذي دب بين الدول المتقدمة وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي والدول النامية بسبب اعتراض هذه الأخيرة على اتخاذ قرار جديد في شأن العلاقة بين التجارة والاستثمار باعتباره يدخل في صلب عمل منظمة التجارة العالمية وأنه سبقت دراسته من قبل وبالتالي لا داعي لطرحه مجددا في هذا المؤتمر.

4- الشفافية في المشتريات الحكومية:

لقد طرحت الدول المتقدمة هذا الموضوع وقابلته الدول النامية بالرفض، حيث تقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وأستراليا باقتراح نصوص للاتفاقية، وكان الاقتراح المقدم من طرف الإتحاد الأوروبي أكثر تشددا خاصة فيما يتعلق بأحكام تسوية المنازعات وعدم الأخذ في الاعتبار أهمية السياسات الوطنية للدول الأعضاء، وفي الأخير تم التوصل إلى اتفاق كحل وسط على تشكيل مجموعة عمل داخل المنظمة العالمية للتجارة لدراسة تطبيق الشفافية على المشتريات الحكومية.¹

5- إجراءات تسهيل التجارة:

لقد تم طرح هذا الموضوع من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن إطارا عاما من مجموعة القواعد والترتيبات تعمل على تسهيل التجارة، وتسهيل

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 349.

التجارة في نظره شمل جميع الخطوات التي يمكن اتخاذها لتسهيل تدفق التجارة وهي تغطي كافة أنواع الحواجز غير التعريفية للتجارة، بما في ذلك فحص المنتجات وعوائق انتقال العمالة، بينما يشير مفهوم تسهيل التجارة عند منظمة التجارة العالمية بأنه تبسيط وتنسيق الإجراءات التجارية التي تشمل كافة الأنشطة والتطبيقات المتعلقة بجمع وتقديم وانتقال البيانات والمستندات المطلوبة لنقل أو تحريك السلع موضع التجارة الدولية.¹

وقد عارضت الدول النامية مقترح الإتحاد الأوروبي لما له من إجراءات وقواعد قد تتعارض مع السياسات والتنظيم والقدرات المتاحة لها، وكحل وسط تم الاتفاق على إنشاء مجموعة عمل في إطار المنظمة تتكفل بتحليل ودراسة هذا الموضوع وتأثيراته على الدول النامية.²

6- النسيج والملابس:

■ تم التأكيد في هذا الموضوع على التنفيذ التام للترتيبات التي جاءت بها الجات 1994، وإعطاء أهمية كبيرة لتطبيق هذا الاتفاق بصورة الانتقال الفعلي من الجات لسنة 1994 عن طريق الاندماج التدريجي.

■ ثم التأكيد على أهمية ضمان تطبيق الاتفاق حول النسيج والملابس الخاص بالموردين الصغار، والدول الأعضاء الفقيرة، بالإضافة إلى الترتيبات المتعلقة بالأعضاء المنتجين والمصدرين للقطن.

■ التأكيد على احترام القواعد وكل المواد التي تسمح بالدخول إلى أسواق النسيج والملابس.

¹ - مثنى عبد الإله ناصر، تسهيل التجارة العربية البينية مطلب عالمي أم ضرورة اقتصادية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مسقط، سلطنة عمان، مارس 2007، ص318.

² - عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسيائل وحتى الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص346.

- التأكيد على أن تقوم هيئة المتابعة للنسيج بتقديم تقاريرها حول مستوى تطبيق الاتفاقية.

7- المفاوضات حول الخدمات:

لقد تم إقرار تمديد فترة المفاوضات عما كان محددًا في ثلاث مجالات:

- التأكيد على مستوى تدريجي من التحرير في قطاع الخدمات على أساس امتيازات متبادلة، وتوفير مرونة ملائمة للبلدان النامية مع أوضاعها خلال المفاوضات المقرر إجراؤها ابتداءً من يناير 2000 على أكثر تقدير.

- سيتم استئناف المفاوضات الخاصة بالخدمات المالية في أبريل 1997 من أجل التوصل في الأجل المحددة فيما يخص الالتزامات لدخول الأسواق.

- التأكيد على السير الحسن للمفاوضات الخاصة بالموصلات القاعدية في فبراير 1997.

8- الدول النامية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية أن إدماج الدول النامية في النظام التجاري متعدد الأطراف يعد خطوة هامة بالنسبة للتنمية الاقتصادية لذلك يتضمن الاتفاق ترتيبات تعنى بالمعاملة التفضيلية للدول النامية وبالأخص الدول الفقيرة.

وقد أقر المؤتمر توصيات تتعلق بالقرار المتخذ في مراكش فيما يخص الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح الزراعي المطبق في الدول النامية والفقيرة المستوردة للمنتجات الغذائية.¹

¹ بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 303-305.

9- الدول الفقيرة:

لقد اتفق فيما يخص الدول الفقيرة على ما يلي:

- تنظيم لقاء عاجل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومركز التجارة الدولي ووكالات المعونة ومؤسسات التمويل الدولية، والدول الأقل نموا لمساعدتها على الاستفادة من الفرص التجارية الدولية¹.
- العمل على تحسين شروط الاستثمار وإتاحة فرص وشروط مناسبة لدخول منتجات الدول الفقيرة للأسواق.
- العمل على تشجيع وتنويع صادرات هذه الدول إلى أسواق الدول المتقدمة، وحتى إلى الدول النامية المعنية في إطار النظام الشامل للتفضيلات التجارية.

IV. مؤتمر جنيف 1998:

تم عقد هذا المؤتمر في جنيف من 18 إلى 20 من شهر مايو 1998، وقد صدر إعلان

المؤتمر متضمنا الموضوعات والقضايا التالية:

- إعادة التأكيد على أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي وتفعيل أحكام الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي وكذلك توصيات المؤتمر الأول في سنغافورة².
- لقد تم التفاوض حول المزيد من التخفيضات الجمركية على السلع الصناعية.

¹ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 322.

² عادل المهدي، المرجع نفسه، ص 326.

■ ففي مجال التجارة الالكترونية اتفقت الدول الأعضاء في المنظمة بضرورة الاستمرار في عدم فرض رسوم جمركية على التحويلات الالكترونية كالسلع التي يتم شراؤها عبر الانترنت من أجل تنمية هذا النوع من التجارة ، كما تضمن الاتفاق وضع خطة عمل في مجال التجارة الالكترونية بحيث يأخذ في الحسبان الاحتياجات الاقتصادية والمالية للدول النامية.¹

التجارة والمديونية: لقد طرحت الدول النامية هذا الموضوع وقابلته الدول المتقدمة بالاحتجاج معتبرة أنه يخرج عن نطاق عمل المنظمة، وطالبت الدول النامية بإنشاء مجموعة عمل لدراسة العلاقة بين النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف ونظام التمويل والنقد تعنى بدراسة حماية النظام التجاري متعدد الأطراف من الاختلالات النقدية والمالية وكذلك ضمان استفادة الدول الأعضاء من جهود التحرير.

■ التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الدولية الأخرى تم الاتفاق بين منظمة التجارة العالمية وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين حول التعاون في مجال تبادل المعلومات.

■ الشفافية في عمل المنظمة العالمية للتجارة من خلال الإسراع في إتاحة مستنداتها، ورفض إعطاء الحق للمؤسسات غير الحكومية للتدخل في عملية تسوية المنازعات وإعداد جداول الأعمال للاجتماعات.²

¹ ناصر داودي عدون ومتلوي محمد، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 91.

² الجوزي جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 108.

▪ اتفاقيات التجارة الإقليمية: لقد حث المؤتمر على ضرورة التنسيق بين الاتفاقيات الإقليمية وقواعد المنظمة العالمية للتجارة والسعي إلى إعطاء مرونة في مجال إبرام اتفاقيات تفضيلية وإقليمية وقيام تكتلات اقتصادية تهدف إلى الدفع بتحرير التجارة العالمية.

وبناء على مواقف واقتراحات الدول المشاركة خرج إعلان المؤتمر بما يلي¹:

▪ التأكيد على الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أورجواي وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة.

▪ أكد المؤتمر على أهمية تحرير وفتح الأسواق ورفض كل ما من شأنه استخدام إجراءات تقييدية.

▪ أكد المؤتمر على ضرورة تفعيل الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف ذات الصلة بالدول النامية والأقل نمواً.

▪ رفض طرح موضوع معايير العمل.

▪ ضرورة تقييم كل اتفاقية على حدة.

▪ التأكيد على ضرورة العمل من أجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة.

III- المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بسياتل:

عقد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (30 نوفمبر - 4 ديسمبر) سنة

1999، وشاركت فيه 135 دولة، وكان يهدف إلى تقييم الأداء الخاص بتنفيذ التزامات الدول

¹ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 326.

الأعضاء وكذلك تقييم أداء المنظمة خلال السنوات التي مرت من عمر إنشائها، وتأتي أهمية توقيت عقد هذا المؤتمر بتزامنه مع موعد إعلان بداية المفاوضات التجارية لعام 2000 في مجالين حديثي العهد في تاريخ المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، هما الخدمات والزراعة، علما أن هذه المفاوضات تهدف إلى توسيع نطاق تحرير الأسواق الدولية في هذين المجالين بما يؤدي إلى إدماجها في إطار قوانين منظمة التجارة العالمية بصورة مماثلة للقوانين واللوائح المطبقة على تجارة السلع المصنعة.

ونتيجة لمستوى التباين في المصالح بين الأطراف الأساسية المشاركة وظروف البيئة الاقتصادية العالمية والمواقف السابقة للبلدان الأعضاء والتحركات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية وحكومات بعض الدول للمناداة بمقاطعة المؤتمر، كل هذه الأمور حالت دون التوصل إلى الهدف المنشود، وسنتطرق في هذه الفقرة إلى أهم القضايا المطروحة للنقاش وأهداف المؤتمر ومواقف الأطراف المشاركة فيه وأسباب فشله.

1. أهداف المؤتمر:

كان مؤتمر سياتل يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:¹

- تحقيق المزيد من التحرير في النظام التجاري العالمي وخاصة في الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 369-370.

▪ البحث في التعامل مع مشكلات تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي 1994 والتي تخص الموضوعات المتعلقة بالإنفاذ إلى الأسواق بما فيها التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة والدعم المقدم للصادرات وبرامج الدعم المحلي.

▪ السعي إلى اتفاق يتضمن إنطلاق جولة جديدة مع مطلع عام 2000 حول تحرير التجارة في المنتجات الزراعية وفي قطاع الخدمات.

▪ التنسيق بين السياسات التجارية والنقدية والمالية

▪ تقييم الوضع الحالي لمنظمة التجارة العالمية ومراجعة أعمالها خلال الفترة السابقة.

2. أهم القضايا المطروحة للنقاش:

لقد طرح في هذا المؤتمر مجموعة من المواضيع للمناقشة من أهمها ما يلي:

• الملف الزراعي:

يرتبط الملف الزراعي بمسألة الخلاف القائم بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث أنه على الرغم من أن جولة أوروغواي لم تقرر إلا تحريراً جزئياً لتجارة السلع الزراعية وهذا الجزء المفترض تحريره لم يكن محل التزام من قبل الدول المتقدمة التي استمرت في وضع العراقيل أمام الصادرات الزراعية للدول النامية.

لقد طالبت مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية المعروفة بـ: (كيرنز) بإنهاء الإعانات الحكومية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للصادرات الزراعية¹ والتي تشكل مصدر إزعاج لمجموعة كيرنز التي تتوفر على ميزة نسبية في السلع الزراعية ومن مصلحتها فتح أسواق الدول

¹ سمير صارم، معركة سيائل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 84.

المتقدمة أمام صادراتها، ولكن يبدو أن هذه الأخيرة مصرة على بقاء الدعم لمزارعيها ولصادراتها الزراعية، فالاتحاد الأوروبي يريد أن يكون للقطاع الزراعي وضع معاملة خاصة ليحافظ على الوضع التنافسي ويرفض قبوله لأي التزامات جديدة من شأنها إعاقة سياسته الزراعية.

• قطاع الخدمات:

طلبت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتحرير تجارة الخدمات (القدرة على عرض الخدمات والعقود في الخارج)، وقد واجهتها الدول النامية بالرفض على اعتبار أن الأولوية يجب أن تكون للقطاعات ذات الأهمية النسبية لها.

• قضايا الإغراق:

طلبت اليابان أمريكا بمراجعة قوانينها لمكافحة الإغراق ولم تستجيب لها، حيث رفضت إدراج هذا المطلب ضمن جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة، لما له من انعكاسات مباشرة على صادراتها الصناعية وعلى رجال أعمالها واتحاداتها العمالية التي تؤثر على الحياة السياسية فيها¹.

• قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرج هذا الموضوع في مفاوضات المؤتمر وأن تضع بعض المعايير حول عنصر العمل والبيئة في المشاريع الاقتصادية من أجل أن تمارس ضغوطا على الدول النامية التي لا تلتزم بهذه المعايير وقد رفضت هذا المطلب وأصرت على عدم الربط بين تحرير التجارة وحقوق العمالة لأن انخفاض تكلفة عنصر العمل يحقق لها قدرة عالية على المنافسة في مجال إنتاج السلع الزراعية والمنسوجات والملابس وحتى في قطاع الخدمات.

¹ بن موسى كمال، المنظمة العالمية التجارية والنظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 322.

• التجارة الإلكترونية:

لقد ساد في هذا المؤتمر عدة اتجاهات حول التجارة الإلكترونية من أهمها:¹

▪ **الاتجاه الأول:** يرى أن يقوم المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بالتعاون مع كافة المؤسسات الدولية العاملة في ميدان التجارة الإلكترونية بدراسة الأبعاد المختلفة للتجارة الإلكترونية.

▪ **الاتجاه الثاني:** يرى ضرورة إشراك لجنة الحدود الفنية التابعة لمنظمة التجارة العالمية في هذه الدراسات للقيام بوضع المعايير الفنية اللازمة للتجارة الإلكترونية كي لا تصبح هذه المعايير قيودا فنية أمام الدول النامية ومن أجل ضمان حصولها على التكنولوجيا اللازمة لتطبيق هذه المعايير.

▪ **الاتجاه الثالث:** يرى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي ستواجه الدول النامية في حصولها على التكنولوجيا في الدراسات التي يقوم بها برنامج العمل حول تطبيقات اتفاقية منظمة التجارة العالمية لنقل التكنولوجيا.

▪ **الاتجاه الرابع:** إن برنامج عمل التجارة الإلكترونية يجب أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أن استمرارية تحرير التجارة في مجال التجارة الإلكترونية كأحد أهداف منظمة التجارة العالمية، لن يتحقق على أسس عادلة إلا بضمان معاملة تفضيلية للدول النامية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 378 - 379.

3. المواقف المختلفة للأطراف المشاركة وأسباب فشل المؤتمر:

تصاعدت هوة الخلاف بين الأطراف أثناء انعقاد المؤتمر وذلك لتعارض المصالح حيث يراه بعض الأطراف بداية جولة جديدة والبعض رآه مؤتمرا وزاريا عاديا لمنظمة التجارة العالمية. فالدول النامية رفضت الموافقة على طرح موضوعات جديدة وأصرت على الاكتفاء بما جاء في جولة أوروغواي ومراجعتة وتقييمه، بينما كانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول النامية الزراعية من مؤيدي جولة جديدة لتشمل طرح موضوعات جديدة. ومن أهم أسباب فشل هذا المؤتمر ما يلي:

- نشوب خلافات حادة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول ملف الزراعة، وتمثلت تلك الخلافات في رفض الاتحاد الأوروبي إزالة الدعم لقطاعه الزراعي وإصرار الولايات المتحدة على تحرير هذا القطاع انطلاقا من أن قدرتها التنافسية أعلى من نظيرها في الاتحاد الأوروبي والياباني من الناحية الكمية والنسبية.¹
- وجود خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية حول إدراج موضوع التجارة ومعايير العمالة في جدول الأعمال، حيث رفضت الدول النامية هذا المقترح واعتبرته يدخل في ميدان عمل منظمة العمل الدولية.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 386.

² ناصر داودي عدون ومناوي محمد، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

■ تهميش الدول النامية وشعورها بالعزلة وإقصائها من الاجتماعات الجانبية للمؤتمر وعدم مشاركتها في صنع القرار داخل المنظمة من خلال إبعادها عن الاجتماعات داخل الصالون الأخضر.

■ إهدار توازن المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية في المجال التجاري وعدم الاهتمام بمعالجة المساوئ التي تصاحب الحرية التجارية والمشاكل التي تتعرض لها الدول النامية جراء المنافسة من قبل الدول المتقدمة.

■ انطباع مفاوضو الدول عن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخ زعامتها على إدارة المفاوضات وسعيها الدعوب للتأكيد والدفاع عن مصالحها، مما انعكس على نتائج المؤتمر التي كانت بمثابة تجميد لفعالية الفيتو الأمريكي وبالتالي عدم التوصل إلى صيغة مرضية جديدة للتفاوض في رحاب منظمة التجارة العالمية، ولذلك وجهت اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بمسؤوليتها لفشل مؤتمر سياتل¹.

■ قصر الفترة المخصصة لانعقاد المؤتمر بالمقارنة مع كثرة القضايا المطروحة.

■ معارضة المجتمع المدني لمؤتمر سياتل واعتباره لمنظمة التجارة العالمية بانها منظمة غير ديمقراطية.

ثانياً: مؤتمر الدوحة

استهلت مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة في الدوحة في الفترة 09-14 نوفمبر 2001

لمعالجة القضايا التي لم تحسم في إطار جولة أوروغواي، وقد جاءت في ظروف صعبة وانتكاسة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 400.

جديدة بعد فشل مؤتمر سيائل وأحداث 11 سبتمبر، دفعت الدول إلى القبول بفتح جولة جديدة من المفاوضات سميت (أجندة الدوحة للتنمية) لمقاربة القضايا العالقة والتي تعتبر محل خلاف في إطار النظام التجاري العالمي وإيجاد الحلول اللازمة لها.¹

IV. أهداف مؤتمر الدوحة:

▪ تحديد مصير منظمة التجارة العالمية والحفاظ عليها وتحسين آلياتها والسعي نحو تحقيق أهدافها والاستمرار في طريقة تحرير التجارة العالمية والتغلب على كل العوائق التي تعترضها في تحقيق الأهداف.

▪ السعي لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات من أجل التوصل إلى المزيد من حرية التجارة العالمية وحل بعض المشاكل العالقة.

▪ توفير الظروف لإنجاح المؤتمر، فلقد أرسل مشروع البيان الختامي قبل أكثر من شهر من انعقاد المؤتمر، وذلك لتفادي تكرار فشل مؤتمر سيائل والإعداد المسبق لتسوية المشاكل والخلافات بين مختلف الدول.²

V. موضوعات مؤتمر الدوحة:

غطى مؤتمر الدوحة مختلف المواضيع المرتبطة بالتجارة الخارجية والمعروفة بالقضايا الروتينية، شملت في الأساس الزراعة والخدمات والصناعة وحقوق الملكية الفكرية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق حرية التجارة، وقد واجه المشاركون بعض

¹ سميح مسعود، وجهة نظر اقتصادية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 294.

² حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 190.

الصعوبات في التوصل إلى اتفاق حول بعض القضايا الجوهرية وخاصة إلغاء الحماية التي تتبعها البلدان الصناعية للقطاع الزراعي، ومن أهم المواضيع التي تم تناولها ما يلي:

1- تجارة السلع الزراعية:

شكل موضوع الملف الزراعي نقطة خلاف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول كرينز (CAIRNS) أي مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية من جهة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية، وقد كان هذا الملف محل خلاف دائما بين هذه الأطراف في كل المؤتمرات السابقة للمنظمة، وقد طالب الطرف الأول بضرورة تحرير تجارة السلع الزراعية وإزالة الحماية المفرطة التي تتمتع بها وتخفيض أو إلغاء الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي واليابان، وقد تجاوز هذا الدعم حسب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة مجموع PIB في كل الدول النامية الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي رفضه لتضمين الإعلان الوزاري أي إشارة لإلغاء الإعانات الزراعية على نحو تدريجي، وهو الرفض الذي لا بد من زواله حتى يتسنى للدول الأعضاء الاتفاق على إطلاق جولة جديدة من مباحثات التجارة العالمية، لكنه يرى أنه يقبل بتخفيض الإعانات الزراعية شريطة موافقة الولايات المتحدة على خفض المساعدات التي تقدمها لقطاعها الزراعي.

أما الدول النامية فقد طرحت موضوعي الأمن الغذائي والتنمية الريفية، وترى بأنها لا تستطيع الاعتماد على الغذاء المستورد لعدم توافر العملات الأجنبية اللازمة لذلك وبالتالي فإن الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي أمر حيوي بالنسبة لها، أما بالنسبة للتنمية الريفية فترى هذه

الدول أن العمالة الريفية في أغلبها لا تمتهن الزراعة كاستثمار تجاري بل تزاولها على أساس مهنة تقليدية في ظل غياب أي مهنة بديلة، وإذ واجهت منافسة أجنبية فإنها ستكون الخاسر الأكبر ولذلك فإن حمايتها أمر ضروري، وبالتالي على برنامج العمل إيجاد حلول وتفهم هذه المشاكل.¹

2- النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية:

شكل تنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس موضع خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية خصوصا فيما يتعلق بإزالة أكبر حجم من المنسوجات والملابس من نظام الحصص، إذ تشير الإحصائيات إلى أن نظام الحصص الأمريكي قد أبقى على 701 قسم من نظام الحصص من جملة 758، وكذلك أبقّت دول الاتحاد الأوروبي على 167 قسم من نظام الحصص من جملة 219، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية العالية المطبقة على المنتجات النسيجية والملابس، وقد أكد إعلان الدوحة ضرورة التسريع الفعلي لإزالة القيود المتعلقة بتحديد الحصص المفروضة على الصادرات النسيجية وكذلك الاستمرار في تخفيض الرسوم الجمركية بما في ذلك الحدود القصوى للرسوم الجمركية المرتفعة والرسوم الجمركية التصاعديّة على السلع الصناعية ذات الأهمية النسبية للدول النامية.²

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 164-165.

² محمد صفوت قابل، المرجع نفسه، ص 168.

3- الخدمات:

لم تحدث أي خلافات حول قطاع الخدمات بين الأطراف المشاركة في المفاوضات، وتضمن إعلان الدوحة ضرورة الاستمرار في تحرير هذا القطاع مع مراعاة ظروف الدول النامية، وحث الدول المتقدمة على فتح أسواقها أمام انتقال العمالة ونقل التكنولوجيا للدول النامية.¹

4- الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية:

تعثرت مناقشة مشكلة الصحة العامة في المؤتمرات السابقة بسبب الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية، والشركات الدوائية، والتمسك بأحكام اتفاق حقوق الملكية الفكرية. وقد عالج مؤتمر الدوحة هذه المشكلة وأوضح إعلانه حاجة اتفاقية المنظمة بشأن الملكية الفكرية إلى أن يصبح جزءاً من برنامج عمل وطني ودولي لمواجهة مشكلة الصحة العامة، وذلك مع مراعاة الجانب المتعلق باستمرارية البحوث والتطوير والابتكار وإنتاج أدوية جديدة، وتأثير ذلك على أسعار الأدوية.²

وعلى الرغم من الموقف الأمريكي الرافض أثناء المفاوضات للتوصل إلى قرار بهذا الشأن لتعارضه مع شركائه الدوائية التي تجني الأرباح الخيالية من خلال بيع براءات الاختراع بأسعار عالية، إلا أن الدول النامية والأقل نمواً التي لا تستطيع الاستفادة من حق الترخيص الإجباري لقصور إمكاناتها التصنيعية والتي تواجه انتشار بعض الأمراض الفتاكة كالكوليرا والسيدا

¹ نيل بدر الدين، تحرير التجارة في الخدمات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مسقط، سلطنة عمان، مارس، 2007، ص 184.

² عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 334-335.

والمالاريا. استطاعت عبر الجهود الموحدة أن تتوصل إلى قرار يمكنها أن تتفق مع دولة عضو أخرى لديها هذه الإمكانيات لتصنيع ما تحتاجه من أدوية بالكميات اللازمة لمواجهة احتياجات الدولة الطالبة، وعلى أن يتم الإنتاج في عبوات مميزة، وأن تحصر الدولة المستوردة لهذا الأدوية استخدامها لأغراض الصحة العامة فقط مع حظر إعادة تصديرها إلى دولة أخرى.

VI. مكاسب الدول النامية والدول المتقدمة من مؤتمر الدوحة:

بذلت وفود الدول النامية جهودا كبيرة في مؤتمر الدوحة للحيلولة دون توسيع نطاق التفاوض أو إضافة موضوعات جديدة قبل الانتهاء من التزامات جولة أوروغواي 1994، وقد نجحت الدول المتقدمة في إحالة موضوعاتها إلى مرحلة التفاوض ومن خلال توقيت زمني محدد إلى غاية سنة 2005 وفيما يلي أهم المكاسب التي حصل عليها الطرفين:¹

3- مكاسب الدول النامية:

تركزت أهم مكاسب الدول النامية على أقل من 50% من حقوقها المتعلقة بمشكلات التنفيذ من خلال إعلان الدوحة والبقية تمت إحالتها للتفاوض.

- استطاعت الدول النامية إدخال اتفاقيتي الدعم والاعراق للتفاوض من أجل تحسين بعض الشروط التي تضر بمصالحها وذلك بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية التي اشترطت أن تكون التعديلات في أضيق الحدود.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 445 - 446.

- حصلت الدول النامية والأقل نمواً في مجال الصحة العامة من الدول المتقدمة على بعض المرونة في تصنيع الأدوية محلياً.
- انتزعت الدول الموقعة على اتفاقية لومي موافقة منظمة التجارة العالمية على بعض التنازلات التعريفية التي منحت لصادراتها إلى الاتحاد الأوروبي.
- نجحت الدول النامية في الاستبعاد المؤقت لموضوع معايير العمالة وتشغيل الأطفال.
- انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة يعد مكسباً للدول النامية باعتبارها تصنف من الدول النامية.
- حضور الدول النامية بشكل مكثف ومميز في وضع معالم جولة الدوحة ومشاركتها في تنظيم التجارة الدولية.

4- مكاسب الدول المتقدمة:

- حققت الدول المتقدمة تقريباً كل مطالبها دون أي تنازلات تذكر، وأدخلت جميع الموضوعات ذات الأهمية لها في مجال التفاوض، ومن أهمها ما يلي:¹
- إخضاع ثلاثة موضوعات للتفاوض وهي الشفافية في المشتريات الحكومية والتداخل بين التجارة وسياسة المنافسة والعلاقة بين التجارة والاستثمار مع تأجيلها لمدة عامين، وهي الموضوعات التي سبق وإن رفضتها الدول النامية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، نفس المرجع السابق، ص ص 447-448.

- إدخال موضوع خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وهو ما سوف يؤدي إلى إعادة التفاوض على جداول التعريفات التي التزمت بها الدول النامية لحماية صناعاتها والمستهدف خفض السقوف فيها إلى متوسط تعريفية يتراوح من 18-20% وعدم استثناء أي سلعة.
- إدراج موضوع الدعم الزراعي إلى التفاوض وهو المطلوب الأمريكي والذي إن تحقق فإن فاتورة الغذاء للدول النامية المستوردة سترتفع وذلك نتيجة إزالة الدعم.
- إخضاع اتفاقية تسهيل التجارة للتفاوض وذلك من أجل الإسراع في أساليب النقل والإفراج عن البضائع وبضائع الترانزيت وإجراءات الجمارك مما يعطي الفرصة للدول المتقدمة من تسهيل تدفق منتجاتها إلى أسواق الدول النامية.
- الإبقاء على النص والفقرة التي تخص معايير العمالة وتشغيل الأطفال على الرغم من رفضه في مؤتمر سنغافورة، وأصررت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على إدخال القوانين الأساسية للعمل المرفوضة من قبل الدول النامية.¹

ثالثاً: المؤتمرات الوزارية ما بعد الدوحة.

انعقد بعد مؤتمر الدوحة مؤتمرين تفاوضيين هما مؤتمر كانكون ومؤتمر هونغ كونغ.

I. مؤتمر كانكون:

عقد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في مدينة كانكون بالمكسيك خلال الفترة 10-14 سبتمبر 2003، حيث توقع الخبراء أنه سيتكلل بالنجاح على أساس الآمال التي تركها

¹Michel Rainelli, l'organisation mondiale du commerce, Edi la Découverte, Paris, 2002, P97.

المؤتمر التحضيري في مونتيري، غير أنه باء بفشل ذريع، وذلك لشدة التناقضات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وقد تمحورت الخلافات حول ثلاث مجموعات من القضايا وهي:¹

- سياسة الدعم الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي.
 - المسائل المرتبطة بالدعم الحكومي لشركات إنتاج القطن في الولايات الأمريكية.
 - تمسك الدول الأعضاء بمواقفها فيما يخص مواضيع سنغافورة (التجارة والاستثمار، التجارة وسياسة المنافسة، الشفافية في إمداد الحكومات بالخدمات والبضائع، التسهيلات التجارية).
- ومن أبرز الموضوعات التي تم طرحها ومناقشتها في جدول أعمال المؤتمر ما يلي:

1- المفاوضات المتعلقة بالزراعة:

استأثرت مفاوضات تحرير الزراعة بالجانب الأكبر من الاهتمام في مؤتمر كانكون وقد تركزت الخلافات الرئيسية في مجالات الدعم المحلي، والنفوذ إلى الأسواق، لتحديد الموعد النهائي الذي بموجبه يتم تنفيذ التزامات الدول الأعضاء حول خفض أو إلغاء الدعم على الصادرات حتى تحقق المنافسة العادلة في الأسواق الدولية.

ونظرا لتناقض المصالح بين مجموعات الدول وخاصة بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالنسبة للسلع الزراعية، فقد شهدت المحادثات تشكيل تحالف جديد بين الدول النامية وهو ما أطلق عليه مجموعة الدول الـ 21 التي تضم العديد من الدول المصدرة للمنتجات الزراعية كالبرازيل والأرجنتين والهند والصين، وقد طالبت بدورها بإلغاء الدعم المالي الذي تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها والذي تقول المجموعة أنه يقصي العالم النامي عن الأسواق

¹ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، ص 380.

الدولية، وفي المقابل طالبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الدول النامية بالتخلي عن الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات الزراعية والصناعية، مقابل التخلي عن جزء من الدعم، وإن على الدول الأكثر فقرا أن توافق على إصلاحات قانونية وتجارية أشمل مقابل أي تنازلات في مجال الدعم الزراعي.¹

وتعتبر الدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية من أكثر المتضررين من الدعم المقدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فقد انخفضت أسعار القطن العالمية في ما بين 2000 و2005، فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقدم 100 ألف دولار سنويا لكل مزرعة للقطن، وحكومتى اليونان وأسبانيا تقدم دعما سنويا لمزارعي القطن يبلغ 700 مليون دولار.² ولم يتوصل هذا المؤتمر إلى حل لمفاوضات الزراعة، فالاتحاد الأوروبي متصلبا في موضوع الدعم والولايات المتحدة الأمريكية ترى أنه لا يمكن تحرير القطاع من جانب واحد.

2- المفاوضات بشأن المنتجات غير الزراعية:

في هذا المؤتمر أكد المفاوضون على تنفيذ الاتفاق بشأن فتح الأسواق أمام المنتجات غير الزراعية وذلك على النحو الذي جاء في إعلان الدوحة، وجددت الدعوة إلى بذل مزيد من الجهد لتحويل الأمور محل التفاوض إلى ممارسات فعلية، وفي هذا الصدد تم تبني عدد من الإجراءات التي تعد استكمالاً لموضوعات مؤتمر الدوحة إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بإزالة التعريفات الجمركية بما في ذلك تخفيض أو إلغاء أعلى حاجز جمركي، والتعريفات المرتفعة، والنظم

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 173.

² محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 381.

التصاعدية للتعريف، بالإضافة إلى القيود غير التعريفية وبصفة خاصة على الصادرات ذات الأهمية للدول النامية، مع إعطاء معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية والدول الأكثر فقرا فيما يتعلق بالالتزام بهذه التخفيضات، وقد تمت الموافقة أيضا على تبني فترات أطول لتخفيض التعريفات الجمركية بالنسبة لحدود الربط المتفق عليها بالنسبة للدول النامية.¹

وقد اتسمت وضعية الدول النامية بهشاشة التحالف فيما بينها فيما يخص السلع الصناعية إذ تفاوضت مع الدول الصناعية من خلال تكتلات تفاوضية فضفاضة، وقل تماسكا من مجموعة العشرين، كمجموعة مثلا الدول التسعين والمجموعة الأفريقية، حيث رفضت الدول النامية الملحق الثاني من النص التفاوضي باعتباره يتطلب منها تقديم تنازلات ضخمة لفتح أسواقها الصناعية أمام صادرات الدول المتقدمة، وطالبت الدول النامية بتعديله بينما ظلت الدول المتقدمة متمسكة بمطالبها.²

3- المفاوضات المتعلقة بموضوعات سنغافورة:

لقد بدأ التفاوض حول هذه الموضوعات في مؤتمر سنغافورة وهذه المواضيع هي:³

- العلاقة بين التجارة والاستثمار.
- العلاقة بين التجارة والمنافسة.
- تيسير التجارة
- الشفافية في المشتريات (المناقصات الحكومية)

¹ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 340-342.

² محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 177.

³ محمد صفوت قابل، المرجع نفسه، ص ص 178-179.

لقد اختلفت الدول النامية مع الاتحاد الأوروبي على هذه الموضوعات، وقبلت بالتفاوض حول موضوع تيسير التجارة وطالبت بإسقاط الموضوعات الثلاثة الأخرى نهائياً من ولاية منظمة التجارة العالمية باعتبارها موضوعات معقدة من الناحية الفنية، وأن أغلبية الدول النامية لا تملك القدرة ولا الإمكانيات التي تمكنها من استيعاب وتنفيذ هذه المتطلبات، وبالتالي أعلنت الدول النامية رفضها ان يتضمن إعلان كانون أية إشارة إلى صياغة توفيقية من شأنها أن تؤدي إلى بدء المفاوضات حول هذه الموضوعات كذلك رفضت أن يرتبط تحقيق أي تقدم في الملف الزراعي بمناقشة موضوعات سنغافورة.

وقد تلافى مجلس الشؤون العامة لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في يوليو 2004 الخلافات بين الأطراف ومحاولته لاحتوائها وترحيل البعض منها للتفاوض، وسادت خلال الاجتماع وجهتي نظر بشأن طبيعة الصفقة التفاوضية الممكنة وهما:

■ **وجهة نظر الدول المتقدمة:** ان تقوم الصفقة على مقايضة التزامات الدول المتقدمة في الزراعة بالتزامات الدول النامية في الصناعة.

■ **وجهة نظر الدول النامية:** إنه ينبغي أن تكون المقايضات الأساسية داخل القطاعات وليس فقط فيما بينها، بمعنى أنه إلى جانب المطلب العام الخاص بفتح أسواق السلع الزراعية في الدول المتقدمة، فإن هناك مطالب أخرى في قطاعات غير الزراعة لا يمكن للدول النامية التنازل عنها بدعوى أن الدول المتقدمة ليست على استعداد لتقديم أية تنازلات خارج قطاع الزراعة، خاصة وأن ما تعرضه الدول المتقدمة في هذا القطاع لا يعدو أن يكون تنازلات عامة وغير محددة.

وقد عكست صفقة يوليو وجهة النظر الأولى، وانتهت إلى ما يلي:

▪ التوصل لصفقة في الزراعة تلتزم بموجبها الدول المتقدمة بخفض الدعم الداخلي ودعم الصادرات الزراعية.

▪ التمسك بالملحق الثاني لنص **ديبريز** (وزير خارجية المكسيك) الخاص بالصناعة على الرغم من تحفظات الدول النامية عليه، ورفض المجموعة الإفريقية له، مما أدى لإدخال فقرة أولى على الملحق تشير إلى هواجس الدول النامية بشكل غير محدد.

▪ الاتفاق على التفاوض حول موضوع تيسير التجارة واستبعاد الموضوعات الجديدة الأخرى من جولة المفاوضات الحالية وليس من ولاية المنظمة ككل.

II. مؤتمر هونغ كونغ:

عقد المؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ خلال الفترة (13-18) ديسمبر 2005، وحظي بمشاركة 149 دولة عضو في المنظمة، وجاء انعقاده في ظل ظروف غير مواتية، جعلت فرص نجاحه محدودة للغاية ذلك لحدة الخلافات بين الدول الأعضاء حول أجندة الدوحة للتنمية، وصعوبة التوصل إلى اتفاق فيما يخص بعض القضايا كتجارة السلع الزراعية التي أصبحت مشكلة صعبة أمام نجاح أي مفاوضات كذلك فقد زاد من احتمال فشل هذا المؤتمر تزايد الانتقادات الموجهة لمسيرة تحرير التجارة، وشكوك أغلب الدول بجداولية تحريرها والدور الذي يلعبه التحرير في معدلات النمو والتقليل من معدلات الفقر.

إن الهدف الأساسي من مؤتمر هونغ كونغ هو التوصل إلى اتفاق لتنفيذ جزء من برنامج عمل الدوحة والذي كان من المقرر أن يتم تنفيذ الكثير منه في عام 2005، أو لإنقاذه من الانهيار على الأقل، ورغم تصاعد الخلافات بين الدول الأعضاء أثناء انعقاد المؤتمر تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- الملف الزراعي:

تضمنت المفاوضات حول الملف الزراعي ثلاثة قضايا رئيسية تمثلت في الدعم الزراعي، دعم الصادرات الزراعية، مبادرة القطن التي طرحتها الدول الأفريقية المنتجة للقطن، وقد خرجت المفاوضات بالنتائج التالية:¹

- وافقت الدول المتقدمة على إنهاء الدعم الذي تقدمه لصادراتها الزراعية بشكل تدريجي بحلول عام 2013.
- يتم تحديد أساليب المفاوضات بنهاية 30 أبريل 2006، وكذلك تقدم الدول جداول التزاماتها بموعد أقصاه نهاية يوليو 2006.
- النظر في وضع آلية وقاية بالنسبة للدول النامية.

¹ أحمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية من الدوحة إلى هونغ كونغ، سلسلة جسر التنمية، العدد 55، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2006، ص

▪ وبالنسبة لموضوع القطن، تم الاتفاق على إلغاء دعم الصادرات عليه وإلغاء التعريفات والحصص على صادرات الدول الأقل نمواً، وإن يتم تخفيض الدعم المحلي له بنسب أكبر من نسبة خفض الدعم المحلي بشكل عام.¹

ويعتبر إلغاء دعم القطن مطلباً إفريقياً، حيث كان موضوع دعم القطن مثار خلاف بين دول شرق أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للقطن في العالم والذي يكلفها 4 مليارات دولار على شكل دعم للصادرات من هذه المادة، وترى مجموعة الدول الأفريقية أن هذا الدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى تقويض الأسواق ويجعل من الصعوبة على الدول الفقيرة الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها.²

2- السلع الصناعية:

توصلت المفاوضات فيما يخص هذه السلع إلى ما يلي:³

▪ الاتفاق على أن تتساوى معدلات الخفض بين الدول النامية والمتقدمة بغض النظر عن مستوى التباين بين أوضاعها الاقتصادية والتصنيعية، ويعتبر هذا الإجراء انتهاكاً لمبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية المنصوص عليه في القسم الرابع من اتفاقية جات 1994.

▪ أن يتم التخفيض على جميع المنتجات الصناعية فبدلاً من الأسلوب الذي يطلب أن يكون متوسط خفض الجمارك على السلع الصناعية 10% مثلاً، وبذلك يتيح للدول النامية حرية توزيع هذا المتوسط على المنتجات المختلفة بشكل يحقق حماية أعلى مثلاً للصناعات التي تهتمها. وخفضاً

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² أحمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية من الدوحة إلى هونغ كونغ، مرجع سبق ذكره، ص 183.

³ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 184.

أكبر في القطاعات التي لا تعنيها ، ونص الاتفاق على أن تشمل نسبة الخفض التي سيتفق عليها كل القطاعات بالتساوي بغض النظر عن أهميتها الإستراتيجية للدول النامية.

▪ تقرر أن يتم حساب خفض الرسوم الجمركية على النسب المطبقة لا المربوطة (أي المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية).

3- تجارة الخدمات:

تربط الدول الأعضاء عادة بين التقدم في مجال تحرير تجارة السلع الزراعية وحجم الالتزامات التي ستقدمها في مجال تجارة الخدمات. وقد شدد المؤتمر على أهمية الالتزام الكامل من جانب كل المشاركين والأعضاء على التبادل العادل على أساس الأخذ والعطاء بشكل يسمح للجميع بدخول الأسواق مع إعطاء عناية للدول النامية وخصوصا في القطاعات ذات الأهمية التصديرية لها، كذلك فقد وافقت الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات (متعددة أو ثنائية) لرفع الجداول النهائية للالتزاماتها بدءا من 31 أكتوبر 2006.¹

4- المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية وقضايا التنمية:

في مؤتمر هونغ كونغ زادت شكوك الدول النامية والدول الأقل نموا بأن أجندة الدوحة تجاهلت مشاكلها الخاصة بالتنمية، كالديون والتمويل ومحاربة الفقر ونقل تكنولوجيا، وأن الدول المتقدمة متصلبة على مواقفها وترفض تقديم التزامات واضحة في هذا الشأن وهو ما جعل الدول النامية والأقل نموا تعارض تقديم أي تنازلات في المسارات الأخرى للتفاوض، فبالرغم من تقديم بعض العروض في السابق من قبل الدول المتقدمة في شأن المعاملة التفضيلية إلا أنها لم يتم توافق

¹ أحمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية من الدوحة إلى هونغ كونغ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الآراء حولها.¹ وفي الأخير وافقت هذه الدول على أنه بإمكان الدول النامية دخول منتجاتها إلى أسواقها بدون رسوم جمركية أو حصص وذلك نهاية عام 2008، أو عند تطبيق أية اتفاقية نهائية لتحرير التجارة يتم إقرارها، بحيث يتم إدخال ما لا يقل عن 97% من المنتجات القادمة من الدول الأقل نمواً، أما النسبة المتبقية أي 3% وتمثل حوالي 400 منتج فبإمكان الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أن تمنعها من دخول أراضيها.²

III. مؤتمرات المنظمة ما بعد هونغ كونغ:

عقدت المنظمة العالمية للتجارة مؤتمرين بعد مؤتمر هونغ كونغ 2005، وهما مؤتمرين غير تفاوضيين: عقد الأول منهما في جنيف ما بين 29 نوفمبر و 02 ديسمبر 2009 وكان ذو طابع تنسيقي إداري وفق ما تقرضه القوانين الداخلية لمنظمة التجارة العالمية، رغم أنها لم تدعو لمؤتمر وزاري تفاوضي ما بين 2005 و 2009 بسبب تخوفها من صدور إعلان آخر عن المؤتمر يعلن الفشل مجدداً من الأطراف المفاوضة، لذلك تم استبعاد موضوعات جولة الدوحة عن جدول الأعمال الرئيسي. وتمت مناقشة المواضيع بشكل ثنائي على هامش المؤتمر، وأصررت الولايات المتحدة على مواقفها بأنها غير مستعدة لأنها جولة الدوحة بدون عروض جديدة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وخاصة من قبل الدول الصاعدة كالصين والأرجنتين والبرازيل والهند.

¹ مغاوري شلبي، مؤتمر هونغ كونغ، سياسة ترحيل الأزمات على الموقع تاريخ الاطلاع serial 2011/10/01 www.ahram.org.eg/articles.aspx

² أحمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية من الدوحة إلى هونغ كونغ، مرجع سبق ذكره، ص 14

وقد أكدت أغلبية الدول الأعضاء على أهمية الإنهاء من جولة الدوحة خلال سنة 2010 لضمان عدم ارتفاع الحمائية، ولإيجاد حلول من أجل المساعدة في التقليل من آثار الأزمة المالية، ومحاربة الضغوط التي يفرضها من حيث الحماية عن طريق ضمان الشفافية في المعايير التي تطبقها الدول في معاملاتها التجارية مع الدول الأخرى.

وأما المؤتمر الثاني بعد هونغ كونغ، وهو المؤتمر الثامن للمنظمة، فقد عقد ما بين 17-19 ديسمبر 2011 في جنيف فلم يكن أحسن حالا من سابقه، وتناول نفس الموضوعات التي تطرقت لها المنظمة في المؤتمرات السابقة، وركز المفاوضون وخصوصا الأطراف الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين للدول النامية على الملف الزراعي الذي شكل دائما عقبة كأداء أمام التوصل لإتفاق يرضي الأطراف، فالولايات المتحدة مطالبة بتخفيض الدعم الزراعي الداخلي، والاتحاد الأوروبي متمسكا بتعريفاته على الواردات الزراعية وعلى دعم الفلاحين، والدول النامية ترى أنها قدمت عروضاً دون مقابل ولا داعي في نظرها إلى خفض تعريفاتها على وارداتها الصناعية، وبذلك تضيع جهود المفاوضات منذ أن أطلقت جولة الدوحة للتنمية قبل 11 سنة ما لم تتوصل الأطراف الرئيسية في المفاوضات إلى وضع حد لخلافاتها الدائرة حول السياسة الحمائية، والموقف المتصلب لكل منهما في عدم تقديم تنازلات حقيقية في مجال الدعم الزراعي وتحرير أكبر للتجارة، فالزراعة هي القضية الأصعب في التجارة العالمية في ظل مراكز قوى اقتصادية وسياسية تحيط بها.¹

¹ سميح مسعود، وجهة نظر اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 297.

إن تكرار الفشل للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية في كل من سياتل وكانكون وهونغ كونغ وفي المؤتمرين السابع والثامن المنعقدين في جنيف، يعتبر مرحلة خاصة من تاريخ النظام التجاري الدولي ، ذلك لأن هذا الفشل يتمخض عنه العديد من الآثار كنتامي نزعة الحماية وزعزعة الثقة في قدرة النظام التجاري متعدد الأطراف في تحرير التجارة العالمية لسيطرة بعض الدول الصناعية المتقدمة على زمام منظمة التجارة العالمية والتمسك بخيوط اللعبة داخلها، مما يولد ردود الفعل من قبل الدول النامية وبعض القوى الصاعدة في التراجع عن التزاماتها السابقة والانخراط في المزيد من التكتلات التي أصبحت تشهد نموا متزايدا مما ينشأ عنه التقاعس في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية اتجاه الأطراف خارج التكتل، مما ينذر بالحروب التجارية التي شهدها العالم قبل قيام النظام التجاري العالمي الجديد.

خاتمة الفصل:

تاريخيا شكل إنشاء اتفاقية الجات خطوة مهمة على طريق تحرير التجارة موازاة مع الدور الذي لعبه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في المسعى نفسه، وقد أنجزت الجات خلال جولاتها السبعة تخفيضات كبيرة على مستوى السلع الصناعية، وعززت الجولة الثامنة (جولة الأوروغواي) من جهود التحرير وغطت كافة الجوانب وانبثقت منها 28 اتفاقية فيما يتعلق بتحرير التجارة شملت السلع الزراعية وإتفاق الخدمات وأدمجت الاتفاقية الخاصة بالألياف المتعددة تحت مسمى اتفاقية المنسوجات والملابس، بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات المصاحبة للتجارة والمكملة لها، كاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) واتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS).

وقد أنيط بعمل المنظمة العالمية للتجارة - والتي تعتبر هي الأخرى من نتائج جولة الأوروغواي - الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقيات ومتابعتها وكمنصة لتفاوض الدول الأعضاء في المؤتمرات الوزارية والتي توصلت المفاوضات في بعضها إلى نتائج وسقوف زمنية لتحرير التجارة والبعض الآخر فشل في التوصل إلى نتائج، فما زالت جولة الدوحة متعثرة رغم كل المساعي لإنهائها، فطغيان الخلاف ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ما زال هو سيد الموقف حول الملف الزراعي الذي يدور حول إلغاء الدعم المحلي للمزارعين ودعم الصادرات وإلغاء الرسوم الجمركية، كذلك التجاذب والتماطل بين الدول المتقدمة والنامية حول

المعايير الفنية والصحية والبيئية ومعايير العمالة (الإغراق الاجتماعي) التي تشكل قيوداً أمام انسياب التجارة الدولية.

الفصل الثالث

آثار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية في ظل

منظمة التجارة العالمية

تمهيد:

من الطبيعي أن يختلف تأثير اتفاقيات تحرير التجارة المنبثقة عن جولة أوروغواي والتي تشرف منظمة التجارة العالمية على متابعتها وتنفيذها باختلاف الدول والمجموعات الاقتصادية من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية ودرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي ودخولها في تكتلات إقليمية، وكذلك التركيبة السلعية لصادراتها، وما يتمتع به اقتصادها من مزايا نسبية طبيعية وقدرات تنافسية.

إن الآثار الكلية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية تعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة السياسات الاقتصادية الوطنية ومدى مكانة وقوة اقتصاد الدولة ومواكبته لمتطلبات هذه الحقبة الجديدة، وبما أن هذه الاتفاقيات هي بمثابة التزام شمولي واحد يتطلب من جميع الدول الأعضاء في المنظمة اعتماد تشريعات وأنظمة وطنية لتطبيق تلك القواعد، فإنه لا بد أن تكون هناك مزايا منتظرة من هذا التطبيق وآثار وصعوبات مترتبة على القبول لجميع الالتزامات التي شملت هذه الاتفاقيات أو معظمها، ومن الصعب حصر وتقدير المزايا المنتظرة والانعكاسات السلبية على الدول الأعضاء، ومع ذلك يمكن استخلاص عدد من المزايا انطلاقاً من أهداف المنظمة، والتطبيق العملي لقواعدها من قبل الدول الأعضاء، وللوقوف على بعض آثار اتفاقيات تحرير التجارة الحالية والمستقبلية على اقتصاديات الدول النامية فإنه من الملائم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مبحث أول يتعلق بمشاكل التجارة الدولية وتقديرات الربح والخسارة من تحريرها ومبحث ثاني يناقش آثار تحرير التجارة الدولية على الدول النامية ومبحث ثالث لدراسة حالة الصين باعتبارها دولة نامية

اتبعت سياسات إصلاح اقتصادي على طريقتها الخاصة بعيدا عن شروط مؤسسات بريتون وودز واستطاعت أن تعظم مكاسبها من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: مشاكل التجارة الدولية وتقديرات الربح والخسارة من تحريرها

تشكل التجارة الدولية الهدف والوسيلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ومحرك النمو فيه، ولا شك أن الدور الذي تلعبه في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وقد واجهت التجارة الدولية بعض القيود في السبعينات والثمانينات أعاقت حركتها إثر أزمة الكساد التضخمي، ولم تسلم صادرات الدول النامية من تلك القيود الحمائية مما أثر على معدلات النمو الاقتصادي الذي ارتبط بدورات الانكماش والرواج الاقتصادي الذي يعتبر الطلب العالمي محددًا لهما.

وسعى من الدول الصناعية لكسر ذلك الجمود وإحياء مستوى حرية التجارة الذي عرفه العالم في ستينات القرن الماضي جاء التوقيع على اتفاقية الأورجواي والتي بشرت بمزيد من حرية التجارة وزيادة المكاسب الاقتصادية على الصعيد العالمي وقد اختلفت التقديرات حول حجم هذه المكاسب ومن هو الرابح والخاسر فيها من الدول؟

يحاول هذا المبحث أن يعالج واقع التجارة الدولية ومشاكل التجارة الخارجية للدول النامية وتقديرات المكاسب من تحريرها بالإضافة إلى نزعة الحماية الملاحظة في ظل الأزمة المالية الراهنة.

أولاً: واقع التجارة الدولية ومشاكلها في الدول النامية

تلعب التجارة الدولية دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية، لأن نمو حجم الصادرات يؤدي إلى زيادة وتائر نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات التشغيل وبالتالي نمو الواردات، حيث ينعكس ذلك على الموجودات من السلع الاستثمارية التي تساهم في رفع كفاءة الاقتصاد القومي.

وقد سعت الدول النامية في نصف القرن المنصرم إلى تنويع هيكل إنتاجها وزيادة رأسمالها الوطني، ذلك أن عملية التنمية مرتبطة أساساً بنمو حجم الواردات في السلع الأساسية ونمو حجم الصادرات¹، وهذا يتطلب توفر التدفقات المالية إليها لتغطية مدفوعات القروض والفوائد عليها، لأن مؤسسات التمويل الدولي قد اعتمدت معايير مزدوجة في التعامل الدولي على ضوء الموقع الجيوسياسي للدول، فضلاً عن ذلك فإن النظام التجاري الدولي يعمه الاضطراب بسبب المشكلات الهيكلية التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي والدول الصناعية الكبرى، والمنافسة الشديدة فيما بينها في الحصول على أسواق جديدة.

فإذا تمكنت هذه البلدان من تمويل واردتها عن طريق الاقتراض، فلا بد لها من زيادة صادراتها ليتمكن ذلك من خدمة الديون، وانطلاقاً من هذا الارتباط بين التجارة الدولية وعملية التنمية فإنه لا بد أن يستوجب توفر الشروط التالية:

- بيئة اقتصادية دولية مناسبة.
- نظام تجاري دولي مساند لعملية التنمية.

¹ سيد عيسى، نظام النقد الدولي المعاصر، مطبعة الأهرام، القاهرة، 1984، ص 63.

ويؤكد واقع الدول النامية عدم تحقيق أي من الشرطين خلال العقود الثلاثة من القرن الماضي، في إطار اقتصاد عالمي تكتنفه أزمات اقتصادية متواترة وتحكمه سياسات تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح، ولذلك ظلت البلدان النامية تعاني من مشكلات التمويل الخارجي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتوازنة تعد أحد العوامل الأساسية المسببة للأزمة الاقتصادية المزمناة في النظام الرأسمالي الذي يؤكد واقعه الاقتصادي المضطرب موضوعين أساسيين هما:

- التشكيك بعدم قدرة النظام الاقتصادي الدولي على تحقيق النمو المتوازن والمستمر الذي تنشده الدول النامية بأدنى درجة من الاختلال الخارجي والداخلي.
- طبيعة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المتقدمة فهي أزمة هيكلية تعكس ظواهر وتراكمات عميقة الجذور في بنية النظام الرأسمالي العالمي، فالعديد من دول هذا النظام تعاني من صعوبات متزايدة في السيطرة على تدني مستويات معدلات نموها السنوي.

I. سمات التجارة الدولية:

لقد اتسمت حركة التجارة الدولية خلال العقود الثلاثة من القرن العشرين بالخصائص

التالية:

1- تباطؤ نمو الصادرات الدولية:

تشير أغلب الدراسات المتخصصة في التجارة الدولية إلى أن نمو الصادرات قد شهد مستوى من البطء الشديد خلال الربع الأخير من القرن الماضي، بسبب أزمة الكساد التضخمي، فبعد أن زاد متوسط معدل نمو الصادرات الدولية بنسبة 09% خلال الفترة الممتدة من 1963-1973، بسبب تزايد الإنتاج الإجمالي في البلدان المتقدمة بمعدل بلغ متوسطه 5% سنويا في الستينات¹ مع الانخفاض النسبي لمستويات التضخم والبطالة وظهور مفعول الثورة العلمية والتكنولوجية، عاد إلى الانخفاض بعد عام 1973 بسبب آثار الأزمة الدولية، ويشير الاتجاه العام لنمو الصادرات العالمية إلى أن تباطؤ هذا النمو قد بدأ فعلا في منتصف السبعينات وزادت حدته في الثمانينات من القرن الماضي، فقد بلغ متوسط معدل نمو الصادرات الدولية 5.1% خلال الفترة 1976-1980، وانخفض إلى 03% خلال الفترة 1983-1988 بسبب أزمة المديونية، ثم عاود الارتفاع إلى 4.2% في الفترة 1990-1993²، ففي البلدان الصناعية نما متوسط معدل نمو الصادرات بنسبة 6.6% في الفترة 1970-1980، ثم تراجع ليصبح 3.4% في الفترة 1980-1985 وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى استمرار الانكماش الاقتصادي العالمي والسياسات الحمائية، حيث بلغ متوسط نمو الناتج العالمي 2.6% لنفس الفترة تقريبا 1981-1987، وذلك بسبب هبوط معدلات أداء اقتصاديات الدول المتقدمة التي بلغت 2.5%³.

¹ تقرير التنمية في العالم لسنة 1973، الأمم المتحدة، واشنطن، 1974، ص 189.

² الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 1980، ص 59.

³ هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين إنموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 123.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين (1990-2000) قفز متوسط معدل نمو صادرات الدول المتقدمة إلى 09% بفضل ازدهار تجارة السلع الإلكترونية عالية التقنية¹، وكذلك أثر التوسع في أسواق الدولية النامية التي شهدت سياسات إصلاح اقتصادي والتزمت بتحرير التجارة، مما انعكس على تنامي صادرات الدول الصناعية.

أما بالنسبة لصادرات الدول النامية، فقد تسارع متوسط معدل نموها السنوي خلال عقد الستينات حيث وصل 6.4% بسبب توسع الطلب على منتجاتها من قبل الدول الصناعية، سرعان ما تراجع هذا المتوسط في السبعينات إلى 4.7% بسبب التباطؤ في معدلات نمو اقتصاديات الدول الصناعية أثر أزمة الكساد التضخمي، وواصل هبوطه إلى 3.3% في الفترة 1980-1990 بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، وبفعل أيضا السلوك الحمائي الذي فرضته الدول الصناعية على حركة التجارة الدولية.

وقد شهد عقد التسعينات تحسنا في متوسط معدل النمو السنوي لصادرات الدول النامية، حيث ارتفع إلى 7.2%، ونتج هذا الارتفاع عن الأداء الجيد لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا والصين.²

2- تباطؤ نمو الواردات الدولية:

لقد حققت الدول الصناعية المتقدمة متوسط معدل نمو سنوي لواردها بلغ 10% في الفترة 1970-1980 ثم انخفض إلى 9% في الفترة 1980-1990 بسبب الركود الذي واجهته هذه الدول

¹ UNCTAD, Trade and Development Report 2000, GENVA, 2000, P59.

² UNCTAD, World investment Report 2000, Genva, 2000, P110.

في بداية الثمانينات، ومن المعروف أن نقص معدل النمو بمقدار 1.2% في الدول المتقدمة يؤدي

إلى نقص في وارداتها بمعدل يتراوح بين 1.2% إلى 2.2%¹.

أما الدول النامية فإن حركة الواردات فيها حافظت على معدل نمو سنوي في حدود 5.6%

في الفترة 1970-1980، ثم انخفض إلى 2.9% في 1980-1990، بسبب أزمة المديونية التي

أنفجرت عام 1982، وبالتالي أصبح شغل هذه الدول تسديد أفساط ديونها، وكان ذلك على حساب

تمويل وارداتها، وفي الفترة 1990-2000 قفز المعدل إلى 7.1% بسبب أجواء الانفتاح

الاقتصادي وما صاحبه من تنامي الطلب والإنفاق على السلع التكنولوجية الناتج عن ثورة

الاتصال.

II. مشكلات التجارة الدولية في البلدان النامية:

تواجه تجارة الدول النامية مجموعة من المشاكل على المدين القصير والطويل، وتتمثل هذه

المشاكل فيما يلي:

1- مشكلات التجارة الدولية في البلدان النامية في المدى القصير:

يسيطر على أغلب الدول النامية الإنتاج في المواد الأولية، وتعاني المواد الأولية في

الأسواق الدولية من عدم استقرار أسعارها فانتساع مدى التقلبات التي تنتاب الأسواق تؤثر في

حصيلة صادرات الدول النامية، وترجع التقلبات في المدى القصير إلى عوامل تتعلق بجانب

العرض والطلب.

¹ ولد أحمدو الطالب أحمد، آثار التبادل التجاري غير المتكافئ على الدول النامية (حالة موريتانيا)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، 2005، ص

وتتمثل العوامل المتعلقة بجانب الطلب بالأزمات الدورية التي تطرأ على الإنتاج والدخل في الدول المتقدمة التي تشكل الأسواق الرئيسية للمنتجات الأولية، ومن المعروف أن الطلب على هذه المنتجات وعرضها يتميزان بانخفاض المرونة في المدى القصير، لذلك فإن الزيادة أو النقصان في الطلب أو العرض يتسببان في تقلبات عنيفة في أسعار المنتجات الأولية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الآثار التي تنجم عن دعم الدول المتقدمة لمنتجاتها من المواد الأولية التي تعتبر الدول النامية متخصصة في إنتاجها، مما يساعد على زيادة عرض هذه المنتجات في السوق الدولية وبالتالي يدفع بالأسعار إلى الانخفاض، كذلك تغيير السياسات الحكومية المتعلقة بالأمن الغذائي كتحزين المواد الأساسية أو تصريف الفوائض المتراكمة، أو بتغيير اتجاهات المؤسسات الصناعية والتجارية فيما يتعلق بمستوى المخزونات من المنتجات الأولية¹، وقد تتأثر أيضا الأسواق الدولية بالعوامل الطبيعية كالآفات الزراعية والفيضانات.

2- مشكلات التجارة الدولية في البلدان النامية في المدى الطويل:

يتعرض إنتاج وتجارة الدول النامية في المدى الطويل إلى بعض المشاكل التي تؤثر على مستقبل النمو الاقتصادي في هذه الدول، وتتلخص أهم المشاكل في انخفاض الزيادة في حجم الصادرات ويعمق من حدتها الاتجاه طويل المدى لمعدل التبادل الدولي للتحرك في غير صالحها، إذ أن التراخي الذي يحصل في صادرات الدول النامية يحدث بسبب تباطؤ الزيادة في الطلب على الواردات من المنتجات الأولية عموما في البلدان الصناعية التي تستوعب ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية وتعود هذه الحالات إلى الأسباب التالية:

¹ البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لسنة 1985، القاهرة، 1985، ص 58.

■ دور التقدم التكنولوجي والذي أسهم في تقليل كميات المدخلات من المواد الخام، التي يكون مصدرها الدول النامية، في العمليات الإنتاجية وذلك ما تسبب في انكماش الطلب على تلك المواد وأثر على أسعارها.

■ نزعة الحماية التجارية في الدول المتقدمة اتجاه صادرات الدول النامية التي تعتبر الدول المتقدمة المستوعب الرئيسي لها، والتي بدورها أثرت بشكل مباشر على عائدات التصدير في هذه الدول، لأنها قللت من حجم الطلب على صادرات الدول النامية، بشكل نشأ عنه ضغط على أسعار وأحجام تلك الصادرات¹، فالقيود الكمية والرسوم الجمركية تقلل من فرص تسويق منتجات الدول النامية، كذلك فإن إنشاء الأسواق المشتركة بين الدول الصناعية وانخراطها في تكتلات يشكل خطرا على مستقبل صادرات الدول النامية.

ثانيا: تقديرات الربح والخسارة من تحرير التجارة الدولية

حاولت بعض الدراسات المتخصصة قياس المكاسب والخسائر الكمية من الجانب النظري، إثر تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات مختلف دول العالم، بما فيها الدول النامية، وقد توصلت أغلب الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى أن توزيع هذه المكاسب سيكون معظمها من نصيب الدول المتقدمة والباقي يعود إلى الدول النامية، وسيكون هناك أيضا تفاوتات في المكاسب فيما بين الدول من الصنفين حسب درجة التقدم الاقتصادي ونوعية الصادرات والواردات، كما أن هذه المكاسب تختلف في الأمد القريب عن الأمد البعيد للتحرير، وأجمعت هذه

¹ دافيد جولد سبرو، كيف يؤثر أداء الاقتصاديات الصناعية على الاقتصاديات النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 24، العدد 4، ترجمة مركز الأهرام للترجمة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، ديسمبر، 1986، ص 07.

الدراسات على أن بعض الدول ستتعرض لخسائر وخصوصا الدول النامية، وستقتصر هذه الخسائر على الأمد القصير، وإن من الممكن أن تحصل جميع دول العالم على منافع من تحرير التجارة في الأمد الطويل، ونورد فيما يلي نتائج أهم الدراسات التي حاولت تقدير الآثار الكمية لتحرير التجارة الدولية على الاقتصاد العالمي بما فيه اقتصاديات الدول النامية.

I- الآثار على الدخل:

أشارت بعض التقارير الصادرة من جهات دولية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة سيترتب عنه زيادة في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتقدر تلك الجهات الزيادة بأنها تتراوح ما بين 213 مليار دولار إلى 775 مليار دولار سنويا، والجدول التالي يوضح أكثر حول هذه التقديرات في الزيادة.

الجدول رقم (04): تقديرات الزيادة في الدخل العالمي من تحرير التجارة

جهة الدراسة وسنة إعدادها	الزيادة المتوقعة في الدخل العالمي بعد عشر سنوات
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي 1993	في سنة 2002
سكرتارية الجات (1994)	510 في سنة 2005
مركز الإقتصادات الدولية بأستراليا 1990	740 في سنة 2010
مجلس المستشارين الاقتصاديين (الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية)	775 في سنة 2000

المصدر: إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت، ط3، 2001، ص231.

لقد اختلفت كل الدراسات حول مكاسب العالم من تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية على الزيادة في حجم الدخل العالمي وعلى توزيع المكاسب على مختلف دول العالم وإن معظم هذه المكاسب ستنتج إلى الدول المتقدمة، وسنقتصر فيها على دراستين:

1- دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي:

▪ **المجموعة الأوروبية:** تأتي في قمة الدول المستفيدة، حيث ستحقق وفورات تتراوح - وفقا لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - ما بين 98 مليار دولار سنويا اعتبارا من عام 2000 منها 30 مليار دولار نتيجة تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية، كما ستتيح الاتفاقية لهذه المجموعة في ظل تحرير الخدمات حرية دخول أسواق الدول النامية من خلال بدائل متعددة كالخدمات السياحية والفندقية والنقل البحري والخدمات الهندسية والاستشارية والتسويق والدعاية والمحاسبة والتكنولوجيا في مجال المعلومات.

▪ **الصين:** تأتي الصين بعد المجموعة الأوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقيات التحرير، وبالرغم من أنها ليست عضوا في الاتفاقية آنذاك، إلا أنها أدرجت في المرتبة الثانية بمكاسب تصل 37 مليار دولار سنويا¹، نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة، وذلك في ضوء التخلص من الاتفاقية المتعلقة بالألياف والتي بموجبها تمنح الدول الصناعية حصصا استيرادية للدول النامية.

¹ مجلة العربي، الكويت، العدد 425 نيسان 1994، ص 37.

■ **الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب التقديرات الكمية لنتائج تحرير التجارة فإن الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الثالثة من الكاسيين بزيادة في دخلها المحلي بـ 36 مليار سنوياً¹، وتأتي مكاسبها من تحرير الخدمات على المستوى العالمي ومن صادراتها الزراعية في حالة إذا ما ألغى الإتحاد الأوروبي دعمه لقطاعه الزراعي.

■ **اليابان:** قدرت مكاسب اليابان من تحرير التجارة بـ 27 مليار دولار سنوياً.

■ أما بالنسبة للدول النامية فإن دول شرق آسيا حديثة التصنيع ستكون من أكبر الكاسيين من تحرير التجارة إذ ستصل الزيادة المتوقعة في دخلها المحلي الإجمالي إلى 2.5% في الأجل القصير، ويأتي هذه المجموعة من حيث أهمية الكسب بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا منخفضة الدخل²، وستخسر إفريقيا نحو 2.9 مليار دولار سنوياً³، وكذلك دول البحر الأبيض المتوسط واندونيسيا، وقد تصل الخسارة لهذه الدول إلى 0.7% من دخلها المحلي الإجمالي⁴، والسبب الرئيسي لهذه الخسائر سيكون من جراء ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية في الأسواق العالمية وتحديد السلع الغذائية الأساسية.

2- دراسة جيلين هاديسون وتوماس رذرفود وديفيد تار:

أشارت هذه الدراسة أن العالم ككل سوف يستفيد من تحرير التجارة الدولية، عند تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بنحو 96 مليار دولار سنوياً في الأمد القصير، و171 مليار دولار

¹ مجلة العربي، المرجع نفسه، ص37.

² إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مرجع سبق ذكره، ص121.

³ حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص172.

⁴ إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مرجع سبق ذكره، ص121.

سنويا على الأمد الطويل؛ غير أن المكاسب في الأمد القصير سوف تتركز في الدول المتقدمة، ولاسيما الإتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ ستحصل هذه الدول على 72% وبقية الدول المتقدمة تحصل على 08%، في حين أن الدول النامية ستحصل على 20% تقريبا من المكاسب في الأمد القصير. وتتقدم ماليزيا الدول النامية في الحصول على تلك المكاسب، حيث يتوقع أن تحصل على زيادة في ناتجها المحلي بـ 3.3% تليها سنغافورة وتايلند بحصول كل منهما على نسبة 2.1%، ثم كوريا والفلبين بنسبة 1.6% كزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.¹

وعلى الرغم من ان الدراسة قد بينت بأن الدول النامية بشكل عام ستطالها الاستفادة من تحرير التجارة، الا أن عددا منها سيتعرض لخسارة في الأمد القصير وهذا يعود إلى خفض الدعم الزراعي في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والذي يؤدي إلى خسارة في معدلات التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول النامية، منها الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي تقدر خسارتها بـ 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، ويكون التأثير سلبيا بدرجة أقل بالنسبة للدول الواقعة في الشرق الأوسط ومن ضمنها الدول العربية وشمال إفريقيا، إذ تبلغ الخسارة 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي²، أما في الأمد الطويل، فتشير الدراسة بأن المكاسب ستتوزع بشكل أفضل، إذ يتوقع أن يؤدي خفض الرسوم الجمركية وتقليص التشوهات الأخرى ولاسيما الزراعية في الدول النامية إلى تغيير إنتاج وصادرات هذه الدول على أساس المزايا النسبية في الإنتاج، فضلا عن

¹ ناجي التوني، قياس أثر النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 98، مركز البحث والتوثيق لاتحاد غرف التجارة والصناعة، دبي، 2004، ص30.

² ناجي التوني، المرجع نفسه، ص31.

ذلك يتوقع على المدى الطويل أن تؤدي مستويات الدخل الأكثر ارتفاعا إلى مكاسب تحظى بها كل الدول تقريبا بما فيها الدول التي ستخسر في المدى القصير، إذ يؤدي ارتفاع الدخل في الدول المتقدمة إلى زيادة وارداتها من الدول النامية من ناحية، كما يؤدي ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة، نتيجة إلغاء الدعم إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا من ناحية أخرى، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على زيادة الإنتاج وتحسين معدلات تبادلها التجاري، ويتوقع في الأمد الطويل أن يحصل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان على 98.5 مليار دولار، منها 49.1 مليار دولار للإتحاد الأوروبي و 26.7 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، و 22.7 مليار دولار لليابان مما يشكل نسبة 57.6% من المكاسب العالمية، وسيزداد نصيب الدول النامية في الأمد الطويل بنسبة 62% عن نسبة مكاسب الأمد القصير، إذ يتوقع أن تحصل على 55.2 مليار دولار سنويا، وهو ما يشكل نسبة 32.4% من إجمالي المكاسب في الأمد الطويل.

II- الآثار على التجارة:

بينت كل التقديرات الصادرة عن المنظمات الدولية وأغلب الدراسات المتخصصة أن الزيادة الناتجة من تحرير التجارة ستكون أكبر على مستوى التجارة العالمية من ماهي عليه في مستوى الدخل العالمي، لأن عملية التحرير تؤثر على التجارة مباشرة، في حين أن الآثار على الدخل توازن بين المكاسب والخسائر بالنسبة لمختلف الفئات (الدول، عوامل الإنتاج، قطاعات النشاط الاقتصادي)، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للتجارة، فإن تجارة السلع قد تزداد بنسبة 12% على

مستوى النطاق العالمي بعد تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة تنفيذا تاما عن معدل نموها قبل التحرير لتبلغ قيمة المكاسب 745 مليار دولار سنويا، وستتم الصادرات العالمية (السلع والخدمات) بمعدل 10%، وكذلك تنمو الصادرات في أمريكا الشمالية بـ 8% والإتحاد الأوروبي بـ 10.3% و 9.7% لبقية العالم بما فيها الدول النامية¹.

وإذا نظرنا اليوم إلى واقع التجارة العالمية بالمقارنة مع ما قبل التسعينات أي ما قبل التوقيع على جولة أوروجواي وما بعدها نجد نمو التجارة شهد قفزة كبيرة، إذ تضاعفت تقريبا خلال عشر سنوات من 5.2 ترليون دولار عام 1993 إلى 9.2 ترليون دولار عام 2003²، وأنتقلت مساهمة الدول النامية فيها من حوالي 24% في عام 1990 إلى 32% في عام 2000، بيد أن هذا النمو في مساهمة الدول النامية في حجم التجارة العالمية يعود فيه الفضل إلى دور دول جنوب شرق آسيا التي زاد نصيبها في صادرات الدول النامية من السلع المصنعة إلى 75%، بينما لم تشهد جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء إلا زيادة طفيفة لا تتجاوز 2% في نصيبها من التجارة³، ويوضح الجدول التالي تطور نمو الصادرات العالمية ومساهمة الدول النامية فيها.

¹ الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، جينيف، 1998، ص 36

² حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 175.

³ خبابة عبد الله وبوقرة رابع، الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 263-264.

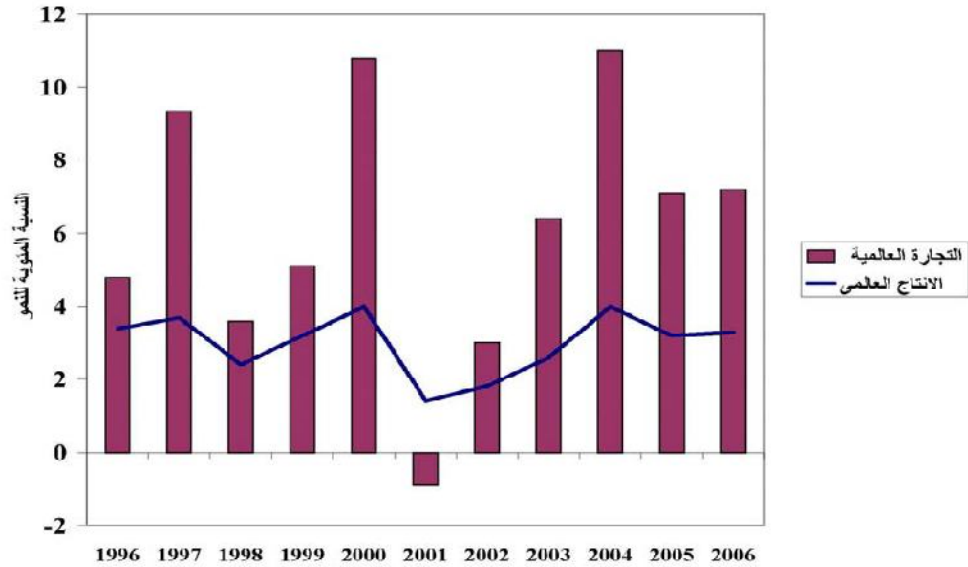
الجدول رقم (05): معدلات النمو السنوي للصادرات العالمية خلال الفترة (1990-2004)

2004-2003	2003-2002	2002-2001	2001-2000	2000-1995	1995-1990	السنوات مجموعة البلدان
16.6	14.6	3.5	3.2-	2.8	6.7	الدول المتقدمة
25	17.5	7.1	6.2-	5.7	10.7	الدول النامية
19.8	15.9	4.7	4-	3.6	7.7	بقية العالم

Source : IMF, world economic outlook globalization and inflation statistical appendix, April, 2006, P:228.

يظهر الجدول تزايد وتيرة نمو الصادرات العالمية بعد سريان تنفيذ جزء من اتفاقيات تحرير التجارة، إذ زاد نمو الصادرات العالمية بضعف توقعات منظمة التجارة العالمية الذي قدرته بـ 10%، وزاد نمو صادرات الدول النامية أكثر من الضعف، وللتوضيح أكثر فإن الشكل البياني يعطي تفصيلا عن تطور الإنتاج والتجارة العالميين معا.

الشكل البياني رقم (1) تطور النمو الاقتصادي العالمي والتجارة العالمية



المصدر:

تقرير الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص 10.

يبين الشكل البياني تزايد معدلات التجارة العالمية بالضعف عن معدلات النمو العالمية، فنمو

التجارة العالمية أسرع من نمو الإنتاج العالمي، والسبب يعود إلى تحرير التجارة الدولية وسياسات

الانفتاح والترابط بين الاقتصاديات العالمية وتنامي نسبة نمو تجارة الخدمات في التجارة العالمية،

كذلك الدور الذي لعبته الشركات المتعددة الجنسية حيث ارتفعت حصة صادرات الفروع الأجنبية

لها من مجمل حجم الصادرات العالمية إلى 45% سنة 1999.

ويعكس الشكل تراجعاً ملحوظاً في معدل نمو التجارة العالمية في سنتي 1998 و 2001،

ففي سنة 1998 تأثر حجم التجارة العالمية بامتداد الأزمة الآسيوية إليه والتي انفجرت في صيف

1997، وبدأت في تايلاند بانسحاب واسع النطاق لرؤوس الأموال من أسواق المال المحلية ثم

أمتدت لتشمل اندونيسيا وماليزيا وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وشهدت كل هذه الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وأنهيار لبورصاتها من النقد الأجنبي وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها وهبوط في معدلات نموها الاقتصادي إلى ما تحت الصفر، واتسعت دوائر الأزمة بعد ذلك لتصيب اليابان ذات الصلة القوية بالنمو الآسيوية، وعدد كبير من دول العالم الأخرى.

وقد وجهت الأزمة الآسيوية ضربة في الصميم ليس فقط للدول الآسيوية المعنية، وأكثرها دول ذات سجل تنموي مرموق، ولكنها أصابت أيضا معظم الدول النامية بخسائر ملموسة وعصفت باقتصاديات شرق آسيا وروسيا في عام 1998، وأدت إلى تقهقر خطير في الأداء الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، وفي كل هذه الدول تآكلت ثمار جهود مضيئة لسنوات طويلة، ولاسيما في مجال النمو الاقتصادي، فأنخفض معدل النمو في الدول النامية من 06% في عام 1996 إلى أقل من 4% في عام 1998 وتدهورت شروط التبادل التجاري لها مع الدول المتقدمة إلى نسبة -6.6% في العام نفسه¹.

وقد جاءت هذه الأزمة كإنذار مبكر من مخاطر التحرير السابق لأوانه للتجارة وحركات رؤوس الأموال وسرعة التحرير المالي وخاصة تحرير حساب رأس المال الذي كان ينبغي أن يتم على جرعات يفصل بعضها عن بعض فجوة زمنية حتى يمكن استيعاب كل جرعة منها، ولا بد عند كل جرعة من جرعات التحرير خلق أدوات الرقابة التي تضمن عدم انفلاتها².

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003، ص 20.

² عمرو محي الدين، أزمة النمو والآليات والدروس المستفادة، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 288.

لقد أدت هذه الأزمة إلى تراجع معدل النمو العالمي إلى 2.8% سنة 1998 وتباطؤ معدل نمو الدول المتقدمة إلى 2.7%، ومن اللافت للنظر أن أقل الدول تأثراً بتداعيات الأزمة الآسيوية كانت هي أشد الدول مقاومة لإجراءات التحرير والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ويأتي في مقدمتها الصين والهند.

أما بالنسبة لسنة 2001 فإن أسباب التراجع في حجم التجارة العالمية يعود إلى عدد من العوامل منها التراجع في نشاط تكنولوجيا المعلومات الذي أثر على صادرات الدول المصدرة لها خاصة في آسيا، وتباطؤ طلب المستهلكين في الدول الصناعية الرئيسية واختلالات هيكلية ومالية في بعض منها، مما أثر على الطلب على النفط والسلع الأولية الأخرى، وقد أثر هذا بدوره على صادرات الدول النامية وكذلك أحداث 11 من سبتمبر التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من سنة 2001، مما سبب في انكماش حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بمعدل -0.2%¹.

ثالثاً: نزعة الحماية وأثر الأزمة المالية على التجارة في الدول النامية

تعرض الاقتصاد العالمي خلال صيف 2007 لبوادر أزمة مالية عالمية بدأت تلك الأزمة بشكل أكثر في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت عن نفسها سنة 2008 محدثة تصدعات أعمق على مدى الساحة المالية الدولية مؤدية في النهاية إلى انهيار مؤسسات مصرفية رئيسية، وإلى تراكم انهيار أسواق الأسهم على اتساع المعمورة وتجميد الائتمان، وفجرت موجات الصدمات المالية تلك أزمة اقتصادية كاملة أدخلت أغلب الاقتصاديات المتقدمة في حالة

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2002، ص 04.

ركود فعلي وتوقع تدهور لاقتصادياتها وكذلك توقع تدهور للاقتصاديات البازغة والنامية ، وقد ولد ذلك تنامي نزعة الحماية في الدول المتقدمة، وطبقت بعض دول العالم مجموعة من الإجراءات مقيدة لتدفق حركة التجارة الدولية.

I. تنامي نزعة الحماية في ظل الأزمة المالية:

لقد ألفت الأزمة المالية بظلالها على النظام التجاري متعدد الأطراف حيث تصاعدت التوجهات الحمائية، وأخذت بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خطوات على طريق الحماية التجارية تمثلت في خطة التحفيز الأمريكية التي بلغت زهاء 700 مليار دولار، وقد أشارت في أحد بنودها "اشترى منتجاً أمريكياً"، حيث كانت الأولوية لإنفاق الميزانية على شراء منتجات محلية من أجل إنعاش الاقتصاد الأمريكي، وقامت بعض الدول بزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، ففي روسيا تمت زيادة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة في نهاية نوفمبر 2008، وكذلك فعلت الهند فقامت بزيادة الرسوم الجمركية على واردات الصلب ومنعت أستيراد لعب الأطفال من الصين وأمنتعت روسيا كذلك عن أستيراد اللحوم من بولندا لدواعي صحية وثمة دول أخرى تحرص على عدم الوقوع في شرك الإعلان عن تبني إجراءات من شأنها أن تدعو للحماية، ومن أجل ذلك تركز على تعليمات غير مكتوبة توجه للجهات الإدارية المعنية بالاستيراد، أو الجهاز المصرفي، لعدم تمويل الأستيراد سواء بشكل كلي أو جزئي، وقد زاد معدل التدابير الحمائية بين سنتي 2007 و 2009 إلى نسبة 40.5% لتقييد الإستيراد.

وقد أفادت منظمة التجارة العالمية بأن الدول مستمرة في فرض قيود جديدة بما فيها التدابير التعريفية وغير التعريفية، وخصوصا مجموعة العشرين، وهذا ما يضاف إلى رصيد القيود المفروضة بالفعل، بينما تمضي عملية رفع القيود القائمة ببطء شديد، وتفيد التقديرات بأن معدل تغطية التجارة بالتدابير التقييدية المفروضة منذ بداية الأزمة بلغ 2.9% من تجارة السلع العالمية (3.8% من تجارة مجموعة العشرين) وتشمل تلك التدابير زيادات في التعريفات وتدابير غير تعريفية مثل التدابير التجارية التصحيحية وتصاريح الاستيراد وعمليات المراقبة الجمركية في قطاعات مثل الحديد والصلب والآلات والمعدات الكهربائية والمركبات وأكد تقرير المنبه التجاري (Global Trade Alert) أن التدابير التقييدية بلغت في عام 2012 ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الأزمة¹، ويؤدي هذا التزايد في تراكم التدابير التقييدية إلى النزوع للحماية، وهو ما يؤثر سلبا على التجارة والتعافي الاقتصادي.

II. تأثير الأزمة المالية على التجارة الخارجية في الدول النامية:

أدت الأزمة المالية إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي نتيجة انخفاض الاستهلاك وتقليص نفقات الشركات وانعكس ذلك العجز على الموازين التجارية للدول المتقدمة وتباطؤ النمو في التجارة الدولية إلى 4.3% في أوائل عام 2008، وذلك أقل من نسبة 6.4% المتحققة خلال عام 2007 بسبب الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدر بحوالي 15% من حجم التجارة الدولية.

¹ الأوتكتاد، تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 07

1- التأثير أثناء الأزمة المالية:

لقد تأثرت مختلف الدول النامية بالأزمة المالية نتيجة للروابط الاقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة لكنها كانت بدرجات متفاوتة، حسب قوة الارتباط والعلاقات التبادلية ما بين هذه الدول والأقتصاد العالمي ، فالدول النامية الناشئة لها أسواق مالية منفتحة كان التأثير فيها قويا ومباشرا أما الدول النامية الأقل انفتاحا فقد تسللت لها الآثار بطريقة غير مباشرة عن طريق التجارة الدولية إذ تراجعت صادراتها بفعل تدحرج الطلب العالمي.

ظهرت تبعات وآثار الأزمة الاقتصادية اعتبارا من منتصف عام 2008 و انعكست على أداء الاقتصاد العالمي حينها بدأ يدخل في حالة من الركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو في ذلك العام إلى 2.9%¹، وكان التأثير الأكبر في الدول المتقدمة حيث أنخفض معدل النمو فيها إلى 0.2% وشمل الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان، وحققت الدول النامية معدل نمو بلغ 6.1%، وبعد ذلك دخل الاقتصاد العالمي سنة 2009 في حالة من الركود أدى تطورها لاحقا إلى حالة من الانكماش بنسبة بلغت -0.5% وتحول النمو في الدول المتقدمة إلى انكماش بمعدل (-3.4%) وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية التي أنخفض فيها معدل النمو إلى 2.7%، وبفعل هذا الانكماش في النمو الذي حصل في الدول المتقدمة فقد أدى بدوره إلى تراجع الطلب العالمي على صادرات الدول النامية وإلى انخفاض أسعار السلع الأولية وانخفاض تدفق الاستثمارات وهاوى من أسعار النفط إلى أن وصلت حدود 33 دولارا للبرميل في عام 2009.²

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص 275.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره، ص 91.

إن آثار الأزمة المالية على الدول النامية قد انتقلت من خلال قناة التجارة الخارجية فمعدلات حصة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي لها تعتبر مرتفعة، ونتيجة للأزمة فقد انخفضت صادراتها بمقدار 715 مليار دولار ما بين عامي 2008 و 2009 وانخفضت صادرات الدول الفقيرة بمقدار 2.83 مليار دولار، وبالنسبة للدول النامية ذات الدخل المتوسط الشريحة الدنيا فإن صادراتها انخفضت ب 904 مليار دولار وانخفضت صادرات الدول النامية ذات الدخل المتوسط الشريحة العليا إلى 712 مليار دولار.¹ وانخفض فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها من 709 مليار دولار في عام 2008 إلى قرابة 322 مليار دولار في عام 2009، وقد ساهم بشكل كبير في هذا الانخفاض التراجع الحاد في فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقيمة 348 مليار دولار في عام 2008 إلى عجز بقيمة ما يقارب من 35 مليار دولار في عام 2009 ويعزى ذلك إلى هبوط أسعار النفط.²

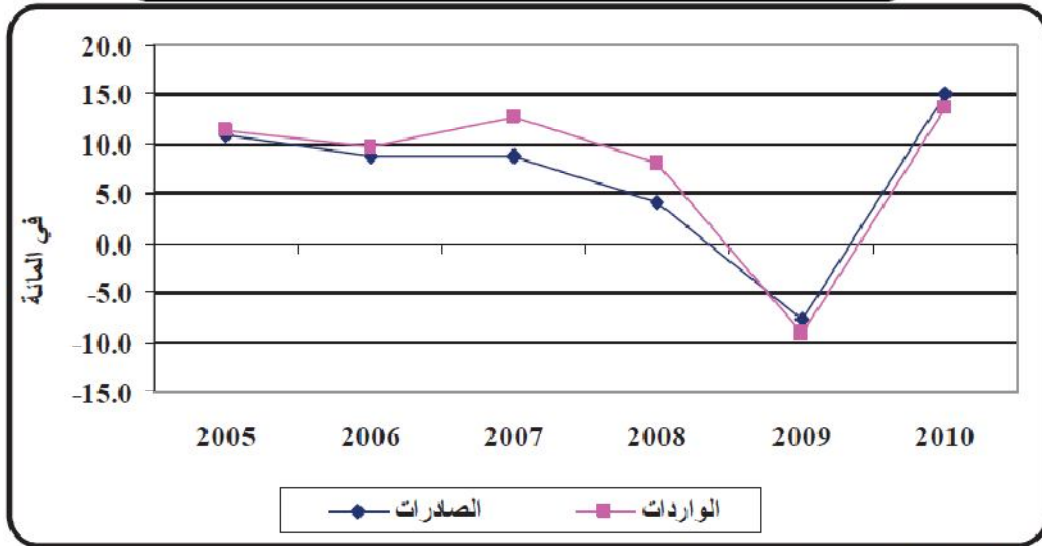
إن معدلات نمو التجارة الخارجية للدول النامية ومعدلات نواتجها الإجمالية ذات صلة وارتباط بأسواق الدول المتقدمة وحجم طلبها وبطبيعة تغير وضعها الاقتصادي ، ففي حالة الكساد يتراجع الطلب على صادرات الدول النامية وفي حالة الانتعاش يتزايد الطلب عليها، والشكل البياني التالي يوضح معدل نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة.

¹ بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، جسر التنمية، سلسلة دورية، العدد102، السنة العاشرة، أبريل 2011، ص 08.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، مرجع سبق ذكره، ص09.

الشكل البياني رقم (2): معدل نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصاديات السوق

الناشئة



المصدر: الملحق (5/1).

المصدر: تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص 8.

يتضح من الشكل البياني أن معدلات نمو التجارة في الدول النامية كانت مرتفعة قبل الأزمة المالية بفضل ارتفاع أسعار المواد الأولية وتصاعد أسعار النفط العالمية بشكل متزايد بداية من سنة 2003 إثر تنامي طلب الصين ودول آسيا عليه، لكن مع بداية الأزمة بدأ نمو التجارة في الهبوط إلى أن وصل إلى القاع سنة 2009 ، حيث تراجعت الصادرات بنسبة

(-7.8%) والواردات بنسبة (-9.2%)، وبلغ معدل انكماش حجم التجارة العالمية

12.2% خلال العام نفسه، وهو ما يمثل أكبر انخفاض من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، حيث

تراجع حجم التجارة ثلاث مرات في سنة 1975 بمعدل 7% و 1982 بمعدل 2%، 2001 بمعدل 0.2%¹

2- بداية التعافي من الأزمة المالية:

سار الاقتصاد العالمي في 2010 على مسار التعافي من الأزمة المالية العالمية، حيث قفز نمو الناتج الإجمالي من (-0.5%) في سنة 2009 إلى 5% سنة 2010 وازداد الطلب على الطاقة وازدادت المؤشرات الإيجابية لثقة المستهلكين الأمريكيين بقوة الاقتصاد الأمريكي وزيادة نموه بـ 2.8%، وزيادة نمو الاقتصاد العالمي بـ 3%، وقد قاد هذا الانتعاش اقتصاديات الدول النامية والدول الناشئة التي سجلت معدل نمو بلغ 7.3% مقابل 2.7% سنة 2009، لكن الملاحظ في هذا النمو العالمي ارتفاع معدل البطالة الذي وصل في الولايات المتحدة الأمريكية 9.6% وفي إجمالي الدول المتقدمة 8.3%، وهو ما يبرر ظاهرة جديدة في اقتصاديات الدول المتقدمة يطلق عليها النمو "بلا تشغيل" والتي يتوقع أن تبقى ثابتة في ظل انتعاج العديد من هذه الدول لسياسات مالية تقشفية وتنفيذها لإصلاحات من أجل إعادة بناء القطاع المصرفي والمالي فيها.

ولقد صاحب أنتعاش الاقتصاد العالمي تصاعد نمو حجم التجارة العالمية في عام 2010 بمعدل أعلى من ذلك المسجل قبل الأزمة، إذ تحول انكماش التجارة العالمية للسلع من (11.7%) في عام 2009 إلى نمو بلغ (13.6%) في عام 2010، فما إن بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي نسبيا من تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2010، وحققت خلالها بعض الدول معدلات نمو معتبرة، عاد ليقع على حافة مرحلة أخرى من الانكماش نتيجة لأزمة الديون السيادية في منطقة

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009، ص 135.

اليورو والتي زادت حدتها خلال عام 2011 بشكل أكبر، وهو ما دفع دول منطقة اليورو بتبني سياسات مالية أكثر نقشفا لتجاوز التداعيات السلبية لتلك الأزمة ، مما أضعف من فرص النمو والتوظيف ليس فقط في منطقة اليورو فحسب ولكن في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي ، ومع ذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نموا بلغ 3.9% مقابل نمو بلغ 5.3% في عام 2010، شاركت الدول النامية فيه بنصيب أكبر وذلك لعدة عوامل من أهمها:¹

- ارتفاع مستويات الطلب المحلي في الدول النامية وهو ما عوض انخفاض مستويات الطلب الخارجي على صادراتها من قبل الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند.
 - انتعاش مستويات التوظيف في الدول النامية في عام 2011، وتراجع معدلات البطالة.
 - ارتفاع الأسعار العالمية للبترول، مما ساهم في ارتفاع معدل النمو في الدول المصدرة له.
 - الارتفاع الكبير في صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية خلال عام 2011.
- غير أن التراجع الذي حصل في عام 2011 في نمو حجم التجارة الدولية لم يكن انكماشاً كما حصل في سنة 2009، وإنما حقق معدل نمو 6.3% وحققت الدول النامية معدلاً في نمو صادراتها بلغ 6.4% والدول المتقدمة 5.1%.

لقد كانت الدول النامية فعلاً أكثر مرونة في مواجهة الأزمة، ويتوقع استمرار تزايد أهميتها في التجارة الدولية، إذ ازداد نصيبها من حجم التجارة الدولية ما بين عامي 1995 - 2010 من نسبة 28.5% إلى 41.2%، وقادت تلك الدول في عام 2011 الانتعاش في الطلب الخارجي بنسبة

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 2.

تصل إلى حوالي نصف النمو في الواردات على المستوى العالمي، وذلك مقارنة بمتوسط تصل نسبته إلى 43% على مدى السنوات الثلاثة السابقة للأزمة المالية، ويرتبط التغيير الحادث في أنماط التجارة بالنمو الصناعي المتسارع لدى الدول النامية الرئيسية، مما زاد من معدلات التبادل التجاري بين دول الجنوب بين عامي 1995 - 2011 بمعدل سنوي قارب 13.7% وهو ما يفوق متوسط النمو السنوي في التجارة الدولية بهامش كبير والذي بلغ في المتوسط 8.7% سنوياً¹، وقد ازداد نموه في سنوات الأزمة المالية إلى 30% في الفترة ما بين 2009 و 2010 وشكل 23% من حجم التجارة العالمية.²

المبحث الثاني: آثار اتفاقيات تحرير التجارة على الدول النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

لقد اعتبرت حدثاً اقتصادياً عالمياً بالغ الأهمية، وهي تشكل بداية لمرحلة جديدة في النظام التجاري الدولي ومن الطبيعي أن تكون المكاسب والآثار الإيجابية من تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة المنبثقة عن الجولة تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة في صالح الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، واليابان) وهي الأطراف الفاعلة في المفاوضات، أما الدول النامية فإن نصيبها من المكاسب الناتجة عن تنفيذ الاتفاقيات سيكون بمدى حجم مشاركتها في تشكيل النظام التجاري متعدد الأطراف، ذلك لأنها كانت مغيبة في تكوين حلقاته الأولى.

¹ تقرير حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012، الملخص التنفيذي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص 09.

² تقرير الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

وللتوضيح أكثر حول مكاسب الدول النامية والآثار المستقبلية من تطبيق هذه الاتفاقيات يمكن تتبعها من خلال التركيز على أهم القطاعات (قطاع الزراعة، المنسوجات والملابس، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) فيما يلي:

أولاً: الآثار الحالية والمتوقعة لتحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية على الدول النامية.

تعد اتفاقية الزراعة من أكثر اتفاقيات (OMC) تأثيراً على الدول النامية عموماً ذلك لأنها تعتبر النشاط الأساسي لأغلب هذه الدول، إذ يساهم قطاع الزراعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب أكثر من نصف قوة العمل، وتشكل الصادرات الزراعية نسبة لا يستهان بها في هيكل الصادرات للدول غير النفطية لأكثرية الدول النامية.

وهناك شبه اتفاق بين أغلب المحللين الاقتصاديين على أن تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الزراعية ستكون له بعض الآثار الإيجابية والسلبية على الدول المتقدمة والنامية، فالدول المتقدمة ستستفيد وخصوصاً الدول التي تقدم للقطاع الزراعي دعماً ضخماً مثل دول أوروبا الغربية وشرق آسيا وأمريكا الشمالية، إذ بتوجيهها لهذا الدعم نحو الأنشطة المربحة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد ويعمل على زيادة معدلات النمو.

وبالنسبة للدول النامية فهي ستحصل على مكاسب محتملة، نتيجة إصلاح التجارة الزراعية، قدرها المكتب الأسترالي للاقتصاد والزراعة والموارد في عام 2000 بنحو 14 مليار دولار سنة 2010، بشرط حدوث تخفيض نسبته (50%) من مستويات الدعم الزراعي القائمة، مما يمكنها من

زيادة عائدات صادراتها جراء زيادة الأسعار العالمية الناتجة من خفض الدعم، إلا أن ذلك سيترتب عنه بعض الآثار المتباينة للدول وفقاً لما إذا كانت دولا مصدرة أو مستوردة.¹

IV. مستوى تطبيق الاتفاقية:

تعتبر الدول الصناعية المتقدمة هي الفاعل الرئيسي في الاتفاقية، فكلما كان التحرير في غير صالحها تلجأ إلى التقييد والحماية والتراجع عن الالتزامات، وهذا بدوره يحرم الدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية من الوصول إلى أسواق هذه الدول، والجدول التالي يبين مستوى التخفيضات التي قامت بها هذه الدول.

جدول رقم (06): مستوى التخفيضات في إجمالي تدابير الدعم الكلي في الدول المتقدمة خلال الفترة (1995-2000):

الدول	كندا	الإتحاد الأوروبي	اليابان	أمريكا	المجموع
السنوات	4.1	81.4	33.8	23.9	143.7
1995	3.9	79.8	32.6	23.1	138.7
1996	3.8	76.8	31.5	22.3	134.4
1997	3.7	74.5	30.4	21.5	130.1
1998	3.5	72.3	29.3	20.7	125.8
1999	3.4	70.0	28.1	19.9	121.4
2000	3.3	67.7	27.0	19.1	117.1

¹ Austrian Bureau of Agricultural and Resource Economies, 2000, the impact of Agricultural trade liberalization on Developing countries, ABARE. Canberra, 2003, p18.

المصدر: كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 75.

من خلال إلقاء نظرة على حجم التخفيضات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن الدول المتقدمة متمسكة بدعم قطاعها الزراعي رغم الشكوك التي تحوم حول صحة البيانات. كان من المفترض أن تكون هذه الدول قد نفذت الكثير من التزاماتها حول الدعم والإعانات والرسوم الجمركية طبقا للاتفاقية.

وتشير بعض الإحصائيات أن هذه الدول قدمت في سنة 2001 دعما بلغ 311 مليار دولار¹، وفي سنة 2002 قدر هذا الدعم بـ 318 مليار دولار، وحسب مجلة التمويل والتنمية فإن هذه الدول أنفقت سنة 2003 حوالي 235 مليار دولار على قطاعها الزراعي²، وفي سنة 2009 أنفقت دول الإتحاد الأوروبي وحدها حوالي 253 مليار دولار كدعم للقطاع الزراعي³.

لقد اعتبرت اتفاقية الزراعة اتفاقية مرحلية تمهد إلى مفاوضات جديدة لتحقيق أوضاع أفضل، وبعد مرور ست سنوات استأنفت هذه المفاوضات في 23 مارس 2002، ومازالت المفاوضات مستمرة، وتدور حول الموضوعات الثلاث الرئيسية، خفض التعريفات الجمركية، خفض الدعم المحلي، خفض دعم الصادرات، فحتى الآن لم يحصل أي تقدم يذكر في خصوصها، حيث أخفقت كل المؤتمرات الوزارية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في السنوات الماضية

¹ محمد رضوان، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، 2003، ص 08.

² صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 04، ترجمة مراكز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية، قليب، ديسمبر 2004، ص 34.

³ تاريخ الاطلاع 2011/01/31 Cfm. Story. Display. Subject. Research. Economist/ www.

(سياتل، الدوحة، كانكون، هونغ كونغ) في التوصل إلى صيغة نهائية، سواء من الناحية الزمنية ومن ناحية السياسات الإجرائية لحل المشكلات المتعلقة بالزراعة وتبادل المنتجات دولياً.

فالإتحاد الأوروبي أعلن في مؤتمر هونغ كونغ 2005 أنه مستمر في دعم قطاعه الزراعي إلى سنة 2013، ويرجع تمسكه بموقفه الداعم لسياسة الحماية، وعدم استعداده لتقديم تنازلات لأهمية القطاع عنده، إذ يعيش حوالي 8% من سكان المجموعة الأوروبية على الزراعة، ففرنسا ترى أنه من المستحيل عليها إلغاء الدعم، ذلك لأنها تواجه ضغوطاً داخلية من طرف المزارعين الذين يطالبون بعدم تقديم مزيد من التنازلات بخصوص دعم الصادرات¹، وإذا نظرنا إلى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزارع الأمريكي فإنه يتجاوز 360 ألف دولار أمريكي، وتقدم الحكومة اليابانية دعماً للبقرة الواحدة في اليوم بـ 7.5 دولار.²

أما على مستوى الدول النامية فمن المعروف أنها طبقت -قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية- سياسات الإصلاح الاقتصادي (التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي)، وتطلب ذلك منها إتباع جملة من السياسات تمثلت في انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والالتزام بسياسات التقشف والكف عن الإنفاق في القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاع الزراعي (تقديم الدعم)، فأغلب هذه الدول تفتقر إلى الموارد اللازمة للدعم، وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة حتم عليها الزيادة في تخفيض الدعم فعلى سبيل المثال أبلغت كل من البرازيل، كوستاريكا، المغرب وتايلاند،

¹ عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، استرشاداً بالتجربة المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 233.

² محمد رضوان، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 08.

المنظمة بأن مخصصاتها للدعم تقل عن مستويات الحد الأدنى المسموح به للدعم من قبل المنظمة العالمية للتجارة.¹

V. تأثير إساءة استخدام اتفاقية التدابير الصحية على الدول النامية:

لقد ترتب من جراء هذه الاتفاقية بعض الآثار السلبية على صادرات بعض الدول النامية وحسب دراسة كلفت منظمة الأغذية والزراعة (Fao) سنة 1999 مجموعة من الخبراء المتخصصين بإجراء 14 دراسة حالة، وأعدت هذه اللجنة ورقة تحليلية تلخص هذه التجارب والدروس المستفادة، وأعدت منظمة الزراعة هذه الدراسة في صيف 2002 لتوسيع نطاق العينة وقد استند الاختيار على أساس التوازن الجغرافي وعلى فئات مختلفة من البلدان المستوردة للغذاء والبلدان المصدرة للمنتجات الزراعية، وتبين أن صادرات اندونيسيا قد تعرضت إلى 40 أمر وقف في سنة 2001، وكذلك تعرضت صادرات أوغندا للحظر من قبل الاتحاد الأوروبي بحجة تسمم الأسماك لمدة 18 شهرا، ولم تسلم صادرات الهند من المنتجات البحرية هي الأخرى من الحظر من قبل الاتحاد الأوروبي²، وواجهت البرازيل قيودا على صادراتها من الفواكه الاستوائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان نظرا لوجود ذبابة الفاكهة بالإضافة إلى بعض الاشتراطات

¹ منظمة الأغذية والزراعة، دراسة حول تجارب القطاع الزراعي للدول النامية، 2002، ص 20. على موقع المنظمة

² منظمة الأغذية والزراعة بنفس المرجع السابق، ص ص 33-34.

التعجيزية كاشتراط وزارة الزراعة الأمريكية وجود أحد موظفيها في موقع الإنتاج وأن يكون ذلك على حساب المنتجين أو التجار المحليين.¹

VI. أثر تخفيض الرسوم الجمركية على خزينة الدولة في البلدان النامية:

لقد استجابت الدول النامية لسياسة تحرير التجارة الخارجية- كبند من بنود الإصلاح الاقتصادي- والتي تمثلت في تقليص الرسوم الجمركية في وجه الواردات، بالإضافة إلى شروط منظمة التجارة العالمية والتي تطالب بالمزيد من التخفيض، ولاشك أن تخفيض هذه الرسوم يؤثر على خزينة الدولة النامية، ويقلل من مواردها، مما يؤدي إلى تراجع في البرامج التنموية، ويشجع في الوقت نفسه على الاستيراد، ويزيد من العجز في الميزان التجاري، ويحدث فجوة كبيرة فيه، مع التزايد الملحوظ في عدد سكان الدول النامية، والحاجة إلى المزيد من الاستيراد، مما يستدعي سد هذه الفجوة عن طريق الاستدانة، وما يترتب على ذلك من شروط من قبل الدائنين والوصفات الجاهزة الصادرة عن المنظمات المالية الدولية، وقد جربت الدول النامية هذه الوصفات في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم والتي كانت نتائجها كارثية على المستوى الاجتماعي، حيث تراجعت مستويات التشغيل، وارتفعت معدلات البطالة، وانخفضت مستويات المعيشة، وشهدت موجات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أما بالنسبة للدول النامية الزراعية المصدرة والتي تملك ميزة نسبية لا يستهان بها، فمازالت تقف أمام صادراتها أساليب الدعم المحلي في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكذلك الرسوم الجمركية وإجراءات التدابير الصحية والقيود الفنية وهو ما

¹ نفس المرجع السابق ، ص 36.

ينعكس سلبا على إيرادات هذه الدول في ظل تدني نسب التبادل التجاري بين شقي الدول النامية المصدرة والمستوردة، وذلك لارتباط هذه البلدان بعملات الدول المتقدمة (الدولار والأورو).

إن أكبر التحديات التي يفرضها هذا الواقع على الدول النامية هو إصرار الدول المتقدمة على التحرير من جانب واحد مما يؤثر على وضعية الموازين الزراعية والتي أصبحت تعاني من عجز مزمن، فحصول الصادرات الزراعية لا تمول سوى جزء من مبلغ الواردات وتهبط النسبة إلى أقل من 5% في كل من الجزائر وليبيا والكويت.¹

وفي حالة ما إذا ألغت الدول المتقدمة الدعم عن قطاعها الزراعي، وهو أمر مستبعد في المدين القصير والمتوسط، فستكون له آثار كبيرة على الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية وسيزيد من تكاليف فاتورة وارداتها ويضع موازين مدفوعاتها ويجعلها بحاجة ماسة إلى الاستدانة والدوران في فلك دوامة إعادة الجدولة، وما يتطلبه ذلك من الشروط والانصياع الأعمى لأوامر المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي جربت ونفذت في السابق فكان لها ما كان. وإذا نظرنا إلى حالة الدول العربية باعتبارها دولا نامية نجدها لا تشذ عن الوضعية إذ أن العجز في الميزان التجاري الزراعي أصبح في تزايد مستمر وذلك ما يوضحه الجدول التالي:²

الجدول رقم (07): تطور العجز في الموازين التجارية للسلع الزراعية للدول العربية

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	معدل النمو السنوي
							2009/2008

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، عمان، 2002، ص 36.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الصادرات الزراعية	6.9	11	11.6	13.8	16.4	19.1	16.8
الواردات الزراعية	30	38.3	40.1	51.4	60.2	64.8	7.7
العجز	23.1	27.3	28.5	37.6	43.8	45.7	4.4
نسبة الصادرات إلى الواردات	23.2	28.7	28.9	26.8	27.2	29.5	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

إن معطيات الجدول توضح ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي طيلة هذه السنوات حيث ارتفع سنة 2000 من 23.1 مليار دولار إلى 45.7 مليار دولار في سنة 2009، ويعتبر هذا الرقم كبيراً ويشكل نزيفاً لخروج العملات الصعبة التي تحتاجها التنمية في هذه الدول، وهي حالة أصبحت سائدة تعاني منها غالبية البلدان النامية.

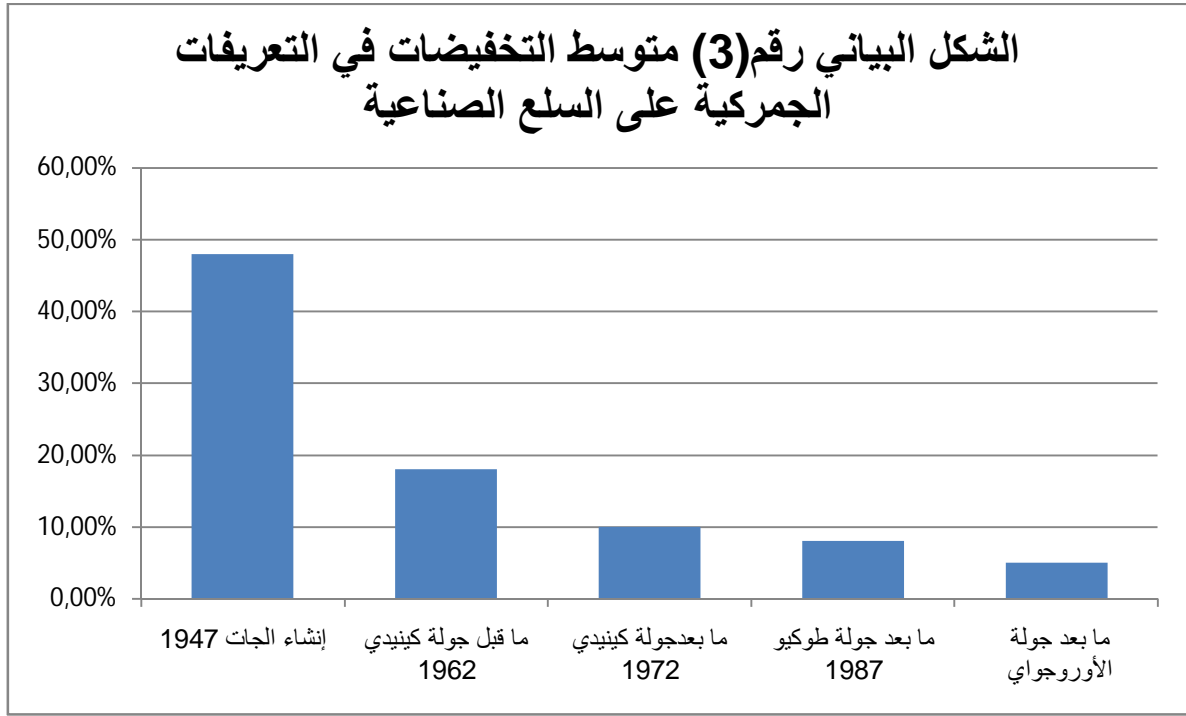
ثانياً: آثار اتفاقيتي السلع الصناعية وتجارة المنسوجات والملابس على الدول النامية

قبل التطرق إلى آثار اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس على الدول النامية، فإنه من المناسب التعرّيج على مدى التزام الدول بتطبيق اتفاقية السلع الصناعية والتي قطعت فيها أشواطاً كبيرة قبل جولة الأوروغواي.

I- التزام الدول بتطبيق اتفاقية السلع الصناعية:

لم يكن التوصل لاتفاق بشأن تحرير تجارة السلع الصناعية على الدرجة نفسها من الصعوبة التي مرت بها المفاوضات في القطاعات الأخرى، لأن الدول الصناعية المتقدمة كانت على استعداد للتوصل لاتفاق بهذا الصدد، إذا ما استثنينا المنسوجات والملابس، وإن كانت في بعض الأحيان تضع بعض العراقيل في وجه صادرات الدول النامية، كالتدابير الفنية والالتزام بالمعايير

البيئية ، إلا أن مستوى التعريفات الجمركية كان منخفضا، والشكل البياني التالي يوضح متوسط التخفيضات في التعريفات الجمركية خلال مفاوضات الجات والتي شملت معظم السلع الصناعية.

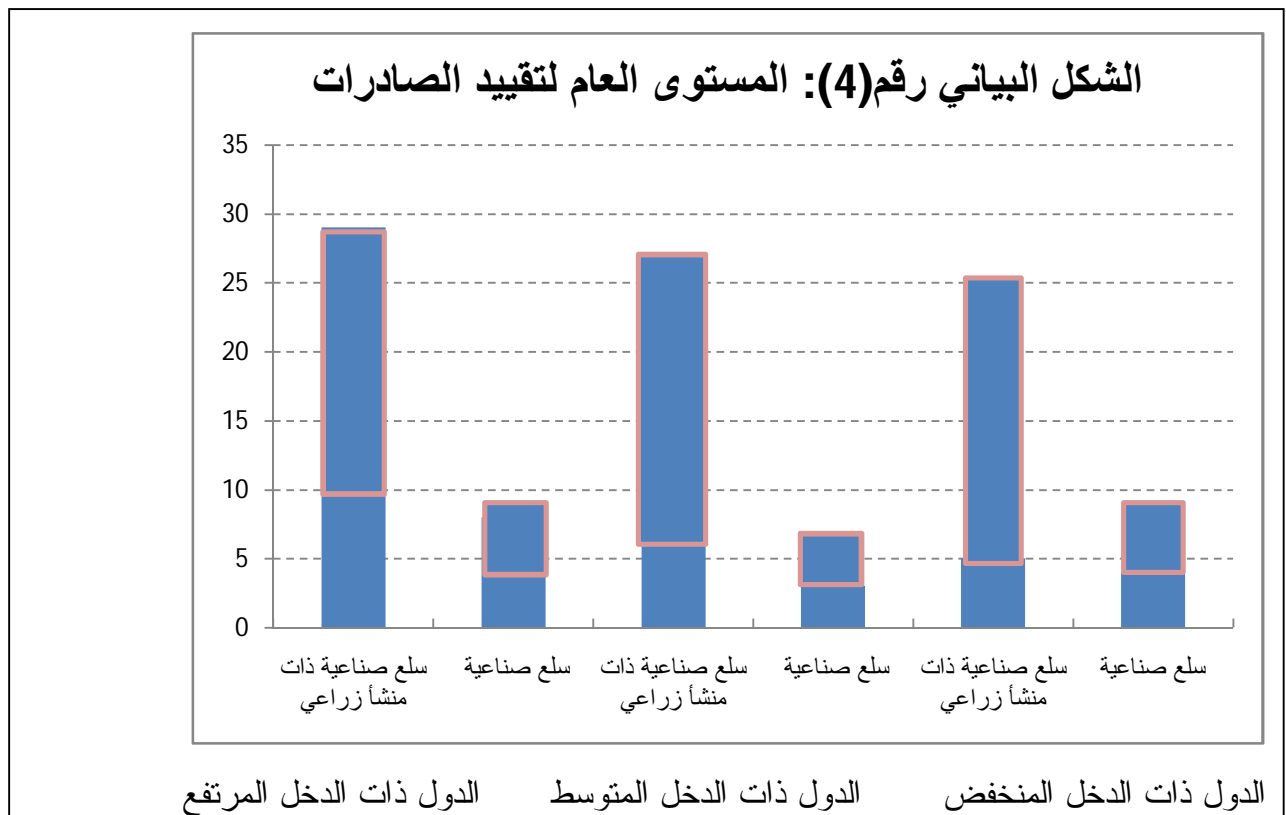


La source : World trade organization (WTO). Singafore ministrial declaration, Décembre 1996, P :05.

يظهر الشكل البياني السابق، انخفاض مستوى التعريفات الجمركية على السلع الصناعية، حيث وصلت إلى أقل من 10% وخصوصا بعد جولة الأوروغواي، إلا أن سلوك بعض الدول يتغير بتغيير مصالحها، فعلى سبيل المثال فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في 05 مارس سنة 2002 رسوما جمركية تراوحت بين 08% إلى 30% على مادة الصلب واستثنت من ذلك كل من كندا، المكسيك، إسرائيل، الأردن ومصر باعتبار أن هذه الدول تقيم مناطق تجارية حرة معها¹، و كثيرا ما استخدمت الدول الصناعية هذا الأسلوب المعروف بالإجراءات الرمادية بغية حماية مصالحها التجارية ، فالقانون التجاري الأمريكي الصادر في عام 1974 والمعدل في عام 1988 في القسم 301 منه تضمن إمكانية فرض عقوبات من طرف واحد ضد صادرات الدول الأخرى

¹ بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 274.

والتي قد تتخذ إجراءات تجارية أو غير تجارية قد تضر بالمصالح الأمريكية.¹ وبالرغم من تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع كما وضحه المخطط السابق فإن بعض السلع ستظل تواجه معدلات جمركية مرتفعة نسبياً؛ كالجلود والألبسة والمطاط، وهي سلع غالباً ما تصدرها الدول النامية إلى الدول الصناعية؛ وتواجه أيضاً صادرات الدول النامية تدابير غير تعريفية كثيراً ما تطبق على فئات من المنتجات ذات أهمية تصديرية خاصة، وهي منتجات في أغلب الأحوال تتميز فيها بمزايا نسبية، والمخطط التالي يوضح ارتفاع نسب التدابير غير الجمركية.



تدابير غير تعريفية
تدابير تعريفية

المصدر: الاونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور انمائي، مرجع سبق

ذكره، ص 17.

¹ محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، القاهرة، 2006، ص 203.

يوضح المخطط أعلاه الارتفاع الشديد في نسب التدابير غير التعريفية بالمقارنة مع التدابير التعريفية ، مما يشكل عائقا أمام نفاذ الصادرات إلى الأسواق، ومن المعروف أن الإجراءات التقييدية للسلع خارج نطاق الرسوم الجمركية تعتبر أشد أنواع الحماية التجارية، بيد أن مطلب ضمان مطابقة السلع المستوردة للمعايير البيئية والصحية أصبح من العوائق التي تتذرع بها الدول الصناعية لوقف تدفق منتجات الدول النامية، وهي معايير تعجيزية يترتب عليها زيادة في تكاليف المعاملات الاقتصادية ، وفي المقابل نرى الدول النامية تتيح النفاذ إلى أسواقها من خلال خفض التدرجي لمستويات التعريفية الجمركية ومستوى القيود الكمية، وهذا ما أدى في السنوات الأخيرة إلى تواجد المنتجات الأجنبية، وخاصة منتجات الدول الصناعية المتقدمة بحرية تامة وبأسعار نسبية أقل (نتيجة خفض مستويات الرسوم الجمركية) ، مما زاد من الإقبال على السلع الأجنبية وبالتالي أثر ذلك على حجم الطلب على السلع المحلية المماثلة، والجدول التالي يوضح مستويات الرسوم الجمركية لمجموعة من الدول النامية.

الجدول رقم (08): متوسط التعريفية الجمركية على السلع الصناعية لمجموعة من الدول النامية لسنة 2005.

الدولة	اندونيسيا	الصين	البرازيل	جنوب إفريقيا	الجزائر	موريتانيا	المغرب	السنغال	مالي
مستوى التعريفية	%07	%7.4	%8.7	%8.2	%12	%9.8	%24.1	%10.9	%11.9

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على

du climat des investissement, Programme régional Banque mondiale, Mauritanie et évolution sur le Développement des entreprises, juin 2007,P :27.

يتضح من خلال الجدول أن مستويات التعريفية الجمركية على السلع الصناعية في هذه

العينة من الدول النامية، هي نسب معقولة وقرابية من النسب المتفق عليها في بروتوكول السلع

الصناعية الموقع عليه في اتفاقية أوروغواي والتي كان من المقرر أن يكتمل تطبيقها سنة 2005 بإشراف منظمة التجارة العالمية، إلا أن تعثر جولة الدوحة وتحايل الأطراف الأقوياء في المفاوضات حال دون ذلك.

لقد أدى تراجع مستويات التعريفات الجمركية إلى تعريض الصناعات الناشئة في الدول النامية إلى منافسة شرسة قد لا تستطيع مواجهتها حتى باللجوء إلى الإجراءات الحمائية والتي تفرض رسوما جمركية تعويضية، وذلك لأن الأفراد سيطلبون هذه السلع الأجنبية كنوع من التفاخر بإستهلاك المنتجات الأجنبية.¹

إن إسقاط أي شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة يعني فتح السوق تماما أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة في دول الشمال والذي يمكن أن يؤدي إلى محاصرة المشروع الصناعي المحلي وتدمير الصناعات الوطنية وتسريح ملايين العمال.

II - آثار إتفاقية المنسوجات والملابس على الدول النامية

لم تشهد السنوات الماضية منذ التوقيع على اتفاقية الأوروغواي وبدء تطبيقها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، تطورا ملحوظا في تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة رغم أن الاتفاقية قررت إنهاء نظام الحصص المتبع في ظل اتفاقية الألياف المتعددة خلال عشر سنوات أي سنة 2005، وكان نظام الألياف المتعددة يفرض حصصا محددة للمبيعات للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا من الدول النامية التي تنتج المنسوجات بأسعار رخيصة ويكرس حالة ووضعا شاذا في النظام التجاري العالمي.

¹ محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، مرجع سبق ذكره ، ص 211.

ومن الواضح أن الدول المتنفذة (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي) أستبقت 49% أي تقريبا نصف كميات الواردات من المنسوجات والملابس للدمج في المرحلة الأخيرة (2002-2005)، وهو ما يدل على عدم تحمس هذه الدول لتحرير قطاع المنسوجات والملابس، فما قامت به من تحرير ل وارداتها في تلك الفترة لم يتجاوز 05 إلى 10%، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تتقيد إلا بضم 13 بندا من أصل 750 بندا من بنود المنسوجات والملابس التي تسري عليها الحصص، كذلك الإتحاد الأوروبي لم يلتزم إلا بضم 14 بندا من أصل 219.¹

لقد انتهى العمل مبدئيا حسب ما نصت عليه الاتفاقية بنظام الحصص المفروضة على صادرات الدول النامية للمنسوجات والملابس منذ ثمانية سنوات، عقبه قامت كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بإستحداث قيود على بعض الواردات من المنسوجات حماية لصناعاتها، وهو ما شكل عقبة أمام الدول ذات الميزة النسبية في هذا القطاع.

لقد شكل هذا التحرير النسبي منافسة شديدة بين الدول النامية المصدرة للمنسوجات والملابس، وأنهى العهد الذهبي لبعض الدول التي كانت تضمن لها حصة محددة لتصدير منتجاتها. وتشير الاتجاهات الحديثة لتوزيع الصادرات العالمية للمنسوجات والملابس أن الدول المصدرة مثل الصين والهند قد استفادت من تحرير التجارة العالمية بالدرجة الأولى، بينما استفادت تركيا بدرجة أقل، ولقد استحوذت كل من الصين والهند على أكبر الزيادات من الحصص

¹ بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

التصديرية لهذه السلع إلى الأسواق الرئيسية، وذلك على حساب بقية الدول النامية المصدرة لها، ومن ضمنها الدول العربية.¹

وقدرت إحدى الدراسات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية أن الصين قد تسيطر على نصف واردات الولايات المتحدة من المنسوجات بالمقارنة مع ما كانت تستورده سابقا 16% سنة 2002، وفي الوقت نفسه قد يرتفع نصيب الهند من 04% إلى 15%، لكن هذه التقديرات ربما يكون مبالغا فيها، ولا تأخذ في الاعتبار العوامل المقيدة، فصناعة المنسوجات الأمريكية لا تتحمل هذا المستوى من التحرير، فقد فقد في هذا القطاع 12200 عامل وظائفهم في شهر واحد من سنة 2005، وهي السنة الأولى لإلغاء نظام الحصص، فقد تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية في أي وقت إجراءات إجهاضية و تطبق الحماية على صناعتها خصوصا في ظل تآزم المفاوضات في جولة الدوحة.

أما بالنسبة للدول العربية وهي دول مصدرة ومستوردة، فالدول المصدرة الرئيسية فيها هي تونس، سوريا، مصر والمغرب ، وتشكل صادراتها من المنسوجات والملابس 40% من مجمل صادراتها المصنعة، وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية لصادرات الدول العربية من هذه السلع، إذ كانت تتلقى 40% من الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس، وما يقارب 70% من الصادرات التونسية والمغربية، ومع بداية إزالة الحصص، واجهت هذه الدول مشاكل تمثلت في ضياع أو تقليص الأفضلية التجارية التي كانت تسهل الوصول إلى أسواق هذه الدول وبتآكل الأفضلية أصبح المصدرون من الدول العربية يتعرضون لمنافسة شرسة من الدول الآسيوية ودول أوروبا الشرقية التي تمتلك قدرة تنافسية وخاصة الدول الآسيوية التي تتميز بتدني

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص162.

تكاليف العمالة والقدرة على زيادة الإنتاجية، وقد أدى ذلك إلى تراجع صادرات المغرب من المنسوجات والملابس ما بين 11% إلى 18% بعد إلغاء نظام الحصص مما أثر بشكل سلبي على العمالة لقطاع يمثل 34% من إجمالي الصادرات الصناعية و 42% من إجمالي التوظيف في القطاع الصناعي،¹ ولم يتوقف تأثير إلغاء الحصص على صادرات الدول العربية فقط وإنما تأثر الإنتاج المحلي إثر تخفيض الرسوم الجمركية، فلم يستطع المنتجون المصريون منافسة المنتجات المستوردة من آسيا وخاصة الصين وهو ما أدى إلى خسارتهم لحصة كبيرة من السوق بإنخفاض حاد في مبيعات المنسوجات والملابس المحلية، حيث انخفضت المبيعات بواقع النصف في الفترة من عام 2000 إلى 2004 من 6 مليار دولار إلى 3 مليار دولار.

لقد خيبت الاتفاقية بعض التوقعات بأن إلغاء الحصص سيؤدي إلى زيادة صادرات الدول العربية من المنسوجات بحوالي 82% ومن الألبسة بحوالي 93%²، و عليه فإن الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس مدعوة إلى تنفيذ إستراتيجية لإنتاج وتسويق المنتجات ذات الجودة الأفضل والتخلي عن إنتاج الملابس المنافسة التي تنتجها وتصدرها الدول الآسيوية، واستهداف الأسواق التي تستوعب المنتجات ذات الجودة العالية والتي تكون الدول العربية أقدر على المنافسة فيها، ذلك ما يتطلب منها استثمارات إضافية لإعادة الهيكلة اللازمة لهذا النوع من الصناعة، وعليها أن تركز على صناعة ملابس الجودة والموضة الموسمية التي تعتمد على سرعة التصنيع وإيصالها إلى أسواق مستهلكيها في أوقات قصيرة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في صادراتها إلى

¹ أ.د. هبة نصار، تحرير التجارة والنوع من منظور حقوق الإنسان، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، 21-23، أكتوبر، 2008، ص53.

² هيفاء عبد الرحمن ياسين التريكتي، آليات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 433

أسواقها الرئيسية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة،¹ وقد يشفع لها قربها الجغرافي للاستفادة من مواعيد التسليم التي تميز صناعة ملابس الموضة.

إن اتفاقية المنسوجات والملابس والتي راهنت عليها الدول النامية لم تضع الدول النامية على قدم المساواة في توزيع المكاسب، فقد استأثرت بعض الدول بأغلب المكاسب وخاصة الدول الآسيوية، في حين أن نظام الحصص كان أرحم بالبعض الآخر من الدول والتي جذب لها في السابق المستثمرين للاستفادة من فرص النفاذ للأسواق مما ساهم في خلق فرص العمل وتوليد الدخل لها.

ثالثاً: آثار تحرير تجارة الخدمات على الدول النامية

يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية جولة الأوروغواي، أول اتفاق تجاري دولي متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات ويغطي كافة الخدمات ذات الطابع التجاري وبصفة عامة كل الأنشطة الخدماتية القابلة للتجارة والتي لا تدخل في وظائف الدولة الرئيسية بالمعنى التقليدي الضيق.

لقد تمت هذه الاتفاقية تحت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والدول الصناعية بصفة عامة، كتسوية بين اعتبارات تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية مقابل تحرير التجارة العالمية في الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية التي تسيطر عليها هذه الدول.

وتتبع أهمية قطاع الخدمات للولايات المتحدة الأمريكية من كونه يعمل فيه أكثر من 75% من القوى العاملة، كما أنه يساهم بأكثر من 67% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، وبالتالي

¹ التقرير الاقتصاد العربي الموحد 2007، مرجع سبق ذكره، ص 163.

فتحرير هذا القطاع لا شك أنه سينعكس إيجابيا على الاقتصاد الأمريكي وباقي اقتصاديات الدول المتقدمة، كما أن هذه الدول بدأت في (العقود الثلاثة الأخيرة) تفقد تدريجيا ما كانت تتمتع به من مزايا نسبية في الصناعات التقليدية وخصوصا الصناعات التحويلية، حيث انتقلت هذه الميزات إلى البلاد حديثة التصنيع مثل دول شرق آسيا ، ولهذا أصرت الدول المتقدمة على تحرير تجارة الخدمات التي مازالت تتمتع فيها بمزايا نسبية مرتفعة.

إن أهمية هذا القطاع تكمن في كونه يقوم بدور هام وحيوي في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لإسهامه المباشر في الإنتاج والاستخدام والتأثير على موازين المدفوعات في العالم ، حيث أصبحت عملية توفير الخدمات واحدة من أهم محددات الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية، إذ ساهمت الخدمات بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية و 50% في الدول النامية، وشكلت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات نسبة 28% من إجمالي صادراتها وبلغت النسبة في الاتحاد الأوروبي 23 % عام 2002¹، وعموما فأهمية الخدمات في الاقتصاديات الوطنية لا يمكن قياسها من خلال المؤشرات الكمية فقط، فالأهمية الأساسية لها تتعلق بصلتها وعلاقتها المشتركة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن أثرها على المنافسة الدولية، وتقسيم العمل الدولي وكذلك ارتباطها المتزايد بالتقدم التكنولوجي، حيث شهد العالم اليوم ما يعرف بثورة الخدمات والتي تتميز بالتوسع السريع في الخدمات كثيفة المعرفة مثل البحوث والتطوير والحساب الآلي... كل هذا دفع بالدول المتقدمة إلى حث الدول النامية إلى تحرير قطاع الخدمات فيها ، بيد أن هذه الأخيرة ستواجه بعض التحديات في المستقبل لشدة

¹ نيل بدر الدين، تحرير التجارة في الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص 187.

المنافسة مع الدول المتقدمة إذا هي التزمت بجداول الالتزامات المتفق عليها، وعلى الرغم من أن مفاوضات التجارة كانت تسير بشكل مقبول، إلا أن عدم التوصل إلى إتفاق حول ملف الزراعة قد يؤدي بالدول النامية بربط التقدم في مفاوضات التجارة في الخدمات بما سيتم إحرازه من نتائج في هذا الملف خاصة وأن للدول النامية مصالح تصديرية في المجال الزراعي، وهذا التوجه يتوافق مع مبدأ الصفقة المتكاملة **single undertaking** الذي تتبناه المنظمة العالمية للتجارة.

ويفيد أغلب المحللين أن سلبيات تحرير تجارة الخدمات على الدول النامية ستكون أكبر من

إيجابياتها.

IV. تحرير الخدمات من وجهة نظر دولية:

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جولة الأوروغواي حول تجارة الخدمات، كان حصيلة وجهتي نظر تباينت فيهما موافق الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية، فالدعوة إلى إدخال الخدمات، جنباً إلى جنب مع السلع، ضمن اتفاقية الجات من جانب الولايات المتحدة التي قدمت وثيقة سنة 1982 إلى الجات أكدت فيها أهمية الخدمات في الاقتصاد العالمي وساندها في ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقد عارضت معظم الدول النامية فكرة تحرير الخدمات.

1- وجهة نظر الدول المتقدمة: تنطلق وجهة نظر الدول المتقدمة للدعوة لتحرير تجارة الخدمات على أهمية تزايد النمو في تجارة الخدمات المالية قياساً على ما حدث بين الدول الصناعية التي اتسع نطاق تبادل الخدمات المالية فيما بينها خلال العقدين الماضيين على نحو

ملحوظ بفعل التطورات التكنولوجية السريعة، يضاف إلى ذلك ما تمثله الخدمات المالية من أهمية للاقتصاد العالمي، هذا إلى جانب الفرص الكبيرة الكامنة في أسواق كثيرة من الدول النامية حيث تنظر لها الدول المتقدمة على أنها أسواق مالية واعدة.

2- وجهة نظر الدول النامية: تناولت الدول النامية بكثير من الشك فكرة المكاسب التي ستحصل عليها نتيجة تحرير قطاع الخدمات، وبشكل خاص القطاع المالي، وذلك قياساً بالخبرة السابقة في مجال تحرير تجارة السلع التي أدت إلى تدهور شروط التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة.

ويعتبر انعدام التوازن بين قطاعي الخدمات في الدول النامية والدول المتقدمة مصدر تخوف للدول النامية ذلك لغياب القدرة التنافسية لخدمات الدول النامية أمام الخدمات المقدمة من طرف الدول الصناعية، وذلك لتفوق هذه الأخيرة بسبب المكون التكنولوجي في إنتاجها مما يكسبها ميزة نسبية لا تتوفر لدى الدول النامية ليس هذا فحسب، بل تنظر الدول النامية إلى الاتفاقية في مجملها على أنها تعكس مصالح الدول المتقدمة، حيث تساءلت الدول النامية عن أسباب الصحو المتأخرة للدول المتقدمة، فبعد فترة مائتي عام من عمر الثورة الصناعية والتي تم فيها تحقيق الكثير من التقدم على حساب البيئة وعلى حساب الدول الأخرى وباستعمال كل وسائل الحماية الجمركية وغيرها، تطالب الآن بالانفتاح وتحرير التجارة كسبيل أساسي لتنمية الدول النامية، وعلى هذا الأساس ترى الدول النامية على أن هذه الاتفاقية جاءت استجابة لضغوط الأقوياء ومصالحهم المتمثلة في فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتهم ومصالحهم الضخمة.

V. الآثار الإيجابية لتحرير الخدمات على الدول النامية:

لقد تطور قطاع الخدمات الإنتاجية في الدول النامية وازدادت أهميته باعتباره مصدرا من مصادر الدخل وسوقا للتشغيل وتوظيف العمالة المحلية، فضلا عن أهميته كأحد روافد العملات الصعبة في بعض البلدان التي تهتم بقطاع السياحة كمصر وتونس والمغرب والأردن وكذلك بعض الدول الأخرى التي تولي عناية لتكنولوجيا المعلومات كما هو حاصل في الهند.

وتشير الإحصاءات على أن الدول المتقدمة تحتل المرتبة الأولى في مساهمتها في الصادرات العالمية من الخدمات، حيث بلغت **75.76%** سنة **2003**، وبلغت وارداتها **72.8%** في السنة نفسها، في حين أن صادرات الدول النامية من الخدمات بلغت نسبتها **21.9%** والواردات **24%** للفترة نفسها.

وقد قفز حجم التجارة العالمية للخدمات من **1435** مليار دولار سنة **2000**¹ إلى **4200** مليار دولار سنة **2011**، كانت نسبة صادرات الدول النامية منها تمثل **30%** أي ما يعادل **1300** مليار دولار، وهي نسبة ما فتئت تنمو على نحو مطرد طيلة السنوات الخمس عشر الماضية بفضل جهود دول شرق آسيا إذ استأثرت بنسبة **81%**، بينما ساهمت كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا بنسبة **12%** و**7%** على التوالي²، وهذا لا يعني أن صادرات الدول النامية من الخدمات أكبر من وارداتها، بل تعتبر مصدر من مصادر العجز في ميزان مدفوعاتها، وخاصة الدول

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 223.

² الأونكتاد 2012، تقرير تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاتها من منظور إنمائي، مجلس التجارة والتنمية، الدورة 59، جنيف، 17-18 سبتمبر 2012، ص 05.

النفطية، فهي من أكبر الأسواق المستوردة للخدمات، ففي سنة 2010 احتلت السعودية المرتبة 21 عالميا في قائمة الدول المستوردة للخدمات¹.

وحسب دراسة أصدرها مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة أن تحرير تجارة الخدمات سيوفر دخلا إضافيا للدول النامية يقدر بـ 6 ترليون دولار بحلول عام 2015.²

وبشكل عام فإن المفاوضات الرامية إلى تحرير تجارة الخدمات ما زالت مستمرة ولم تتبلور نتائجها بعد في صورة نهائية، وما زالت أغلب الدول النامية في بداية تحريرها طبقا لجدول الالتزامات المقدمة من طرفها وخاصة الدول العربية منها.

ومن أهم المزايا الممكن أن تحقق لهذه الدول من تطبيق اتفاقية الجاتس ما يلي:³

■ قد يؤدي تحرير التجارة في الخدمات والسماح للشركات الأجنبية الموردة للخدمات بتأسيس فروع ومكاتب لها في الدول النامية إلى الاستفادة من عامل المنافسة الذي قد يساعد في توفير خدمات ذات نوعية أفضل وبتكاليف أقل والمحافظة على نصيب أكبر من السوق المحلية، والاستعداد مستقبلا للمنافسة الخارجية في مجال السلع، خاصة في أسواق الدول النامية، نظرا لارتباط الخدمات بالقطاع السلعي.

■ يؤدي تحرير قطاع الخدمات إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التابعة للدول المصدرة لرأس المال، ومن ثم لا تعتبر صك مديونية على الدول المتلقية وبالتالي فإن العلاقة بين

¹ المؤسسة العربية لضمان للاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ لاستثمار للدول العربية. الكويت. 2010. ص 5.

² صحيفة الوسط البحرينية، العدد 332، 4 أغسطس، 2003.

³ بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد، 6. 2008 ص 59.

تحرير الخدمات وميزان المعاملات الرأسمالية يمكن أن يحدث أثرا إيجابيا في الحصيلة الوطنية من عوائد الخدمات وفقا للتعاقد القائم.

■ يمكن أن يؤدي تحرير الخدمات إلى اتساع السوق المصرفية واحتدام المنافسة بين البنوك مما يؤدي إلى تخفيض الفائدة، وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية، وتحسين تخصيص الموارد المالية، والتحفيز على زيادة تجميع المدخرات ومن ثم زيادة معدلات الاستثمارات التي تحتاجها هذه الدول لتمويل التنمية فيها.

■ إن تحرير الخدمات يساعد على تكوين الكفاءات والخبرات من خلال السماح للبنوك والشركات الأجنبية بالتواجد في أسواق الدول النامية مما يتيح فرصة لتدريب الكوادر المحلية والتي يمكن أن تساهم في تنمية الموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية في أي تنمية اقتصادية.

III- الآثار السلبية لتحرير الخدمات على الدول النامية:

إن الآثار السلبية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) على الدول النامية واضحة باعتبارها مستوردة صافية للخدمات، وإن كانت لها بعض الجوانب الإيجابية كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

فأغلب فروع قطاع الخدمات في الدول النامية بحاجة إلى الحماية الحكومية مقارنة بما يمتلكه قطاع الخدمات في الدول الصناعية الكبرى من إمكانيات مادية وإدارية وتكنولوجية تجعل المنافسة محسومة لغير صالح الدول النامية، ومن المرشح أن يبقى معظم هذه الدول تعاني من

ضعف قطاع الخدمات فيها ، نظرا لفقدان الميزات التكنولوجية التي يتمتع بها مقدمي الخدمات ومن ضعف قدرتها على عرض خدماتها في الأسواق الدولية كذلك فإن فتح أسواق الدول النامية للمنافسة الأجنبية ستكون نتائجه مرهونة بمدى إمكانية تحويل المكاسب المحتملة إلى مكاسب فعلية، وسيؤدي الحرص على تحقيق المكاسب لمؤسسات الخدمات في الدول النامية إلى مواجهة مباشرة غير متكافئة مع الشركات الدولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من ميزات الحجم والخبرة ودرجة استعمال التكنولوجيا المتقدمة، ومع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة تقديم ونوعية الخدمات لمؤسسات الخدمات في الدول النامية وعدم خبرتها الدولية ، فإن المنافسة ستكون غير عادلة بلا شك، وستكون آثارها ونتائجها سلبية على هذه الدول ومن أهم هذه الآثار:

■ بما أن أغلب فروع قطاع الخدمات في الدول النامية لا تتمتع بمزايا نسبية، وأن هذه الدول إما مستوردة لبعض الخدمات أو تقدمها في أسواقها المحلية في ظل قيود احتكارية، فإنها عند فتح أسواقها أمام المصادر الأجنبية لتقديم الخدمات في القطاعات التي تم تحريرها فهي بذلك ستواجه منافسة غير متكافئة نتيجة المستوى المتطور للخدمات التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية، مما ينعكس سلبا على الإنتاج والتوظيف، وما يتبع ذلك من إنخفاض القوة الشرائية للفئات التي تعتمد على دخلها المتولد من العمل في هذه القطاعات، وفي الوقت نفسه تزداد تحويلات أرباح الأجانب إلى الخارج وهو ما يسمى بالارتداد العكسي للأرباح¹.

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 239.

▪ إن تحرير التجارة في الخدمات انطلقاً من مبدأ المعاملة الوطنية الذي تقره اتفاقية الجاتس GATS سيفقد المؤسسات والشركات الوطنية العاملة في ميدان الخدمات إلى فقدان جزء كبير من السوق المحلي.

▪ التخوف على البنوك وشركات التأمين الوطنية من مثيلاتها الأجنبية سواء عن طريق تقديم خدماتها عبر الحدود أو بإنشاء فروع لها في السوق المحلية، وهو ما يقضي على التجارة المحلية في قطاع الخدمات، وتتكدس من خلاله الدول النامية بعض الخسائر البالغة.

بالإضافة إلى ما يمكن أن تؤثر به سياسات الشركات والمؤسسات الأجنبية على السياسات الكلية للدولة في حالة المنافسة غير الشريفة.

▪ إن اتفاق الخدمات المالية يحد من قدرات الدول النامية في اتخاذ الإجراءات التقييدية، وذلك لإتاحة أقصى درجات الانفتاح والتحرير لتجارة الخدمات المالية على النطاق الدولي، وهذا ما يسمح للمؤسسات الأجنبية العاملة على أراضي الدول النامية أن تسعى إلى تنفيذ أهداف بلدانها الأصلية في تحصيل أعلى الأرباح، وتحقيق أكبر المكاسب ولو على حساب السياسات الوطنية النقدية والمالية.¹

▪ يمكن أن يؤثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية سلباً على الاستقرار المالي مما يؤدي إلى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب وانتقالها من بلد إلى آخر، فالأزمات المالية والمصرفية التي عرفتتها بعض البلدان في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا دليل على ذلك،

¹ فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011، ص 102.

وتثير التساؤل حول مدى قدرة العديد من هذه الدول واستعدادها للتأقلم مع مقتضيات تحرير القطاع المالي أو بآتاحة الفرصة لمزيد من المنافسة أو لحرية انتقال رؤوس الأموال أو في مجال تطوير إجراءات الإشراف والرقابة المالية والمصرفية، لذلك فإن الكثير من الدول تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد لوضع قطاعاتها المالية والمصرفية في مستوى التحديات التي يفرضها واقع العولمة المالية.¹

رابعاً: الآثار المتوقعة لاتفاقية التريبس على الدول النامية.

إن اتفاقية أتريبس (TRIPS) لم تكن إلا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية لحماية نتائج ابتكاراتها واختراعاتها العلمية أو بمعنى آخر حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الانفراد باستغلالها لأطول فترة ممكنة ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التي تضعها الدول الصناعية.

وتعتبر عمليات تقليد السلع في الدول النامية من الأنشطة الاقتصادية التي تخلق دخولا كإقامة الصناعات التي توفر مناصب شغل تحد من معدلات البطالة، وهو ما جعل هذه الدول سابقا تغض النظر وتتردد في اتخاذ الإجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال الأمر الذي جعل الدول الصناعية تصر على إدماج حقوق الملكية الفكرية في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وذلك لتنظيم وتكوين سوق لحقوق الملكية الفكرية على الصعيد العالمي.

¹ هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 436-437.

وتعد الاتفاقية المذكورة من وجهة نظر الدول النامية من أخطر الاتفاقيات من حيث انعكاساتها السلبية على حركة التصنيع ونقل التكنولوجيا إليها، فهي تضيف قوة احتكارية جديدة للشركات متعددة الجنسية وتمنحها كل الوسائل للتحكم بنقل التكنولوجيا عالميا واحتكارها.¹

ورغم تباين وجهات النظر بين الدول الصناعية والدول النامية حول الآثار الإيجابية لاتفاقية التريبس على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص، فإنه من المؤكد أن خسائر الدول النامية ستكون فادحة وأن المزايا المنتظرة صعبة التحقيق.

1- الفوائد الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية:

- نظريا وحسب وجهة نظر الدول الصناعية فإن حماية الحقوق الملكية الفكرية يمكن أن تحقق مجموعة الفوائد الاقتصادية في الأجل الطويل وهذه الفوائد هي:²
- حفز النشاط الابتكاري من خلال توفير بيئة مواتية ومكافئة له.
 - تقديم طرق إنتاج وتوزيع المنتجات الموجودة بتكلفة منخفضة.
 - دعوة وتشجيع المنتجات الجديدة والأمنة والفعالة وكذلك التكنولوجيا.
 - إيجاد وإنتاج منتجات وعمليات وخدمات أكثر فعالية وأمان وحدائث في أسواق الدول المعنية من خلال إجراء التعديلات والتحسينات على المنتجات والتكنولوجيا الموجودة.
 - توفير فرص عمل في الصناعات الأساسية وفي الصناعات المكملة عبر اقتصاد الدولة

المعنية

¹ حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، مرجع سبق ذكره، ص 305.

² مصطفى محمد عز العرب، اتفاقية التريبس آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، حلوان، 2001، ص ص 206-207.

▪ تحقيق الجودة العالية وإعداد قوى العمل فنيا من خلال التدريب المصاحب لعمليات نقل التكنولوجيا.

▪ زيادة حجم رأس المال الجديد بما يساعد على زيادة الاستثمار في التنمية الاقتصادية.

▪ تحقيق نوع من التقدم بما يسهم في رفع المستوى التكنولوجي عبر العالم وتحقيق إيرادات لمستخدمي تلك التكنولوجيا الحديثة.

▪ توفير بنية أساسية في الصناعات الثقافية مصممة بشكل يكافئ المواهب والمؤلفين والمؤدبين وغير ذلك من خلال نظام للإتاوات وأسواق توزيع محلية وأجنبية لأعمالهم.

2- المزايا المنتظرة للدول النامية من اتفاقية التريبس:

بالرغم مما سيترتب على هذه الاتفاقية من تحديات وانعكاسات سلبية فإنه من المحتمل أن

تعود على الدول النامية بمكاسب تتلخص في الآتي:

أ- تشجيع البحوث والتطوير والابتكار

إن توفير نظم وقواعد تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية سيؤدي إلى زيادة الاهتمام

بالبحوث والتطوير والابتكار في الدول النامية، وإن كان الأمر يتطلب الاهتمام ببحث الأساليب

التي تشجع على إنشاء مؤسسات بحثية مشتركة، تستفيد من توافر مصادر التمويل لدى البعض،

وتوافر الكوادر العلمية والمؤسسات البحثية لدى البعض الآخر.

ب - حفز الإنتاج الأدبي والفني وصناعة البرمجيات

إذا كانت اتفاقية التريبس تفرض التزامات على الدول النامية فإنها ترتب حقوقاً مماثلة يمكن الاستفادة منها، خاصة بالنسبة للدول التي تتوفر على مزايا نسبية في المجالات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية كالأفلام السينمائية والكتب والنماذج الثقافية والفني والتي يتم تزويرها وتقليدها سواء داخل هذه الدول أو خارجها، وسيؤدي تطبيق اتفاقية التريبس إلى وقف الانتهاكات التي يترتب عليها ضياع مبالغ ضخمة على أصحاب تلك الحقوق.

كذلك فإن صناعة البرمجيات، والتي تنمو بصورة متزايدة سيؤدي توفير الحماية اللازمة لها إلى مزيد من نموها داخليا، وزيادة قدرتها على المنافسة خارجياً¹، وحسب دراسة أجرتها غرفة التجارة الدولية سنة 2011 في مجال حقوق الملكية الفكرية فإن العالم العربي وحده خسر سنة 2009 ثلاثة مليارات ، وتتراوح الخسائر على مستوى العالم ما بين 200 مليار إلى 250 مليار دولار في مجال تكنولوجيا المعلومات، إذ تمثل القرصنة نسبة 10% من حجم التجارة العالمية².

ج - حماية المستهلك من الغش التجاري

إن توفير الحماية للعلامات التجارية يحمي المستهلك المحلي من عمليات الغش التجاري نتيجة تزوير تلك العلامات، بل إن الحماية تمتد إلى الصناعة التي قد تعاني من تزوير العلامات التجارية فيما يتعلق بالمكونات وقطع الغيار، مما يكون له مردود سلبي على تلك الصناعات وسلامة منتجاتها.

¹ نيبيل بدر الدين، حماية حقوق الملكية الفكرية توجهات انتقائية، مرجع سبق ذكره، ص 201.

² نايف كريري حازان، العالم يعاني من انتهاكات الملكية الفكرية، تم الاطلاع عليه يوم 2012/12/15 على الموقع www.souress.com/almadina/312495

3- الآثار السلبية لاتفاقية التريبس والتحديات المتوقعة على الصناعات الدوائية في الدول

النامية:

تعكس اتفاقية التريبس وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت خلال المفاوضات إلى ترجمة نظم حماية الملكية الفكرية الخاصة بها إلى معايير دولية، ولم يكن ذلك بهدف تحفيز الإبداع والابتكار بقدر ما كان حماية لمفهوم معين من مزايا الملكية التي تتمتع فيها بميزة نسبية عبر الحدود، يعود عليها بالنفع دون اعتبار لما قد تحدثه من آثار وأضرار على كافة قطاعات الاقتصاد من صناعات دوائية وكيميائية على مستوى الدول النامية والدول الأقل نمواً، ومن أبرز تلك الآثار ما يلي:

أ- إجراء تغييرات في أنظمة حقوق الملكية الفكرية (الأعباء التشريعية):

تفرض الاتفاقية أعباء تشريعية جديدة على الدول التي لا تتوافر لديها تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، أو إذا ما كانت تشريعاتها لا تتماشى مع أحكام الاتفاقية، حيث يتطلب الأمر وضع تشريعات جديدة بما يتسق مع أحكام والتزامات الاتفاقية، مع الالتزام بالأخطار عنها إلى منظمة التجارة العالمية.

ب- الأعباء الإدارية والمالية:

تتمثل الأعباء الإدارية والمالية في ضرورة القيام بتأهيل الأجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية مثل مكاتب براءات الاختراع ومكاتب التسجيل التجاري لمواجهة الالتزامات الجديدة التي تفرضها الاتفاقية، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل وتدريب القائمين على مسائل إنفاذ

أحكام الاتفاقية في تلك الأجهزة، بما في ذلك جهات القضاء والجمارك والشرطة... ويترتب على ذلك مزيد من الأعباء المالية والإدارية والمؤسسية.¹

ج- ارتفاع تكاليف براءات الاختراع وحصار عملية التصنيع:

إن حماية براءة مصممة بحد أدنى قدره 20 سنة يعني أنه في ظل اتفاقية التريبس يصعب مستقبلاً معها خوض تجربة التصنيع عن طريق التقليد، وهي وسيلة اتبعتها أغلب الدول الصناعية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت عصر التصنيع باستخدام التكنولوجيا الإبريطانية وتقليدها، والأمر نفسه سلكته اليابان عن طريق استعارة واسعة للتكنولوجيا والبحوث الأساسية وبراءات الاختراع الأمريكية، كذلك الحال بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا في تقليدها لنموذج التصنيع الياباني، وقد اتبعت أيضاً كوريا الجنوبية طرق التصنيع الأمريكية واليابانية.²

وبموجب هذه الاتفاقية أصبح الاحتكار مكثفاً في الصناعات عالية التكنولوجيا، وهذا يعد انتصاراً للشركات متعددة الجنسية وتعزيزاً لقدرتها الاحتكارية عالمياً، وغداً الابتكار موضع احتكار مطلق وغير قابل للتقليد والمحاكاة في مجال الصناعات عالية التكنولوجيا مثل: البرامج والمكونات الإلكترونية، والتكنولوجيا الحياتية، وتكنولوجيا المرئيات، والأسرار الصناعية الخاصة بالمنتجات الصيدلانية.

إن عملية التصنيع عن طريق التقليد في ظل اتفاقية التريبس باتت محرمة، وبذلك فإن هذه الاتفاقية قد جمدت أنشطة المنظمات الدولية (اليونيدو، الأونكتاد) المعنية بنقل التكنولوجيا من

¹ سمير القماني، منظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والإيجابية، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية، مرجع سبق ذكره، ص 305.

الشمال إلى الجنوب¹، وستعيق جهود التنمية في دول الجنوب وتسبب لها خسائر تجارية كبيرة لحرمانها من نقل التكنولوجيا المتطورة فضلا عن عجزها على ممارسة الضغط اتجاه الخطر الانتقائي السياسي الذي تمارسه عليها الدول الصناعية المتقدمة لأنها الوحيدة التي تحدد ما تعطيه من التكنولوجيا وما تمنعه²، وهذا ما يعرقل نمو وتوسيع التجارة الدولية ويحاصر عملية التصنيع في دول الجنوب، ومن ثم التحكم في التقليل من إنتاجها أو كبح جماح التصدير فيها مما يجعلها سوقا وقبلة لمنتجات معامل الدول الصناعية، وهذا يتناقض مع حرية التجارة التي هي أساس عمل منظمة التجارة العالمية.

د- الأضرار المتوقعة لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على الصناعات الدوائية في الدول

النامية:

تعتبر صناعة الأدوية من أكبر الصناعات تأثرا باتفاقية التريبس ذلك لكون هذه الصناعة ذات خصوصية كبيرة مرتبطة ارتباطا خاصا ببراءة الاختراع وباعتبار أن الدواء سلعة حساسة ليست كباقي السلع ولا يمكن للإنسان الاستغناء عنها فإنه سيكون لتطبيق الاتفاقية والالتزام بها آثار سلبية على الدول النامية.

■ تراجع الإنتاج الدوائي في الدول النامية بحد أدنى مقداره الكم المنتج من الأدوية التي يتمتع المنتج النهائي منها ببراءة اختراع لا يقل عمرها عن عشرين سنة، وهذا ما يؤدي إلى أن تنتهي دورة حياة المنتج (أو المستحضر) قبل مرور عشرين سنة بفترات تطول أو تقصر حسب

¹ حميد الجميلي، نفس المرجع السابق، ص 306.

² هيفاء عبد الرحمن، ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 451.

نوع المنتج، وبالتالي يكون هناك تمديد للحماية بدون مبرر مما ينتج عنه تأخير كبير في الاستفادة العامة من المنتج.

■ التضييق على المصنعين و المستوردين والموزعين ومستودعات الأدوية والمستخدمين للسلعة الدوائية من حيث اضطرارهم للتعامل مع صاحب براءة الاختراع أو المستغل لهذه البراءة بشكل مباشر وضرورة معرفتهم بالطريقة الإنتاجية المتبعة في التصنيع وبالتالي حصر مصادر التوريد الدوائي وتقييدها¹، وقد يضطر صاحب براءة الاختراع بأن يمنع تصدير منتجه إلى دولة أخرى، ولاسيما من خلال وضع رقابة على قنوات التوزيع وهذا ما دعا بعض الشركات بتسجيل منتجاتها ببراءة في بعض الدول كجنوب إفريقيا من أجل أن لا تكون جنوب إفريقيا موردا محتملا لجيرانها الفقراء من الدول الإفريقية².

■ تضييق فرص البحث والتطوير في استحداث طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية تتمتع ببراءات اختراع سارية المفعول ، ويمتد هذا التضييق للمدة المقدمة لبراءات الاختراع حيث لا يسمح بصنع نفس المنتج باستحداث طرق جديدة لمدة عشرين سنة.

■ زيادة أسعار المنتجات الدوائية والمعدات الطبية في الوقت الذي تعتبر أسعار الأدوية عاملا حاسما في الوصول للرعاية الصحية، ذلك لإطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة يتصرف بها على كافة أوجه التصنيع والاستغلال التجاري، وسيواجه المستهلك هذه المشكلة بغض النظر عن السياسة البديلة التي قد تتبناها الدول النامية لمواجهة قيود اتفاقية التجارة العالمية

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 279.

² عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن، اثر اتفاقية التريبس على الصناعة الدوائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 19.

الجديدة في هذا المجال¹، وقد دفع تعسف الشركات العالمية للأدوية وارتفاع كلفة استيراد الأدوية المحمية بعض حكومات الدول مثل البرازيل وجنوب إفريقيا إلى تجميد بعض بنود اتفاقية التريبس والسماح بإستيراد أو تصنيع أصناف دوائية مشابهة مما اعتبرته الشركات العالمية انتهاكا لها مما حدا بها أن ترفع دعوى قضائية ضد حكومتي البلدين.

إن اتفاقية التريبس عرضت وستعرض صناعات الأدوية في الدول النامية إلى انتكاسات حادة والتي بدأ بالفعل تطبيقها ابتداء من 01 جانفي 2005، وستؤدي إلى تراجع إنتاج الدواء في الأسواق المحلية بسبب احتكار براءات الاختراع من طرف الشركات المتعددة الجنسيات والتي أصبحت تغزو أسواق هذه الدول بمنتجاتها من الأدوية القديمة التي كانت تنتجها شركات محلية بتراخيص منها في الماضي، وبالتالي مكنت الاتفاقية الشركات المتعددة الجنسيات من طرد المنافسة المحلية وتلبية حاجات الأسواق عن طريق الاستيراد بدلا من الإنتاج المحلي، وهو ما يزيد من تكاليف الأدوية الضرورية والإنتاج الزراعي الأمر الذي يؤثر سلبا على الفقراء وعلى المزارعين²، ويزيد من تكاليف الرعاية الصحية بكافة بلدان الدول الفقيرة مما يشكل ضغطا إضافيا على نفقاتها وعلى موازين مدفوعاتها.

يتضح مما سبق أن اتفاقية التريبس فرضت على الدول النامية في مجال صناعة الأدوية حربا غير عادلة وغير متكافئة ومنعتها من امتلاك تكنولوجيا الدواء، وهي البلدان التي يعاني

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 280.

² عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن، اثر اتفاقية التريبس على الصناعة الدوائية، مرجع سبق ذكره، ص 438.

مواطنيها من الأمراض الفتاكة ذات التكاليف الباهظة والتي لا يقوى أغلب المواطنين على دفع تكاليف الدواء لإنخفاض الدخل وتدني القوة الشرائية.

لقد أخفقت كافة الجهود والمحاولات الساعية إلى تغيير المحتوى والفحوى الحقيقي لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالصحة العامة، حيث ظلت الإضافات والتغييرات البسيطة والتعديلات الجارية لا تعدو عن كونها محدودة أو ترقيعات شكلية بعيدة عن معالجة جوهر المشكلة (حق الشعوب والأمم في التمتع بالعلاج المطلوب بتكلفة لائقة وفي متناول الجميع)، فالدواء يعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان يجب أن يتجاوز حسابات الربح والخسارة.

ورغم كل محاولات الدول النامية مع الدول المتقدمة حول فرض موضوع الصحة العامة كأحد الموضوعات الهامة التي يجب أن تعطى فيها عناية خاصة للدول النامية، فإن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بالدوحة اعترف بخطورة مشاكل الصحة العامة التي يواجهها العديد من الدول النامية والأقل نمواً، وضرورة التوصل إلى اتفاق يوازن بشكل حقيقي بين الحقوق الاستثنائية لشركات صناعة الدواء ومتطلبات حماية الصحة العامة، بشكل يضمن حصول الدول النامية والأقل نمواً على احتياجاتها من الدواء بأسعار مناسبة.

ويعد إعلان الدوحة بياناً سياسياً أكثر من ماهو بيان قانوني وينبغي استخدامه كمرجع للتفسيرات الأكثر ميلاً واستيعاباً للصحة العامة في اتفاقية التريبس¹.

كما تضمن إعلان الدوحة أنه يحق للدول الأعضاء منح تراخيص إجبارية لأحدى شركاتها الوطنية، وذلك ما دامت في حاجة إلى هذا المنتج لمواجهة احتياجات وطنية ملحة يصعب تلبيتها من خلال الاحتكارات والأسعار التي تفرضها الشركات العالمية الكبرى صاحبة البراءة، فعلى

¹ نيل بدر الدين، حماية حقوق الملكية الفكرية توجهات انتقائية، مرجع سبق ذكره، ص 210.

سبيل المثال بلغ سعر عبوة دواء الايدز 18 دولار بينما يمكن أن تكلف ثلث دولار عن طريق التصنيع المحلي غير الاحتكاري، وقد حاولت حكومة جنوب إفريقيا ممارسة هذا الحق لإنتاج أدوية الايدز، إلا أن الشركات العالمية أقامت النزاع ضدها واتهمتها بالسرقة واستمر النزاع فترة طويلة بينما عدد الوفيات بالايدز يتزايد بالآلاف.

المبحث الثالث: مكاسب الصين من الإصلاح الاقتصادي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
عندما توفي الزعيم الصيني ماوتسي تونج سنة 1976، وبعد سنتين من الصراع على السلطة وصلت إلى سدة الحكم سنة 1978 قيادة تمتلك رؤية جديدة تختلف عن الرؤية الماوية بزعامة دنغ شياو بنغ، وأدركت أن النهوض بالصين يتطلب النهوض بالاقتصاد وإصلاح ما أفسدته الثورة الثقافية.

وقد تمثلت هذه المرحلة في سياسة الإصلاح في الداخل والانفتاح على الخارج، وتلخصت الفلسفة التي اعتمدت عليها القيادة في هذا الإصلاح على المقولة المشهورة "ليس المهم لون القط إذا كان رماديا أو أسودا، المهم أن يصطاد الفئران" وأن المهم ليس الإيديولوجيا بل زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات من الرفاهية للمواطن الصيني.

وقد تم الاعتماد على التخطيط المركزي الديمقراطي للاقتصاد لإنهاء المركزية في صنع القرار الاقتصادي، وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية واستيراد التكنولوجيا باعتبارها مفتاحا للتحديث وكذلك استيراد التجارب الإدارية وتوسيع قاعدة التعاون الخارجي.

ومن أجل تنفيذ هذه السياسات استخدمت بعض الآليات للوصول إلى تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي، ومن أهم هذه الآليات:

- المناطق الاقتصادية المفتوحة للتصدير

• الاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية

• السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية

وقد مرت هذه الإصلاحات بثلاث مراحل، بدأت بالريف الصيني مرورا بالإصلاح في المدن وصولا سنة 1992 إلى مرحلة كانت منعرجا في تاريخ الإصلاح الاقتصادي في الصين، حيث انتهجت فيها اقتصاد السوق الاشتراكي، وإدخال أنماط من الرأسمالية وجعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد العالمي، بما في ذلك سعيها الدائم للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وقبولها بقواعد التجارة متعددة الأطراف.

أولا : مراحل الإصلاح الاقتصادي في الصين:

لقد مرت سياسة الإصلاح والانفتاح بثلاث مراحل رئيسية وبتدرج مرحلي وتجريبي، وهذه

المراحل هي:

IV. المرحلة الأولى للإصلاح (1978-1984):

لقد تمخضت في هذه الفترة مجموعة هامة من الإنجازات تمثلت في الآتي¹:

▪ استهلت الصين سياستها بتبني قانون يسمح بدخول الأجانب في شكل مشاريع مشتركة مع المستثمرين المحليين، وتم إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الساحلية كنوافذ على الاقتصاد العالمي.

▪ التحول من المركزية إلى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة والمقاطعات.

¹ إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2008، ص 39-41.

▪ ظهور أنواع متعددة من الملكية للأراضي الزراعية، والتحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الاقتصادية، وتشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي.

✓ رفع أسعار المنتجات الزراعية التي يوردها الفلاح الصيني

✓ السماح بإدخال التكنولوجيا الزراعية والصناعية إلى الريف الصيني

✓ ظهور مصانع المزارع والتي يمكن من خلالها تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات صناعية غذائية، وإدخال نظام الحوافز المادية.

▪ إلغاء نظام الملكية الجماعية (الكوميونات) والتي كانت تمثل أحد الأشكال الرئيسية للملكية العامة والخاضعة لجهاز تخطيط الدولة المركزية، والعمل على تحويل الجزء الأكبر من أنشطتها الاقتصادية لتعمل وفق آليات السوق¹.

V. المرحلة الثانية للإصلاح (1984-1991):

إن النجاح الذي تحقق عن طريق الإصلاحات الريفية في الفترة الأولى (1978-1984)، أعطى مزيداً من الثقة للانتقال بالإصلاح للمدن و المناطق الحضرية، و في سنة 1984 أجازت الدورة الثالثة للجنة المركزية الثانية عشر للحزب الشيوعي الصيني " قراراً بإصلاح النظام الاقتصادي" و هكذا تم نقل قضية الإصلاح و الانفتاح من الأرياف إلى المدن، واتخذت السلطات التدابير التالية:

¹ عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص77.

- و سعت الصين من نطاق الحريات اللامركزية الممنوحة للمنشآت المملوكة للدولة والحكومات المحلية، بالإضافة إلى تقديم الحوافز الممنوحة لتشجيع القطاع الخاص.
- تبنت الدولة سنة 1985 سياسة إصلاح الأسعار، وتم تقسيمها إلى عدة مجموعات¹:
 - ✓ الأسعار المخططة والمحددة من قبل الدولة و هي الأسعار الإلزامية و الجبرية.
 - ✓ الأسعار التفاوضية والتي تطبق على السلع الثانوية وتحدد وفقا لمثيلاتها من منتجات الدولة.
 - ✓ الأسعار التي يحددها المنتجون وتطبق على السلع الخفيفة التي لا تخضع لسيطرة الدولة.
 - ✓ الأسعار التجارية " الحرة " وهي التي تحدد وفقا لقوى السوق.
- في نهاية 1985 عملت الحكومة الصينية على تحسين مستوى الأجور للعاملين، فطبقت في هيئات الدولة والمؤسسات غير الاقتصادية نظام الأجر التركيبي باعتبار أن أجور المناصب تعد أساسا لربط الأجر بالمنصب و المستوى.
- التقليل من الدور الذي كانت تلعبه قيادات الحزب الشيوعي على مستوى مؤسسات الدولة الاقتصادية، و الاعتماد على المدير المهني المتخصص و إعطائه المسؤولية الكاملة لإدارة المشروعات، مما أتاح للحكومة التفرغ لضبط الاقتصاد الكلي و فتح الأسواق و تطويرها².

¹ إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الإقتماد بها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص192.

² إبراهيم الأخرس ، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الإقتماد بها ، نفس المرجع السابق، ص187.

- إصلاح الصناعة في المدن و تحفيز المؤسسات و اعتمادها على التمويل عن طريق البنوك بدل اعتمادها على الدولة، و إدخال الضريبة على المؤسسات المملوكة للدولة¹.
- سمحت الحكومة بالتوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية المفتوحة حتى وصل عدد المدن و المناطق الاقتصادية الخاصة إلى 64 مدينة مفتوحة على العالم الخارجي سنة 1987.
- ✓ إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي سنة 1990.
- ✓ تخفيف القيود على المبادلات والاستثمارات الأجنبية بشكل تدريجي، وجذب التكنولوجيا الغربية إلى الصين شرط التوافق مع الخصوصية الصينية.
- لقد تميزت هذه المرحلة بأنها حلقة وصل بين المرحلة الأولى والتي تحقق فيها نجاح ملحوظ في الريف الصيني والمرحلة الثالثة والتي تهدف إلى التكيف مع آليات السوق من خلال اقتصاد السوق الاشتراكي.

VI. المرحلة الثالثة ابتداء من سنة 1992:

في سنة 1992 أعلنت الحكومة الصينية عن إستراتيجية في الإصلاح تقرر بأن اقتصاد السوق الاشتراكي هو حجر الزاوية الأساسي في البناء الاقتصادي الجديد، وقد أكدت خطة " جيانج زيمين" الأمين العام للحزب الشيوعي في افتتاح المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي في 1992/01/12 على أن الإصلاح الذي طرحه قيادة الحزب تحت شعار اقتصاد السوق الاشتراكي هو الوسيلة الوحيدة لتحديث الصين والمحرك الأساسي لتنمية الاقتصاد.

¹ كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص158.

إن القيادة الصينية قد درست التجربة السوفيتية وتجربة دول أوروبا الشرقية والتي نجم عنها انتهاء سياسيا واقتصاديا، ولهذا فضلت هذه القيادة أن تكون عمليات الإصلاح الاقتصادي من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني وليس عن طريق انقلاب من فئات سياسية خارجة عنه كما حدث في أوروبا الشرقية، لقد فضلت هذه القيادة أن تكون الأولوية للإصلاح الاقتصادي قبل السياسي، و أن التقدم الاقتصادي في نظرها أهم من الإيديولوجيا، و يتضح هنا أن القيادة الصينية كانت أكثر براجماتية و أقل ديماغوجية من نظيرتها الروسية.

وبدلاً من السير في طريق التغيير الفوري وما ينجم عنه من انهيار لنظام الحكم وأجهزته والقضاء على الدولة ككيان متماسك، فإن السلطات الصينية آثرت أن تتبع سياسة مرنة نحو الحريات الفردية ونحو التعامل مع الأنظمة التي تتبع نظام الاقتصاد الحر، وفي هذا الصدد اتخذت السلطات مجموعة من الإجراءات تجسدت فيما يلي:

- **على مستوى الأقاليم¹**: وضعت خطة شاملة سنة 1993 تهدف إلى خلق توازنات تنموية بين الأقاليم الشمالية والغربية من جهة والأقاليم الجنوبية والشرقية من جهة أخرى، من أجل إعادة التوازن بينهما، إذ لم يعد من المقبول أن يتركز النشاط الاقتصادي في منطقة لا يتجاوز عدد سكانها عن 30 % من مجمل عدد سكان الصين، و تم الاعتماد على سياسة اقتصادية داخلية تدعى سياسة النسخ **copy** ، أي أن المشروع الناجح يعمم على الأراضي الصينية والمثال على ذلك مدينة "شنغهاي" التي تعد الآن من أكبر التجمعات الاستثمارية في العالم.

¹ إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، مرجع سبق ذكره، ص212.

- **على مستوى الإصلاح المالي:** طرحت الدولة في عام 1993 أهدافا لإصلاح النظام المالي، وسنت له قوانين خاصة بتكوين و عمل شركات حيازة الأسهم و تداولها في البورصة. وأصبحت البنوك في عام 1995 مستقلة في اتخاذ قراراتها بالإضافة إلى الإجراءات التي وضعت لتحرير العملة "أسعار الصرف" و هذا ما جعلها قابلة للتحويل جزئيا في أواخر 1996.

- **على مستوى الخصخصة:** تمت إعادة هيكلة الشركات الكبيرة المملوكة للدولة بما ينسجم مع اقتصاد السوق الاشتراكي، ولم تطلق الصين برنامج خصخصة واسع يسمح بتغلب القطاع الخاص في أغلب رأس مال المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة، بالرغم من وجود جهات كاملة في الاقتصاد الصيني لم تعد ملكا للدولة عن طريق الخصخصة¹، مما أدى إلى إنخفاض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة في الصناعات التحويلية من 53 % سنة 1991 إلى 34 % سنة 1994، و ارتفاع مساهمة الوحدات الفردية من 6% إلى 13,5% للفترة نفسها.

و قد نجح "جيانج زيمين" في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي في سبتمبر 1997 لبرنامج القضي ببيع نسبة كبيرة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة، و تم إدخال نظام المساهمة إلى أكثر من 50 % من المؤسسات الإنتاجية الحكومية و إجراء الإصلاح في الملكية في أكثر من 90% من المؤسسات الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة.

- **على مستوى تحرير الأسعار:**² لقد بدأ هذا التحرير في قطاع الزراعة ثم أمتد إلى السلع الوسيطة، حتى أصبحت في سنة 1990 أكثر من 70% من أسعار التجزئة و 85% من أسعار

¹ كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص160.

² إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، مرجع سبق ذكره، ص159.

منتجات المؤسسات المملوكة ملكية جماعية حرة تحددها حركة السوق، و في سنة 1993 حررت الصين أسعار الحبوب في 200 مدينة و مقاطعة تمثل 80% من إجمالي المدن و المقاطعات الصينية.

- **على مستوى الاستثمار:** ركزت الصين على زيادة معدلات الاستثمار الداخلي وجذب الاستثمارات الخارجية و توجيهها بشكل يتناسب مع الموارد الاقتصادية والأهداف التنموية سواء من حيث الاستخدام الكثيف لرأس المال أو العمل ، واستطاعت توجيه جالياتها في الخارج إلى الاستثمار في وطنها الصين¹، وتمكنت بالخروج باقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد صناعي.

- **على مستوى البنية التحتية:** قامت الصين برفع مستوى البنية التحتية، فتم تنفيذ سلسلة من المشاريع الضخمة، ومن بينها مشروع المضائق الثلاثة المركزي للري الذي تم تنفيذه عام 1992، ويعتبر من أكبر مشاريع الري في العالم، بالإضافة إلى إنشاء المرافق السياحية والسكك الحديدية والموانئ والطرق، وكذلك أجرت إصلاحات في نظام السكن في المدن لتطويره ومواصلة خصخصة مساكن الشعب، وبفضل ذلك تحسن وضع السكن لدى أبناء المدن بصورة ملحوظة وصار قطاع الإنشاءات والعقارات من ركائز الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مراحل تحرير التجارة الخارجية ونتائج الإصلاحات الاقتصادية:

II. مراحل تحرير التجارة الخارجية:

كانت التجارة قبل بدء عملية الإصلاح تتسم بمركزية التخطيط، حيث أن وزارة التجارة هي التي تحدد حجم الصادرات والواردات، ومنذ 1978 تغيرت السياسة التي تحكم التجارة الخارجية

¹ عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره ، ص78.

الصينية، وعرف تحريرها أسلوباً تدريجياً، فبدلاً من أخذ أسلوب الصدمة المفاجئة الذي يفتح أبواب الاقتصاد بغتة للمنافسة الدولية والأسعار العالمية، أقيمت مناطق اقتصادية خاصة لتخرج عن نطاق احتكارات التجارة التقليدية للدولة كجوانجدونغ وفوجيان، وأصبح بإمكان المصدرين الاحتفاظ بكل إيراداتهم من العملة الصعبة، مع إمكانية حصولهم على المواد المستوردة بسهولة أكبر وعلى رأس المال الأجنبي أو الخدمات التجارية.

وقد مرت الإصلاحات التي نفذتها الصين على مستوى التجارة الخارجية بأربع مراحل¹:

1- مرحلة انتقالية للتخلي عن السلطات (1979-1987):

في هذه المرحلة سمح لمعظم المقاطعات والمؤسسات بالاحتفاظ بنسبة معينة من العملة الصعبة، وكذلك سمح لمجموعة من شركات التجارة الخارجية بالاستيراد من دون أن تحصل على موافقة من الهيئات العامة للاقتصاد والتجارة، وتم تطبيق نظام الوكالة للتجارة الخارجية، وألغى الاحتكار الذي مارسته الشركات العامة الوطنية للتجارة الخارجية.

2- مرحلة التطبيق الشامل لنظام مسؤولية المقابلة للتجارة الخارجية (1988-1990):

طبقت الصين نظام مسؤولية المقابلة للتجارة الخارجية سنة 1988 في جميع مؤسسات التجارة الخارجية، وتشمل موضوعاته الرئيسية على قيام جميع المقاطعات والبلديات والشركات العامة للتجارة الخارجية بمقابلة حصص من إيرادات النقد الأجنبي الناتجة من الصادرات وحصص للدعم، بالإضافة إلى التعامل بمرونة على كيفية استخدام النقد الأجنبي وفتح أسواق له.

¹ كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص163-164.

3- مرحلة تغيير آلية إدارة شركات التجارة الخارجية (1991-1993):

بدأت هذه المرحلة من 1991 وأتبعته فيها الصين نظاما جديدا للتجارة الخارجية يجمع بين

الاقتصاد المخطط والانفتاح الاقتصادي ومن بين الإجراءات التي تمت في هذا الإطار ما يلي:

- تخفيض الرسوم الجمركية إلى المستوى الذي أقرته جولة أوروغواي.
- توحيد الإجراءات الفنية بالنسبة للاستيراد لتتماشى مع النظام التجاري العالمي.
- تنظيم الاستيراد والحد من الإغراق وحماية الصناعات الصينية الناشئة.
- إلغاء الدعم بالنسبة لمؤسسات التجارة الخارجية، والتركيز على جودة الصادرات، وترك شركات التجارة الخارجية تتحمل مسؤولية الربح والخسارة وفقا للممارسات الدولية.

4- مرحلة إصلاح نظام التجارة الخارجية (1994-2001):

أصدرت الصين في سنة 1994 مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة

ورؤوس الأموال الأجنبية، الملكية الفكرية، مكافحة الإغراق....

وقد نفذت الحكومة جملة من الإصلاحات تمثلت في توحيد سعر الصرف، وإقامة خمس

مناطق اقتصادية خاصة (شنتشن، تشوهاي، شانتو، شيامن، هاينان) كنقاط تجريبية، وتم إنشاء

مجموعة من الشركات التجارية الشاملة التي ترتبط فيها أعمال التجارة والصناعة والتكنولوجيا،

وسمح للشركات متعددة الجنسية بأن تتخذ من هذه المؤسسات نواتا لها، وتمت إعادة تنظيم

مؤسسات التجارة الخارجية الصغيرة وأدرج فيها نظام المساهمة.

وقد ساهم هذا الإصلاح في تطوير الصادرات ودخول أسواق جديدة، حيث كانت الصين تعد في مرتبة متدنية على مستوى التجارة الخارجية، إذ كان حجم صادراتها قبل الإصلاح يقدر بـ 20.64 مليار دولار، وبعد هذه السلسلة من الإصلاحات قفزت أرقام التجارة الخارجية، وصارت تشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 45 %.

II. نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الصين:

تمكنت الصين من تحقيق تحولين حيويين خلال ربع قرن، التحول من مجتمع منعزل إلى مجتمع منفتح، والتحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي بخطوات تدريجية ومدروسة، ورغم هذا التحول والانفتاح إلا أن دور الدولة ووجودها ظل قويا ومؤثرا في تحديد وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية، وحقت إنجازات كبيرة، وانتقلت من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على التصنيع والتصدير، والذي حقق لها صعودا إقليميا وعالميا، ولنا أن نستدل على هذا النجاح في إصلاحاتها من خلال تحقيقها لمعدلات نمو اقتصادية عالية والتي انعكست بشكل إيجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخول الأفراد.

— على مستوى متوسط دخل الفرد ومعدل النمو: فقد ارتفع دخل الفرد ليصل سنة 1984 إلى 72 دولار ثم إلى 421 دولار سنة 1992 وإلى 582 دولار سنة 1996 ليصل 610 دولار سنة

1998 وتجاوز 800 دولار سنة 2000¹، كما حققت متوسط نمو للفترة (1981-1988) بلغ

9.9% وفي سنة 1993 وصل هذا النمو إلى 13.4% وفي سنة 1997 بلغ 11.5%².

– على مستوى الناتج المحلي: فقد شهد ارتفاعا ملحوظا، فبينما كان في سنة 1983 في حدود

253 مليار دولار وصل إلى 663 مليار دولار سنة 1997³، وتجاوز واحد تريليون دولار في

مطلع الألفية الثالثة.

– على مستوى التجارة الخارجية: فقد ارتفع معدل نموها من 9.7% عام 1978 إلى 38.9%

سنة 1998، ووصل الفائض التجاري الصيني مع أمريكا سنة 1997 حوالي 39.5 مليار دولار،

وبلغ حجم التجارة الخارجية 445 مليار دولار سنة 2000.

– على مستوى الهيكل الاقتصادي: فقد تغير حيث أصبحت سنة 2000 تمثل مساهمة

الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 17.2% والصناعة 49.3% والخدمات 33.5%، وخلال هذه

الفترة بلغ معدل نمو الصناعة 12% سنويا، وارتفع عدد العاملين في الشركات الصناعية والخدمية

من 30 مليون سنة 1979 إلى 169 مليون عامل سنة 2000 بزيادة تجاوزت خمسة أضعاف⁴.

– على مستوى الاستثمار: لقد ظل متوسط الاستثمار المحقق خلال الفترة (1983–1992)

في حدود 3.4 مليار دولار أمريكي سنويا⁵، إلا أنه بعد انتهاج اقتصاد السوق الاشتراكي سنة

¹ ماتشن قانغ، العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، منتدى الفكر العربي، عمان، 2007، ص26.

² إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، مرجع سبق ذكره، ص339.

³ نفس المرجع السابق، ص277.

⁴ إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، مرجع سبق ذكره، ص302.

⁵ ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير غير

منشورة، جامعة باتنة، 2007، ص102.

1992، أصبحت الصين قبلة للاستثمارات الأجنبية وتدفقت عليها وبلغت الاستثمارات الكلية الأجنبية 451 مليار دولار سنة 2000، وتم إنشاء 12000 مشروع برأس مال أجنبي¹.

بفضل هذا الإصلاح قطعت الصين شوطا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية، فقد تقلص عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الأرياف بـ 300 مليون نسمة بعد عملية الإصلاح، وحصل تحسن على مستوى المعيشة كما وكيفا للمواطنين من الغذاء والسكن والمواصلات، وحتى على مستوى الخدمات الثقافية والتعليمية والصحية².

لكن هذا الإصلاح لا يخلو من السلبيات، حيث أنتشر الفساد وزاد معدل التضخم، ووصل إلى 13% سنة 1994³، وزادت نسبة التفاوت الاقتصادي بين الأفراد، بالإضافة إلى مشكلة تدهور البيئة الناتجة عن تزايد النشاط الصناعي .

ثالثا: مكاسب الصين من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة:

سعت الصين إلى الدخول في اتفاقية الجات للحصول على المزيد من الفرص وللظفر بالوصول إلى بعض الأسواق، فهي تعتبر مراقبا في الجات منذ 1982 وتقدمت بطلب للانضمام إليها في 10 جويلية 1986 وتم رفضها⁴، لكن المفاوضات تأخرت بسبب مأساة ساحة tiananmen سنة 1989، وتزامن ذلك مع جولة الأوروغواي، وقد تطلب من الصين بموجب

¹ إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، مرجع سبق ذكره، ص142.

² ماتشن قانغ، العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص26.

³ محمد طاقة، مأزق العولمة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص95.

⁴ André Dumas, économie mondiale, Edition de Boek université Bruxelles, 4^{eme} édition, 2009, p61

الاتفاقيات الجديدة لهذه الجولة، أن تعزز من إصلاحاتها الاقتصادية فيما يخص بالالتزامات إلى النفاذ للأسواق ومراعاة حقوق الملكية الفكرية ... مقابل الانضمام.

III. التزامات الصين مع الانضمام:

قامت الصين بتعديل بعض قوانينها ولوائحها وأحكامها التي تتعلق بالعديد من المجالات كالاستثمار الأجنبي والجمارك وحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الخارجية والنقد الأجنبي لتتلاءم مع شروط منظمة التجارة العالمية على النحو التالي¹:

▪ أجرت الحكومة الصينية تعديلات على 173 قانونا ومرسوما وألغت 448 قانونا، وتضمن ذلك مراجعة النصوص القانونية التي تهتم بإجراءات المعاملة التمييزية للمؤسسات الأجنبية المستثمرة لتساير مبدأ المعاملة الوطنية، وإلغاء الإجراءات السياسية ذات الميزة الإقطاعية أو الجهوية التي لا تتناسب وأسس المنظمة.

▪ خفضت الرسوم الجمركية على مستوى قطاع الزراعة سنة 2004 إلى 16.2%² وكذلك تخفيض الدعم المقدم للصادرات، وعلى مستوى السلع الصناعية ألغيت القيود الكمية على بعضها، وخفض متوسط الرسوم الجمركية من 24.6% إلى 9.4% سنة 2005.

▪ تم تعديل قانون المشاريع المشتركة المساهمة وقانون المشاريع المشتركة التعاونية وقانون المؤسسات ذات الملكية الأجنبية الكاملة، وألغيت البنود المتعلقة بمنح الأولوية للمشتريات في الصين والنسب المطلوبة للصادرات والمبيعات المحلية.

¹ سهيل حسن الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص235.

² André Dumas, économie mondial, opc. It. P61.

▪ وعلى مستوى الخدمات وعدت بفتح سوق الاتصالات، وفتحت سوق الخدمات المالية والتوزيع بشكل جزئي.

▪ أصدرت عددا من التنظيمات واللوائح بما يتماشى مع المعايير التي تفرضها اتفاقية تريبس

.TRIPS

IV. مكاسب الصين من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بالرغم من أن الصين لم تكن عضوا في اتفاقية الجات إلا أنها احتلت المرتبة الثانية من

حيث الكاسبون من جولة الأوروغواي، حيث قدرت مكاسبها بـ 37 مليار دولار سنويا¹.

لقد وفر انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أن منحت معاملة الدولة الأولى بالرعاية

من الأعضاء ومن بينهم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، واستفادت من إلغاء

القيود الكمية على منتجاتها وتخفيض الرسوم الجمركية، مما مكنها من دخول هذه الأسواق بشكل

موسع، حيث ارتفعت تجارتها الخارجية بنحو 30 % سنويا منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية

سنة 2001²، واندفعت إلى تفعيل التجارة الإلكترونية ومن ثم لجأت إلى تطوير تجارة التكنولوجيا،

وتحولت الصين إلى مصنع كبير للعالم وملأت قاراته بمنتجاتها.

فارتفعت حصة الصين في سوق الملابس العالمية من 17% إلى 35 % وحازت على 25%

من سوق الأقمشة العالمية نتيجة دخولها منظمة التجارة العالمية³، وصدرت تكنولوجيا لأمريكا بـ

¹ مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، مرجع سبق ذكره ، ص123

² مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 173، المجلد43، يوليو 2008، ص86

³ إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، مرجع سبق ذكره، ص120.

29 مليار دولار وأجهزة مكتبية إلى كل من أمريكا وأوروبا بـ 23 مليار دولار ومعدات كهربائية بـ 16.6 مليار دولار وأحذية بـ 11.1 مليار دولار سنة 2003، لقد أنتجت الصين 70 % من الألعاب والدمى في العالم بالإضافة إلى 50% من إنتاج الأحذية و33.3 % من الحقائب و33.1% من إنتاج التلفزيونات و33% من إنتاج مكيفات الهواء و25% من الغسالات و20% من الثلاجات¹، ولهذا استحوذت على 7.3% من الصادرات العالمية سنة 2005² وعلى 8% من التجارة العالمية سنة 2007³، ولم تكف الصين بهذه الصناعات التي تركز على العمالة الكثيفة وإنما اتجهت إلى صناعة الهواتف الخلوية والرقائق الخاصة بالكمبيوتر والاتصالات وصناعة الطائرات التجارية والسيارات، حيث تعد الصين سنة 2003 رابع أكبر دولة منتجة للسيارات بإنتاج بلغ 4 مليون سيارة ليرتفع إنتاجها إلى 5.7 مليون سيارة سنة 2006⁴.

إن صعود الاقتصاد الصيني قد عزز من نمو الاقتصاد والتجارة العالميين، فقد ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 190% منذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعد الصين سنة 2007 ثالث أكبر سوق تجارية للصادرات الأمريكية، فأصبح الاقتصاد الأمريكي مرتبطاً بحبل سري مع البنك المركزي الصيني يضخ فيه يوميا أكثر من مليار دولار من خلال مشتريات الصين لأذون الخزانة الأمريكية والتي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل العجز المتفاقم في ميزانيتها العامة⁵، وكذلك الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي حيث تزايد الطلب

¹ نفس المرجع السابق، ص48.

² André Dumas, économie mondial, opc. It, P 06.

³ مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مرجع سبق ذكره، ص87

⁴ إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، مرجع سبق ذكره، ص149.

⁵ مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مرجع سبق ذكره، ص90.

على منتجاته بفضل تزايد نمو الاقتصاد الصيني فبلغ حجم التبادل التجاري الصيني معه 16.3% من مجموع حجم التبادل التجاري للصين مع العالم.

وحققت اليابان مكاسب تجارية من زيادة الطلب الصيني على سلعها، وانتشلتها من الركود الاقتصادي الذي كانت تعانيه، بسبب الأزمة الآسيوية، وأصبحت المستفيد الأول من تنامي الاقتصاد الصيني، كما أن الطلب الصيني على المواد الأولية أدى إلى رفع أسعارها مما ساعد أستراليا والبرازيل وعدد من الدول المنتجة للمواد الأولية أن تنمو بسرعة¹، ولم يقتصر دور الصين على هذا فقط، فقد توسع حجم التجارة بين الصين ودول منظمة الآسيان وقد بلغ 130 مليار دولار سنة 2007، بالإضافة إلى حجم التجارة الثنائية بينها والعالم العربي والذي تجاوز 86 مليار دولار في العام نفسه.

تعتبر الصادرات الصينية هي المحفز للتنمية، واتخذت من قيمة الإيوان الرخيص سياسة هجومية على مختلف دول العالم لزيادة صادراتها²، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف اليد العاملة كل هذا حقق لها وضع تنافسي مريح ورجح كفة الميزان التجاري لصالحها على حساب كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان، وتبوأَت بذلك موقعا متميزا على المستوى العالمي من حيث معدلات النمو المرتفعة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وكذلك الزيادة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي والاحتياط من النقد الأجنبي والجدول التالي يوضح مسار تطور أداء الاقتصاد الصيني طيلة عشر سنوات منذ انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة :

¹ مور خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص201.

² محسن أحمد الخضيري، الاقتصاد العالمي والدولار، هلال للنشر والتوزيع، الجيزة، 2008، ص138.

الجدول(09): تطور أداء الاقتصاد الصيني منذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (الأرقام

بالمليار دولار باستثناء متوسط الدخل فهو بالدولار ومعدل النمو بالنسبة المئوية)

السنوات	2002	2004	2006	2007	2008	2009
متوسط الدخل بالدولار	1332	1486	2064	2646	3405	3678
الإنتاج الداخلي الخام PIB	1454	1932	2713	3496	4522	4909
معدل النمو	9.1	10.1	12.7	11	9.6	8.7
مجموع الصادرات	325.6	593.3	969	1218.6	1428.5	1201.7
مجموع الواردات	295.2	561.2	791.5	956	1133.1	1005.6
صادرات الصين إلى أمريكا	69.9	124.9	203.4	232.7	252.3	220.8
صادرات الصين إلى إ.أوروبا	48.2	104.6	181.9	245.2	251.2	251.4
واردات الصين من أمريكا	27.2	44.7	59.2	69.4	81.4	77.4
واردات الصين من إ.أوروبا	38.6	69.2	90.4	111	113	114.9
الاستثمار الأجنبي في الصين	49.3	54.9	78.1	138.4	147.8	78.2

Source : service économique régionale, Ambassade de France en chine, Revue bulletin économique chine, chine, N° 27 juillet - août, 2010, P: 16

من خلال إلقاء نظرة على الجدول أعلاه يلاحظ أن أداء الاقتصاد الصيني قد تضاعف أربع مرات، وقد لعبت الصادرات الدور الأساسي في المحافظة على معدلات النمو المرتفعة والزيادة في متوسط الدخل والإنتاج وعلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الصين، وقد ترتب عن هذا النمو والتوسع في الصادرات ارتفاع فائض الميزان التجاري، رغم التزايد في الواردات، ويعود جزء كبير من الزيادة فيها إلى ارتفاع الطلب على البترول الذي تحتاجه الصناعات الصينية وقد جعل من الصين المستهلك الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد خرج الاقتصاد الصيني بأقل الخسائر من الأزمة المالية، وإن كان معدل النمو تراجع لكن بشكل طفيف، لكن الأزمة لم تثن هذا الاقتصاد عن الصعود، حيث أحتل المرتبة الثانية بعد أن أزاح اليابان وبمعدل نمو في حدود 10% وبناتج محلي يقدر بـ 5.879 تريليون دولار وباحتيال وصل إلى 2648.3 مليار دولار سنة 2010.

يتضح من خلال العرض السابق، أن الإصلاحات التي قامت بها الصين خلال العقود الثلاثة الماضية مكنتها من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والتي تعد من أكبر معدلات النمو على المستوى العالمي، حيث وصل النمو فيها إلى 13% وتزايد متوسط الدخل وارتفع مستوى المعيشة بفضل الانفتاح الاقتصادي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص، والدور الذي قاده قطاع الصناعة عن طريق المناطق الاقتصادية المفتوحة وحركة الصادرات. وبانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة ، تضاعف أداء اقتصادها وشهد نقلة نوعية، حيث أصبحت مساهمة تجارتها الخارجية تشكل 10% من التجارة العالمية، وإنتاجها المحلي في حدود 10% من الإنتاج العالمي، وبذلك أحتل حجم اقتصادها المرتبة الثانية عالمياً.

خاتمة الفصل

ما زالت بعض الدول تمانع وترفض التطبيق الكامل لإتفاقيات تحرير التجارة رغم مرور 18 سنة عليها بداية من إنطلاق عمل المنظمة العالمية للتجارة وخصوصا الدول المتنفذة التي تختار وتتقي من إتفاقيات تحرير التجارة ما يلائم طبيعة ووضعية إقتصاداتها، وفي مقابل ذلك استجاب الكثير من الدول النامية لمحتوى بعض هذه الإتفاقيات. وهي بذلك تكون قد عرضت مؤسساتها وشركاتها الإنتاجية لمواجهة ومنافسة شرسة، وأصبحت إقتصادياتها مكشوفة في عدة قطاعات، كالخدمات وقطاع الصناعات أمام مؤسسات وشركات إنتاجية لدول تمتلك إقتصاديات تنافسية. وفي حالة الالتزام التام بروح إتفاقيات تحرير التجارة؛ فإن خسائر باهظة تنتظر الدول النامية.

وستكبد صناعاتها الوطنية لخسائر فادحة ويتناقص إنتاجها أمام تدفق السلع الأجنبية المماثلة في ظل التوجه العالمي السائد لإلغاء الرسوم الجمركية وإلغاء كل القيود أمام التجارة الدولية، وستفتقد الموازنات العامة لهذه الدول أهم مواردها خصوصا أنها تعتمد في تمويلها على 25% من الرسوم الجمركية.

ومع كل هذا استطاعت عدة دول نامية أن تنهض بإقتصادياتها، وحققت صعودا مذهلا كالبرازيل ودول جنوب شرق آسيا وبروز الصين كقوة إقتصادية مستفيدة من إقتصاديات الحجم، كل هذه الدول تمكنت من توظيف مزايا تحرير التجارة لصالحها واعتمدت على إستراتيجية الصناعات التصديرية

الفصل الرابع

واقع الاقتصاد الموريتاني في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي

والالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الموريتاني من اقتصاديات الدول الأقل نمواً على مستوى العالم رغم جميع الثروات المعدنية التي تمتلكها البلاد مثل الحديد والذهب والنحاس والماس، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية الكبيرة والإمكانيات الزراعية الهائلة والثروة البحرية التي قل نظيرها، فالشواطئ الموريتانية تعتبر من أغنى شواطئ العالم المليئة بالأسمك، إلا أن اتخاذ القرارات الاقتصادية والتسييرية الخاطئة كانت من أبرز العوامل وراء تبيد جميع تلك الثروات وبالتالي أدت إلى وضعية التخلف القائمة.

فمنذ استقلال موريتانيا إلى يومنا هذا لم تتمكن الخطط الاقتصادية من استغلال الموارد بشكل أمثل، بحيث تحقق معدلات نمو اقتصادي تتناسب مع الموارد التي تمتلكها البلاد، وبناء اقتصاد متعدد المداخل لا تقتصر صادراته فقط على خامات الحديد وصيد الأسماك.

ولقد تأثرت موريتانيا كباقي الدول النامية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بأزمة الكساد التضخمي التي تعرضت لها الدول الصناعية والتي كانت من أسباب تراجع الطلب العالمي على صادرات الدول النامية وانخفاض معدلات النمو وأزمة المديونية، مما استدعى تدخل المؤسسات المالية الدولية وفرضها لسياسات الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكيف الهيكلي) كوصفة للخروج من أزمة المديونية.

يهدف هذا الفصل من خلال مباحثه الثلاثة إعطاء نبذة عن واقع الاقتصاد الموريتاني جراء تنفيذه لسياسات الإصلاح الاقتصادي وما نتج عنها، وماذا سيؤول إليه وضعه مستقبلاً في ظل الالتزام باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والتي تدعو إلى المزيد من الحرية الاقتصادية ووضع حد لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المبحث الأول: الأسباب الداعية إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي

إن حاجة الدول لغيرها ناجمة عن قصور موارد الدولة أو ضعف استغلال هذه الموارد، وأدى هذا إلى حاجة هذه الدول المتقدمة إلى المواد الأولية من الدول النامية وحاجة هذه الأخيرة إلى الدول المتقدمة من السلع الاستهلاكية والأجهزة والخدمات (الخبرات الفنية)، وقد كانت عملية التبادل هذه في صالح الدول المتقدمة ونشأ عنها ما يعرف بظاهرة التبادل غير المتكافئ وتحقيق الدول المتقدمة فوائض في موازينها التجارية في حين ظلت الدول النامية تعاني من عجز دائم في موازين مدفوعاتها وجعلها تابعة للدول المتقدمة من حيث الأسواق والتمويل والتكنولوجيا¹، إن هذه الأسباب جعلت مقدرة البلدان النامية على الاستيراد تتراخي بسبب العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية التي لا تحقق لها نصيبها العادل في مكاسب التجارة الدولية، وأنه في مواجهة احتياجاتها الشديدة للموارد من الصرف الأجنبي مع قلة حصيلة صادراتها لا تجد هذه الدول أمامها سوى طريق واحد صعب، وهو الاقتراض من أجل سد العجز في موازين مدفوعاتها²، وباعتبار موريتانيا دولة نامية فإنها لا تشذ عن هذه القاعدة بل ترسخها أكثر، ولمعرفة تطور حجم المديونية الموريتانية وأسباب نشأتها، لا بد من إعطاء لمحة عن وضعية ميزان المدفوعات.

¹ د. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، مرجع سبق ذكره، ص 52.
² د. رمزي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991، ص 158.

أولاً: وضعية ميزان المدفوعات الموريتاني:

تعاني موريتانيا كغيرها من دول العالم الثالث من العديد من المشكلات الاقتصادية من أهمها العجز في ميزان التجارة الخارجية والمديونية، ويتميز هيكل التجارة الخارجية الموريتانية بالتركيز الشديد في صادراتها وتنوع وارداتها، وتمثل الصادرات الموريتانية في تركيبها بعض المواد من بينها خدمات الحديد والنحاس وصيد الأسماك، ونتيجة لإنخفاض قيمتها بسبب التراجع الحاصل في الطلب العالمي على المواد الأولية نتيجة إحلال محلها بعض السلع المصنعة وإعادة تدوير سلع مصنعة سبق استعمالها.

هذا وتعاني الواردات الموريتانية من السلع الصناعية من ارتفاع أسعارها، هذا الفارق الكبير بين أسعار الواردات والصادرات هو الذي أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري مما أثر بشكل سلبي على وضعية ميزان المدفوعات.

ومن المعروف أنه إذا كانت قيمة الواردات لبلد معين تزيد عن ما تم تدبيره في هذا البلد من النقد الأجنبي الذي تأتي به الصادرات خلال فترة معينة فإن هذا الفرق بين الواردات والصادرات يتم تمويله عن طريق الاقتراض الخارجي وهذا ما يسمى بفجوة التجارة الخارجية، ولتوضيح حجم فجوة التجارة الخارجية الموريتانية نرجع إلى وضعية ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1980-1996).

الجدول رقم (10): وضعية ميزان المدفوعات الموريتاني: بملايين الدولارات.

السنة	وضع ميزان المدفوعات	وضع الميزان الجاري
1980	-11	-350.2
1981	-5.4	-378.2
1982	-48.7	-297.6
1983	-31.8	-258.9
1984	-28.2	-193.8
1985	-31.6	-218
1986	-17.9	-269.1
1987	-157.3	-218.1
1988	-72.6	-170.5
1989	-5.2	-106.9
1990	-72.5	-160.9
1991	-16.3	-161
1992	-17	-273.3
1993	-282	-259.8
1994	-104.6	-154.3
1995	-6.1	-136.1
1996	-12.5	-119.5

المصدر: خديجة بنت حرمة، آلية انتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي ومدى ملائمتها للاقتصاديات النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد الموريتاني، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد ، أيلول 1999م، ص 115.

من خلال الجدول يلاحظ تغلب العجز على وضعية ميزان المدفوعات الموريتاني طيلة كل السنوات، حيث لم تشهد ارقام العجز استقرارا بل تتناقص في بعض الأحيان وتزيد أحيانا أخرى ذلك لاعتماد موريتانيا على تصدير سلعتين فقط (خدمات الحديد، وصيد الاسماك) مع غياب أسعار عادلة وتدهور الحصيلة في الصادرات وفي مقابل ذلك تزايد الواردات.

وتتميز موريتانيا كغيرها من الدول النامية بارتفاع درجة اعتمادها على العالم الخارجي، وذلك من خلال ارتفاع نسبة تجارتها الخارجية إلى إجمالي ناتجها المحلي بنسبة تفوق 98%.

فالبلاد تستورد كلما تستهلك وتصدر كلما تنتج، فموريتانيا لا تنتج سوى سلعتين هما خامات الحديد ومنتجات الأسماك.

I- هيكل الصادرات الموريتانية:

يشمل هيكل الصادرات بشكل عام التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، وكما اسلفنا فإن موريتانيا تعتمد اساسا في صادراتها على مادتين هما الحديد وصيد الأسماك.

1- الصادرات من الحديد:

يعتبر قطاع المناجم هو القطاع المسيطر في الصادرات الموريتانية طيلة العقدين الأولين منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات، بعدها بدأ قطاع الصيد يحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد الموريتاني. لقد بدأ تصدير أول شحنة من الحديد عام 1963 وكانت كميتها 1200 طن بقيمة 740 مليون أوقية*، وتستغل حديد موريتانيا شركة miferma وتتكون أسهمها آنذاك من 62% من رؤوس أموال فرنسية 20% بريطانية، 15% إيطالية، 3%¹ ألمانية. فالثروة المعدنية في الدول النامية بشكل عام تستغل بواسطة مؤسسات أجنبية فرؤوس أموالها مستوردة ومهاراتها الفنية مستوردة ويصدر ناتجها خاما إلى الأسواق الأجنبية، وفي هذا الإطار، ظلت العلاقات الموريتانية الفرنسية تشهد تطورا مستمرا نتيجة الآليات المختلفة التي تتبعها فرنسا وغيرها من الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية لتجعلها مربوطة بعدة طرق مختلفة منها المساعدات والقروض المشروطة، فصادرات موريتانيا من هذه المادة ظلت مربوطة بهذه الخيوط، فوصلت معه

* الأوقية هي العملة الموريتانية

¹ - د. محمد عبد الغني، الاقتصاد الإفريقي والتجارة الدولية، المكتبة الانجلو مصرية، 1973.

صادرات موريتانيا إلى فرنسا سنة 1981 حوالي 30.2% من مجموع صادرات الحديد والجدول

التالي يوضح تطور الصادرات الموريتانية من الحديد.

الجدول رقم (11): تطور الصادرات الموريتانية من الحديد بمليارات الأوقية

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قيمة الصادرات بملايير الأوقية	11.82	10.59	9.81	10.52	15.03	18	17.6	13.8	20.2	20.8	23.9	27.1	31.1	40.8

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

Office National De Statistique Elément conjuncture.Nouakchott 1985 - 1988 1994

p :29

1989: وثائق إدارة المعادن والجيولوجيا، قسم التعدين في نواكشوط.

من 1990 - 1992: ميزان مدفوعات موريتانيا: البنك المركزي الموريتاني ، 1994، ص 10.

من 1993 - 1997: ميزان مدفوعات موريتانيا: البنك المركزي سنة 1997، ص 10.

1998: ميزان مدفوعات موريتانيا: البنك المركزي سنة 1998، ص 10

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات باعتباره الوجهة نحو الأسواق الخارجية نجد ما

يلي:

الجدول (12): التوزيع الجغرافي للصادرات الموريتانية بملايين الأوقية

السنة البلد	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
فرنسا	2965	2667	2132	1985	3913	3968	3461	3179	5768	5543	5150
إيطاليا	3266	2864	1893	2237	2655	3973	5779	3332	5521	5504	5214
بريطانيا	1321	785	1142	1165	1545	1756	2202	1632	2045	1359	1667
بلجيكا	2760	2852	2926	3244	3910	5123	4081	3064	2475	3742	2967
ألمانيا	780	752	259	147	40	434	900	437	1219	1614	1350
بلدان أخرى	530	672	1463	182 1	2972	3655	2637	2675	2841	2963	2208

المصدر: B.C.M Bulletin trimestriel de statistique 1995 P 34.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن صادرات موريتانيا تركزت في أسواق محدودة (السوق

الأوروبية المشتركة)، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على حالة تبعية الاقتصاد لهذه الاسواق.

وتعاني صادرات موريتانيا من الحديد من بعض المشاكل من بينها:

▪ تراجع حصيلتها بشكل أساسي في عقد الثمانينات، و يرجع ذلك إلى الكساد الذي عرفته

السوق الدولية للحديد والصلب ، مما أدى إلى الانخفاض في أسعار الحديد بعد أن كان سعر طن

الحديد سنة 1976 يساوي 26.3 دولار¹، لكن الزيادة الملاحظة في الحصيلة في السنوات الأخيرة

لا يمكن تفسيرها إلا بزيادة الكميات المصدرة لكي تعوض النقص الحاصل في الاسعار، وقد

¹ Office national de la statistique agrgates de la comptabilité national et indicateurs socio économiques Nouakchott 1995.P07.

شهدت هذه الأسعار زيادة طفيفة ، حيث سجل سعر الطن 21 دولار وعاد للانخفاض إلى 16.3 دولار سنة 1994.¹

▪ لجأت العديد من الدول النامية إثر اشتداد وطأة المديونية إلى إغراق السوق العالمية بالحديد كما هو الحال بالنسبة للبرازيل للحصول على قدر أكبر من العملات الصعبة مما أدى إلى إنخفاض سعره.

▪ تغلب أسواق المنتجات الأولية بشكل عام، بالإضافة إلى أن موريتانيا تسوق حديدتها في دول محدودة وبالتالي فهي غير قادرة على التأثير على هذه الأسواق لصالحها مما يعكس التبادل في غير صالحها.

2- الصادرات من صيد الأسماك:

تمثل الصادرات السمكية من إجمالي الصادرات الموريتانية سنة 1961 نسبة 47% لكن هذه النسبة تراجعت بشكل واضح، حيث بلغت في المتوسط 6%، وذلك راجع إلى الإهمال الشديد من قبل واضعي السياسة الاقتصادية، حيث تم التركيز على قطاع التعدين، لكنه مع تراجع الطلب العالمي على خامات الحديد، أخذ قطاع الصيد يسترجع مكانته وذلك ابتداء من سنة 1980 حيث ساهم بنسبة 55% من الصادرات الموريتانية.

وتتوفر موريتانيا على ثروة كبيرة من السمك تقدر بحوالي 02 مليون طن ومن ميزة هذا المخزون أنه يتكاثر بسرعة، وذلك بفضل الظروف الملائمة إذ تحتوي الشواطئ الموريتانية على

¹ Office national de la statistique agrgates de la comptabilité national et indicateurs socio économiques 1993-1994 Nouakchott janvier 1997.P :48.

نباتات بحرية تغذي الأسماك، وتتأثر هذه الشواطئ بتيار كناري الدافئ الذي يجلب لها الأسماك من الشواطئ الأخرى.

ولقد أنشأت موريتانيا شركة تعنى بإنتاج السمك وتصنيعه وتصديره إلى الخارج، ومن أجل قيام الشركة بعملها، قامت الدولة بشراء الآلات والمعدات اللازمة حتى أصبحت تمتلك 12 باخرة صيد ومصنع للتجميد، وقد أوكلت إدارة الشركة لخبير أجنبي وذلك لنقص الخبرة الوطنية في هذا الميدان، ويعاني قطاع الصيد من بعض المشاكل من أهمها:

- ضعف الرقابة وعدم التحكم والمحافظة على الثروة البحرية
- سوء التسيير في المؤسسات العمومية والخاصة المشرفة على استغلال هذه الثروة.
- ضعف البنى التحتية في هذا القطاع.
- عدم توفر اليد العاملة المدربة.

لقد بدأت الأنظار إلى قطاع الصيد كي تجعل الدولة منه المحرك الرئيسي لاقتصادها ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الصادرات من هذه المادة قد ركزت بشكل أساسي في أسواق البلدان الصناعية وخاصة أسواق دول المجموعة الأوروبية.

وتواجه الصادرات الموريتانية من الأسماك أحيانا بعض الإجراءات من بينها التدابير الفنية والصحية عند دخولها الأسواق الأوروبية، والجدول التالي يوضح تطور هذه الصادرات.

الجدول (13) الصادرات الموريتانية من الأسماك بمليارات الأوقية

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القيمة بمليارات الأوقية	17.1	18	20.9	26.6	25.9	36	38.5	33.1	26.7

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر:

- من سنة 1990 — 1994 ميزان المدفوعات الموريتاني تقرير 1994 ص:10.
- من سنة 1995 — 1998 ميزان المدفوعات الموريتاني تقرير 1998 ص:10.

II- الواردات الموريتانية:

تمثل الواردات الموريتانية جزء متسرب من الدخل وبما أن الحصيلة من العملة الصعبة الناتجة عن التصدير قد لا تكون كافية لتغطية الواردات، فإن الوضع في الميزان التجاري يكون دائما في حالة عجز.

لقد عجزت المصالح المختصة مثل إدارة الجمارك والبنك المركزي وإدارة الإحصاء ومديرية التجارة الخارجية عن وضع مؤشر للأسعار عند الاستيراد لكثرة تنوع الواردات، وتعتمد موريتانيا في تموينها من السلع على السوق الأوروبية، حيث تستورد منها تقريبا كل مستلزماتها من جميع السلع الاستهلاكية الرأسمالية، وقد ظلت السوق الأوروبية تستحوذ على جزء كبير من واردات موريتانيا، وصلت أحيانا إلى أكثر من 70% من مجموع الواردات 50% منها على شكل معدات استثمارية وأجهزة ومعدات نقل. ولمعرفة مدى قدرة تغطية الصادرات للواردات في موريتانيا للفترة (1980-1990) يمكن تتبع الجدول التالي :

الجدول (14) : تغطية الصادرات للواردات (بالنسبة المئوية)

السنوا ت	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
تغطية الصادرات للواردات) نسبة (مئوية)	54.3	59.8	48.2	60.6	62.8	72.9	70	72.3	80.3	87.5	80.6

المصدر: تقرير صادر عن وزارة التخطيط الموريتانية، 1992، ص 03.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن حصيلة الصادرات لم تكن كافية لتغطية الواردات الشيء الذي يدفع بالسلطات للبحث عن مصادر لتغطية هذه الفجوة، فالصادرات الموريتانية كما مر معنا سابقا تتكون من سلعتين أوليتين تواجه بعض الصعوبات في الأسواق الخارجية كالقيود الفنية والإجراءات الصحية ومن الافتقار إلى مكاتب تجارية خارجية تكون مهمتها مراقبة الأسواق وتتنبأ بالتقلبات التي تحدث على مستوى الأسعار.

والواردات تعاني من التنوع وارتفاع الأسعار، وفقدان منتج محلي يخفف من وطأة الاستيراد وبالتالي يبقى خيارا واحدا متاح أمام الدولة وهو أن تتوجه للاقتراض من الأسواق الدولية والمنظمات المالية لتسديد فاتورة الواردات الاستهلاكية وكذلك متطلبات التنمية.

فالزيادة في الاستيراد لحاجات التنمية كانت من الأسباب الرئيسية في عجز الميزان التجاري، والميزان التجاري يعد من أهم الموازين المكونة لميزان المدفوعات، ومن هنا فان مصدر العجز في ميزان المدفوعات هو العجز في الميزان التجاري.

ثانيا - أسباب المديونية الخارجية لموريتانيا :

لا تختلف أسباب المديونية الخارجية لموريتانيا كثيرا عن غيرها من الدول النامية، ذلك أن هذه الأسباب في بعدها الخارجي هي نفسها تقريبا في موريتانيا، بالإضافة إلى الأسباب الداخلية و التي تختلف من بلد لآخر .

I - الأسباب الخارجية:

لقد حدثت تغيرات هامة في الاقتصاد الرأسمالي انعكست على أوضاع البلدان النامية ، كانت من أهم مسببات المديونية الخارجية ، وهذه الأسباب هي :

1- التغيرات في أسعار البترول:

لقد شكلت الصدمتين الأولى (1973-1974) والصدمة الثانية (1979-1980) تأثيراتها البارزة على ارتفاع حجم المديونية الخارجية، فزيادة الفاتورة النفطية لموريتانيا فاقمت من العجز في الميزان التجاري، و كان البديل متاح في تلك الفترة اللجوء إلى الاقتراض، وذلك لسهولة الحصول عليه بفضل تزايد السيولة الدولية، ويبدو ذلك جليا من خلال تتبع مراحل تطور العجز في الميزان التجاري المصاحب له تطور نسبة الواردات النفطية وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (15): مساهمة الواردات النفطية في العجز للميزان التجاري بملايين الدولارات.

البيان	1975	1976	1978	1981	1982	1983	1984
الصادرات	163.3	181.9	118.6	269.9	240	315.4	293.8
الواردات	208.5	272	267.1	386.2	426.6	378.2	302.1
رصيد الميزان التجاري	-45.2	-90.1	-148.5	-116.2	-186.6	-62.8	-8.3
نسبة التغطية%	78	66	44	69	56	83	97
نسبة الواردات النفطية	7.9	10.5	11.2	13.89	23.19	11.47	20.29

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية :

- ولد محمدمو محمد، آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال (1985-1995)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد جامعة الجزائر 1998-1999، ص ص: 178-179.
- تقرير صادر عن البنك المركزي الموريتاني ، 1981، ص 16 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة طردية ما بين الزيادة في تكلفة الفاتورة النفطية والعجز في الميزان التجاري ، وبالتالي فإن هناك آثار واضحة لارتفاع أسعار النفط بتزايد المديونية بسبب العجز في الميزان التجاري.

2- تعويم أسعار الفائدة وسياسات الإقراض الدولية:

لقد نجحت الدول الرأسمالية ومؤسساتها المالية في إعادة تدوير الفوائض النفطية (البترو دولار) فسخرتها للتوسع في الإقراض للدول النامية بشروط ميسرة (طول مدة التسديد، وإنخفاض أسعار الفائدة) الأمر الذي شجع حكومات الدول الصناعية على تقديم هذه القروض وذلك لمدى ارتباطها بالزيادة في الاستيراد لتمويل النفقات الجارية والاستثمارية.

وفي نهاية السبعينات و بداية الثمانينات أدركت البنوك التجارية مدى الخطورة التي تواجهها من قبل الدول النامية، وبدأت في التشدد في شروط الإقراض، وذلك بتعويم أسعار الفائدة، وبما أن

موريتانيا بحاجة ماسة إلى الاقتراض لتمويل خططها التنموية لجأت إلى هذا النوع من مصادر التمويل الخاصة وذلك خلال الفترة (1970-1984) مما ساعد في تراكم الديون.

3- آثار ركود الاقتصاد العالمي وتدهور معدلات التبادل على الاقتصاد الموريتاني:

لقد عاشت الدول الصناعية في فترة السبعينات بما أطلق عليه أزمة الكساد التضخمي، وهي الأزمة التي تميزت وعلى غير العادة بتعايش البطالة والتضخم وتدهور لم يسبق له مثيل في معدلات النمو الاقتصادي، ومن أجل محاربة هذه الأزمة، قامت الدول الصناعية بنقل تكلفتها إلى الدول النامية وذلك عبر القنوات التالية:

▪ زيادة سرعة الحماية التجارية في وجه صادرات الدول النامية.

▪ تخفيض حجم الواردات من السلع المصدرة من قبل الدول النامية.

لقد انتهجت الدول الرأسمالية الكبرى سياسات انكماشية في أواخر السبعينات، وكانت من نتائج هذه السياسات، تراجع معدلات النمو الشيء الذي أدى إلى ركود الاقتصاد العالمي مما سبب في انخفاض الطلب العالمي على صادرات الدول النامية، فكانت موريتانيا من بين الدول النامية التي تأثرت بهذا الركود والتدهور في التبادل، حيث تراجعت أسعار الحديد الموريتاني في أسواق الدول الصناعية بدءاً من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وصل معه سعر طن الحديد إلى 12.668* دولار سنة 1984، بينما كان سعره في السابق 26.1 دولار وبالتحديد سنة 1974، وفي المقابل كانت تكاليف الواردات من السلع الصناعية والاستثمارية مرتفعة للغاية من الأسواق الرأسمالية، ذلك لأن الصناعات في الدول الرأسمالية تحتل تكاليف الطاقة والبتترول نسبة معتبرة

* تم حساب سعر طن الحديد انطلاقاً من بيانات الإدارة العامة للجمارك بموريتانيا، قسم الإحصاء لسنة 1992.

فيها ويشكل عصبها الذي تعتمد عليه، لقد أسهم هذا التبادل التجاري لموريتانيا لغير صالحها إثر انخفاض الأسعار العالمية للحديد بنسبة 15%¹، مما أحدث عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، وكان لا بد من سد هذه الفجوة عن طريق الزيادة في الاقتراض.

II - الأسباب الداخلية:

بالرغم من تأثر مديونية موريتانيا بالعوامل الخارجية فإن هناك عوامل داخلية ظلت تتفاعل مع العوامل الخارجية لتساهم في تراكم الديون وهذه العوامل هي:

1- أخطاء السياسة الاقتصادية:

لقد لعبت أخطاء السياسة الاقتصادية دورا لا يستهان به في تفاقم المديونية ومن بين هذه الأخطاء:

- الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، حيث أصبحت موارد الدولة واستثماراتها موجهة أساسا إلى الصناعات كمصنع تحويل السكر من دقيق إلى قوالب ومصنع كبير لتكرير البترول تفوق طاقته الإنتاجية الاستهلاك المحلي، كذلك فإن التخلي والإهمال بالنسبة لقطاع الزراعة كان له أثر سلبي على المحاصيل الزراعية، نتج عنه عجز غذائي مما زاد من تكلفة فاتورة الواردات الاستهلاكية والتي هي الأخرى ساهمت في العجز في الميزان التجاري.
- تركيز تمويل خطط التنمية على التمويل الخارجي وعدم الاهتمام بالادخار المحلي وتعبئة الفائض الاقتصادي الاحتمالي، وبالتالي غياب روح الادخار الوطنية خصوصا لمجتمع جديد على الحياة المدنية.

¹B.C.M Rapport trimestriel, 1982, p15 (البنك المركزي الموريتاني)

- لجوء الدولة إلى عقد قروض أجنبية لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية والذي لا يحدث زيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد.
- عدم دراسة جدوى المشروعات الممولة برأس مال أجنبي، حيث لم ينجز لهذه المشروعات قبل تنفيذها حسابات دقيقة للعائد والتكلفة.
- عدم احترام المعيار الذي يربط الاقتراض بمردوده الاقتصادي والذي يجب أن لا يقل عن تكلفة القرض.

لقد غاب عن واضعي السياسة الاقتصادية، أن هذا التماذي في الاقتراض لسد العجز في الميزان التجاري وعجز الموازنة العمومية لابد أن يؤدي إلى مشاكل مستقبلية كالتالي انزلقت فيها موريتانيا بارتفاع مديونيتها، حيث لم يكن بمقدور الاقتصاد الوطني تحمل أعباء هذه الديون، وصل الأمر معه إلى أن بلغ الاستثمار 34.5% من الناتج الداخلي الخام ممول بقروض خارجية، نجم عنها تضاعف حجم المديونية .

2- الفساد الإداري والظروف السياسية والمحلية:

لقد مرت موريتانيا بمرحلة الحرب مع الصحراء الغربية (1975-1978)، كلفتها الفاتورة العسكرية نفقات باهظة اقترضتها من الخارج، وخاصة من المصادر الخاصة، وهو ما انعكس على أرقام المديونية التي تضاعفت إلى ثلاث مرات، بالإضافة إلى موجة الجفاف التي ضربت البلاد في السبعينات، حيث تراجعت مساهمة النشاط الرعوي والزراعي في الناتج الداخلي الخام إلى 28% سنة 1980 بعد أن كانت في السابق تشكل أكثر من 60%. لقد قضى هذا الجفاف على

ثلثي الثروة الحيوانية، مما أدى إلى نزوح سكان الريف إلى المدن، وهو ما شكل عبئا عليها من تلبية بعض الاحتياجات لهؤلاء السكان وضغطا على البنية التحتية.

بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد منذ نهاية السبعينات حيث مرت البلاد بأربعة انقلابات عسكرية. وكذلك تعاني موريتانيا من تنامي ظاهرة الفساد الإداري وتفشي الرشوة واستغلال السلطة والنفوذ للمسؤولين الكبار وكسبهم الأموال غير المشروعة من ممتلكات الدولة، وما دام الكسب يتم بطرق غير مشروعة فإن أصحابه يلجؤون إلى تهريب هذه الأموال إلى الخارج، وفي تقرير للبنك الدولي صدر سنة 1987 عن الودائع العربية المملوكة لمواطنين عرب في البنوك الأوروبية والأمريكية، فقد بلغت هذه الودائع ما مقدار 66.2مليار دولار وذلك سنة 1987، كانت 50 مليون دولار منها لمواطنين موريتانيين¹ فما بالك بأرقام هذا التهريب الآن حيث تضاعف الفساد وساد التضخم وانخفضت قيمة العملة وكلها معطيات تساعد على هروب الأموال، لقد ساهم تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج في تفاقم وضع ميزان المدفوعات في وقت تحتاج فيه البلاد إلى رؤوس أموال، نجد هذه الأموال في المقابل تصدر إلى الخارج .

ثالثا: تطور المديونية الموريتانية:

يعاني الاقتصاد الموريتاني من عبئ الديون الخارجية كبقية البلدان النامية، ويواجه زيادة مستمرة في الديون وفي تسديدها، وزيادة الديون ترجع أساسا إلى قصور في الادخار المحلي، فهذه الديون استخدمت لتمويل احتياجات استهلاكية أو مشروعات اجتماعية مثل المرافق العامة الصحية والتعليمية ولم تستعمل في زيادة القدرة التصديرية أو التقليل من الاستيراد، وهذا ما أدى إلى زيادة

¹ محمد محمود ولد محمد، مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية ودورها في تعميق التبعية المالية مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص122.

أعباء الديون والتي زادت معدلات التضخم تفاقما في بعض السنوات وزيادة عجز ميزان المدفوعات.

لقد شكل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أحد الحلول للحكومات الموريتانية التي تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال من تجاوز بعض الاختلالات التي حدثت في الاقتصاد الموريتاني، ولقد كانت نسبة هذا التمويل تشكل (80-90%) لتغطية نفقات الاستيراد أو لتمويل بعض المشروعات، وهو ما نتج عنه تصاعد في نمو أرقام المديونية وخدماتها وسيوضح ذلك من خلال تتبع الفقرات التالية:

I- تطور أرقام المديونية الموريتانية:

لقد أسفرت خطط التنمية الاقتصادية الموريتانية عن الفشل، حيث أن القروض إذا استخدمت في مشاريع تنموية حقيقية تولد قيمة مضافة يمكن أن تدر أرباحا، ويمكن بعد ذلك تسديد القروض وبقاء هامش من الربح يحسن وجه الحياة العامة للسكان، لكن القروض استخدم أغلبها في تمويل النفقات الجارية وبعضها في مشاريع غير مجدية مما ساعد على تراكم الدين وتضاعف خدماته والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (16): تطور أرقام المديونية وخدماتها خلال (1970-1984) بملايين الدولارات

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
إجمالي الدين	27	40	57	106	171	189	410	526	674	709	833	962	1142	1289	1334
خدمات الدين	03	03	09	11	10	34	70	32	26	51	48	54	57	54	67

المصدر: محمد محمود ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

نلاحظ من خلال الجدول مدى سرعة تطور الديون وخدماتها ما بين (1970-1984)، وقد ارتبط تطورها في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بتطبيق الخطة الرابعة، والتي بلغ حجم الاستثمارات المخططة حوالي 89205 مليون أوقية، كان نصيب التمويل الخارجي منها حوالي 88.2%¹، في وقت كانت حصيلة البلاد من النقد الأجنبي تشهد تراجعاً، وذلك لانخفاض أسعار الحديد العالمية.

ومن خلال قراءة الجدول نلاحظ تصاعد حجم الديون حيث قفزت من 27 مليون دولار سنة 1970 إلى أن وصلت 410 مليون دولار سنة 1976 وذلك ناتج عن تزايد الاقتراض من السوق المالية الدولية لتغطية الفاتورة العسكرية لحرب الصحراء، وانعكس ذلك على تضاعف خدمة الدين أكثر من 18 مرة وصلت معه إلى 70 مليون دولار سنة 1976، وبشكل عام يمكن ملاحظة أن الديون ظلت في تزايد مستمر إلى أن بلغت 1334 مليون دولار سنة 1984، حيث توقفت الدولة عن السداد مما دفعها إلى طلب إعادة جدولة ديونها والحصول على المزيد من القروض.

II- تطور هيكل الديون الخارجية خلال الفترة (1970-1984) بالنسب المئوية:

الجدول (17): تطور هيكل الديون الخارجية بالنسبة المئوية

السنوات	1970	1975	1980	1981	1982	1983	1984
المصادر الخاصة%	29	16.7	18.3	11.8	10.3	10.9	10.6
المصادر الرسمية%	71	83.3	81.7	88.2	89.7	89.1	89.4
ثنائية%	50.5	71.6	62.3	68.1	65.2	62.4	61.4
متعددة الأطراف%	20.5	11.7	19.4	20.1	24.5	26.7	28

المصدر: محمد محمود ولد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

¹ الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 182.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هيكل الديون الموريتانية تحتل المصادر الرسمية فيها نسبة كبيرة، حيث ظلت هذه النسبة تتزايد من (1970-1984) وفي المقابل ظلت الديون من مصادر خاصة تتراجع باستثناء الفترة (1975-1980) وذلك يرجع إلى لجوء موريتانيا إلى الاقتراض من البنوك الخاصة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات إثر ارتفاع الفاتورة العسكرية لنفقات الحرب مع الصحراء الغربية.

كما نلاحظ استحواد القروض الثنائية في هيكل الديون من المصادر الرسمية على النسبة الأكبر إلا أنه مع بداية الثمانينات نلاحظ تزايد ارتفاع نسبة الديون من المصادر متعددة الأطراف وذلك لشدة وطأة الحاجة لتمويل الفجوتين الداخلية والخارجية، حيث قدمت وكالات التنمية الدولية قروض ميسرة للأقتصاد.

III- الجدولة وتطور أرقام المديونية ومؤشراتها في ظل الإصلاح الاقتصادي:

1- الجدولة:

لقد وصل عبء الدين الخارجي الموريتاني إلى حدود تفوق مقدرة الاقتصاد الوطني عن سداد خدماته في وقته المحدد، الأمر الذي دفع الدولة إلى طلب تأجيل دفع المستحقات عن طريق ما يسمى بإعادة الجدولة، حيث تمكنت من عقد اتفاقيات على مراحل متعددة من خلال إعادة جدولة هذه الديون.

• الاتفاقية الأولى:

بدأت هذه الاتفاقية بتاريخ 01-01-1985، وفيها وافق الدائنون على إعادة جدولة بعض

الديون تمثلت في:

▪ 90% من الفوائد والأقساط المستحقة خلال الفترة الممتدة من بدء الاتفاقية إلى 31 مارس

1986 تسدد خلال الفترة من 1990-1994.

▪ 90% من الديون التجارية المستحقة في 31 ديسمبر 1984 تسدد في الفترة 1989 إلى

1992، ويعتبر مبلغ الديون المعاد جدولته في هذا الصدد 64 مليار أوقية.

• الاتفاقية الثانية:

وقد غطت هذه الاتفاقية سنة واحدة امتدت من 01-04-86 إلى 31-03-1987 وفيها وافق

الدائنون على جدولة الجزء المتبقي من الديون شمل 95% من أقساط وفوائد الديون الحكومية

المستحقة خلال الفترة من 10-04-1986 إلى 31-03-1987 تسدد خلال الفترة من 31-03-

1990 إلى 30-12-1995. وفيه بلغ الدين المعاد جدولته 2.1 مليار أوقية أي ما يعاد 31.6

مليون دولار.

• الاتفاقية الثالثة:

لقد وافق الدائنون خلال الفترة الممتدة من 01-04-1987 إلى 31-03-1988 على جزء

من الديون وذلك بشروط التسديد التالية:

▪ 95% يتم تسديدها على مدى عشر سنوات.

▪ 5% الباقية تسدد خلال سنة واحدة وعلى دفعة واحدة.

وقد وصل المبلغ المعاد جدولته 364 مليون دولار.

• الاتفاقية الرابعة:

بدأت من 01-06-1989 إلى أواخر 1994، وتمت إعادة جدولة مبلغ 272 مليون دولار

من ديونها الخارجية¹ وقد بلغت النسبة المعادة جدولتها 12.3% من مجموع الديون.

• الاتفاقية الخامسة:

امتدت هذه الاتفاقية من 01-01-1993 إلى 31-12-1994، وقد شملت متأخرات الفائدة

حتى 31-12-1992، بالإضافة إلى فوائد وأقساط التأخير لديون سبقت إعادة جدولتها. كما

حصلت في هذه الاتفاقية على إعفاء جزء من هذه الديون يقدر بـ 183 مليون دولار.

• الاتفاقية السادسة:

أمتدت هذه الاتفاقية من 01-01-1995 إلى 31-12-1997 وتتعلق بأقساط كانت جارية

أعيدت جدولتها في الاتفاقية وتخص دفعات الأقساط الجارية لمستحقات الاتفاقيات السابقة الثانية،

الثالثة، الرابعة والخامسة.

وفي مارس 2000 أعلن نادي باريس أنه موافق على تخفيف عبء ديون موريتانيا حيث

وافق على إلغاء 90% من خدمة الديون المستحقة للحكومات الأعضاء.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ابوظبي، سبتمبر 1994، ص 122.

2- تطور أرقام المديونية ومؤشراتها:

الجدول (18): تطور أرقام المديونية الموريتانية ومؤشراتها. أرقام المديونية بملايين الدولارات

والمؤشرات بالنسبة المئوية.

السنوات	حجم الدين	خدمات الدين	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام %
1990	1753.93	80.64	178.6	395	13.8	35.8
1991	1793.96	74.48	169.4	392.9	06	36.5
1992	1840.3	93.55	162.5	407.8	06.4	16
1993	1961.26	97.72	200.7	447.3	27.7	26.3
1994	2015.44	105	198	454.4	11	69.7
1995	2074.52	93.1	196.6	391.3	10	24.3
1996	2158.57	128.8	190.2	410.9	12.8	32.4
1997	2158.57	128.8	190.2	410.9	12.8	32.4
1998	2279.5	131.8	202.2	431.00	12.2	27.5
1999	1533	115	160.5	413	10.9	21.9
2000	1500	111.3	158.3	429.2	09.3	23

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

- مديرية الديون الخارجية بوزارة المالية الموريتانية جداول المديونية لسنة 2000 ص 01-02.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2000 ص ص 353-355.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2001، ص ص 358-359.

تعتبر سنوات 1999، 2000 أرقام تقديرية

لقد عقدت موريتانيا اتفاقيات بشأن إعادة الجدولة، إمتدت من بداية الإصلاح الاقتصادي

ما بين (1985-1997) وفيها تمت جدولة مبالغ معتبرة من مستحقات ديونها الخارجية من قبل

الدائنين لكن إعادة الجدولة هذه لم تخفف من وطأة الدين وخدماته بل إن مؤشرات أعباء الديون

ظلت في تزايد، مما سمح لموريتانيا من أن تدرج مع مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون والتي استفادت من تخفيض الديون في مبادرة وضعها صندوق النقد والبنك الدوليين سنة 1996، وللتعقيب على تطور الديون وخدماتها لا بد من استخدام بعض المؤشرات وذلك لأهميتها في إعطاء بعض المعلومات التي لا بد منها للدائن والمدين وهذه المعلومات هي:

▪ القدرة على الدفع (SOLVABILITE) أي تعني قدرة البلد على الاستمرار في تسديد خدمة ديونه بشكل منتظم دون الاستعانة بقروض جديدة.

▪ مقدرة الاقتصاد على تحمل المديونية ويمكن التأكد من ذلك من خلال مقارنة حجم المديونية بالنتائج الداخلي الخام.

▪ مدى ثقل عبء المديونية على الموارد المتوفر عليها لتسديد الديون (حصيلة الصادرات المداخل العمومية).

▪ مدى الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل الإنتاج والاستهلاك من خلال المقارنة بين الدين والنتائج الداخلي الخام.

ومن خلال الجدول السابق يمكن تتبع مؤشرات المديونية وذلك لمعرفة مسار تطور الديون وهل بإستطاعة البلد تحمل هذه الديون وتكاليفها.

• مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام:

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح أن حجم الدين وخدماته ظلت الزيادة فيهما هي الحالة الطبيعية، بينما ظلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام تتذبذب وذلك

يرجع إلى تذبذب نمو الناتج الداخلي الخام، حيث يزيد هذا المؤشر على المائة ويقترب من 200%، بل زاد على 200% وذلك سنة 1998 حيث وصل معه المؤشر إلى 202.2%، إن هذا المعدل عندما يبلغ 30% يعتبر البلد قد دخل مرحلة في التبعية ومما لا شك فيه أن موريتانيا تعيش تبعية مالية خطيرة حيث تضاعف هذا المؤشر فيها ستة مرات.

• مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى حصيلّة الصادرات:

من خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق يتضح مدى خطورة ما وصل إليه هذا المؤشر من الارتفاع حيث بلغ 433.8% سنة 1998، وهو ما يدل على مدى ثقل حجم الدين بإعتبار الصادرات هي المصدر الوحيد لتسديده في المدين المتوسط والطويل، وقد انتاب هذا المؤشر بعض التذبذب وذلك يعود في جزء كبير منه إلى تذبذب نمو الصادرات.

• مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام:

هذا المؤشر الذي يدل على ما يقطعته الدائنون الأجانب من الناتج الداخلي العام، هو الآخر شهد بعض التذبذب، إذ لم يستقر في نسبة معينة ، حيث قفز إلى مستوى خطير بلغ 27.7% سنة 1993، وهي سنة ارتفعت فيها خدمات الديون وتراجع فيها الناتج الداخلي.

• مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلّة الصادرات:

هذا المؤشر الذي يحتل أهمية بارزة لكونه يكشف عن مدى قدرة البلد على تسديد خدمة ديونه وبالتالي جدارته الائتمانية لأن الصادرات تعتبر المصدر الوحيد لتسديد خدمات الدين.

ومن خلال الجدول السابق يعتبر الوضع حرجا على مستوى هذا المؤشر لأن هذا المؤشر تجاوز 20%، في حين كانت كل السياسات الاقتصادية تعمل على أن يبقى هذا المؤشر دون حدود 20%.

وبشكل عام ومن خلال تتبع بيانات الجدول السابق يتضح ما آل إليه نمو أرقام المديونية فرغم تطبيق سياسات الإصلاح التي بدأتها موريتانيا من 1985 لم تفلح في معالجة هذا المديونية بصورة جذرية وإن كانت قد تراجعت في سنتي 1999 و 2000 فلا يعد ذلك من أداء الاقتصاد الوطني وإنما جاء عن طريق إعفاء موريتانيا من بعض ديونها من طرف الدائنين في إطار مبادرة تخفيض الديون عن الدول الفقيرة التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية في عام 1996.

وبصفة عامة فإن الدول النامية تعتمد في صادراتها دائما على منتج واحد أو اثنين، وعادة ما يكون هذا المنتج من المواد الأولية، ومن المعروف أن أسعار هذه المواد تتحكم فيها الدول الرأسمالية الصناعية، مما يجعل انخفاض أسعارها على المستوى الدولي لغير صالح الدول النامية، مما يؤدي إلى عجز في موازين مدفوعاتها.

وقد كانت التطورات الاقتصادية والمالية في الدول النامية في عقد الثمانينات غير مواتية مما أدى إلى ضعف أداء الاقتصاد الكلي، واختلال العجز في ميزان المدفوعات وإلى تفاقم عبء مديونيتها الخارجية فاضطرت إلى الاستئجار بالمؤسسات المالية الدولية للاستفادة من موارد صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن أجل استغلال هذه الموارد، اقترح الصندوق جملة من الإجراءات تسمى سياسات الإصلاح الاقتصادي والمتكونة من سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي والذي يركز على إدارة جانب الطلب وذلك بإتباع سياسات مالية ونقدية أكثر

انكماشاً تهدف إلى تقليص العجز في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، أما الجانب الثاني من سياسات الإصلاح فيعرف بسياسات التصحيح أو التكييف الهيكلي ويختص بها البنك الدولي وتركز على إدارة العرض وتصحيح هيكل الإنتاج بإتباع تحرير التجارة الدولية والخصوصة. وهذا ما سيتم تفصيله في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

لقد تدهور الاقتصاد الموريتاني في بداية الثمانينات حيث كان الناتج الإجمالي ينمو بمعدلات سالبة وتفاقت إختلالاته المالية إذ تزايد العجز في الحساب الجاري، ونمت الديون الخارجية بمعدلات خيالية، وتسبب عن ذلك الوضع تعثر الجهاز الإنتاجي وسوء استغلال الطاقات الإنتاجية، وبفعل تلك الأمور أصبحت الدولة غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من الواردات بسبب نقص العملات الصعبة، في الوقت الذي انهارت فيه ثقتها لدى الدائنين وفقدت جدارتها الإئتمانية.

وأمام وضعية حرجة كهذه لجأت موريتانيا في سنة 1985 إلى طلب إعادة جدولة ديونها ومنحها مزيداً من القروض وضخها في شرايين اقتصادها، مما تطلب منها تطبيق سياسات وبرامج إصلاح اقتصادي واسعة النطاق شملت معظم جوانب الاقتصاد طبقاً لمقتضيات شروط إعادة الجدولة والتي تجعل من أولوياتها انتهاج سياسات نقدية ومالية تقشفية¹.

¹ الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 58.

إن هذه السياسات الاقتصادية الموصى بتنفيذها تعتبر سياسات ليبرالية تهدف في المقام الأول إلى الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإطلاق العنان لقوى السوق (آلية تفاعل العرض مع الطلب) وتشجيع المبادرات الخاصة والعمل على تنمية رأس المال الخاص. إن تراكم الديون و التي بلغت في عام 1984 أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و فاقت خدمتها السنوية أكثر من 30% من عائدات الصادرات كانت من أهم الاسباب وراء إيقاف العمل بالخطط التي كانت سارية و انتهاج مخطط جديد تم الاتفاق عليه مع الدائنين تحت إشراف صندوق النقد و البنك الدوليين كي يسترجع الاقتصاد الوطني قواه ويتمكن من تحمل أعباء ديونه ويستمر في الوفاء بها¹، وجاءت برامج التكيف الهيكلي في موريتانيا على عدة مراحل باعتبار المديونية هي السبب الوحيد الذي أدى بالسلطات الموريتانية إلى الأخذ بهذه البرامج من أجل أن تكون علاجاً للخروج من هذا المأزق الاقتصادي.

وسنناقش هذا المبحث على الشكل التالي، مقتصرين على ثلاثة برامج وذلك في إطار ما سمحت به المعلومات المتاحة.

أولاً: برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي (1985-1988):

لقد أدى تذبذب مستويات الانتاج في قطاع المناجم في السنوات التي سبقت البرنامج والذي جعلت منه الخطط الاقتصادية السابقة قطبا أساسيا في الاقتصاد الوطني بحكم استثنائه لأكثر من ثلث الاستثمارات المخططة ونتيجة كذلك للأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى تدهور أسعار المواد الأولية، مما قلص من مداخيل هذا القطاع وبالتالي انخفض إنتاجه، بالإضافة إلى انخفاض

¹ محمد ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية، دار القافلة للنشر والطباعة، نواكشوط، 1992، ص 66.

مساهمة القطاع الريفي في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 40% في مطلع السبعينات إلى 20% سنة 1984، حيث أصبحت البلاد تواجه العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية بلغت درجة عالية من التعقيد كان الناتج المحلي للفرد يهبط سنويا بنسبة 0.6% خلال الفترة (1980-1984)، في نفس الوقت كان معدل الاستثمارات يشكل نسبة 32% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى أن وصل العجز في الميزانية 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي¹ كما وصل عجز ميزان المدفوعات 29% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل هذه الظروف قررت الحكومة الموريتانية التعامل مع مؤسسات بريتون وودز وصياغة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي.

I- أهداف البرنامج:

لقد انتهجت الحكومة الموريتانية خلال هذه الفترة سياسة تقشفية من خلال هذا البرنامج الذي كان يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:²

- تحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يفوق المعدلات الحاصلة بالنسبة للنمو الديموغرافي يقدر بحوالي 2.7% سنويا، أي الوصول إلى معدل نمو اقتصادي سنوي لا يقل عن 4% مع تحسين إنتاجية الاستثمارات المنفذة والميل إلى تخفيض نسبة الاستثمارات العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي كان في عام 1984 في حدود 35%.
- الوصول إلى توازن ميزانية الدولة في عام 1986 وتحقيق إدخار تدريجي من هذه الميزانية يمكن أن يصل في عام 1988 إلى حوالي 5% من جملة الاستثمارات المطلوبة.

¹ Programme de redressement économique et financier le groupe consultatif, paris, 26-27, novembre 1985, p 03.

² محمد ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

▪ تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات الصافية من القطاع الحديث وتخفيض الواردات السلعية وذلك لتقليص العجز الجاري إلى حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 34% في عام 1984.

▪ وضع سقف للاستثمار العمومي يبلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة التي سبقت البرنامج يصل إلى 30% من ¹PIB.

▪ تخفيض التضخم من 15% سنة 1984 إلى 5% سنة 1988.

II - السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البرنامج:

تهدف السياسات الواردة في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية والمالية التي عانى منها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة السابقة، وتنطلق هذه السياسات من فلسفة المؤسسات المالية الدولية، وتتمثل الآليات التي اتبعتها البرنامج فيما يلي:²

1 - على مستوى المالية العامة:

لقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف في المقام الأول إلى تقليل النفقات العمومية من

بينها:

▪ توقيف التوظيف (تجميد نمو الخدمات الإدارية وذلك عن طريق تثبيت كتلة الدخول التابعة للوظيفة العمومية باستثناء قطاعي الصحة والتعليم والتحكم في نمو الدخول والمرتبات بأن لا يتجاوز 7% خلال مدة البرنامج.

¹ P.R.E.F. OP CIT، p 04.

² P.R.E.F. IBID، p 05

▪ تعليق الإعانات الموجهة للمؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي وكذلك توقيف الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية الضرورية لحياة المواطن. وفي المقابل اتخذت تدابير من أجل رفع مستوى الإيرادات العامة وهي:

▪ زيادة الأسعار منتجات مؤسسات الدولة كزيادة أسعار شركة المياه والكهرباء SONELEC بـ 10% وشركة الأدوية PHARMARIM بـ 15%.

▪ إصلاح نظام الضرائب وزيادة الضرائب غير المباشرة ومحاربة التهرب الضريبي.

2- النقود والقروض:

لقد اتبعت الدولة سياسة صرف مرنة بعد تخفيض القيمة الخارجية للأوقية وذلك سنة 1985 وقد كانت قيمة هذا التخفيض 16% ، وقد أرفق هذا التخفيض بسياسة نقدية تقوم على زيادة الفوائد المدينة والدائنة ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد اتخذ في هذا السبيل من أجل منح القروض ما يلي:

▪ زيادة نسبة الفائدة المدينة والدائنة بنسبة 2%، وقد أعطيت الأولوية في هذا الصدد لقطاعات الصيد والزراعة والمؤسسات الصغيرة.

▪ إصلاح النظام المصرفي: ويتضمن مجموعة من الإجراءات لإصلاح وضعية المصارف التي كانت تعيش وضعية متردية بسبب سوء التسيير وضعف إجراءات وسائل تحصيل الديون، وكان من بين هذه الإجراءات تطبيق التسيير السليم المحدد من خلال تقوية رقابة البنك المركزي الموريتاني على البنوك التجارية وتعزيز الوساطة بين المصارف.

3- القطاع الخارجي:

لقد اتبع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي خطوات في مجال قطاع التجارة الخارجية تمثلت فيما يلي:

- إتباع سياسة سعر مرنة.
- تخفيض قيمة العملة وذلك من أجل إصلاح التشوه في سعر صرف العملة الوطنية، وحسب رؤية صندوق النقد الدولي فإن هذا الإجراء يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لصادرات الدولة ويقلص الطلب على الواردات التي ستواجه ارتفاعا في أسعارها بعد التخفيض.
- تشجيع الاستثمار في قطاع التصدير، وفي هذا الإطار سمح للمصدرين سنة 1986 في قطاع الصيد بوضع 15% من عائدات الصادرات في حسابات بالعملة الصعبة.
- تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وذلك كإجراء يستهدف تحرير التجارة.

III- تمويل البرنامج وتقويمه:

3- تمويل البرنامج:

بلغ حجم الاستثمارات في هذا البرنامج ما مقداره 55.1 مليار أوقية أي ما يعادل 643 مليون دولار تتوزع على 393 مشروعا، وقد غطت التمويلات الخارجية 87% في حين كانت مساهمة التمويل الوطني 13% أي ما يعادل 46 مليون دولار.

وكانت مصادر هذا التمويل الأجنبي موزعة كالآتي:

- 115 مليون دولار كقروض للتصحيح و60 مليون دولار كتمويل غير مشروط أي ما قيمته 175 مليون دولار من المنظمات المالية الدولية.
 - 32 مليون في إطار ثلاث اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.
 - 169 مليون (DTS) كقرضين في إطار التصحيح من طرف صندوق النقد الدولي.
 - 50 مليون دولار من قبل البنك الدولي.
 - 10 مليون دولار من طرف البنك الدولي في إطار تنمية المؤسسات العمومية.
 - 07 مليون دولار من قبل الصندوق الأوروبي تدعيماً للواردات.
- والجدول التالي يوضح توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية.

الجدول(19): توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد بالنسبة المئوية

النسبة	القطاعات
35%	التنمية الريفية
25.1%	التنمية الصناعية
27.1%	البنية التحتية
3.8%	التربية، التعليم، التكوين
3.6%	الصحة والشؤون الاجتماعية
5%	قطاع شبه عمومي آخر

المصدر: P.R.E.F, op cit P ,188

من خلال إلقاء نظرة على الجدول السابق يتضح أن الاستثمارات المخصصة للقطاع الاجتماعي لا تحظى بعناية كبيرة وذلك لأن سياسات الإصلاح التي يراها صندوق النقد والبنك الدوليين، تصر على أن يتحمل المواطنون تكاليف المشاريع التنموية فالاستثمارات موجهة أساساً

للتتمية الريفية والصناعة والبنى التحتية من أجل تنمية الصناعات التصديرية على حساب القطاعات الاجتماعية والتي جاءت نسب الاستثمارات المخصصة لها متواضعة.

4- تقويم البرنامج:

▪ على مستوى المالية العامة:

لقد كان من بين الأهداف المعلنة في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي توازن الميزانية وتحقيق ادخار عمومي يكون في حدود 15% من الاستثمارات العمومية، وقد اتخذ في هذا السبيل تقليل النفقات الموجهة للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وفي الوقت نفسه الزيادة في الإيرادات من خلال الزيادة في الضرائب و الجدول التالي يوضح تطور النفقات والإيرادات.

الجدول (20): النفقات العامة والإيرادات خلال فترة البرنامج (1985-1988) بملايين الأوقية.

السنة	1985	1986	1987	1988
الإيرادات	11460	13098	14713	14774
النفقات الجارية	10677	12596	13454	14123
الفائض	783	502	1269	651

المصدر: البنك المركزي الموريتاني إدارة الدراسات الاقتصادية، نشرة فصلية، 1990، ص 15.

▪ على مستوى الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

خلال فترة البرنامج كان معدل النمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.6%، في

حين كانت نسب نمو مكوناته كالآتي:

3.7% بالنسبة للقطاع الفلاحي، 2.3% بالنسبة للقطاع الصناعي، 3.9% بالنسبة للقطاع الثالث

بدون الخدمات الإدارية.

وقد بلغت مساهمة القطاع التصديري في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 26.3% ، وعلى

مستوى القطاع الفلاحي 28% وعلى مستوى القطاع الثالث 23.7%¹.

ثانيا: برنامج الدعم والدفع (1989-1991):

لقد اعتمدت موريتانيا بعد النتائج التي حققتها من تطبيقها لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تطبيق خطة جديدة مع مؤسسات أبريتون وودز أطلق عليها برنامج الدعم والدفع الذي يغطي الفترة 1989 إلى 1991، وقد ظهرت هذه الخطة في فاتح يناير 1989 وعلى غرار سابقتها تم عرضها على مجموعة من الاستشاريين والممولين في باريس تمت موافقتهم عليها وتعهدوا رسميا بالمشاركة في تمويلها، كما أعلن كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مصادقتهم عليها في مايو 1989.

ولقد صادف هذا البرنامج بعض المشكلات والمصاعب مثل الأزمة مع السنغال في عامة الأول، ثم أزمة الخليج وانعكاساتها مما جعل هذا البرنامج يخفق في تحقيق الأهداف المتوخاة منه وهي الوصول باقتصاد البلاد إلى حالة طبيعية يمكن معها استئناف الخطط الخمسية.

I- الأهداف الماكرواقتصادية:

لقد وضع برنامج الدعم والدفع أهدافه الكلية استنادا إلى النتائج التي تحققت في فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي بحيث مثلت هذه الأهداف امتدادا للأهداف التي وضعت في برنامج

¹Ministère du plan-bilan d » execution du P.R.E. F.1989 .P:06

التقويم الاقتصادي والمالي، وكانت تتعلق بتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية، وقد شملت

أهداف البرنامج ما يلي:¹

▪ تحقيق معدل نمو سنوي قدره 3.5% خلال الفترة.

▪ تحقيق ادخار عمومي في الموازنة العامة في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال

الفترة.

▪ تحسين مردودية الاستثمارات والإبقاء على الاستثمارات العمومية في حدود 6.6% من

الناتج المحلي الخام.

▪ تخفيض العجز في الميزان التجاري ليصل في نهاية الفترة إلى نسبة 9.8% من الناتج

المحلي الإجمالي الخام.

▪ حصر نسب خدمات الدين الخارجي فيما بين 20% إلى 25% من عائدات الصادرات.

II - وسائل السياسة الاقتصادية للبرنامج:

من أجل تحقيق الأهداف الماكرو اقتصادية لبرنامج الدعم والدفع فقد اتبعت الحكومة

الموريتانية توصيات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتعلق بالمالية العامة والنقود

والقروض وتحرير الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية وذلك فيما يلي:²

¹ محمد ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 30.
² الصوفي ولد الشيباني، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 90.

5- المالية العامة:

تتعلق الخطوات التي اتبعتها البرنامج لتحسين حالة المالية العامة بزيادة حصيلّة الإيرادات

وتقليص النفقات:

• الإيرادات العامة:

من أجل زيادة حصيلّة إيرادات الدولة اتبع البرنامج عدة إجراءات تمثلت في مجموعة من

إصلاحات النظام الضريبي ومن أهم تلك الإجراءات:

- العمل على توسيع القاعدة الضريبية.
- الحد من الإعفاءات وإصلاح التعريفات الجمركية.
- تطوير النظام الضريبي وتحسين إجراءات التحصيل.

• النفقات العامة:

واصل برنامج الدعم والدفع استهداف الحد من النفقات العمومية بشكل عام والنفقات الجارية

بشكل خاص، وفي إطار النفقات الجارية، ركز البرنامج على ضرورة تخفيض الإنفاق على

المستخدمين الحكوميين، في الوقت الذي يتواصل فيه تدعيم وتقوية القطاعات ذات الأولوية وزيادة

قروض الميزانية الموجهة لصيانة التجهيزات والأثاث.

6- النقود والقروض:

يهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية للإصلاح والهادفة إلى

تخفيض الطلب الكلي إلى جانب السياسة المالية وذلك من خلال الوسائل التالية:¹

▪ مراقبة نمو القروض للاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية والحد من

القروض للحكومة.

▪ متابعة إصلاح القطاع المصرفي وتفعيل رقابة البنك المركزي الموريتاني على البنوك

التجارية وذلك للحيلولة دون تكرار الأخطاء التي كانت السبب في وضعيته التي عاشها القطاع قبل

الإصلاح.

7- سياسة الأسعار:

تسعى هذه السياسة إلى مواصلة إزالة التشوهات في نظام الأسعار التي جعلت هذه الأسعار

لا تعبر فعلا عن تكلفة عوامل الإنتاج التي استخدمت في إنتاجها، ومن أهم الخطوات التي اتخذت

في هذا الميدان ما يلي:

▪ التحرير المتواصل للأسعار.

▪ إلغاء الدعم عن السلع الزراعية والسلع الضرورية بشكل عام.

▪ رفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة للتناسب مع تكاليفها.

▪ تطبيق سياسة سعر صرف مرنة مع تخفيض أولي في سعر العملة في حدود 10.3% عند

بداية البرنامج.

¹ - الصوفي ولد الشيباني: سياسات الإصلاح الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص:92.

8- إصلاح المؤسسات العمومية:

تسعى الحكومة الموريتانية في إطار برنامج الدعم والدفع إلى مواصلة إصلاح القطاع شبه العمومي الذي كان قد بدأ مع برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وتشمل إجراءات الإصلاح كافة المؤسسات العمومية باستثناء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وقد شمل إصلاح المؤسسات العمومية عدة محاور¹:

• الإطار القانوني والتنظيمي:

▪ تحديد العلاقات المالية بين المؤسسات العمومية والدولة

▪ إصلاح المؤسسات العمومية الإستراتيجية

▪ تخلي الدولة عن القطاع

▪ تحكّم الدولة في الوفرة المفرطة للعمالة في القطاع

لقد تمثل إصلاح المؤسسات العمومية في إعادة هيكلة المؤسسات الإستراتيجية بالنسبة للدولة، ويتعلق الأمر هنا أساساً بالشركة الوطنية للصناعة والمعادن ومكتب البريد والمواصلات والخطوط الجوية الموريتانية والشركة الوطنية للإيراد والتصدير والشركة الموريتانية للمياه والكهرباء وميناء نواكشوط المستقل والشركة الموريتانية لتسويق الأسماك والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ثم شمل هذا الإصلاح تخلي الدولة عن المؤسسات العمومية انطلاقاً من ضرورة تخفيف العبء الذي تمثله المؤسسات العمومية على ميزانية الدولة والجهاز المصرفي، فقد أكدت الحكومة في إطار برنامج إصلاح قطاع المؤسسات العمومية على أهمية تخلي الدولة

¹ - الصوفي ولد الشيباني، نفس المرجع السابق، ص102.

والجهاز المصرفي عن هذا القطاع، وهو الخيار الذي كان قد تبناه برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وفي هذا الإطار فقد تم فتح العديد من الأنشطة التي كانت في السابق تدخل في مجال احتكار الدولة والقطاع العام أمام القطاع الخاص، ويتعلق الأمر هنا أساسا بالاستيراد وتوزيع الأدوية والنقل الحضري واستيراد وتوزيع الأرز الذي كانت تحتكره الشركة الوطنية للإيراد والتصدير، وكذلك قطاع التأمين الذي اتخذت إجراءات واسعة لفتحه أمام المستثمرين الخواص، وتوسعى الدولة على مستوى آخر إلى فتح رأس مال بعض الشركات التي كانت بحوزتها كليا أمام القطاع والخاص، ويتعلق ذلك بالشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية وشركة التأمين وإعادة التأمين، ودائما في مجال الاتجاه نحو خصخصة المؤسسات العمومية التي ترغب الدولة في التخلي عنها فقد شملت تلك العملية حتى نهاية برنامج التقويم الاقتصادي والمالي ثلاثون مؤسسة عمومية من أصل 100 مؤسسة.

أما فيمت يتعلق بمشكلة العمالة الزائدة في المؤسسات العمومية فقد كانت أحد المحاور الهامة لبرنامج إصلاح القطاع العمومي، ولهذا فقد شملت إجراءات إصلاح هذه المؤسسات تقليص عدد عمال العديد منها مثل ميناء نواكشوط المستقبل والشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية والشركة الوطنية للإيراد والتصدير وشركة النقل العمومي الوطني السابقة والشركة الموريتانية الجزائرية للصيد والشركة الموريتانية للتخزين والشحن والعبور، وبشكل عام فإن تقليص العمالة في قطاع المؤسسات العمومية هو إجراء لا مفر منه فأى عملية إصلاح للقطاع العمومي في موريتانيا فإن تقليص عدد عمال المؤسسات المذكورة أصبح خيارا لا بديل له من أجل ضمان

استمرار هذه المؤسسات في تأدية نشاطها، وقد رافقت هذا النقص في عمالة المؤسسات العمومية إجراءات تمثلت في تعويضات للعمال المسرحين بلغ مجموعها حوالي 250 مليون أوقية.

ويلاحظ أن برنامج إصلاح المؤسسات العمومية في موريتانيا كان مدعوما بشكل خاص من طرف البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وجمهورية ألمانيا حيث قدمت هذه الجهات الثلاثة مساعدات لهذا الإصلاح بلغت قيمتها 80 مليون دولار، وتدخل إجراءات إصلاح القطاع العمومي في إطار سياسة الحكومة التي تهدف إلى تخفيف توازن الميزانية من خلال إزالة الأعباء المالية لمؤسسات القطاع العمومي عن كاهلها.

III - تقويم البرنامج:

1 - على مستوى المالية العامة:

في هذا البرنامج وصلت الادخارات العمومية 2.8 مليار أوقية كمعدل سنوي أي ما يمثل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر هذا المعدل أقل من المعدل الذي رسمه البرنامج. وبالنسبة للنفقات العامة فكانت تتزايد بنسبة 7.27% خلال فترة البرنامج حيث انتقلت من 13.9 مليار أوقية في السنة الأولى من البرنامج إلى 17.942 مليار أوقية في العام الأخير أي سنة 1991، وذلك يرجع إلى الزيادة في سداد خدمة الديون طيلة فترة البرنامج.¹

¹Bilan d'exécution du « P.C.R » p14.

أما الإيرادات فقد تزايدت بمعدل 6% خلال فترة البرنامج، حيث انتقلت من 16.642 مليار أوقية سنة 1989 إلى 18.735 مليار أوقية في عام 1991 وقد شكلت الضرائب 82% كنسبة متوسطة خلال فترة البرنامج من الإيرادات العامة.¹

2- على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

لقد تزايد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي بلغ 2% خلال فترة البرنامج، وقد شهد هذا النمو هبوطاً وصعوداً من سنة إلى أخرى، فقد أدى ارتفاع إنتاج القطاع الصناعي بنسبة 50% في عام 1989 إلى نمو الناتج المحلي بـ 4.8% لكنه في عام 1990 انخفض بـ 8-1% وذلك لتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 41.4% وفي السنة الموالية بلغت الزيادة في النمو 2.6% وذلك كمحصلة للنتائج المسجلة على مستوى قطاعات الاقتصاد.²

5- على مستوى النقود والقروض:

لقد بلغ حجم القروض في العام الأول من البرنامج سنة 1989 ما مقداره 20933 مليون أوقية ثم زادت في السنة الموالية إلى 35615 مليون أوقية، بعد ذلك انتقلت في عام 1991 إلى 39785 مليون أوقية، وكانت هذه القروض موزعة خلال فترة البرنامج إلى 35.5% لقطاع التنمية الريفية، 11.46% لقطاع الصناعة، 37% لقطاع الخدمات.

¹ مديرية التخطيط بوزارة التخطيط، تقرير وزارة التخطيط السنوي، 1993، ص 16.

² Ministère du plan assistance a la Mauritanie en matière d'évaluation et de laboration des politiques d'ajustement structurel, 1994, p06.

ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995):

يمكن القول أن موريتانيا قد تمكنت من إحراز بعض المكاسب الهامة خلال فترة برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988) خصوصا على المستويات الماكرو اقتصادية، لكن هذه المكاسب قد تراجعت خلال الفترة (1990-1991) جراء انعكاسات حرب الخليج الثانية على الاقتصاد الموريتاني والمتمثلة في وقف المساعدات الأجنبية وانخفاض الصادرات، مما عمل على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1990 والذي تراجع بنسبة 1.8% مقارنة بالسنة التي قبلها، ومع استمرار الصعوبات الاقتصادية إلى غاية 1992، حيث ارتفع العجز في الميزانية ب 7.6% من الناتج المحلي الخام، ونتيجة للصعوبات التي واكبت برنامج الدعم والدفع فقد أخفق في تحقيق الأهداف المتوخاه منه وهي الوصول بالاقتصاد إلى الحالة الطبيعية التي يمكن معها استئناف الخطط الخمسية، وفي هذا الشأن صاغت الحكومة الموريتانية بالاتفاق مع البنك وصندوق النقد الدوليين وثيقة تغطي الفترة (1992-1995) وذلك لاستهداف مواصلة مجهودات التصحيح الماكرو اقتصادية والإصلاحات البنوية.

I- أهداف برنامج التصحيح الهيكلي:

إن أهداف البرنامج التي صاغتها الحكومة الموريتانية مع البنك وصندوق النقد الدوليين والتي تحتويها الوثيقة الإطارية للسياسة الاقتصادية تتمثل فيما يلي:¹

- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للناتج المحلي الإجمالي يساوي 3.5% .
- تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1991 إلى 3.6% سنة 1995.

¹ محمد ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

- تخفيض العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات "باستثناء التحويلات الرسمية" من 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لعام 1991 إلى 6.6% في عام 1995.

II - السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البرنامج:

لتحقيق أهداف البرنامج اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات تكون أكثر تقشفاً وصرامة على مستوى المالية العامة ونقل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية.

1 - المالية العامة:

واصل برنامج التصحيح الهيكلي سياسته المالية التي تتسم بالتقشف على مستوى المالية العامة، وذلك بالتحكم في النفقات الجارية عن طريق تحديد سقف الكتلة الأجرية المتاحة لدى الوظيفة العمومية والحد من الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية الصناعية والتجارية، وفي المقابل اتخذت تدابير من شأنها الزيادة في إيرادات الدولة تمثلت فيما يلي:

- زيادة الإيرادات من خلال تعديل النظام الضريبي مما نشأ عنه رفع التعريفات الجمركية.
- تعديل النظام الجبائي للشركة الوطنية للصناعة والمناجم وذلك باستبعاد المحروقات وزيوت التشحيم والمواد المتجهة إلى الشركة من نظام الإعفاءات¹.
- إخضاع الهبات المقدمة لمفوضية الأمن الغذائي والموجهة للبيع للضرائب الجمركية.
- إلغاء الامتيازات الضريبية على الواردات الممنوحة للمؤسسات العمومية.
- وضع رسم سنوي على الحيوانات لصالح الدولة.
- رفع الضريبة على هامش ربح شركات توزيع البترول.

¹ قانون رقم 001-94 المتضمن قانون المالية لموريتانيا لسنة 1994.

2- السياسة النقدية:

لقد تم تبني سياسة تقوم على الرقابة غير المباشرة التي كان يتبناها البنك المركزي في

السابق، وفي إطار الإجراءات المالية المتعلقة بالنقود والقروض تم ما يلي:

- إلغاء السقوف الائتمانية للقطاعات.
- توحيد سعر الخصم وإلغاء العمل بمعدل سعر الخصم التفضيلي الذي كان معمولاً به قبل سنة 1992.

▪ تحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي مع احتفاظ السلطات بحقها في الإبقاء على سعر أدنى يستخدم لصالح دفتر الادخار من أجل حماية مصالح المدخرين الصغار وسعر أعلى للقروض لتفادي النسب العالية الأكثر من اللازم وتراجع هذه النسب دورياً من أجل أن تتطابق مع الأهداف المبتغى الوصول إليها ونسبة التضخم.

▪ إنشاء الاحتياطات الإجبارية، وتحدد هذه الاحتياطات كنسبة لجمع الودائع، ويراجع معدلها دورياً حسب تقدير السلطات النقدية، وفرض غرامة أعلى من النسبة المحددة كسقف للحسابات المدينة على المصارف، حيث يقوم البنك المركزي الموريتاني بمراقبة ومتابعة التسيير الاحترازي واحترام نسب التوازن بين المصارف.

▪ تطبيق سعر فائدة مساوي لمعدل إعادة الخصم على قروض الحكومة، وهذا على أن يتم فيه تمويل حاجات الخزينة عن طريق سوق الأذونات دون اللجوء إلى البنك المركزي.

3- إصلاح المؤسسات العمومية:

لقد تواصل إصلاح المؤسسات العمومية منذ الوهلة الأولى من بداية الإصلاح الاقتصادي، وانطلاقاً من سنة 1989 واجهت مؤسسات القطاع العام بعض الصعاب، وأصبح من اللازم حسب وجهة نظر الدولة من تصحيح وضعية هذا القطاع، حيث استفاد هذا القطاع من قروض كان أولها في نوفمبر 1990 وكذلك 1991 ثم 1992، 1993، 1994، بلغ مجموع هذه القروض 50 مليون دولار أغلبها من البنك الدولي ومن بين أهداف هذا البرنامج:

- تحسين البيئة القانونية والمؤسسية للقطاع شبه العمومي.
- إجراء إعادة الهيكلة المالية لشركة الخطوط الجوية الموريتانية والشركة الوطنية للصناعة والمناجم "SNIM" ومتابعة الإصلاحات التي سبق وأن اتخذت في برنامج الدعم والدفع وذلك لسونلوك "SONELEC" وهيأة البريد والمواصلات "OPT" وميناء نواكشوط المستقل.
- خصوصية بعض المؤسسات التي كانت تحتكر بعض الأنشطة، كرفع الاحتكار عن استيراد السكر والشاي والأرز الذي تحتكره الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير "SONIMEX".
- تطهير القطاع شبه العمومي وذلك بانسحاب الدولة عن المساهمة في رأسماله أو البقاء على جزء منه، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (21): سيطرة القطاع الخاص على مؤسسات القطاع العام:

المؤسسة	التاريخ	النشاط	نصيب سابقا	الدولة	نصيبها الجديد في المؤسسة
الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	1993	تسويق الأسماك	%100		%35
الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين	1995	التأمين	%100		%34
الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية	1993	تسويق المنتجات النفطية	%100		%34
SPPAM	1994	الصيد التقليدي	%80		%11

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خلية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

يتضح من خلال الجدول سيطرة القطاع الخاص على مؤسسات حيوية كانت ملكا للدولة والتي أصبحت لا تملك منها إلا 33% ، وبما أن القطاع الخاص بحكم دوافعه الربحية لا يتوانى عن تقليص العمال لتقليل التكاليف، لذا فإن هذه الخصخصة الجزئية قد أثرت على مستويات معيشة السكان.

4- القطاعات الإنتاجية:

لقد استهدف البرنامج هذه المرة تغيير البنى الاقتصادية، خصوصا في مجال الزراعة والصيد البحري.

- **الصيد البحري:** لقد اتخذت تدابير من أجل رفع القيمة المضافة تمثلت في:
 - استبدال الضرائب على الصادرات السمكية بتطبيق نظام المزايدات.
 - إنشاء سياسة قرضية من أجل تشجيع وتنمية قطاع الصيد التقليدي.
 - تحويل الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية "SMCP" إلى شركة يحتل القطاع الخاص النصيب الأكبر من رأسمالها وإدارتها أي خوصصتها جزئيا.

■ الاستمرار في تحسين مستوى وأداء وسائل الصيد المتاحة لتشجيع الشركات الصناعية الصغيرة الحجم.

● الزراعة: استهدف البرنامج تنمية الإنتاج الزراعي وذلك من خلال توفير الحوافز للمنتجين والمستثمرين في القطاع الخاص وذلك من خلال:

■ إنشاء سياسة قرض ريفية وخلق نظام مستقل بالتشاور مع المانحين.

■ تشجيع قيام التعاونيات الزراعية.

■ تعزيز تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع ملكية الأراضي.

المبحث الثالث: آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا والالتزام باتفاقيات منظمة

التجارة العالمية.

طبقت موريتانيا عدة برامج إصلاح اقتصادي غلب عليها الطابع النقشفي وتمت فيها إعادة

هيكلية بعض المؤسسات الحيوية والبعض الآخر تنازلت عنه الحكومة لصالح القطاع الخاص

وبموجب تلك البرامج انتهجت الحكومة خطا ليبراليا واضحا بدأ في التزايد مع التقدم في تنفيذ

برامج الإصلاح والتقاعد عن تقديم الخدمات الأساسية لحياة المواطنين والدفع بالقطاع الخاص

لقيادة عملية التنمية وإتاحة الفرص أمامه، ومع منتصف التسعينات سارعت في الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة كتعزيز للتوجه الليبرالي وانفتاح أكثر.

وقد أدى هذا التوجه إلى تردي الأوضاع الاجتماعية من انتشار للفقر وتزايد في معدلات البطالة على الرغم من أن هذا التوجه أعاد التوازن على المستوى الماكرو اقتصادي، مما دفع بالسلطات إلى تبني الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للتقليل من التكاليف الاجتماعية.

أولاً: الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

لقد نتج عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية حدوث انعكاسات سلبية على مستوى التشغيل وعلى المستوى المعيشي للسكان. إن هذه البرامج والسياسات التي تطبق في هذه البلدان بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مثل تخفيض قيمة العملة وزيادة الضرائب غير المباشرة وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي الموجه لضرورات الحياة وتجميد الأجور والرواتب، وتخفيض العمالة الحكومية، وضغط الإنفاق الحكومي الجاري الموجه للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وبيع مؤسسات وشركات القطاع العام للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي كلها تشارك بشكل مباشر في انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، كما أنها تكاد تخلق توترات اجتماعية على مستوى هذه البلاد، ولرصد بعض انعكاسات هذه البرامج في موريتانيا يمكن تتبع ما يلي:

I- أثر تخفيض قيمة الأوقية على المستوى المعيشي:

ينصح خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين الدول النامية التي استجابت لبرامج التكيف إلى تخفيض قيمة عملتها، لأن تخفيض قيمة العملة -كما مر معنا سابقا في هذا الفصل- وسيلة لتشجيع الصادرات.

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية (الأوقية) والذي دأبت إليه الحكومة الموريتانية في كل برامج الإصلاح الهيكلي كانت لها نتائج خطيرة وسلبية على مستوى المعيشة للسكان وخاصة الأسر الضعيفة والأسر التي يتقاضى أفرادها دخلا من الدولة وخصوصا الموظفين ذوي الدخل المنخفضة الذين أصبح علاجهم ومعيشتهم بيد محتكرين قلة أتاحت لهم الفرص من أجل تحقيق أعلى قدر من الربح وذلك لسيطرتهم على السوق الوطنية، إن هذا التخفيض للأوقية بالنسب التالية: (تخفيض الأوقية بنسبة 16 % سنة 1985 و 10.3% سنة 1992) قد أحدث معدلات تضخم مرتفعة انعكست على أفراد المجتمع الموريتاني بشقيه مستهلكين ومدخرين، فالمستهلكون تضرروا وذلك لانخفاض قوتهم الشرائية، إثر الارتفاع الجنوني للأسعار الذي يرافق انخفاض قيمة الأوقية، أما المدخرون فقد اضطروا إلى التهرب من العملة الوطنية متجهين إلى استثمارات غير منتجة والادخار في العقارات والاستثمارات في النشاطات التجارية التي لا تخلق قيمة مضافة تزيد من الإنتاج وتستقطب عمالة جديدة، وبالتالي فإن هذا التخفيض أصبح رافدا من روافد التضخم وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (22) القفزة السعرية في بعض السلع الضرورية لحياة المواطن ما بين الفترتين

1984-2000 بالنسبة المئوية.

المواد	الأسعار سنة 1984	الأسعار سنة 2000	النسبة المئوية للزيادة
كيلو سكر	30	100	233.3%
كيلو روز	16	120	650%
كيلو شاي	400	1500	275%
كيلو لحم	150	480	220%
كيلو سمك	45	400	788.8%

خبز	11	20	81.8%
علبة حليب	35	140	300%
لتر زيت	35	240	585.7%
قنينة غاز كبيرة	450	1500	233.3%

المصدر: ولد أحمدوا الطالب أحمد اثر التبادل التجاري غير المتكافئ على الدول النامية (حالة موريتانيا) مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، سنة 2005، ص 161.

لحساب النسبة المئوية: $\frac{\Delta P \times 100}{P}$ حيث تشير ΔP إلى الزيادة في السعر، P : السعر 1984

تعتبر سنة الأساس، أي قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا.

إن إجراءات السياسة النقدية والمتمثلة في هذا التخفيض أدت إلى زيادة أسعار السلع

المستوردة مقومة بالعملة المحلية، ومن جهة يؤدي عدم تدخل الدولة في تحديد مصفوفة الأسعار

ومراقبتها وتركها لقوى السوق (آلية تفاعل العرض والطلب) إلى زيادة هذه الأسعار خاصة في

موريتانيا التي لا تتوفر فيها شروط المنافسة حيث يسيطر ثلة من رجال الأعمال أو التجار هدفهم

تحقيق أكبر معدل ربح ممكن على حساب الشريحة الدنيا من المجتمع، ومن هنا فإن لهذه السياسة

تأثيراتها البارزة على حياة المواطن الموريتاني حيث الدخول على شكل دالة ثابتة والأسعار في

تصاعد مستمر، ولهذا كان لا بد للمواطن الموريتاني من تخصيص جزء من دخله -كان من قبل

لم يستهلكه- لمواجهة هذا التصاعد في الأسعار أو تخليه عن سلع وخدمات هو بحاجة إليها مما

يؤدي إلى نقص في مستوى معيشته ومن ثم إلى تدهور في صحته وبالتالي ينعكس ذلك على

إنتاجه.

ولعل أفدح آثار التضخم الاجتماعية هو تفويضه للطبقة المتوسطة من خلال ابتلاعه

لمدخراتها والتي تضيع في محاولة عبثية للحاق بارتفاع الأسعار والذي يظن أفرادها أنه ارتفاع

محدود ومن الممكن محاصرته بسحب جزء قليل من المدخرات تتضاف إلى الدخل من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة، ولكن استمرار آلية التضخم يبتلع كل جهود أبناء هذه الطبقة ويسلمها في النهاية إلى مستوى اجتماعي أقل ومن هنا فإنه يمكن القول أن التضخم يزيد الفقير فقراً.¹

كذلك فإن الإجراءات المتعلقة بإلغاء الرقابة على الصرف وتحرير التعامل بالنقد الأجنبي وإباحة حيازته للأفراد كلها أمور أدخلت على المجتمع نظماً استهلاكية جديدة ضغطت على المدفوعات الخارجية وأثرت على مستوى المعيشة، ويعود هذا الإجراء إلى إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد مما يتيح الفرصة لطبقة الأغنياء باستيراد السلع الكمالية والبخية في حين تبقى الشريحة العريضة من المجتمع منكشحة على نفسها أو محاولة اللحاق بطبقة الأغنياء مما ينجم عنه تقسيم المجتمع إلى مجتمعين وبالتالي يجعل من الصعب تبني سياسة وطنية موحدة لتطوير المجتمع ككل لأن ما هو مفيد للبعض يكون مضراً للبعض الآخر.²

ومن أخطر الآثار الاجتماعية التي ترتبت عن التضخم في المجتمع الموريتاني انتشار الرشوة والفساد الإداري، ومن هنا نجد أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة يلجؤون إلى هذا الطريق السيئ لكي يعوضوا التدهور الذي حدث في أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

II - أثر تخفيض النفقات العامة على المستوى المعيشي للسكان:

إن سياسة تخفيض النفقات العمومية في بلد كموريتانيا ما زال ينقصه الحد الأدنى من المرافق العمومية والبنى التحتية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها سوف يكون لها وقعا

¹ د. رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1986، ص 287.

² سيدي محمود ولد سيد محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية الاقتصادية، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1993، ص 24.

كبيراً ليس في ضالة المستوى المعيشي للسكان فحسب بل في دخول الدولة في دوامة من الأزمات يصعب (إن لم نقل يستحيل) التغلب عليها، وفي هذا الإطار فإن من بين الأهداف التي يقترحها البنك الدولي هي إحداث موجة تقشفية في البلد المدين ويكون من شأنها توفير الموارد وعلى نحو يؤهل البلد مستقبلاً لدفع أعباء ديونه القديمة إلا أن هذه الموجة تقود إلى درجة إن لم تكن أعلى من عواقبها والتي تتمثل في ضالة المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً وزيادة العدد الهائل من العاطلين وتخفيض الطلب الكلي، الأمر الذي ينعكس سلباً على الظرفية الاقتصادية لأنه يشجع التشغيل غير الكامل والتراجع الاقتصادي وذلك لما يقتضيه من تعطيل بعض التجهيزات الإنتاجية وما يلحق بالعاملين عليها من بؤس وجوع نتيجة لتسريحهم.

لقد أدى إلغاء الدعم الذي كانت تقوم به الدولة للمواد التموينية التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل إلى زيادة أسعار هذه السلع وذلك نتيجة تخلي الدولة عن تحمل جزء من تكلفة هذه السلع ورجوعه في النهاية إلى المستهلك، ثم أن تخلي الدولة عن تقديم الإعانات والتمثلة في (القمح، الزيت، الحليب...) والذي كان يوزع على مدار السنة أحدث هو الآخر انخفاضاً في مستوى المعيشة.

لقد تأثر العديد من القطاعات الاجتماعية جراء سياسة تخفيض النفقات العمومية، فقد تخلت الحكومة عن الكثير من الخدمات والتسهيلات، فألغيت سياسة الدعم التي كانت تساعد الفقراء على اقتناء السلع الضرورية، كما تخلت الدولة أيضاً عن الخدمات التي كانت تقدمها لتلاميذ التعليم الأساسي والإكمالي والثانوي المتمثلة في تقديم كل بداية سنة دراسية الكتب والدفاتر مجاناً كذلك

فإن الكافلات والمنح المدرسية أصبحت معدومة الشيء الذي زاد من مصاعب الأسر الضعيفة والمتوسطة.

وعلى الرغم من تزايد أعداد التلاميذ فإن الدولة تسعى جادة من أجل تخفيض عدد الأساتذة الشيء الذي ترتب عليه تناقص واضح في السياسة التخطيطية للتعليم.

أما في مجال الصحة فإن الليبرالية التي يتبعها قطاع الصحة والتي أدت إلى فتح المجال أمام جميع السماسرة والباعة لاستيراد الأدوية من أجل تحقيق الأرباح عن طريق رفع أسعار الأدوية والتلاعب بحياة المواطنين الضعاف الذين لم يكن بمقدورهم تحمل تكاليف الأدوية، وقد حدثت خلال السنوات الأخيرة حالات وفيات عديدة بسبب عجز المريض ونويه عن شراء الأدوية ورفع رسوم العلاج، ففي سنة 1995 بلغ معدل الوفيات 40% فيما وصل معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى 20.2%.

إن الأخذ بالليبرالية الصحية ليس في صالح المواطن الموريتاني وخصوصا أهل الأرياف الذين يغيب عنهم الوعي الصحي ويعانون من الأمية وبالتالي يكونون الضحية الأولى لهذه السياسة.

III- أثر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على المستوى المعيشي:

تعتمد غالبية الأسر الموريتانية على دخلها من العمل بدرجة كبيرة على مؤسسات الدولة، ولذلك فإن مستويات معيشة هذه الأسر ترتبط خلال فترة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بشكل كامل بما يحدث في سوق العمل، وهذا ما حدث لـ13 مؤسسة عمومية تمت إعادة هيكلتها.

الجدول (23): المؤسسات التي تمت إعادة هيكلتها والعمال الذين تم تسريحهم

التاريخ	عدد العمال	المؤسسات المسرحة
1990	452	الشركة الموريتانية لصناعة السكر
1991	52	الشركة الموريتانية للشحن والتوزيع والترانزيت
1993	20	
1995	18	
1990	73	الشركة الوطنية للنقل العمومي
1993	30	الشركة الموريتانية لصناعة الجبس
1994	30	
1990	131	الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير
1993	47	
1992	191	الشركة الموريتانية الجزائرية للصيد
1994	61	
1990	255	ميناء نواكشوط المستقل
1990	35	الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية
1990	40	الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك
1994	63	الوكالة الموريتانية للأبناء
1994	80	التلفزة الموريتانية
1994	128	الشركة الموريتانية السوفيتية للصيد
1995	70	
1992	91	الشركة الموريتانية لتأمين وإعادة التأمين
	1900	المجموع

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خلية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

لقد تعرضت المؤسسات العمومية وشبه العمومية لإعادة هيكلة كانت جد عميقة إلى الحد الذي اختفت فيه بعض هذه المؤسسات والبعض الآخر عمل على تسريح الغالبية العظمى من عماله بعد أن عرض عليهم ترك العمل بطريقة اختيارية وذلك بشروط تقدمها هذه المؤسسات قبل تسريحهم الإجباري من العمل كما حدث ذلك في الشركة الوطنية للمياه والكهرباء ومؤسسة ميناء

نواكشوط والشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، وقد نجم عن إعادة هيكلة هذه المؤسسات التزايد الكبير في إعداد العاطلين عن العمل وذلك ما يوضحه الجدول السابق حيث سرحت 1900 عامل إثر إعادة هيكلة 13 مؤسسة وبالتالي تزايد معدلات البطالة، والتي أصبحت البلاد تعاني منها مما عمل على تخفيض وتدهور الوضع المعيشي لأسر كان مصدر رزقها الوحيد الاعتماد على هذه المؤسسات، وهذا الإجراء كان تلبية لشروط البنك الدولي والمتمثلة في تخلي الدولة عن مؤسساتها وتركها للقطاع الخاص.

VI- أثر تجميد الاكتتاب في الوظيفة العمومية على البطالة:

لقد كان لهذا الإجراء أثر كبير في تفاقم مشكلة البطالة وذلك بسبب وجود أعداد كبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل من حملة الشهادات العليا والتي تمثل بطالتهم شكلا جديدا من أشكال البطالة في موريتانيا، كان لبرامج التصحيح الهيكلي دورا كبيرا في ظهوره، وقد قدر إحصاء عام 1988 عدد حملة الشهادات العاطلين عن العمل بـ 8113 حامل شهادة عاطل عن العمل وهو ما يمثل نسبة 12% من مجموع نفس العاطلين في نفس الفترة، وبالرغم من أن هذا الرقم قد لا يكون دقيقا نظرا لأن الكثير من حملة الشهادات لا يسجلون أسماءهم لدى الهيئات المختصة إلا أنه يعطي تصورا عن ازدياد مستمر، وفي الوقت الذي توصل فيه الأبواب أمام أي توظيف جديد تنفيذيا لطلب مؤسسات بریتون وودز والمتمثل في وقف الاكتتاب في الوظيفة العمومية.

V - أثر الخصخصة على البطالة:

لقد انتهجت موريتانيا بإتباعها لبرامج التصحيح الهيكلي سياسة ليبرالية صريحة تقوم على التخلي التدريجي للدولة عن مؤسساتها العمومية وخفض الإنفاق العام وفتح المجال أمام المبادرة الفردية، وقد كان لهذه الإجراءات والسياسات تأثيرات سلبية على مستوى التشغيل والبطالة، وتتمثل في ترك الدولة لمسؤولياتها فيما يتعلق بالتوظيف ومكافحة البطالة، ونظرا لأن القطاع الخاص يمتاز بتحيزه لاستخدام التقنية كثيفة رأس المال مما يجعل فرص العمل التي تخلق جراء هذا التحول في الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص محدودة للغاية، كما أن المشروع الخاص يهدف إلى الحصول على تقنية عالية حديثة وعمالة وبأقل مشاكل ممكنة في مجال العلاقات الاقتصادية الصناعية مما يحدث آثارا مجتمعية لعل أهمها مشكلة البطالة.

كما أن نقل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال كإجراء من هذه المؤسسات للتخفيف من أعباء الأجور وملحقاتها وهذا ما حدث فعلا في موريتانيا حيث بلغ عدد العمال المسرحين 3652 عامل جراء نقل 18 مؤسسة عمومية إلى القطاع الخاص وذلك من بدء عملية الخصخصة وحتى سنة 1991، ونتيجة لكل ما سبق فقد تفاقمت مشكلة البطالة خلال سنوات برامج التصحيح الهيكلي حيث تراجع عدد عمال الوظيفة العمومية من 19743 موظف سنة 1985 إلى 15593 موظف سنة 1991، ولذلك فقد كانت البطالة خلال هذه الفترة تنمو بنسبة 9.3%، وبالنسبة لمعدلها فقد بلغ سنة 1988 حوالي 25.8% وفي سنة 1990

أظهرت دراسة نشرها المكتب الوطني للإحصاء، تمت على عينة تتألف من 2052 أن نسبة البطالة تبلغ 35.4%¹.

إن نقل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص سوف لن يؤدي إلى التنمية ولا يؤدي إلى تخفيف العبء عن الحكومة لأن القطاع الخاص بعد أن يستحوذ على المؤسسات العمومية سيطلب الحكومة بتخفيض الضرائب مما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من هذه العملية وتوجيه رؤوس أموال جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية وإذا كانت الحجة بتصفية القطاع العام هي عدم كفاءته فكلما القطاعين غير كفؤين ولأسباب اجتماعية وسياسية.

وهناك بعض من المؤسسات التي تم التنازل عنها للقطاع الخاص من 1991-1995 والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول (24): المؤسسات التي تم التنازل عنها لصالح القطاع الخاص بالنسبة المئوية

المؤسسة	التاريخ	النشاط	نصيب الدولة سابقا%	نصيب الدولة الجديد
البنك الوطني الموريتاني	1994	بنك	90%	0%
البنك الموريتاني للتجارة الدولية	1993	بنك	51%	0%
الشركة الصناعية الموريتانية الرومانية	1995	صيد	24%	0%
الشركة الموريتانية للتثليج	1992	صيد	غير مصنف	0%
الشركة العربية العراقية للصيد	1991	صيد	غير مصنف	0%
شركة الخدمات البحرية	1991	صيد	غير مصنف	0%

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، خلية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

من خلال الجدول السابق يتضح أن هذه المؤسسات أصبح يسيطر عليها القطاع الخاص

100% ويسيرها بطريقته الخاصة.

¹ ولد أحمدو الطالب أحمد، اثر التبادل التجاري غير المتكافئ على الدول النامية حالة موريتانيا مرجع سبق ذكره ، ص 167.

لقد أدى تجميد الاكتتاب في الوظيفة العمومية وتسريح العمال من المؤسسات العمومية إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل حيث وصلت البطالة إلى 39% من مجموع السكان الذين هم في سن العمل، ويعتبر هذا المعدل خطيرا خصوصا إذا ما قورن بالمعدل العالمي إذ يعتبر معدل البطالة مرتفعا في أي بلد عندما يصل 7%.

إذا كان لا بد من نقل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص فيجب أن لا يكون القرار جماعيا بالنسبة لكل المؤسسات فهناك بعض من المؤسسات قائمة على أن مردودها الاجتماعي أكثر بكثير من مردودها الاقتصادي -إذا كانت الحجج التي تؤيد النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص بإعتبار القطاع العام يتعاطى الرشوة والعمولات والمحسوبية والفساد لكن مثل هذه الأمور توجد في كلا القطاعين معا وهي ناتجة عن المناخ الاجتماعي الذي تعيشه هذه البلدان، إن هناك أزمة حقيقية في موضوع معالجة القطاعين العام والخاص لمسألة البطالة، فإذا كان القطاع العام يفرض في التعيينات كما يقال نجد أن القطاع الخاص متحيز للتقانة كثيفة رأس المال، والحجة التي تقال عندنا لتبرير النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص هو أن هذه المؤسسات أو الشركات هي مؤسسات خاسرة، والسؤال الذي يطرح نفسه من المستعد لشراء شركة أو مؤسسة خاسرة؟ .

ثانيا: الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر

لقد نتج -كما مر معنا- عن سياسات الإصلاح الاقتصادي تكاليف اجتماعية باهظة، كانت محصولتها تدهور المستوى المعيشي لغالبية السكان وارتفاع معدلات الفقر وتزايد معدلات البطالة، وهو ما جعل السلطات تنشئ قطاعا وزاريا مكلفا بمحاربة الفقر (مفوضية الدمج ومكافحة الفقر).

وقد أعدت هذه المفوضية في سنة 2000 إطارا إستراتيجيا لمكافحة الفقر يغطي الفترة 2001-2015، ويعتمد على مقاربة تشاركية تساهم فيها الإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والممولون الأجانب.

يشكل الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر الوثيقة المرجعية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وتهدف السلطات العمومية من خلاله إلى تأكيد الالتزام بمواصلة الإصلاحات لتحقيق نمو اقتصادي من شأنه تقليص الفقر بصفة دائمة.

I. المحاور الكبرى للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر

كان الإطار الإستراتيجي في بداية مرحلته الأولى يقوم على أربعة محاور:¹

- دفع عملية النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد.
- ترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء.
- تنمية الموارد البشرية والنفاز إلى المرافق الأساسية.
- تحسين الحكامة وتعزيز القدرات.

وقد تمت مراجعة خطة العمل الأولى اعتمادا على منهجية جديدة من حيث الصياغة والمتابعة والتقييم، ومكنت من إعداد خطة ثانية بمحور خامس أفقي يتعلق بتعزيز القيادة والمتابعة والتقييم والتنسيق.

¹ الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، خطة العمل 2011-2015، وزارة الإقتصاد والتنمية الموريتانية، النواكشوط، 2010، ص08.

II. الأهداف الشاملة:

تستمر إستراتيجية محاربة الفقر على مدى 15 سنة، وهو الأجل المحدد لجني ثمار جميع السياسات المرسومة، ومن الصعب تنفيذ محاور الإستراتيجية دفعة واحدة، فالمعوقات المتصلة بالموارد المالية والقدرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية تحتم تحديد الأولويات، وقد جرى تقسيم تنفيذ الإستراتيجية الى ثلاث مراحل: الأولى من 2001 إلى 2004، الثانية من 2006 إلى 2010 والثالثة من 2011 إلى 2015.

وكانت الأهداف العامة التي تم تحديدها في بداية المصادقة على الإستراتيجية تتمثل في:¹

- تراجع انتشار الفقر إلى ما دون 25% سنة 2015.
- تراجع انتشار الفقر في الوسط الريفي إلى أقل من 35%.
- رفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 2000 دولار.
- ضمان النفاذ الشامل إلى التعليم الأساسي الجيد.
- ضمان النفاذ الشامل إلى الخدمات الصحية على مستوى التراب الوطني.
- زيادة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.
- رفع التوصيل بشبكة الماء إلى 65% في الوسط الحضري ورفع نسبة التزويد بمياه الشرب إلى 74% في الوسطين الريفي وشبه الحضري.

¹ الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، نفس المرجع السابق، ص15.

III. حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

1- الخطة الأولى:

مكنت خطة العمل الأولى للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، التي غطت الفترة ما بين 2001-2004، من تسجيل بعض النتائج سمحت لموريتانيا من تخفيف معتبر لمديونيتها في إطار مبادرة تخفيف الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون سنة 2002، لكن هذه النتائج لم ترق إلى الأهداف المسطرة وهي توقع بلوغ معدل نمو 06%، حيث أنه لم يتجاوز 4.6%، كذلك فشلت الخطة في السيطرة على التضخم ووصل عجز الميزانية 9.9% من الناتج الداخلي الخام، ويعود جزء من هذا العجز إلى تفاقم النفقات العمومية سنتي 2003-2004 بتمويلها عن طريق سك النقود¹.

2- الخطة الثانية:

لقد تم اعتماد خطة العمل الثانية للفترة 2006-2010 على أساس النتائج المستخلصة من تنفيذ خطة العمل السابقة. وقد قدمت تلك الخطة للمجموعة الاستشارية الخامسة حول موريتانيا في ديسمبر 2007 مدعومة بإطار ميزانوي متوسط المدى للفترة 2008-2010 كلفته الإجمالية 1261 مليار أوقية^(*)، التزمت الحكومة بتمويل 93% منه على مواردها الذاتية، ورسمت لها الأهداف التالية:²

¹ الطاولة المستديرة لموريتانيا استقرار و تنمية موريتانيا ضرورة للأمن الإقليمي و الدولي، بروكسل 22-23 يونيو 2010، ص 24.
^(*) الأوقية: العملة الموريتانية، 1 دولار يساوي 8, 275 أوقية.

² الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية، المجلد 1، حصيلة التنفيذ 2006-2010، انواكشوط 2010، ص 16.

أ- على مستوى الأهداف الاقتصادية الكلية :

- رفع نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 8,4% كمتوسط.
 - تراجع التضخم إلى 5% بحلول 2010.
 - السيطرة على عجز الميزانية (بدون الهبات) بحدود 10% من الناتج الداخلي الإجمالي.
 - رفع احتياطي العملات الأجنبية إلى ما يعادل 3,7 شهرا من الواردات مع انتهاء الفترة.
- ب- وضع نفس الأهداف التي رسمت بداية تنفيذ الإطار الاستراتيجي كتقليص عدد الفقراء وضمن النفاذ الشامل للخدمات.
- وانطلاقا من الأهداف الأنفة الذكر والسعي من طرف السلطات العمومية للوصول إليها، فقد ركزت على تنفيذ سياسات اقتصادية تمثلت في الآتي:
- تنفيذ سياسات اقتصادية كلية ترمي إلى استقرار الاقتصاد بشكل عام ومتابعة الإصلاحات الهيكلية الشاملة.
 - إصلاح القطاع المالي لإيجاد حلول مناسبة لتمويل المقاولات بقصد مساعدتها في تحقيق أهداف الحكومة الرامية إلى جعل القطاع محركا للاقتصاد خلال سنوات الخطة.
 - إيجاد إطار مناسب لتنشيط القطاع والإسهام في توفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص بغية تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة.
 - تنفيذ سياسات قطاعية تهدف إلى تطوير موارد ومقومات النمو.

- تحديد سياسات لدعم النمو تجعل تطوير البنى الأساسية منطلقاً لأي توسع اقتصادي وللرفاه الاجتماعي ولزيادة قدرة تنافسية الاقتصاد.

3- حصيلة الإصلاحات للمرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:

من الصعب تحقيق معدلات نمو مستدامة ومقلصة للفقر بدون إجراء إصلاحات مؤسسية كبيرة، تظال هذه الإصلاحات تقويم المالية العامة وإرساء عدالة منصفة، والقضاء على الفساد وخلق مناخ موات لتنمية القطاع الخاص.

واستجابة لتحقيق هذه الإصلاحات فإن إعداد الميزانية وتنفيذها يحاط بعمليات الرقابة والتدقيق من أجل تحقيق المزيد من نجاعة الإنفاق العمومي، وقد مكن الإصلاح الجبائي من تحسين المنظومة الجبائية خاصة في مجال تبسيط الإجراءات وتنشيط مراكز الضرائب.

وفي إطار خلق مناخ موات للأعمال أنشأت مفوضية مكلفة بترقية الاستثمار من أهم مهامها: التشاور مع الهيئات المعنية الأخرى بإعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لتنمية القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال وتحديد القطاعات الواعدة وتقديم الدعم لإنشاء مقاولات متنوعة الأنشطة وقد قامت المفوضية بتعبئة تمويل من البنك الدولي لصالح تحسين مناخ الأعمال.¹

لقد اصطدمت بالمرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2006-2010) بعض المعوقات حالت دون التوصل إلى الأهداف المعلنة، وتجلت هذه المعوقات أو الصدمات

فيمايلي²:

¹ الطاولة المستديرة بموريتانيا، استقرار و تنمية موريتانيا ضرورة للأمن الأفريقي، مرجع سبق ذكره، ص 31.
² الطاولة المستديرة، نفس المرجع السابق، ص 66.

■ الأزمة النفطية والغذائية لسنة 2008 التي نجم عنها ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والنفطية مما زاد من ترمدي الأوضاع الغذائية والمعيشية للسكان الأكثر فقرا لبلد يعتمد في تلبية حاجاته على الاستيراد.

■ تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الذي أثر عن طريق انخفاض الطلب على أسعار صادرات موريتانيا المتكونة أساسا من خامات الحديد والنحاس ومنتجات الصيد، كذلك فإن التحويلات المالية قد انخفضت رغم ضآلتها نسبيا.

■ الانخفاض الكبير للإنتاج النفطي بسبب المصاعب الفنية مما أدى إلى مراجعة واسعة لآفاق الاقتصادية الكلية في البلاد وتقليص برنامج الاستثمار العمومي.

■ الأزمة السياسية الداخلية التي تسبب فيها الانقلاب العسكري 05-08-2008 وما صاحبها من بطئ حاد في تعبئة العون الخارجي لتمويل برنامج الاستثمارات العمومية.

ورغم هذه الصعوبات أو الصدمات التي اعترضت سبيل الخطة الثانية إلا أن نسبة من الأهداف قد تحققت ومن أبرزها ما يلي:

أ- تطور النمو الاقتصادي: استقر معدل النمو في حدود 3,3% ما بين (2006-2009) و 3,8% بالنظر أي ما يقارب نصف التوقعات التي كانت تقدره بـ 8,4%.¹ والجدول التالي يوضح مساهمة القطاعات في نمو الناتج الداخلي الخام.

¹ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الجدول رقم (25) المساهمات القطاعية في نمو الناتج الداخلي الخام

المتوسط	2009	2008	2007	2006	السنوات القطاعات
%0.6	%0.3	%1.4	%0.8	%00	الأول
-%1.1	-%1.2	-%0.2	-%2.4	%8.2	الثاني
%1.6	-%0.1	%2.1	%2.1	%2.4	الثالث
%1.3	%0.0	%1.7	%1.7	%1.9	الخدمات الخصوصية
%0.3	-%0.51	%0.4	%0.4	%0.5	الإدارات العمومية
%0.4	-%0.1	%0.4	%0.6	%0.8	الرسوم غير المباشرة
%3.8	-%1.1	%3.7	%1	%11.4	ن.د.خ بأسعار السوق

المصدر: الطاولة المستديرة، مرجع سبق ذكره، ص 68.

من خلال الجدول يتضح أن القطاع الثالث (الخدمات و التجارة) كان هو القطاع المحرك للنمو بمساهمة بلغت في المتوسط 1.6%، بفضل التوسع في قطاع الاتصالات مع دخول مشغل ثالث للهاتف الخليوي وتحرير الأسواق والأسعار ومختلف الإجراءات المتخذة لتطوير قطاع السياحة، ودعم الخدمات المصرفية وشركات التأمين.

وقد ساهم أيضا القطاع الثاني في تكوين النمو المحقق بـ 1.1%، وبلغت نسبة نموه السنوية 4.9% خلال هذه الفترة رغم أن التقديرات كانت تتوقع نموه بـ 14.1% على أساس الزيادة القوية التي شهدتها سنة 2006، حيث بلغ نموه 33% بفعل البدء في إنتاج النفط إلا أنه أخذ في الانخفاض خلال الفترة 2007-2009 (- 4.5 في المتوسط) بسبب إخفاقات القطاع النفطي لكن الوضعية الجيدة لقطاعي النحاس والذهب اللذين عرفا نموا بنسبة 231%، 313% على التوالي إثر استغلالهما ابتداء من 2007 و2008 قد عوضت الإخفاقات.

ولم تسلم خامات الحديد من الركود، إذ لم يتجاوز الإنتاج 11 مليون طن من أصل 12 مليون طن إلى 13 مليون طن كانت مسطرة في الأهداف، فتراجع الطلب العالمي سنة 2009 ساهم في هبوط أسعار الحديد بـ (-36.1%) و أسعار النحاس (-9.1%).

إن اضطراب أسعار الصادرات اثر بشكل سلبي على الديناميكية الحقيقية للاقتصاد وساهمت في تراجع دور القطاع الثاني في النمو الاقتصادي وأدى إلى تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي سنة 2009 وهي تعكس هشاشة الاقتصاد في وجه صدمات الأسعار على مستوى الأسواق الدولية.

أما بالنسبة للقطاع الريفي (القطاع الأول) الذي ترتبط به حياة أكثر من 50% من السكان ويشكل المنطقة الرئيسية لتركز الفقراء، فكان من أقل القطاعات مساهمة في النمو الإجمالي (0.6%) خلال الفترة المعنية بالرغم من حجم الاستثمار المخصص له ضمن مراحل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر من أجل ترسيخ النمو في الفضاء الاقتصادي للفقراء، ويبقى القطاع الريفي قليل الاندماج بالاقتصاد.

ب- تطور التضخم

بلغ المعدل السنوي للتضخم 7.3% خلال الفترة 2006-2007 بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة وأسعار المواد الغذائية المستوردة. وقد تراجع بعد ذلك في سنتي 2008 و2009 ليبلغ في السنة الأخيرة 2.2% ويعود ذلك إلى الظرفية الدولية التي عرفت هبوطاً لأسعار المواد

الأساسية بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية كذلك أيضاً بفعل الإجراءات التي اتخذت على المستوى المحلي من تطبيق لسياسة نقدية حذرة.

ج- المالية العامة:

خلال الفترة 2006 - 2009 بلغ عجز الميزانية خارج النفط والهبات 60.3 مليار أوقية في المتوسط أي بنسبة 8.6 % من الناتج الداخلي الخام الاسمي خارج النفط، ويعود الجزء الكبير من أسباب العجز إلى تنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية. وقد عرفت إيرادات الدولة خارج الهبات والنفط زيادة منتظمة خلال الفترة (+ 11.2%) سنوياً) مدعومة بالإيرادات الجبائية (+ 9.5%) وغير الجبائية (+ 14.1%)، وقد ساعد على ذلك الإجراءات المتخذة في مجال الإدارة والسياسة الجبائية (رسم القيمة المضافة، رسم الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة المتوسطة الجرافية، الضريبة على الأجور)، أما بالنسبة للرسوم غير الجبائية فهي نتيجة للمداخل المتأنية في الصيد (تعويض الاتحاد الأوروبي، الإتاوات، الغرامات، المصادرات)، ومساهمات المقاولات العمومية.

وفيما يخص النفقات العمومية، فقد بلغ متوسط زيادتها 11% خلال الفترة نفسها، ووصل مقدارها في المتوسط 323 مليار أوقية.

د- ميزان المدفوعات:

ناهز عجز الميزان التجاري 52 مليون دولار أمريكي و430 مليون دولار أمريكي خارج صادرات النفط خلال الفترة 2006-2009، ويمكن تحليل رصيده من تحديد ثلاثة اتجاهات:

- الشروع في استغلال نفط حقل شنقيط الذي نشط الصادرات سنة 2006.
- اتجاه طبيعة العجز خلال الفترة 2007-2009 بسبب الارتفاع الملحوظ للمواد المستوردة وارتفاع أسعارها و ذلك اثر اقتناء مخزون كبير من المواد الغذائية لصالح البرنامج الخاص للتدخل وقد عوض ارتفاع حجم الواردات شيئاً ما الأسعار المشجعة للصادرات من الذهب والنحاس سنة 2007-2008.
- إعادة امتصاص قوي للعجز سنة 2009 بسبب انخفاض فاتورة الاستيراد خاصة من المواد الغذائية والنفطية وذلك رغم تراجع الصادرات، والجدول التالي يوضح و ضعيفة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2006-2009).

الجدول رقم (26) عناصر ميزان المدفوعات 2006-2009.

المتوسط	2009	2008	2007	2006	السنة عناصر الميزان
- 51.8	- 59.7	- 153.6	- 193.7	2000	الميزان التجاري
- 429.7	- 272.3	479.4	- 532.4	- 434.8	الميزان التجاري (خارج النفط)
- 483.6	- 462.8	- 600.3	- 465.7	- 405.4	الخدمات والمدخيل الصافية
159.1	136.7	196.6	144.3	158.7	التحويلات الجارية
- 376.2	- 385.3	- 557.3	- 515.2	- 46.7	الميزان الجاري

المصدر، الطاولة المستديرة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

توضح بيانات الجدول السابق سيطرة العجز على رصيد الميزان التجاري بالنفط وخارج النفط طيلة السنوات باستثناء سنة 2006 وهي بداية إنتاج النفط بكميات كبيرة نسبياً، وسجل رصيد الميزان الجاري عجزاً خلال الفترة بلغ متوسطه 376 مليون دولار أمريكي، وتعود ضعيفة العجز في هذا الميزان إلى العجز الكبير المسجل في ميزان الخدمات و المدخيل.

هـ - حصيلة تحقيق أهداف الألفية التنموية:

تتوفر موريتانيا على إمكانيات تستطيع من خلالها تحقيق بعض الأهداف التي وضعت بداية الألفية الثالثة، وقد وضعت الحكومة خطط الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر معولة على أنها ستكون بلدا منتجا للنفط إلا أنها تفاجأت بانخفاض مستوى الإنتاج إذ لم يتجاوز 11000 برميل يوميا في السنوات الأخيرة لأسباب فنية، كذلك شهدت في الفترة نفسها وضعا مقلقا بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته البلاد خلال السنوات 2003 و2005 و2008، وهي ثلاث انقلابات عسكرية في عقد واحد تزامنت مع خطتي الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، جعلت العون أو المساعدات الدولية للتنمية تتراجع، مما شكل أحد الأسباب في عدم الوصول إلى بعض الأهداف التي حددت مطلع القرن الواحد والعشرين، أو ما يسمى بأهداف الألفية، وقد أظهرت برامج محاربة الفقر المنفذة حتى الآن محدوديتها وهذه بعض نتائجها:

- ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 180% سنة 2009¹، رغم أن النسبة المستهدفة هي 45% سنة 2015.
- ما زالت معدلات وفيات الأمهات من أكثر المعدلات ارتفاعا، إذ بلغت 686 من كل 100.000 ولادة حية سنة 2007. وهو معدل بعيد عن النسبة المستهدفة وهي 232.²
- ما زالت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة ضعيفة إذ لا تتجاوز 49%³ وصرف صحي ملائم 26%³، في حين أن النسبة المأمولة كانت 74% سنة 2015.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 201، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو طي، 2011، ص 34.

² الطاوله المستديرة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص 296

■ ما زالت معدلات التسرب المدرسي مرتفعة إذ بلغت 45.5% سنة 2007¹، لكن نسبة تعميم التعليم تعتبر مرتفعة نسبيا فهي في حدود 90%.

■ ارتفاع نسبة الأمية في صفوف البالغين، فهي تقدر بـ 43%.

■ انخفاض نسبة الفقر من 57% سنة 1990 إلى 42% سنة 2008²، رغم طغيانه في الريف، وهو الوسط المستهدف أكثر في برامج الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وتصل النسبة فيه إلى حدود 60%، فالقطاعات الاقتصادية المحركة للنمو (الحديد والصيد) لها انعكاس محدود على المناطق الفقيرة، ومن جهة أخرى فإن مميزات الفقراء (الجهل، الأمية، المناطق النائية)، تجعلهم غير قادرين على الاستفادة من كل الفرص المتاحة.

■ لم يشهد معدل البطالة انخفاضا، ففي سنة 2000 كان المعدل يصل إلى 28.9% غير انه ارتفع إلى 32.5% سنة 2004³، وهي السنة الأخيرة من فترة المخطط الأول من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وشهد المعدل سنة 2008 انخفاضا طفيفا ليلبغ 31%⁴، والتشغيل الناقص 14%، ويعتبر القطاع الغير مصنف هو المستوعب للنسبة الكبيرة (85% من فرص التشغيل).

كل هذه الأرقام والمؤشرات جعلت دليل التنمية البشرية خلال العشرية (2001-2010)

يصنف و يضع رتبة موريتانيا ما بين 154-159 من أصل ترتيب عالمي 177-184⁵.

ومع ذلك فإن القضاء على الفقر يعتبر من أولى الأولويات للحكومة الموريتانية ذلك أنه

يشكل تهديدا حقيقيا للوئام الاجتماعي والاستقرار والديمقراطية.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو طي، 2006، ص 43.

² الطاوله المستديرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ تقرير عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا، المركز الموريتاني لتحليل السياسات، نواكشوط، 2005، ص 17.

⁴ الطاوله المستديرة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁵ تقرير التنمية البشرية 2011، البرنامج الإنمائي، نيويورك، 2011، ص 137.

ثالثا: مستقبل الاقتصاد في ظل الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

لم تتردد الحكومة الموريتانية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عند التوقيع على تأسيسها في مراكش بالمغرب سنة 1994، وقد انضمت بالفعل في مايو 1995 واستفادت من الإعفاء من بعض الالتزامات التي تفرضها المنظمة لكونها تصنف من ضمن الدول الأقل نموا والتي يقل متوسط الدخل فيها عن 1000 دولار.

I. السياسة التجارية والالتزامات اتجاه المنظمة:

1- السياسة التجارية:

لقد تم إصلاح النظام التجاري في السنوات الماضية عندما طبقت الحكومة سياسات الإصلاح الاقتصادي وبالتحديد في التسعينات بهدف إزالة القيود أمام التجارة الدولية، وتم تبسيط نظام الجمارك وأدخل الإعلام الآلي إليه وألغت العوائق غير الجمركية أمام السلع.

وتعد الرسوم الجمركية أداة السياسة التجارية الرئيسية، وتفرض موريتانيا رسم إحصائي بواقع 03% على غالبية السلع المستوردة، وتعتبر كافة الرسوم المطبقة رسوما قيمية مما يزيد من شفافية الرسوم، بالإضافة إلى رسوم موسمية تفرض على عدد من السلع الزراعية، وتتفاوت التعريفات الجمركية المطبقة على القطاعات حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (27): التعريفات الجمركية المطبقة على القطاعات الموريتانية

القطاع	معدل التعريفات
قطاع الصناعات التحويلية	12.4%
قطاع الزراعة	9.5%
قطاع التعدين	05%

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا على تقرير وزارة التجارة الموريتانية، 2011، ص:03.

يتضح من الجدول أن معدلات التعريفات الجمركية في موريتانيا، هي معدلات ليست حمائية وليست بالمقيدة لانسياب السلع إليها لدولة تصنف من الدول الأقل نموا في العالم، والتي من المفترض أن تكون معدلاتها الجمركية أعلى مما هي عليه الآن.

لا تمنح موريتانيا أي تفضيلات جمركية على وارداتها من الدول، بغض النظر عن مصدرها.¹ فهي ليست عضوا في منطقة التجارة العربية الحرة، وانسحبت من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي المقابل تتمتع بمعاملة تفضيلية لصادراتها إلى الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق كوتونو، وكذلك في إطار مبادرة "كل شيء ماعدا السلاح"، كما تتمتع صادرات موريتانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعاملة تفضيلية وإعفاءات جمركية.

لا تقدم الحكومة الموريتانية دعما مباشرا لصادراتها، وليس هناك قانون يشير إلى ذلك وإن كانت أحيانا تسمح بشكل مؤقت بتعليق الرسوم الجمركية على بعض وارداتها من المواد بغية تشجيع الصادرات.

2-الالتزامات:

لقد أتيحت لموريتانيا فرصة لتكييف أوضاعها ولتطوير هيكلها الإنتاجية لتتلاءم مع متطلبات المنظمة، وبما أن المنظمة تمهل ولا تهمل فقد أمرت الحكومة الموريتانية سنة 2002 بتنفيذ سلسلة من الالتزامات من بينها تخفيض الرسوم الجمركية فاستجابت لذلك وقامت بتعديل اللوائح والقوانين التي تؤثر على التجارة من أجل تحسين بيئة الأعمال والاستثمار من خلال

¹ التقرير السنوي لوزارة التجارة الموريتانية لسنة 2011، ص:07.

تحرير الاقتصاد وتحديث التشريعات مراعاة للالتزام بالنظام التجاري متعدد الأطراف ومن بين النصوص التي شملها التعديل قانون الجمارك وقانون الاستثمار. فقد ربطت 41% من مجموع بنود التعريفية الجمركية، وبلغ معدل التعريفية على أغلبية السلع ما بين 6% إلى 10%، ويتميز نظام الاستيراد في موريتانيا بشكل عام بالمرونة إذ لا يوجد فيه نظام الحصص ولا يتطلب الاستيراد في موريتانيا غالباً لرخص.

كذلك قدمت في المؤتمر الرابع للمنظمة بالدوحة مجموعة من الالتزامات فيما يخص قطاع الخدمات المالية والسياحية، وقطعت شوطاً على مستوى تحرير هذين القطاعين، وسمحت بفتح فروع لبنوك أجنبية وفتحت كذلك قطاع الاتصالات إلى حد ما أمام المنافسة الأجنبية.

II. تطور أداء الاقتصاد في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

شهد الإقتصاد الموريتاني في السنوات الأخيرة تصاعداً في وتيرة نموه، ويعود هذا النمو حسب المراقبين الإقتصاديين إلى عدة عوامل ظرفية ارتبطت بأسعار المواد الأولية وخاصة مناجم الحديد والعون المقدم للتنمية الإقتصادية في البنى التحتية والتوسع في قطاع الخدمات.

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي:

تشير البيانات المتوفرة إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي خلال 15 سنة الماضية بثلاث أضعاف، ولا يرجع ذلك إلى تنفيذ وصفاً صندوق النقد والبنك الدوليين ولا إلى إنضمام موريتانيا إلى منظمة التجارة العالمية وإنما بفعل الزيادة الملاحظة في أسعار الحديد الخام في الأسواق الدولية، حيث سجل سعر طن الحديد الخام الموريتاني 50 دولار مقابل أسعاره السابقة، والتي

تراوحت ما بين 12 دولار إلى 16 دولار، بالإضافة إلى حقوق تأجير الثروة السمكية، حيث أبرمت الحكومة الموريتانية إتفاقية صيد مع دول الإتحاد الأوروبي سنة 1996 ثم استأنفتها سنة 2001 بموجبها يتم إستغلال الشواطئ الموريتانية مقابل 120 مليون يورو سنويا لصالح خزينة الدولة، وقد ساهم ذلك في زيادة الناتج المحلي، والجدول التالي يوضح تطور أرقام الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (28): تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

(الوحدة مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1995	1411
1999	1195
2000	1072
2001	1122
2002	1150
2003	1285
2004	1495
2005	1875
2006	2699
2007	2819
2008	3536
2009	3031
2010	3629
2011	4064

المصدر: - فيما يخص سنة 2006 التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 286.

- فيما يخص السنوات 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، التقرير الصناعي العربي 2007، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، 2007، ص: 132.
- فيما يخص السنوات الأخرى، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2012، مرجع سبق ذكره، ص322.

من خلال الجدول السابق ليس هناك ما يربط تطور الناتج المحلي الإجمالي بإنضمام موريتانيا إلى منظمة التجارة العالمية، حيث كان الناتج سنة 1995 -وهي سنة الإنضمام إلى OMC- أكبر من الناتج في سنتي 1999-2000، وهي سنوات ضربت البلاد موجة جفاف أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي كذلك عرف فيها قطاع المناجم تدهورا نتيجة لإنخفاض أسعار الحديد وسرعان ما أستأنف صعوده إثر تزايد الطلب العالمي عليه، وتزايد نشاط الشركات العالمية في مجال الصناعات الإستخراجية بدءا من سنة 2003، وعرفت سنة 2006 كذلك زيادة معتبرة في الناتج المحلي نتيجة تصدير أول شحنة بترول، قفز خلالها معدل النمو في موريتانيا إلى 11.7 متصدرا جميع دول العالم العربي¹، وبذلك انتقل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 618 دولار سنة 1995 إلى 1080 سنة 2010.

2- تطور التجارة الخارجية:

لم يتغير كثيرا هيكل الصادرات الموريتانية فظلت منذ الاستقلال تتركز في خامات الحديد والتي تشرف على إستغلالها أكبر شركة وطنية للصناعة والمناجم (SNIM) وصيد الأسماك وهي أهم ثروة في البلد وثاني أهم مصدر للعملة الصعبة، لكن ذلك لا يفي بوجود صادرات أخرى تقتصر أساسا في محاصيل الخضر والماشية، كذلك الحال بالنسبة للواردات لم تشهد هي الأخرى

¹- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص27.

أي تغير، والملاحظ فيها هو التزايد المستمر، فالصناعات التحويلية لا تشكل إلا 04% من الناتج المحلي، وبالتالي يبقى خيار الإستيراد مفتوحا لتلبية إحتياجات السوق الوطنية، وقد سهل من المهمة إنخفاض معدل الرسوم الجمركية بفضل أجواء الإنفتاح الإقتصادي الذي عرفته موريتانيا كذلك إستجابة لبعض متطلبات وشروط منظمة التجارة العالمية، ولمعرفة تطور أرقام التجارة الخارجية الموريتانية يمكن تتبع الجدول التالي:

الجدول رقم (29) تطور التجارة الخارجية الموريتانية الوحدة بمليون دولار.

الواردات	الصادرات	السنوات
651	529	2000
711	547	2001
882	534	2002
1001	594	2003
1224	803	2004
1368	943	2005
1463	1392	2006
1441.4	1456.3	2007
1939.4	1785.9	2008
1474.7	1359.3	2009
1967.2	2093.4	2010
2404	2701.3	2011

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سبق ذكره، ص 411.
- التقرير الصناعي العربي 2007، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

من خلال الجدول السابق يلاحظ تطور أرقام التجارة الخارجية الموريتانية بشقيها صادرات وواردات، ففي سنة 2006 عرفت الصادرات زيادة معتبرة، مسجلا الإقتصاد أول سنة لتصدير البترول كما تم استغلال النحاس والذهب في السنوات الموالية وهو مازاد من قيمة الصادرات الموريتانية إلى حدود 3 مليار، وقد يعود الفضل في الاقبال على استغلال الثروة المنجمية اخيرا إلى إنضمام موريتانيا سنة 2005 إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية لمحاولة تحسين هذه الموارد.

أما بالنسبة للواردات فقد شهد عام 2002 زيادة ملحوظة فيها ذلك لكونها أول سنة يتم فيها تفكيك المنظومة الجمركية القديمة، وهو ما أدى إلى تضاعف حجم الواردات ثلاث مرات خلال عشر سنوات.

III. الآثار المحتملة للمنظمة على الإقتصاد الموريتاني:

لا شك أن للمنظمة العالمية للتجارة بعض الآثار المستقبلية السلبية على الإقتصاد الموريتاني، ومن الصعب على المؤسسات الموريتانية في الوقت الحالي تحويل المزايا التي يمنحها نظام المنظمة إلى واقع إيجابي يخدم الإقتصاد، ومن أهم تلك الآثار المحتملة ما يلي:

1- تراجع موارد الخزينة العامة:

من المحتمل تقلص موارد الخزينة بفعل التخفيض المستقبلي للرسوم الجمركية بإعتبارها أهم مواردها، وسينعكس ذلك سلبياً على برامج التنمية وعلى تراجع مستويات الخدمات العامة

والتشغيل، ويعمل أيضاً على تشجيع الاستيراد في ظل غياب الحماية وتكسير الحواجز الجمركية مما ينجم عنه تفاقم العجز في الميزان التجاري وتآكل احتياطات الدولة من العملات الصعبة.

2- آثار إلغاء الدول الأخرى الدعم عن قطاعها الزراعي على ميزان المدفوعات :

تستورد موريتانيا 70% من حاجاتها من منتجات القطاع الزراعي، أغلبها من دول الاتحاد الأوروبي وآسيا، وفي حالة إلغاء هذه الدول الدعم عن قطاعها الزراعي مستقبلاً، والذي تطالب به منظمة التجارة العالمية في غضون عام 2016 فإن ذلك سيزيد من قيمة فاتورة الواردات، ويشكل عبئاً على الدولة ويضغط على مواردها من العملات الصعبة لمواجهة الزيادة المحتملة في الأسعار ويحدث عجزاً في الميزان التجاري مما يتطلب الاستدانة الخارجية لسد الفجوة، وما لذلك من تأثير على تنامي الديون وما ينجر عنها من شروط من قبل المنظمات المالية الدولية.

3- آثار تحرير قطاع الخدمات:

سيواجه قطاع الخدمات الموريتانية منافسة قوية من نظيره الأجنبي بعد أن اتجهت الدولة إلى تحريره وخصوصاً بالنسبة للمصارف والتأمين، فبالنسبة لقطاع المصارف شهد تواجد مصارف أجنبية أصبحت تقدم خدمات ذات جودة عالية، وقد بدأت تستقطب عملاء المصارف الوطنية مما يشكل تهديداً لهذه الأخيرة، ورغم أن تمويلها للاقتصاد لا يعد أن يذكر إلا أن تحريرها بشكل مطلق سيقضي عليها ويفتح المجال لسيطرة المصارف الأجنبية التي ستعمل على تحويل أرباحها السنوية من العملات الصعبة بعد أن ترسخ أقدامها، ويشكل ذلك اقتطاع جزء من الدخل المحلي،

مما يؤثر على وضعية توازن ميزان المدفوعات والذي يجعل الدولة بحاجة ماسة إلى إعادة توازنه عن طريق الإقتراض من السوق الدولية بفوائد مرتفعة وبمزيد من الشروط.

4- آثار اتفاقيات المنظمة على مستقبل الصناعة الوطنية:

يعتبر الاقتصاد الموريتاني اقتصادا غير تنافسي، وذلك لهشاشة مؤسساته الإنتاجية وضعف بنيته التحتية وتسنيد اهم شركة صناعية فيه وهي الشركة الوطنية للصناعة والمناجم - والتي تعتبر من أهم ركائز الاقتصاد الموريتاني حيث تساهم بـ 15% من الناتج المحلي الإجمالي 50% من مجموع الصادرات- من وضعها الاحتكاري إلى جنب سبع شركات عالمية عاملة في ميدان استخراج خامات الحديد، فالنسيج الصناعي للبلاد بطبيعته يعد ضعيفا ويتكون أساسا من القطاع المعدني ومن قطاع صناعات تحويلية بدائية.

فبعد انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي عندما طبقت سياسات الإصلاح في منتصف ثمانينات القرن الماضي، أتاحت الفرصة للقطاع الخاص، لكنه لم يتمكن منذ 30 سنة من خلق صناعة معملية قادرة على المنافسة، حيث لم تتجاوز مساهمة هذه الصناعة 4% من الناتج المحلي الإجمالي¹، على الرغم من توفر المواد الأولية اللازمة لإقامتها ووجود أسواق إفريقية مجاورة تفتقد لمنافذ بحرية ويقتررب متوسط الدخل فيها من متوسط الدخل الموريتاني وتتطلع دولها للشراكة مع موريتانيا.

يمكن القول أن القطاع الخاص الموريتاني فوت على نفسه - وهو المستفيد الأول من مناخ الإصلاح الاقتصادي- فرصة إرساء صناعة وطنية تلبى على الأقل حد أدنى من حاجة السوق

¹ - غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية، المجلة الاقتصادية التجارية، العدد 06، نوفمبر 2010، ص: 11.

الوطنية، حيث لم يتطور عدد المنشآت الصناعية كثيراً منذ بداية سياسات الإصلاح، فخلال الفترة الممتدة ما بين (1985-2004) استطاع إنشاء 61 منشأة من أصل 125 منشأة حالياً وبلغت الإستثمارات فيها 19 مليار أوقية¹، ووصل حجم الإنتاج في الصناعات التحويلية بشكل عام 254.3 مليون دولار سنة 2008.²

والآن يعاني هذا القطاع من مجموعة من المشاكل تتمثل فيمايلي:

- التكلفة العالية لعناصر الإنتاج
 - النقص الحاد للعمالة
 - ارتفاع أسعار الطاقة
 - الضغط الضريبي بفعل توجه الدولة إلى إستبدال الرسوم الجمركية بضريبة القيمة المضافة.
 - ضعف إقبال الإستثمارات عليه
- لقد انحاز القطاع الخاص سابقاً إلى تجارة الاستيراد ولم يجازف في الاستثمار في المجال الصناعي، وبالتالي يصعب عليه مستقبلاً إنشاء صناعة موريتانية منافسة رغم طول الفترة التي منحت له لإقامتها، كذلك فرط في ثروة حيوانية هائلة تقدر بـ 22 مليون رأس من الماشية ولم يبذل جهداً كافياً في استغلال مشتقاتها (الجلود والألبان)، فما زالت البلاد تستورد 80% من حاجياتها من الألبان.

¹- التقرير السنوي لوزارة الصناعة والمناجم الموريتانية، 2006، مديرية التنمية الصناعية، ملحق التقرير.

²- تقرير الإقتصاد العربي الموحد 2009، مرجع سبق ذكره، ص303.

ويبقى الاقتصاد الموريتاني في الوقت الحالي معتمداً بشكل كبير على صادراته التقليدية المتمثلة في خامات الحديد وصيد الأسماك، ومستقبل التنمية فيه مرهونا - كباقي معظم اقتصاديات الدول النامية - باتفاقيات تحرير التجارة التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية، حيث لا مجال فيها إلا للصناعات والسلع القادرة على المنافسة والصمود ولا مكان فيها للصناعات الوليدة والضعيفة.

خاتمة الفصل:

لقد أدى تراكم الديون والتي بلغت أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز السلطات الموريتانية عن سدادها، الأمر الذي جعلها تلجأ إلى نادي باريس قصد إعادة جدولة ديونها، وهو ما تطلب منها الإمتثال لأوامر صندوق النقد والبنك الدوليين لتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكليين كشرط مسبق للموافقة على إعادة الجدولة، وقد بادرت في منتصف الثمانينات بإصلاحات إقتصادية كانت تستهدف من خلالها رفع معدلات النمو وتفعيل آليات الإنتاج وإعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي من أجل الحد من الضغوط التضخمية والقضاء على عجز ميزان المدفوعات وإستعادة الجدارة الإئتمانية.

إن هذه الإصلاحات التي باشرتها موريتانيا لم تشمل فقط تحرير التجارة الخارجية بل تعدت إلى القطاع المصرفي والمالي والنظام الجبائي، ومراجعة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية، وقد حققت نتائج لا بأس بها على المستوى الماكرو إقتصادي وأعدت التوازن إلى بعض المجاميع الكبرى، إلا أنها أخفقت على مستوى الجانب الإجتماعي، وأدت إلى تزايد معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة وزيادة نسبة الفقر وأصبحت الحماية الإجتماعية أكثر من ضرورية، وهو ما أستدعى من الحكومة تبني الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر للتخفيف من آثار سياسات الإصلاح الإقتصادي.

الْخَاتِمَةُ الْعَالِمَةُ

الخاتمة العامة

من خلال العرض السابق لهذه الأطروحة وما احتوته متون فصولها الأربعة تبين دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة العالمية، إلى جانب دور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وما لذلك من آثار على الدول النامية.

لقد أوكل -بعد الحرب العالمية الثانية- إلى صندوق النقد والبنك الدوليين إعادة الاستقرار النقدي والذي شابته الفوضى قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية والعمل على ضمان ثبات أسعار الصرف ومعالجة العجز في موازين المدفوعات الدولية وتنمية التبادل التجاري بين الدول والذي انتابته الحماية، حيث شهد موجات من تقييد الواردات ولم تسلم أيضا الصادرات منها بدعوى تأمين وتمويل السوق الداخلية بالسلع، كما برزت إلى جانب هاتين المؤسستين اتفاقية الجات التي تأسست **1947** كإطار يسعى إلى تنظيم التبادل التجاري الدولي والتخفيف من الحواجز الجمركية وتنشيط الحركة التجارية بين الأطراف المتعاقدة عن طريق عقد لقاءات منظمة، وقد عقدت ثمان جولات حققت خلالها تخفيضات كبيرة على مستوى الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالنسبة للسلع الصناعية، وقد تزامن مع الجولتين الأخيرتين (جولة طوكيو وجولة أوروغواي)، أزمة المديونية التي عصفت بالدول النامية في عام **1982**، وهي أزمة أدخلت دورا جديدا على طبيعة عمل مؤسسات بريتون وودز وتوسيع التعاون فيما بينهما في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية، والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برامج التثبيت والتكيف الهيكليين،

ومنحت أزمة المديونية البنك وصندوق النقد الدوليين فرصة مواتية لتطبيق برامج التكيف الهيكلي والتي كانت من أبرز محاورها تحرير التجارة الخارجية وقد تمثلت إجراءاتها فيما يلي:

- التخلي عن حماية الصناعات المحلية
- إلغاء إتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية
- تخفيض الرسوم الجمركية
- احلال الرسوم الجمركية محل القيود الكمية
- الغاء القيود على المدفوعات الخارجية وتخفيض قيمة العملة.

وقد كانت هذه الإجراءات فعلا من مطالب الدول المفاوضة في الجات، وقد استجابت لها الدول النامية عنوة تحت ظروف اضطرارية وبضغط من مؤسسات بريتون وودز، هذا إلى جانب ما تمخضت عنه جولة الأوروغواي التاريخية، وهي من أشهر جولات الجات على الإطلاق، وقد عززت من جهود تحرير التجارة الدولية، وغطت كافة الجوانب وانبثقت منها 28 إتفاقية شملت قطاع الزراعة والخدمات والمنسوجات والملابس بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الإتفاقيات المكملة والمتممة لتحرير التجارة في السلع، كإتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) وإتفاقية تحرير إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS)....

وبفضل هذه الجولة التي حضرتها 125 دولة ووقعت عليها في مراكش وأسفرت عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ليؤذن ببداية مرحلة جديدة لإدارة النظام التجاري متعدد الأطراف تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة لتتولى تنفيذ كافة الإتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بشؤون

التجارة الدولية، وبذلك يكتمل الضلع الثالث لمؤسسات بريتون وودز، وهي مؤسسات بطبيعة الحال من صنع الدول الرأسمالية نتيجة لطبيعة التطور الذي عرفه النظام الرأسمالي وتوسيع أسواقها وإحكام قبضتها على الإقتصاد العالمي بطريقة أكثر ذكاءً وتنظيماً.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية هي آخر حلقة من حلقات تكوين النظام الإقتصادي العالمي الجديد، وقد عقدت عدة مؤتمرات وزارية كانت حلبة صراع بين المفوضين الكبار (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، اليابان) سيطر الفشل على أغلبها، وكانت الدول النامية هي الطرف الأضعف في المعادلة، ومهما تحقق من إنجاز وما توصلت إليه المؤتمرات الوزارية للمنظمة من نتائج فإن أغلبها سيكون في صالح الدول المتنفذة لأن مرجعية كل الإتفاقيات يعود إلى نتائج جولة الأوروغواي التي كان الحضور البارز والسيطرة فيها للأطراف الأنفة الذكر.

لقد شكلت إتفاقيات تحرير التجارة - رغم تقاعس الدول الصناعية - عن تنفيذ بعضها، تحديات أنية ومستقبلية بالنسبة للدول النامية تتمثل فيما يلي:

■ تراجع إيرادات الرسوم الجمركية خلال العشرين سنة الماضية جراء تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات، وحسب دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أجريت على 125 دولة، ساهم تحرير التجارة في ضياع إيرادات تقدر بحوالي 2.5% من إجمالي الناتج المحلي لتلك البلدان.

■ تآكل وتناقص الأفضليات بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، حيث كانت تحظى بمعاملة تفضيلية في شكل تعريفات جمركية صفرية أو شديدة الإنخفاض على صادراتها إلى الدول

المتقدمة، ويتيح نظام الأفضليات هذا النفاذ لصادرات 144 بلدا إلى أسواق الإتحاد الأوروبي، ومع بداية العمل باتفاقيات المنظمة التي تشترط مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يعني تعميم نفس المعاملة على جميع الدول الأعضاء دون تمييز عضو على حساب عضو آخر فإن المعاملة التفضيلية تصبح ضعيفة ومتآكلة.

■ مازالت الدول المتقدمة تضع بعض العراقيل في وجه صادرات الدول النامية كالإجراءات الفنية والتدابير الصحية والإشترطات البيئية، وهي شروط يجب أن لا يبالغ في استخدامها لكي لا تستخدم لحماية الأسواق.

■ تشكل اتفاقية تحرير الخدمات تحديا بالنسبة للدول النامية لما تتمتع به الدول الصناعية من مزايا نسبية في هذا القطاع، وتجعل تحريره مجرد تعويم للمنافسة غير المتكافئة بين المؤسسات الخدمية للطرفين، حيث تتميز المؤسسات الخدمية للدول المتقدمة بخبرة عالية وتكاليف منخفضة وجودة فائقة، بينما يتميز قطاع الخدمات في الدول النامية بالتخلف وضعف القدرة التنافسية وستكون النتيجة مزيدا من التصفية السوقية لصالح الدول الصناعية واختراق واسع للنشاط الخدمي للدول النامية.

■ تعتبر اتفاقية تحرير قطاع الزراعة من أكبر المشاكل المطروحة أمام التحرير الشامل للنظام التجاري متعدد الأطراف، فقد أخفقت تقريبا جميع مؤتمرات المنظمة في التوصل لحلول نهائية، فالإتحاد الأوروبي مازال متمسكا بدعم هذا القطاع من حيث الدعم المحلي ودعم الصادرات، كذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة مازالت تقدم الدعم لمزارعيها، مما يشكل عائقا أمام الدول النامية

المصدرة للمنتجات الزراعية المعروفة بكيرنز (CAIRNS) من إقحام أسواق تلك الدول، وفي حالة ما إذا ما توصلت الأطراف إلى حلول لتحرير القطاع فإن الدول النامية المستوردة سترتفع فاتورة وارداتها جراء ارتفاع أسعار منتجات القطاع الزراعي نتيجة الغاء الدعم مما يؤثر على وضعية موازين مدفوعاتها في ظل تراجع المعونات الغذائية المقدمة من طرف الدول المتقدمة والهيئات الدولية.

▪ ينطوي تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) على بعض الجوانب السلبية بالنسبة للدول النامية، حيث تعمل على حصار عملية التصنيع بوقف أنشطة التقليد والمحاكاة، وهو نشاط انتهجته بعض الدول الصناعية وأخذت عن طريقه التكنولوجيا من بعضها الآخر الذي سبقها في هذا الميدان. واليوم تمنع الإتفاقية الدول النامية عن ممارسة ذلك الدور، مما يجعلها سوقا واسعة لمنتجات معامل الدول الصناعية، بل أن الأخطر من ذلك مدى خطورة تأثير الإتفاقية على الجانب المتعلق بالصحة العامة وما ينجم عن ذلك من ارتفاع تكاليف الدواء التي ترهق كاهل ميزانيات تلك الدول وجيوب مواطنيها من المرضى.

▪ التأثير الإيجابي المنتظر من إتفاقية المنسوجات والملابس، بإعتبارها من أهم الصناعات في الدول النامية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية مرتفعة لكونها تعتمد على الأيدي العاملة ولا تتطلب تكنولوجيا راقية إلا أن توزيع المكاسب من هذه الصناعة بين الدول يتسم بالغبن بعد الانتهاء من نظام الحصص، حيث استولت بعض الدول كالصين والهند وبقية دول آسيا على النصيب الأكبر من الكعكة على حساب بعض الدول الأخرى ومن بينها الدول العربية.

■ أما فيما يخص موريتانيا وهي حالة لهذه الدراسة فقد طبقت سياسات الإصلاح الاقتصادي منتصف الثمانينات تحت ظروف اضطرارية بإشراف من صندوق النقد والبنك الدوليين وانتهجت سياسة اقتصادية ليبرالية واضحة، حيث أطلق العنان لقوى السوق وخصصت أغلب المؤسسات العمومية وتم تحرير التجارة.

وقد كان لصدى هذه الإجراءات آثار اجتماعية كبيرة، فانتسعت دائرة الفقر وارتفعت معدلات البطالة وتدهورت القوه الشرائية، ومع ذلك سارعت إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقد سمح لها وضعها الاقتصادي بالإعفاء من بعض الالتزامات التي تشترطها المنظمة عادة، لكن هذا الإعفاء لن يستمر طويلا وستجد نفسها مكبلة ببعض القيود مما يشكل تحديا واضحا لاقتصاد غير تنافسي ستفقد فيه الخزينة العامة موارد هامة نتيجة الالتزام التام بتخفيض الرسوم الجمركية، وستتعرض الصناعات الإستخراجية إلى تراجع العائد المالي منها في حالة إذا ما تكسرت الاحتكارات في مجال الحديد الذي تستفيد منه موريتانيا عندما يدخل الحديد والصلب في نطاق تحرير التجارة العالمية.

إن الواقع يبيننا بأن الدول الصناعية تحركها مصالحها وفي حالة إذا تعارضت هذه المصالح مع المبادئ والسياسات المعلنة فإن الانحياز يكون لصالح المصالح وليس للأهداف والمبادئ المعلنة.

وبصفة عامة ينبغي على الدول النامية أن تقوى من صفوفها وأن تتخذ الخطوات التالية:

- ينبغي على الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تدفع بإقتصاداتها نحو تعزيز التبادل التجاري فيما بينها وأن تركز على إقامة المناطق التجارية الحرة.
- على الدول النامية التي تتشابه مصالحها أن تقوم بتشكيل مجموعات مفاوضة في إطار المنظمة، مما يساعدها على إتخاذ مواقف مشتركة لصالحها أثناء المفاوضات.
- على هذه الدول أن تسعى لإقامة كتلتات إقليمية -خصوصا ان قوانين منظمة التجارة العالمية تسمح بذلك- وتطالب بالعضوية في المنظمة على غرار ما هو سائد في الإتحاد الأوروبي الذي يحظى بالعضوية، وتحرص على تفعيل آلية التصويت بالأغلبية داخل المنظمة لصالحها.
- كذلك على هذه الدول أن تقوى من الروابط الإقتصادية مع دول بريكس **BRICS** والإنتفاح عليها، وهي دول ناهضة استطاعت أن تقطع أشواطاً في التنمية الإقتصادية ومحاولة الاستلها من تجاربها التتموية.
- ينبغي على الدول النامية أن تكثف من الضغط على الدول المتقدمة لمراجعة حصصها في صندوق النقد والبنك الدوليين، وتغيير خريطة مواقع القوى التصويتية فيهما باعتبار أن آخر مراجعة لهذه الحصص كانت 1985 في ظل وجود دول تمتلك احتياطات كبيرة من العملة الصعبة، واستطاعت أن تقوم بدور المقرض لصندوق النقد الدولي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- 1- إبراهيم أيوب سميرة، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000.
- 2- إبراهيم محمد محمد علي، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 3- أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 4- أبو دوح محمد عمر حماد، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 5- أبو عامرية فالح، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 6- الأخرس إبراهيم، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 7- الأخرس إبراهيم، أسرار تقدم الصين، دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- 8- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 9- التكريتي هيفاء عبدالرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010.
- 10- التميمي رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، عمان، 2008.

- 11- الجميلي حميد, الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية, منتدى الفكر العربي, عمان, 2012.
- 12- الحجار بسام, العلاقات الاقتصادية الدولية, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, الطبعة الأولى, 2003.
- 13- حسن عوض الله زينب, العلاقات الاقتصادية الدولية, الفتح للطباعة والنشر, الاسكندرية, 2003.
- 14- الحسني عرفان تقي, التمويل والتنمية, دار مجدلاوي, عمان, الطبعة الثانية, 1999.
- 15- خالد الهادي, المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع إشارة إلى علاقته بالجزائر, دار هومه, الجزائر, 1996.
- 16- خباياة عبد الله و بوقره رابح, الوقائع الاقتصادية, العولمة والتنمية المستدامة, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2009.
- 17- الخضير محسن أحمد, الاقتصاد العالمي والدولار, هلال للنشر والتوزيع, الجيزة (مصر), 2008.
- 18- داوود حسام وآخرون, اقتصاديات التجارة الخارجية, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, الطبعة الأولى, 2002.
- 19- دياب محمد, التجارة الدولية في عصر العولمة, دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق, بيروت, 2010.
- 20- الزبيدي حسن لطيف كاظم, العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث, دار الكتاب الجامعي, العين (الإمارات), الطبعة الأولى, 2002.
- 21- زكي رمزي, أزمة القروض الدولية, المستقبل العربي, القاهرة, 1987.
- 22- زكي رمزي, الاقتصاد العربي تحت الحصار, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1987.
- 23- زكي رمزي, الليبرالية المستبدة, سيناء للنشر, القاهرة, 1993.

- 24- زكي رمزي, محنة المديونية وسياسات التحرير في دول العالم الثالث, دار العالم الثالث, القاهرة, 1991.
- 25- الزكي كريمة محمد, آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية, منشأة المعارف, الإسكندرية, الطبعة الأولى, 2004.
- 26- ساقور عبدالله, الاقتصاد السياسي, دار العلوم للنشر والتوزيع, عناية, 2004.
- 27- السروجي خالد محمد عبد العال, الآثار التوظيفية لسياسات الإصلاح الاقتصادي, دراسة مقارنة, دار الكتاب القانوني, الإسكندرية, 2010.
- 28- السريتي محمد احمد, التجارة الخارجية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2009.
- 29- سعداوي سليم, الجزائر ومنظمة التجارة العالمية, معوقات الانضمام وآفاقه, دار الخلدونية, الجزائر, 2008.
- 30- السكارنه بلال خلف, دراسات إدارية معاصره, دار المسيرة, عمان, 2009.
- 31- سلامه رمزي إبراهيم, اقتصاديات التنمية, منشأة المعارف, الإسكندرية, 1991.
- 32- السيد حسن سهير محمد, البنا محمد, الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2005.
- 33- السيد عاطف, الجات والعالم الثالث, مجموعة النيل العربية, القاهرة, الطبعة الأولى, 2002.
- 34- سيدي عيسي, نظام النقد الدولي المعاصر, مطبعة الأهرام, القاهرة, 1984.
- 35- الشافعي محمد بشير, المنظمات الدولية النظرية العامة وأهداف التنظيم الدولي, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2002.
- 36- شيخة مصطفى رشدي, اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة, الدار الجامعية الجديد, الإسكندرية, 2004.
- 37- صارم سمير, معركة سيائل حرب من اجل الهيمنة, دار الفكر, دمشق, 2000.

- 38- صالحى صالح, دور المنظمات الدولية فى إدارة التحولات الاقتصادية العالمية, دار الوفاء, للطباعة والنشر والتوزيع, المنصورة, 2004.
- 39- طاقه محمد, مآزق العولمة, دار المسيرة, عمان, 2007.
- 40- طاهر جميل وآخرون, بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي فى الأقطار العربية, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ديسمبر 1993.
- 41- عبد الحميد عبد المطلب, الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2005.
- 42- عبد الحميد عبد المطلب, المنظور الاستراتيجى للتحولات الاقتصادية للقرن الحادى والعشرين, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2009.
- 43- عبد الحميد عبد المطلب, العولمة الاقتصادية_ منظماتها, شركاتها, تداعياتها_, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2006.
- 44- عبد السلام محمد, الإصلاح الاقتصادي فى الدول النامية, دار التقدم, بيروت, 2005.
- 45- عبد العظيم حمدي, عولمة الفساد وفساد العولمة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2008.
- 46- عبد الغفار هناء, الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية, الصين انموذجا, بيت الحكمة, بغداد, 2002.
- 47- عبد الغنى محمد, الاقتصاد الإفريقي والتجارة الدولية, المكتبة الأنجلو مصرية, القاهرة, 1973.
- 48- عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن, اثر اتفاقية التريبس على الصناعة الدوائية, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2009.
- 49- عبد الله مصطفى وآخرون, الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة فى البلدان العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1999.
- 50- العتيقي إبراهيم مرعي, سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم دراسة تحليلية, دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر, الإسكندرية, 2006.

- 51- عجام ميثم صاحب وسعود على محمد, التمويل الدولي, دار الكندي, اربد(الأردن), الطبعة الأولى, 2002.
- 52- عجام ميثم صاحب وسعود على محمد, فح المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات, دار الكندي, اربد(الأردن), الطبعة الأولى, 2006.
- 53- عجمية محمد عبد العزيز واحمد يسري عبد الرحمن, التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها, الدار الجامعية, الإسكندرية, 1999.
- 54- العفوري عبد الواحد, العولمة والجات, التحديات والفرص, مكتبة مدبولي, القاهرة, الطبعة الثانية, 2000.
- 55- عماري رانيا محمود عبد العزيز, تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2008.
- 56- العيسوي إبراهيم, الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, الطبعة الثالثة, 2001.
- 57- الفتلاوي سهيل حسن, منظمة التجارة العالمية, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الأولى, 2006.
- 58- قابل محمد صفوت, تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة, دار الحكمة للنشر, القاهرة, الطبعة الثانية, 2006.
- 59- قابل محمد صفوت, منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2008.
- 60- كريانين مورخاي, الاقتصاد الدولي, مدخل السياسات, تعريب محمد إبراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض, 2007.
- 61- الكفري مصطفى عبدالله, عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية, منشورات اتحاد الكتاب العرب, دمشق, 2008.

- 62- لاشين عبد القادر, الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات, منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة, 2005.
- 63- لآل داس بها جيراث, مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية, تعريب احمد يوسف الشحات والسيد احمد عبدالخالق, دار المريخ, الرياض, 2006.
- 64- اللقمانى سمير, منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, 2004.
- 65- محي الدين عمرو, أزمة النمر الآسيوية_ الجذور والآليات والدروس المستفادة, دار الشروق, القاهرة, الطبعة الأولى, 2000.
- 66- مسعود سميح, وجهة نظر اقتصادية, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, 2011.
- 67- مصطفى احمد فريد, الاقتصاد النقدي الدولي, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2009.
- 68- مندور عصام عمر, محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية, دار التعليم الجامعي, الإسكندرية, 2010.
- 69- المهدي عادل, عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية, الدار المصرية اللبنانية, الطبعة الثانية, 2004.
- 70- الموسوي ضياء مجيد, الخصوصية والتصحيحات الهيكلية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005.
- 71- النجار سعيد, الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات, دار الشروق, القاهرة, 1991.
- 72- النجار فريد, إدارة الأعمال الدولية والعالمية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007.
- 73- ولد احمد سالم محمد, الاقتصاد الموريتاني ثلاثون سنة من الجهود التنموية, دار القافلة للنشر والطباعة, نواكشوط, 1992.

74- ولد سيدي محمد سيدي محمود، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1993.

ب- الرسائل العلمية

1- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة الجزائر، 2004.

2- بنت حرمة خديجة، آلية انتقال اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي ومدى ملائمتها للاقتصاديات النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد الموريتاني، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 1999.

3- بوسالم فاطمة، اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية _حالة الجزائر_، مذكرة ماجستير غير منشوره، جامعة قسنطينة، 2011.

4- الجوزي جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة الجزائر، 2007.

5- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة الجزائر، 2006.

6- شيخة ليلي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية _دراسة حالة الصين_، مذكرة ماجستير غير منشوره، جامعة باتنة، 2007.

7- فاضل عبد القادر، القطاع الزراعي في الجزائر وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية استرشادا بالتجربة المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

8- كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة الجزائر، 2008.

- 9- ولد أحمدو الطالب احمد, آثار التبادل التجاري غير المتكافئ على الدول النامية (نموذج موريتانيا), مذكرة ماجستير غير منشوره , جامعة عنابة, 2005.
- 10- ولد شيباني الصوفي, سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا, مذكرة ماجستير في الاقتصاد, معهد الحوث والدراسات العربية, القاهرة, 1993.
- 11- ولد محمدو محمد محمود, مشكلة المديونية في الدول النامية ودورها في تعميق التبعية المالية, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر, 2002.
- 12- ولد محمدو محمد, آثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال (1985-1995), مذكرة ماجستير غير منشوره, جامعة الجزائر, 1999.

ج- المجلات

- 1- بلعور سليمان, التكامل الاقتصادي العربي وتحديات منظمة التجارة, مجلة الباحث, العدد السادس, ورقله, 2008.
- 2- بلقاسم العباس, تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية, سلسله دورية, العدد 102, السنة العاشرة, الكويت, 2001.
- 3- التوني ناجي, قياس اثر النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية, مجلة آفاق اقتصادية, مركز البحوث والتوثيق لاتحاد غرف التجارة والصناعة, العدد 98, دبي, 2004.
- 4- جودة عبد الخالق, الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة, مجلة بحوث اقتصادية, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, العدد السابع, القاهرة, 1997.
- 5- سبيرو دايفد جولد, كيف يؤثر أداء الاقتصادات الصناعية على الاقتصادات النامية, مجلة التمويل والتنمية, المجلد 24, العدد الرابع, ترجمة مركز الأهرام للترجمة, مطابع الأهرام التجارية, قلوب, ديسمبر 1986.

- 6- شهاب غسان, الغات واقتصاديات الأقطار العربية, مجلة صامد, مؤسسة صامد, جمعية أبناء شهداء فلسطين, العدد 100, السنة 17, رام الله, أبريل, 1995.
- 7- صالح صالحي, إصلاح صندوق النقد الدولي وتتمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية, مجلة دراسات اقتصادية, مركز البحوث والدراسات الإنسانية, العدد الأول, الجزائر, 1999.
- 8- صحيفة الوسط البحرينية, العدد 332, المنامة, اغسطس 2003.
- 9- طلفاح احمد, منظمة التجارة العالمية من الدوحة إلى هونج كونج, سلسلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط, العدد 55, السنة الخامسة, الكويت, 2006.
- 10- المجلة الاقتصادية التجارية, غرفة التجارة والصناعة والتجارة الموريتانية, نواكشوط, العدد السادس, نوفمبر 2010.
- 11- مجلة العربي, العدد 425, الكويت, أبريل, 1994.
- 12- مغاوري شلبي على, الصين والتجارة الدولية من التنافس إلى الاعتماد المتبادل, مجلة السياسية الدولية, المجلد 43, العدد 173, القاهرة, يوليو 2008.

د- الوثائق والتقارير:

- 1- الأمم المتحدة, تقرير التنمية البشرية, البرنامج الإنمائي, نيويورك 2011.
- 2- الأمم المتحدة, تقرير التنمية في العالم 1973, واشنطن, 1974.
- 3- الأمم المتحدة, تقرير الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها, نيويورك, 2006.
- 4- الاونكتاد, تقرير التجارة والتنمية 1980, جنيف, 1980.
- 5- الاونكتاد, تقرير حول تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي, جنيف, سبتمبر 2012.
- 6- البنك الدولي, تقرير التنمية في العالم 1985, القاهرة, 1985.
- 7- البنك المركزي الموريتاني, التقرير السنوي, 1981.

- 8- البنك المركزي الموريتاني, التقرير السنوي, 1990.
- 9- البنك المركزي الموريتاني, التقرير السنوي, 1997.
- 10- البنك المركزي الموريتاني, التقرير السنوي, 1998.
- 11- البنك المركزي الموريتاني, التقرير السنوي - ميزان المدفوعات -, 1994.
- 12- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1994 والسنوات (من 2000 إلى 2012) أبو ظبي.
- 13- الطاولة المستديرة لموريتانيا, استقرار موريتانيا ضرورة للأمن الإقليمي والدولي, بروكسل, 22-23- يونيو 2010.
- 14- القانون الموريتاني رقم (94-01) المتضمن قانون المالية لسنة 1994.
- 15- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, تقرير حول قضايا حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات الدوحة.
- 16- المركز الموريتاني لتحليل السياسات, تقرير عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا, اغسطس 2005.
- 17- مركز دراسات الوحدة العربية, تقرير لجنة الجنوب -التحدي أمام الجنوب-, بيروت, 1996.
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات, تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2006, 2009, 2010, الكويت.,
- 19- تقرير وزارة التخطيط الموريتانية, التقرير السنوي, 1992.
- 20- التقرير الصناعي العربي 2007, المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعليم, القاهرة, 2007.
- 21- تقرير وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية, الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر, خطة العمل (2011-2015), نواكشوط 2010.

- 22- تقرير وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية، وثيقة عن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، 2000.
- 23- التقرير السنوي لوزارة الصناعة والمناجم الموريتانية 2006، مديرية التنمية الصناعية.
- 24- وزارة الصناعة الموريتانية، إدارة المعادن والجيولوجيا، وثيقه حول تطور صادرات الحديد، 1990.
- 25- وزارة المالية الموريتانية، مديرية الديون الخارجية، وثيقة حول مديونية موريتانيا، 2004.

ه- الندوات والملتقيات

- 1- زايدى بلقاسم، الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة، الملتقى الأول الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 افريل 2002.
- 2- سلمان محمد عبدالحميد، الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية مع إشارة إلى مصر، ندوه مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض الاتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، جامعة حلوان، 2001.
- 3- مثنى عبد الاله ناصر، تسهيل التجارة العربية البيئية، مطلب عالمي ام ضرورة اقتصادية، المؤتمر الثاني حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
- 4- نصار هبه، تحرير التجارة والنوع من منظور حقوق الإنسان، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، الرباط، 2008.

و - المواقع الإلكترونية

1- مغاوري شلبي, مؤتمر هونج كونج, سياسة ترحيل الأزمات, تاريخ الاطلاع 1-10-2011.

www.ahram.org.eg/orticles.asps?serial.

2- منظمة الأغذية والزراعة, دراسة حول تجارب القطاع الزراعي للدول النامية 2002, تاريخ الاطلاع 24-4-2012.

www.fao.org/docref/007/y4632a

3- نايف كريري جازان, العالم يعاني من انتهاكات الملكية الفكرية, تاريخ الاطلاع 15-12-2012.

www.sauress.com/almadina/312495

-4

www.economist/researal/orticles/dis/display.story

تاريخ الاطلاع 31-1-2011.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب

- 1- Benissad Hocine, L'ajustement objectifs et expériences , ed Alim, Alger,1994.
- 2- Dumas André, économie mondiale, Edi De Book. University Bruxelles ,2009.
- 3- Lasary ,le commerce international, ouvrage, imprime a compte, d'auteur ,Alger, 1999.
- 4- Pierre de senarclens , La mondialisation théories, enjeux et débats, Armand colin, PARIS,2002.
- 5- Rainelli Michal, l'organisation mondiale du commerce Edu La découverte, Paris, 2002.

ب- المجلات:

- service économique régionale, Ambassade de France en chine, Revue bulletin économique chine, chine, N° 27 juillet - août, 2010.

ج- التقارير والوثائق

- 1- Austrian Bureau of Agricultural and resource economics, the impact of agricultural trade liberalization on developing countries , Abare Canberra ,2003.

2. Banque centrale de Mauritanie bulletin Trimestriel de statistique 1995.
3. Banque mondial, Mauritanie et évaluation du climats des investissement, programme régional sur LE DEVELOPPMENT des entreprise, juin2007.
4. IFM, world economic outlook globalization and inflation statiscal Appendix , April 2006.
5. banque centrale de Mauritanie Rapport Trimestriel,1982.
6. République islamique de Mauritanie office national de la statistique agrégat de comptabilité national et indicateurs socio économiques ,1995.
7. République islamique de Mauritanie office national de statistique élément conjoncture .1994.
8. République islamique de Mauritanie , ministère de plan bilan d, exécution P.R.E.F,1989.
9. République islamique de Mauritanie , ministère du plan assistance a la Mauritanie en matière dévaluation et d'élaboration des politiques d'ajustement structurel,1994.

10. République islamique de Mauritanie office national de la statistique agrégats de comptabilité national et indicateurs socio économiques, 1993-1994, janvier, 1997.

11. République islamique de Mauritanie, bilan d'exécution du programme de consolidation et relance, 1992.

12. République islamique de Mauritanie, programme de redressement économique et financier le groupe consultatif, 26-27 novembre 1985.

13. Unctad, trade and Development Report, Geneva, 2000.

14. Unctad, world investment Report, Geneva, 2000.

15. WTO, Singapore ministerial Declaration, December 1996.